

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني / السنة التاسعة - حزيران / يونيو ١٩٨١

الخليج العربي : دراسة في التاريخ
الاقتصادي والاجتماعي

د. عبدالمالک النعيمي

نظام السد لأوروبي : أهدافه
ومستقبله

د. اسكندر النجار

اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات
الاستثمارية المتنافسة في ظل
تغيرات الأسعار

د. محمد القطنة

تطبيقات الحاسبات الالكترونية في
المجالات الاقتصادية والاجتماعية
الأمال المعقودة ومكانيات التطبيق العربي

د. أسد السيد دور

الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم
الاجتماعية

د. محمد علي الفزأ

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة التاسعة - حزيران / يونيو ١٩٨١

صبيحة الأبراهيمية هيئة المحررة: السردون، العبد، والطبيب في مختلف فنون العلوم الاجتماعية - وتمتد مداها العربية والأجنبية

رئيس التحرير: د. أسعد عبد الرحمن
سكرتير التحرير: عبد الرحمن فايز المصري

هيئة التحرير:

الرئيس: د. حسن الأبراهيم
د. محمد الرشيد
د. هشام شهابي
د. إيليا زريق
د. خالدون النقيب
د. اسمعيل الزابري
د. عبد الوهاب الأمين
د. جاسم بشاي
د. أسعد عبد الرحمن

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب. ٥٤٨٢ - الكويت

٩٥٠ - ٣٧٣ / ٥١٠١٨٨

ثمن العدد

الكويت	٣٠٠ فلسا
الأردن	٢٥٠ فلسا
البحرين	نصف دينار
قطر	٤ ريال
المغرب	٥ دراهم
تونس	٥٠٠ مليم
السعودية	٤ ريال
الإمارات	٤ دراهم
العراق	٣٥٠ فلسا
لبنان	٤ ليرات
الجزائر	٥ دنانير
ليبيا	٣٥ قرشا
سوريا	٤ ليرات
ج. م. ع.	٢٥ قرشا
اليمن الشمالي	٤ ريال
اليمن الجنوبي	٢٥٠ فلسا
السودان	٢٥٠ فلسا
عمان	نصف ريال
الدول الأخرى	٢ دولار او مايعادلها

الاشتراكات:

للمؤسسات والدوائر الحكومية: في الكويت (١٢) ديناراً، في الخارج (٤٥) دولار او مايعادلها.

لأفراد: في الكويت ديناران كويتي، ديناراً للطلاب.

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتي، ديناراً او مايعادلها، ديناران للطلاب، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً امريكياً او مايعادلها.

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

المحتوى

● كلمة العدد

٧ رئيس التحرير

● أبحاث بالعربية

١ - الخليج العربي: دراسة في التاريخ
الاقتصادي والاجتماعي

٩ د. عبد المالك التميمي

٢ - تطبيقات الحاسبات الالكترونية في
المجالات الاقتصادية والاجتماعية
الأمال المعقوده وامكانيات التطبيق
العربي.

٤٥ د. أنس السيد نور

٣ - الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية

٨٩ د. محمد علي الفراء

٤ - نظام النقد الأوروبي: اهدافه ومستقبله

١٠٩ د. اسكندر الفجار

٥ - اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات
الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الاسعار

١٤١ د. محمد العظيمة

● ندوة العدد:

الطاقة في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل

تنظيم وتحرير:

١٩٣ د. سليمان القدسي

● مراجعات بالعربية:

١ - الشمال والجنوب: برنامج للبقاء

تأليف: فلي برانت
مراجعة: د. محمد علي الفراء

٢٢٧

٢ - نهاية التاريخ: دراسة في بنية
الفكر الصهيوني.

تأليف: د. عبد الوهاب المسيري
مراجعة: يوسف محمود

٢٣٨

٢ - ستار الفقر: خيارات امام العالم الثالث

تأليف: محبوب الحق

مراجعة : د. فضل الله فضل الله ٢٤٢

● مؤتمرات

١ - المؤتمر الدولي السابع حول الطاقة الاستيعابية

وعرض البترول والمؤتمر الدولي الاول حول الطاقة

والتخطيط الانمائي والتصنيع في المملكة العربية السعودية

د. عبد الوهاب الامين ٢٥٩

٢ - المؤتمر السنوى الرابع عشر لجمعية دراسات الشرق

الاطلس لشمال امريكا

د. فيصل السالم ٢٦٥

● دليل الرسائل الجامعية:

الفكر السياسى للامام محمد عبده

عبد العاطى احمد ٢٧٢

● بيليوجرافيا:

التتمية الادارية

نسيم حسن الداغود ٢٧٧

٢٨٢

● ملخصات

٢٩٥

● قواعد النشر بالمجلة

٣٠٢

● فهرس المجلة

● مراجعات بالانجليزية :

التحديث في العالم : حدود الالتقاء

تأليف : وليبرت مور

مراجعة : د. حسن حمود

● ابحاث بالانجليزية.

١ - خصائص الخطر المردود على الاستثمارات
في الاسهم العادية في بورصة بيروت

د. محمد الميداني

٢ - تخصيصات الاستثمار وتنفيذ اهداف
التنمية : طاقة العراق الاستيعابية
(١٩٥١ - ١٩٨٠)

د. عبد الوهاب الامين

٣ - حماية المستهلك بالدول النامية: مشاكل وقضايا

د. محمد بسطامي

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قاري.

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشمل على :-

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون.

- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .

- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيولوجرافيا .

- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والموائل الرسمية : ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت ، ٤٠ دولاراً أمريكياً في

الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في (نسخة لعام ١٩٨

الاسم

الموان الكامل

أرجو ارسال القائمة للتسديد

مرفق شيك

التاريخ

الوقيع

العنوان : جامعة الكويت - كلية الآداب والتربية - الشويخ - دولة الكويت .

ص.ب . ١٧٠٧٣ - الحالية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ - ٨١٦٧٩٩ - ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

كلمة العـد

مرة أخرى، تضرطونا المراسلات النادرة الى توضيح نقطة لانريد أن تحيط بها أية ظلال. وهذه النقطة متعلقة مباشرة بموضوع اجازة أو عدم اجازة بعض الدراسات للنشر في المجلة. ولا بأس من التكرار لأن تلك النقطة هامة وحساسة:

أولاً : مجلة العلوم الاجتماعية مجلة محكمة، والتحكيم فيها سرى، ومحكموها كفاءات علمية داخل جامعة الكويت أو داخل الكويت ذاتها. ولولا «معضلات» البريد العربي واعتبارات الزمن لقامت هيئة التحريز بتحكيم الكفاءات العلمية على امتداد الوطن العربي وخارجه.

ثانياً : يجرى تحويل البحث، وقبل أن ينتهي دوام يوم وصوله، الى اثنين من المحكمين تبعاً لاختصاصاتهم الدقيقة، ووفقاً لما هو مقرر في ملف المحكمين الذين زدودنا به بناء على طلبنا. ثم أن المجلة تلح على المحكمين المتعاونين معها موافقاتها بتقويماتهم المكتوبة في غضون اسبوعين مشفوعة بعوامل اجازتهم أو عدم اجازتهم للبحث.

ثالثاً : اذا ما اتفق المحكمان على اجازة البحث، نظرت فيه هيئة التحريز — بناء على طلب رئيس التحريز كلما ارتأى ضرورة ذلك — لاعتماده نهائياً. واذا تعكس التقويمان في حكميهما، يجرى فوراً تحويل البحث الى محكم ثالث لترجيح الكفة باتجاه أو بأخر. فاذا كان الترجيح باتجاه الاجازة، يعتبر البحث مجازاً الا اذا قام رئيس التحريز بتحويله الى هيئة التحريز وارتأت هي عكس ذلك.

رابعاً : اما اذا رفض المحكمان الأولان الدراسة، فانها تعتبر بحكم غير المجازة بمعنى أن قرار المحكمين نهائي. وكذلك الحال، اذا رجع المحكم الثالث كفة عدم اجازة الدراسة وذلك في الحالات التي تحول فيها بعض الابحاث الى محكم ثالث — وفق ماهو مبين سابقاً.

هذه هي سياسة هيئة التحريز حول اجازة أو عدم اجازة اى بحث. وهي سياسة تتحمل الهيئة فيها مسؤولية اتخاذ قرار «القبول» النهائي، في حين تترك مسؤولية قرار «الرفض» النهائي للمحكمين احتراماً منها لأرائهم. اما اذا جرى رفض دراسات بعد «قبولها» من المحكمين (وهذه حالات نادرة) فان الرفض هو رفض هيئة التحريز أو رفض العضو المختص داخلها.

وهذه السياسة - مع ادراكنا الكامل - سياسة لا تتمتع بالكمال المطلق. غير اننا ندرك في الوقت ذاته انها السياسة الاقرب الى الكمال لانها تعتمد مبدأ «القواعد والأسس والمعايير العامة» غير الشخصية وتبتعد، بالتالي، عن اعتبارات الفردية أو المزاجية. وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير بأى اقتراح قد يبعد المجلة عن «عيوب» هذه السياسة و يقربها من حدود «الكمال» المتوخى منها.

وأخيرا تعترف هيئة التحرير بأن قرار «عدم اجازة» بحث معين لا يعني بالضرورة الانتقاص القطعي من قيمة ذلك البحث. كما ان قرار «رفض» أى بحث يجب ان لا يعني انتقاص شخص الاستاذ الفاضل الذي وضعه وقدمه لهذه المجلة. ولا تعتقد رئاسة التحرير أن أى استاذ - بما في ذلك العباقرة الكبار - الا وتعرض بحث له أو أكثر للرفض من قبل هذه الجهة أو تلك. وكم هي كثيرة الحالات التي نعرفها والتي تم فيها رفض دراسات، بدءاً بابحاث رئيس التحرير ، و مروراً بابحاث أعضاء هيئة التحرير وانتهاءً بابحاث محكمي هذه المجلة أو المساهمين فيها أو في غيرها من المجالات. فمثل هذه «الكوارث» تحدث.. وللجميع.

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

الخليج العربي : دراسة في تاريخ الاقتصاد والاجتماعي

د. عبد المالك خلف التميمي *

مقدمة: -

تقدم هذه الورقة تحليلاً لبعض جوانب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الخليج العربي.. والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، رغم أهميته، لا يحظى باهتمام كتابنا ومؤرخينا ليس في الخليج فقط وإنما في الوطن العربي كله.

إن دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي تعني دراسة دور الإنسان العادي ونشاطاته وعلاقاته أي دراسة حركة المجتمع وطبقته الفاعلة المنتجة الحقيقية. إن الدراسة التقليدية للتاريخ المعتمدة على العرض التاريخي قد انتهت وإن بقي البعض يسير على نهجها.. ثم إن تاريخنا عبر الزمن كان ولا يزال في كثير من جوانبه تاريخاً رسمياً.. إن هذه الكتابات تغفل الكثير من الحقائق المتعلقة بحركة الجماهير وبما تقلب كثيراً من الحقائق التاريخية.

إن الأول أن ليكتب تاريخ الناس و يعد النظر بما كتب واعتماد العلمية والموضوعية والتحليل في هذا النوع من الكتابة التاريخية.

إن العلاقات الانسانية والنشاطات الاقتصادية والسياسية والحربية لا يمكن فهمها إلا بدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي.. في الحقيقة إن واقعنا الراهن هو نتاج حركة المجتمع المستمر من أجل العيش والبقاء والثبات الذات والتطور.. إن الناس البسطاء صنعوا تاريخنا وهم الذين عانوا ويعانون، فمنهم الحرابي الذي كان يصنع حاجاتنا اليومية، ومنهم الجندي الذي حارب واستشهد، ومنهم البحار الذي كان يحصل على قوته و يوفر السلعة للآخرين يعرقه وغربه عن أهله و يغوص في أعماق الخليج بحثاً عن اللؤلؤ ليعيش، ومنهم الراعي الذي كان يوفر اللحم والصوف وغيره لمواطنيه، ومنهم المزارع الذي يحرق و يزرع و يحصد لياكل الناس هؤلاء الذين وقع عليهم عبء البناء الحقيقي للتاريخ وأحداثه مرها وحلواها، أين دورهم في كتابتنا التاريخي؟؟

إن دور الناس لم يكن بمعزل عن عملية الصراع السياسي من أجل السلطة..

ذلك أنه في هذا الصراع تظهر وتتحدد القوى الاجتماعية فالسلطة هدفها السيطرة على النظام الاجتماعي وتسييره بما يخمد أهدافها. (١)

بمعنى ان دور الناس قد استغل في الوقت الذي لم يكونوا فيه قادرين على التأثير على مجريات الامور لصالحهم وفي أحيان كثيرة كانوا معزولين عن الصراع القائم في مجتمعهم بفعل التخلف أو نتيجة محاربة السلطات لهم.

ان دراسة التاريخ يجب ان لا يكون على أساس انه فقط مصدر للمعلومات التي شكلت أحداث الماضي الانساني بل أيضا تتبع خبرات المجتمع وتطور أحداثه لفهم الحاضر وتصور المستقبل.. بدون تلك الدراسة التحليلية لم تكن هناك قدرة على تجاوز التخلف وعلى رؤية العناصر المكونة للمستقبل.

ان التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة، وصراع التخلف مع التطور هو الذي سيخلق التقدم الحضاري.. اننا اذا تحدثنا عن التخلف فلا يجب أن نغفل حقيقة نمو التخلف بحكم وجود القوى الرجعية والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في نموه، وايقاف نموه ومن ثم القضاء عليه لا يتأتى الا بالتطور الحقيقي وأولى تلك الخطوات هي دراسة التاريخ بعلمية وموضوعية دراسة تحليلية نقدية.. ان التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحدث الا بمعزل عن التأثير الامبريالي الغربي بأشكاله المختلفة، الاقتصادية والسياسية والفكرية، وخطيء من يعتقد ان التخلف الراهن هو نتيجة وانعكاس لخصائص البلدان المتخلفة أو بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية الداخلية فحسب بل هناك عامل هام مؤثر في هذا التخلف وهو الامبريالية وتأثيرها المستمر. (٢)

والسؤال هو: هل التطور القائم الآن في منطقة الخليج العربي غير من العقلية والمفاهيم والسلوك والوضع الاجتماعي لشعب المنطقة أم أنه كان ولا يزال زينا فوق الماء يخفى تحته العقلية العشائرية والقبلية والتخلف؟ ان الحقائق الاجتماعية في أبعادها العميقة حقائق تاريخية وهي مرتبطة بالفكر التاريخي (٣).. انه من المستحيل عند دراسة تاريخ المنطقة عزلها عن محيطها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي وتأثير هذا المحيط الاقليمي والعربي فيها. ان التطفل النقدي هو الرئة التي بدونها لا حياة ولا تطور حقيقي لأوضاعنا.. لقد تردد المثقف العربي طويلا وتأخر كثيرا في نقد الكتابات المطروحة والاضاع القائمة بعلمية وموضوعية، هذا النقد يجب أن يتحرك بعيداً عن الخوف والمجاملة والتردد والترلف والتجارة.

انه لأمر ملح أن ندرس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للواقع الراهن في المنطقة لمعرفة طبيعة التطور القائم ومعوقاته.

الوضع الاقتصادي في الخليج العربي قبل النفط

إن القاء نظرة سريعة على الوضع الاقتصادي للمنطقة قديماً ولو ذهبنا إلى الالفين الثاني والأول قبل الميلاد لتبين لنا أن المواد الأولية الهامة كانت متوفرة فيها بالإضافة إلى الزراعة كان هناك النحاس والاحجار الكريمة واللؤلؤ وبيض النعالم .. وكما أدى موقع الخليج العربي الهام إلى ممارسة سكانه نشاطاً اقتصادياً تمثل في التبادل التجاري وكانت هناك مراكز تجارية هامة مثل البحرين وجزيرة فيليكا وشاروت والجرجاء وامتدت هذه المراكز على طول الساحل.. إن هذا الوضع الاقتصادي ساعد على نشوء مستوطنات ذات حضارة جمعت بين الأصالة والعناصر المستوردة من بلاد الرافدين وولدي السند وظروف كهذه دفعت المواطنين نحو الأنشطة التجارية لقد كانت هناك طرق بحرية تربط بين السند والخليج وبلاد الرافدين، ساعدت على التجارة حيث كان هذا الطريق يمثل شرياناً حيواً لبلاد الرافدين مما دفع ملوكها للمحافظة عليه للمنافع الاقتصادية وكونه منطقة حدودية لبلادهم. (٤)

وكانت البيئة الزراعية في المنطقة لها أهمية في اقتصادها ويستدل على ذلك من أسماء القرى والمستوطنات المأهولة بالسكان والتي أورد نكرها البلدانوين العرب إلا أن كثيراً منها قد اختفى من خارطة المنطقة فيما بعد.. ولورجعنا إلى القرن ٦هـ / ١٢ م والقرن ٧هـ / ١٢ م وخاصة أثناء عهد «أمارة العصفور بين»* في البحرين وكان يطلق على منطقة شرق الجزيرة العربية كلها عاصمتها الاحساء..لقد كانت الزراعة في المنطقة تكفي احتياجات سكانها ويصدر الفائض إلى السواحل المطلة على البحار العربية والمحيط الهندي وشرق أفريقيا.. إن هذه البيئة الزراعية قد فرضت وجود نشاط اقتصادي ذي أوجه متعددة وقيام علاقات إنتاجية وتركيب اجتماعي معين.. أيضاً كانت المنطقة تتمتع بنشاط بحري باستخراج اللؤلؤ وصيد السمك، وقيام التجارة البحرية والبرية بالإضافة إلى وجود الرعي في الصحراء (٥).

لو تركنا الماضي البعيد وانتقلنا إلى فترة ما قبل النفط ماهي طبيعة الوضع الاقتصادي قبل النفط؟

لقد كانت الجزيرة العربية تتمتع بكتفاء ذاتي من الناحية الاقتصادية

* أمارة العصفور بين : قامت في بداية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تزعمها عصفور بن راشد زعيم بني عامر في الاحساء، اسم أمارة البحرين وتشمل كل منطقة شرق الجزيرة العربية .

لتوفر المصادر الهامة في المجتمع التقليدي انذاك من زراعة ورعي، والغوص على اللؤلؤ.

لقد كان لاستخراج اللؤلؤ وتجارته أهم المصادر الاقتصادية. فغالبدو للرحل والمستقرون يتعاطون التجارة داخليا وخارجيا حيث كانت سفن تجارها تجوب الخليج والبحر الاحمر والمحيط الهندي. وأهمية موقع الخليج العربي بشكل ذراعاً اخر مع البحر الاحمر للمحيط الهندي جعل التجارة نشيطة في هذه المنطقة منذ القدم وحتى التاريخ المعاصر. وصورة الاقتصاد كانت متخلفة مثلا: كان الاقتصاد العماني متخلفا ومن النوع البدائي اذ كانت الزراعة المصدر الاساسي للاقتصاد العماني وكذلك صيد السمك. وكان الفلاحون يعيشون في حالة من الاكتفاء الذاتي اذ كانوا يتبادلون محصولاتهم وحيواناتهم بالسلاح والملابس التي تجلب من المناطق الساحلية. وكانت التجارة الخارجية لا تتجاوز أصنافا قليلة من المواد الأولية وأنواعا قليلة من المصنوعات الضرورية كالاسمنت والقطن (٦).

ان النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي قبل النفط متشابهة. فقد كان اقتصادها شبه متكامل. فالغوص على اللؤلؤ كان يتركز في الكويت والبحرين والامارات وقطر، والزراعة في الاحساء والعراق وعمان والبحرين، والرعي في الصحراء والتجارة البحرية في الخليج والتجارة البرية في الصحراء.

ان مرحلة ما بين الحربين العالميتين كانت مرحلة الاقتصاد المضطرب لكساد تجارة اللؤلؤ في الثلاثينات بسبب الازمة الاقتصادية العالمية. كما أن ظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني (٧) أيضا يتشابه الى حد كبير والنشاطات الاقتصادية في المرحلة المعاصرة بعد ظهور البترول. حيث ترتبت عليها مشكلات اقتصادية واجتماعية متشابهة (الانتاج الاستهلاكي، الهجرة ومشكلاتها، الاعتماد على الاقتصاد الاحادي النفط، والتجارة الوظيفة الحكومية، دور المرأة، الديمقراطية، التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب... الخ).

ان الوجود البريطاني في المنطقة كان له تأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية حيث خضع اقتصاد المنطقة للاحتكار الامبريالي البريطاني في عمان خاصة.

كانت التجارة والزراعة من الدعائم الأساسية للاقتصاد العماني لكن بريطانيا باحتكارها الاقتصادي وسيطرتها على المنطقة شلت الاقتصاد العماني منذ منتصف القرن التاسع عشر وخضوع عمان للسيطرة البريطانية أدى الى ضعف اقتصادها نتيجة فقدانها لنفوذها في إفريقيا وخاصة زنجبار، وظهرت موانئ جديدة منافسة لعمان في المنطقة كما سيطر التجار الأجانب وخاصة الهنود بحماية بريطانيا واحتكارها على تجارة المنطقة، وكان لتدمير الاقتصاد العماني نتائج أولها وقوع عمان في أزمة اقتصادية أدت الى انحصار وضعها العشائري التقليدي داخل حدودها بفعل السياسة البريطانية. والثاني: تفاقم حدة النزاع بين الساحل والداخل الجبلي حيث اضطر السلطان لضائقته المالية أن يقوم بتحصيل الضرائب من الداخل دون مقابل في الخدمات للمواطنين. ان الوضع القبلي والديني المترنم منذ سيطرة قبيلة الحارثي على الساحل علم ١٨٦٨ لم تتمكن من استيعاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في عمان ولم تتمكن من مواجهة الاستعمار البريطاني لا بل سارت في فلكه (٨).

والحقيقة ان سيطرة بريطانيا على الخليج جعلها تخضع تجارة المنطقة أيضا لاحتكارها للرأسمالي عن طريق عقد الاتفاقيات مع إمارات الخليج. وقد كانت جزءاً من الاتفاقيات السياسية التي كانت في حقيقتها من طرف واحد وغير متكافئة. لقد أدركت بريطانيا أهمية المنطقة الاستراتيجية لوقوعها على طريق الهند، وان قبول مشايخها وسلاطينها لحمية بريطانيا كان من أجل البقاء في السلطة. ولكن المستفيد الحقيقي كان الاستعمار البريطاني والرأسمالي الغربي. ان تجار اللؤلؤ في الهند كانوا الوكلاء المسؤولين عن تحويل لؤلؤ الخليج الطبيعي الى جواهر تباع في أسواق لندن وباريس ونيويورك في الوقت الذي كان فيه اللؤلؤ سلعة ثمينة نادرة. وان كان كساد تجارة اللؤلؤ بعد الأزمة الاقتصادية للعربية التي بدأت ١٩٢٩ وظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني جعل بريطانيا التي تدعي حمايتها للخليج تترك هذا الشعب لقدره دون أن تساعد على تجاوز محنته الاقتصادية، الى أن ظهر البترول في المنطقة. وهنا نشطت الشركات البترولية البريطانية والغربية الأخرى للسيطرة والاحتكار (٩).

الغوص على اللؤلؤ:

نريد التركيز هنا بعض الشيء على الغوص على اللؤلؤ لأنه كان المجال الأساسي للعمل والانتاج في المنطقة قبل اكتشاف البترول. حيث كان الغوص على اللؤلؤ هو المصدر الاقتصادي الأساسي لسكان المنطقة خاصة في نهاية القرن التاسع

عشر وبداية القرن العشرين. فالكويت التي كان عدد سكانها آنذاك حوالي ٥٠.٠٠٠ كان لديها ٨٠٠ سفينة للغوص في الخليج في أشهر الصيف بين مايو وسبتمبر كل سنة، عندما يكون البحر حاراً وهادئاً. إن أكثر من ١٥.٠٠٠ رجل يقومون بهذه المهمة واحداً من كل عائلة تقريباً وتعتبر البحر من مركز الغوص على اللؤلؤ في عدد الناس الذين يعملون في هذا العمل والنتائج المترتبة عليه اقتصادياً. ولم تكن صناعة الغوص يحكمها القانون في المنطقة حتى عام ١٩٤٠ عندما صدر في الكويت قانون الغواصين في ٢٩ مايو من ذلك العام لتنظيم شؤون الغوص على اللؤلؤ. لقد كان الهدف منه تنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن من جهة وبين البحارة بعضهم البعض من جهة أخرى، ولتنظيم العلاقة بين البحارة وربانية السفن ومالكها. وفي نفس العام صدر «قانون السفر» بشأن تنظيم الرحلات التجارية البحرية بين الكويت والقطار الأخرى وقد تضمن مواداً مشابهة لقانون الغواصين (١٠). وبعد ذلك بعام أي في عام ١٩٤١ صدر قانون للغوص في البحر من بعد تعيين تشارلز بلكريف البريطاني مستشاراً لحكم البحر من.

المهم في هذه القوانين هو مردودها ومدى حمايتها للغواصين. في الحقيقة كانت العملية لتنظيم شؤون العاملين في هذه الصناعة لكن أوضاع الغواصين أنفسهم لم يطرأ عليها تغيير أو تطور نتيجة صدور هذه القوانين، فلم تتوفر الحماية الفعلية لهم حيث استمرت مشكلة الديون (السلفة) للغواصين التي كانت تمنح وتحجب بشكل عشوائي وتراكمتها وعدم قدرة الغواص على دفعها معناه تعرضه للأساليب التعسفية من قبل التجار، وهذه القوانين أيضاً لم تضع أي نوع من القيود على التجار تحد من استغلالهم (١١).

وتأتي المناطق الأخرى بعد البحرين والكويت في استخراج اللؤلؤ وتجارتها قطر وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة. وترتب على هذا النشاط أعمال أخرى مثل صناعة السفن التي كانت رائجة في هذه المناطق حيث كانت تجلب الأخشاب من شرق أفريقيا والهند. وفي بداية الثلاثينات بدأت أهمية اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور أمام صناعة اللؤلؤ في اليابان وهذا بدون شك له تأثير على كساد تجارة اللؤلؤ

هـ السلفة : لقد كان الغواص يأخذ سلفة لحاجة عائلية قبل موسم الغوص يستردها للمول بعد الموسم، وهذا الدين غالباً ما يجهز عن سداده الغواص فيتحول الى اللومس التالي و يبقى الغواص أقرب (للعبد) مرتبطاً بالممول و يؤدي في كثير من الاحيان الى فقد منزله أو عقاره لصالح الدائنين، ولايستطيع أن يعمل لدى آخرين بل ملزم بالعمل عند دائته .

الطبيعي الخليجي، مما أثر على مستوى معيشة الناس الذين كانوا يعملون باستخراجه وتجارته. لكن في الوقت الذي بدأت فيه هذه الصناعة تندهور في المنطقة بدأ اكتشاف البترول. وبعد عقدين فقط من بدء الأزمة بدأت المنطقة تعتمد اساسا على مصدر آخر وهو البترول الذي لكتشف بكميات كبيرة قلب في فترة زمنية قصيرة اوضاع المنطقة وغير كثيرا من تركيبها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية. لقد كان الخليج غنيا بموارده الطبيعية خاصة للؤلؤ الذي اصبح الغوص عليه لاستخراجه وتجارته العمل الاساسي للمواطنين في المنطقة. ان الطرق التي كانت مستخدمة تقليدية ولكنها منتجة ومؤثرة في اقتصاد المنطقة لا بل وفي تجارته الخارجية. ولو اخذنا الاحصائية التي ذكرها لورمير Lorimer حول نسبة السكان العاملين في هذا الميدان في بداية القرن العشرين لتبين أن ١٨٪ من سكان البحرين و ٢٠٪ من سكان الكويت و ٤٨٪ من سكان قطر و ٣٦٪ من سكان الساحل العماني يعملون في الغوص على اللؤلؤ (١٢). من ذلك نستنتج ان استخراج اللؤلؤ وتجارته كان المصدر الاساسي في حياة الناس وان حوالي ٢٥٪ من السكان كانوا يعملون في هذا الميدان. وحول الديون التي كان يقع فيها الغواصون والتي سبقت الاشارة اليها، تذكر زهرة بيكسون فريث، بأن الغواصين كانوا يخسرون كل مالديهم من اموال ادخروها في مغامراتهم لصيد اللؤلؤ. واذ ائتمت الخيبة (نوخذة) رباناً ما بضع سنوات متتالية أغرقته الديون حتى ليضطرب معظم الاحيان الى بيع سفينته. كذلك اذا لم يوفق الغواص بصيد لؤلؤة ثمينة غداً مدينا (للنوخذة). وسنة بعد أخرى تنقل الديون كاهله، وقد يقضي عمره كذا وكذا (النوخذة) (١٣).

وكان يحدث اذا توفي غواص قبل أن يسدد ما بنمته من دين، يقوم (النوخذة) بملاحقة ابن ذلك الغواص للعمل مكان والده. وقد ألغى هذا النظام في السنوات الأخيرة من فترة الغوص (١٤) ان العمل في الغوص كان شاقا ليس فقط كعمل يقوم به الرجال انما بالعلاقات الاجتماعية التي أفرزها هذا العمل. ان العلاقات الاجتماعية لهذه الصناعة كانت تضع العبء على الغواص. حيث أنه لم يكن يحصل نتيجة عمله الشاق الا الفتات بالاضافة الى الاخطار التي كان يتعرض لها في حياته عند الغوص في أعماق الخليج و بحر العرب وما يترتب على ذلك بالنسبة لعائلات وأطفال الذين يموتون في البحر و يصبحون طعاما للأسماك (١٥).

تلك هي قصة الماضي لاستخراج هذا الجوهر الطبيعي بمشقة دون أن يشعر الغواص بأن مردود هذا العمل يوازي الجهد الذي بذله. ولكنه مضطر للقيام بهذا

العمل لعدم وجود البديل. ولأنه كان يسعى للحصول حتى على الحد الأدنى الذي يسد رمق عائلته وأطفاله. وأنه لا يمكن أن يحصل على (سلفة) دون أن يجند للغوص في سفن التجار. ان اعطاءنا أهمية لهذا المجال الاقتصادي لأهميته حيث أنه المورد الاقتصادي الأساسي وأن الطبقة العاملة المنتجة آنذاك كانت تتركز في هذا المجال لكن ذلك لا يعنى اغفالنا أو عدم اعطاء الأهمية للمجالات الاقتصادية الأخرى مثل الرعي والزراعة، فقد كان الرعي يشكل مجالا اقتصاديا هاما في حياة البادية ومؤثرا في حياتها الاجتماعية. لا ينعكس تأثيره على المناطق الساحلية أيضا لحاجتها الى هذه الثروة في الاستهلاك والتجارة والزراعة لأن مجالها هام ونتاجها مؤثر في بعض الأجزاء من المنطقة مثل عمان والأحساء وبعض الواحات الأخرى. حيث انها كانت تفي بحاجات الناس آنذاك نظرا لقلة عدد السكان ووفرة هذا الانتاج وتنوعه.

انه من الأهمية بمكان ن تلقي نظرة بعد ذلك على الوضع الاجتماعي في المنطقة قبل النفط

الوضع الاجتماعي في الخليج العربي قبل النفط أولا: القبيلة والقبلية

لقد كانت للقبيلة أسس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحورها انها الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في المنطقة، والقبيلة وحدة قرايبه تقوم على الانتماء الى سلالة واحدة. وقد كانت محور النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي. كما أنها كانت الوجود الشرعي عرفا للتنظيم الاجتماعي. ان العلاقة التجارية مع الخارج في السابق لم تؤثر أو تعمل على اضعاف التماسك القبلي، بل أدت الى تقوية الروابط القبيلة في محاولة للحفاظ على الذات أمام التيارات التي قد تؤثر على هذا الوجود. وكان ذلك أمرا طبيعيا وتلقائيا لم يأت عنوة أو مخطأ له ان التاريخ السياسي للقبائل كان تاريخ الصراع فيما بينها. وكان يتزعم القبيلة شيخ له السلطة السياسية والقانونية ومركز الشيخ كان مقتصرا على عائلات معينة داخل القبيلة ذات النفوذ والقوة.

وينظم العلاقات القبيلة مجموعة من التقاليد بمثابة قانون غير مكتوب، كما ان المجتمع القبلي يتكون من طبقات اجتماعية متباينة من حيث السلطة والثروة، والقبائل كانت على أساس الأقوى والاضعف، الأغنى والافقر، المسلحة وغير المسلحة (١٦) ان طبيعة تركيب القوى الاجتماعية في المنطقه آنذاك لم تكن أيضا

بعيدة عن الاستغلال. تلك ان القوى العقلية والقبلية المسيطرة صاحبة النفوذ الاقتصادي والسياسي كان لا يمكن لها أن تبقى في مراكزها الاجتماعية دون استغلال تلك القوى المنتجة في المجتمع.

ولكن نوعية الاستغلال ووسائله كانت تختلف عنها اليوم لاختلاف طبيعة البنية الاقتصادية وكذلك القوى الاجتماعية وما طرأ عليها من تغيير وتأثير. ولذا علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان هناك فترات تاريخية مرت على هذا المجتمع عاش فيها في ركود بفعل ظروف داخلية وخارجية، أضعفت من نشاطه الفكري والمادي في التأثير على الهيكل الأساسية والتركيبية الداخلية لهذا المجتمع.

ان تاريخ المنطقة في تلك الفترة واصل للمجتمع هي في الحقيقة امتداد لتراث البدو، والقبيلة قد أخذت مكانها في المنطقة كسلطة سياسية وتتفاوت درجة التماسك داخل القبيلة من قبيلة لأخرى. والقبيلة قد تكون مقيمة حضرية أو مترحلة بدوية، فالقبائل الحضرية كانت أكثر ميلاً للالتفاف حول ادارة مركزية قوية بينما تنقسم القبائل القوية والأخرى الضعيفة. القوية منها صاحب ظهورها اقامة بعض المستوطنات وهي نواة المدن الحالية على السحل. وأدى تركز القبائل القوية الى تزايد سلطة الحكم الفردي فيها، وإتاح ذلك للسلطات الاستعمارية البريطانية للتعاون مع أولئك الحكام. حيث عقدت معهم الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، لقد حافظ الوجود الاستعماري على هذا الوضع القبلي التقليدي مما أدى بمرور الوقت الى تركز السلطة القبلية في مناطق جغرافية معينة نشأت على شكل امارات خاضعة للسلطة البريطانية (١٧).

ان المجتمع السابق كان قائماً على الاساس القبلي والعشائري. وكانت الفروقات القبلية والاجتماعية والمصلحية تؤدي الى الصدامات بين القبائل. لقد كان داخل كل قبيلة تمايز اجتماعي سواء كانت حضرية أم بدوية (١٨). كما انه عند كتابة تاريخنا فان البعض يغالي الحديث عن الوضع الاجتماعي والقبلي وفي تصوير العلاقات التي كانت قائمة. لا بل يسيء الى المجتمع في الوقت الحاضر حينما يركز على الحروب القبلية والغزوات وتصور على أنها انتصارات وهزائم وبطولات وشهداء. ورغم قيام المدن والدول والتحديث والتطور الا ان أطفالنا في المدارس لا يزالون يدرسون عن انتصارات وهزائم هذه القبائل لتحقيق أهداف هذه القبيلة أو تلك. وهذه بدون شك تزرع الحقد وتخلق الكراهية بين المجتمع الواحد في منطقة الخليج العربي والجزيرة. لا خلاف على أنها كانت واقعاً سيئاً في تاريخنا، ولكن

تصورها على أنها انتصارات وهزائم نعتز بها ونغذى ناشئتنا عليها له خطورته في تركيز الخلاف وفي الحفاظ على استمرارية العقلية القبلية، لا بل ترسيخ الاقليمية أيضا.

ثانيا: الناس صنعت تاريخ المنطقة

ان التاريخ الحقيقي يصنعه الناس في المجتمع، حيث لايتسنى لنا الحديث عن تاريخ الخليج قبل النفطدون التحدث عن دور البحارة والحرفيين (البنائين والحدادين والنجارين صانعو السفن) والمزارع والراعي. وهؤلاء كانوا الطبقة العاملة الحقيقية المنتجة في مجتمع ما قبل النفط وهنا ننكر بعض الامثلة فقط للتليل على دورهم حتى في عملية التحديث والتطوير انداك.

أ - في مجال التعليم: لقد بدأ التعليم الحديث في الكويت بتأسيس المدرسة المباركة عام ١٩١١ وهي ثمرة جهود أبناء البلاد عن طريق جمع التبرعات لهذا المشروع. حيث لم تقف صعوبة الحياة الاقتصادية أمام ادخال التعليم الحديث الى بلادهم. وفي هذا الميدان أيضا حدث أمر مماثل في البحرين عام ١٩١٩ عندما ظهرت. فكرة تأسيس أول مدرسة لبدء التعليم الحديث، فقامت مجموعة من المواطنين بجمع التبرعات من الأهالي وتحت اشرافهم. وفي المنطقتين أشرفوا على ادارة هاتين المدرستين بنجاح حتى الثلاثينات من هذا القرن عندما استلمت الحكومة مسؤولية الاشراف على التعليم رسميا. (١٩)

ب - بناء سور الكويت: لقد بنى هذا السور على ثلاث مراحل من فترات زمنية متباعدة بعض الشيء، ففي عام ١٧٩٨ اشترك الأهالي في الكويت في بناء أول سور للكويت والغرض منه حمليتها من الغارات الخارجية. وفي عام ١٨١٤ بنى سور آخر بعدما تهدم السور الأول حيث قام الأهالي بالبناء، وفي عام ١٩١٩ وبنفس الطريقة والمساهمة الفعلية للمواطنين بنى السور الجديد على أنقاض الاسوار القديمة، وأزيل هذا الاخير عام ١٩٥٧ وأبقى على البوابات الرئيسية كأثر تاريخي بعد النهضة العمرانية التي شهدتها الكويت بعد اكتشاف النفط.

ج - المكتبة الأهلية العامة: أنشئت هذه المكتبة وهي الأولى من نوعها في الكويت عام ١٩٢٢ وذلك بتبرعات المواطنين حيث الحققت بإدارة المعارف عام ١٩٣٧.

ثالثا: النشاط المسرحي:

بدأ هذا النشاط بمبادرة من هواة التمثيل من المواطنين في الكويت في

الثلاثينات من هذا القرن وقد شهد عام ١٩٣٦ اقامة أول عمل مسرحي قدمه تلاميذ ومدرسو احدى المدارس ثم تبعته خطوات أخرى وكانت المسرحيات تعتمد على الاسلوب للرتجل وكانت هذه الاعمال عبارة عن نقد للظواهر السلبية في المجتمع وباللهجة المحلية واستمر هذا الوضع حتى بداية الخمسينات عندما بدأت الحركة المسرحية تتخذ طابع التخطيط والدراسة حيث تكونت فرقة المسرح الشعبي عام ١٩٥٦ وهي أول فرقة مسرحية في الكويت والخليج العربي. (٢٠)

من هنا نعلم حقيقة دور الناس وليس النخبة في صنع تاريخ المنطقة. ان الانسان العادي كان هو المنتج الحقيقي. وكان هو الذي يعمل وهو الذي صنع بيديه وذهنه الفطري اوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، كما انه هو الذي يعاني قساوة تلك الاوضاع وضكها. ان التاريخ الاجتماعي تاريخ أغلبية الناس الذي لم يكتب بعد وماهو مكتوب أو تجرى كتابته هو التاريخ الرسمي، عدا بعض المحاولات الفردية المحدودة والتي تعلن من ضغوطات كثيرة.

هذه النماذج التي نكرناها مجرد أمثلة لقضايا لا حصر لها وهي بحاجة الى بحث وتقص في عمق الريف والصحراء والمدينة لمعرفة دور هذا الانسان في تشكيل وبناء تاريخ المنطقة. ولنلق نظرة سريعة على دور الأدب والفلكلور في هذا التاريخ.

رابعاً: الأدب الشعبي والوضع الاجتماعي

ان الثقافة أو الأدب الشعبي في هذا المجتمع البسيط آنذاك مرت بصعوبات وظروف ومراحل مختلفة فرضتها طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعندما نقول الأدب الشعبي نعني فيه الأكثر التصاقاً بمشاكل وهموم ومعاناة الانسان العادي. فقد تحدث الشعر وتحدثت الأغنية عن الغوص والبحر والفقر والطبيعة والغزل والسياسة.

لقد كان هناك الشعر العمودي الفصيح، وهناك الشعر باللهجة العامية، وهو نوعان: الشعر النبطي (شعر البادية)، وشعر المدينة. والشعر الشعبي بالفعل سجل صادق لتاريخ المنطقة الاجتماعي. لقد تحدث عن معاناة الغواص في أعماق البحر وعن حالة الفقر التي عاشها المجتمع وعن الفلاح. وهذه الصفة عامة في منطقة شرق الجزيرة العربية في عمان والبحرين والكويت والاحساء والساحل العماني وقطر. لم يكن الأدب ترفاً الا في حدود ضيقة انما كان معبراً عن معاناة الناس وهو اللغة الصامته التي تحدثت بصوت عن الوضع الاجتماعي بدون نفاق أو تزلف أو

تجارة، بل بصدق وواقعية وعمق. فعندما يقول الشاعر الشعبي البحريني* هذه
الابيات عن الغوص نحس عمق المعاناة وقسوة الحياة والتعبير الصادق والشفافية
الصادقة:

نشكى العرى والجوع ويا المذلة ونركض في خدمتهم مثل البنائيس*
وين القماش** لالى من الدرجينا الله عليهم وان كلوا من تعبنا
قماشنا بالهند والله طايح وحنا غدينا بين شانى*** وصايح***
هذه السنة صار علينا فضايح انتم تبون فلوس وحنا مفاليس (٢١)

اما في الكويت فان شعر فهد راشد بورسلي كان مثاراً رائعاً على معاشية
مشاكل البسطاء والتعبير عنهم بعفوية صادقة.

فيقول:

حجة العاجز يقول يوم الله كريم
القوى غصب تخضع له ليه ضرب وجهك بنعله

هذا الشاعر الشعبي* تحدث في شعره باللهجة العلمية عن قضايا اجتماعية
كثيرة: مشكلة المياه في الكويت وتعليم المرأة، وعن الاستعمار البريطاني وعن

* المصدر لم يذكر اسم الشاعر البحريني الذي قال هذه الابيات.

** البنائيس : العبيد الذين يجلبون من ممبسه

*** القماش : اللؤلؤ

**** شانى : للحالة السيئة

***** صايح : الدين

* الشاعر فهد راشد بورسلي شاعر شعبي كويتي عاش في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٦٠ وهي فترة هامة
شهد مرحلتين هامتين من تاريخ المنطقة، قبل ظهور النفط وفترة من عصر النفط. ولم يتغير شعره ولم
يتحول، بل بقي حتى وفاته وفيما لا التزامه بقضايا الناس معبرا عنها.

مقاطعة البضائع الاجنبية كذلك تحدث عن الفقر وأوضاع البحارة وقد وصف البحارة وهم يقفون لأخذ مستحققاتهم كأنهم يقفون لأخذ الصنقة، وهذا تعبير صادق وواضح عن حالة البؤس التي كان يعيشها هؤلاء المنتجون الحقيقيون في المجتمع آنذاك.. (٢٢)

كما ان الفلكلور يمثل الثقافة الشعبية باللهجة العلمية والتي تشمل الشعر الشعبي والاغاني والرقصات والعادات الشعبية والأمثال العلمية.

في الحقيقة هناك خطورة في الاغراق بالتاكيد على الثقافة الشعبية باللهجة العامية، حيث ان التوجه لها يجب ان لا يكون على حساب الأصالة العربية واللغة الفصحى، لان المبالغة في ابراز الثقافة الشعبية باللهجة العامية قد تؤدي الى ترسيخ الاقليمية وتؤثر على فكرة الوحدة العربية بطريق غير مباشر.

خامسا: المرأة

المرأة التي توصف بأنها نصف المجتمع لم تكن معطلة عن العمل المنتج في فترة ما قبل النفط اذ عانت المرأة الخليجية مع الرجل قسوة الحياة، وساهمت بشكل ايجابي حسب موقعها الاجتماعي التقليدي في النشاطات الانتاجية المختلفة، وخاصة المرأة الفقيرة. لقد كانت زوجة الغواص تساهم مساهمة فعالة في حياة الاسرة وأيضاً في حياة مجتمعها الصغير البسيط فهي بسبب حاجتها وندرة مصادر الدخل كانت تساعد زوجها في العمل، فكانت تقوم بأعمالها المنزلية. بجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحاً، كأن تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة أو تربية الماشية والاغنام. (٢٣) لقد كانت علاقات الانتاج المختلفة في المنطقة كثيراً ما تؤثر على وضعها. فقد كانت عائلة البحار (الغواص) تعاني الكثير بسبب غيابه في موسم الغوص الذي يمتد لعدة أشهر. فهي التي ترعى شؤون العائلة وتدير أمورهم للعشيرة ثم تتحمل التضحية عندما يقع زوجها أو عائلتها في الديون ولا يتمكن من سدادها. ان هذه المرأة لم تكن بعيدة عن المعاناة. وتلك الحياة كانت بمرارتها في كثير من الاحيان تنعكس عليها. أما وضع المرأة في المناطق الزراعية فلم يكن أقل شأنًا فقد كانت تعمل مع الرجل في الحقل وتشاركه في أعمال الفلاحة وغيرها، عدا تلك النشاطات التي تتطلب قوة جسدية لا تتناسب مع طبيعتها كمرأة.

والمرأة العربية في الصحراء بالإضافة الى أعمالها المنزلية وتربية الاولاد تقوم برعى الغنم والماشية.

رغم مساهمتها الايجالية في الحياة في تلك الفترة القاسية الا ان التعسف كان يلاحقها اجتماعيا، فقد كان الرجل هو السيد وصاحب الرأي في كل شيء في بيته. وزواج بناتها يتم في الغالب دون مشورتها، كما أن الزواج بأكثر من امرأة واحدة كان عرفا سائدا.

لقد كان المجتمع بسيطاً يحكمه العرف الاجتماعي وحاجاته بسيطة ومحدودة والمرأة كانت عنصراً فعالاً في ذلك المجتمع. فكان نشاطها الدائب طوال النهار لا يهدأ في منزلها أو مساعدة زوجها، ولكن طبيعة العلاقات الاجتماعية لم تجعل لها مكانتها التي تستحقها، وفي ظل تلك الاوضاع لم تحظ بنصيبها من التعليم التقليدي الذي كان سائداً الا بشكل محدود جداً.

سادساً: التعليم

قبل التعليم الحديث في المنطقة، كان هناك نوع واحد من التعليم مسيطر لفترة زمنية طويلة كان هذا النوع من التعليم يقوم على أساس تحفيظ القرآن والاحاديث النبوية والكتابة والقراءة البسيطة عن طريق «الكتاب». وكان يدير الكتاب أو المدرسة الدينية «الملا» الذي يقوم بدور المدرس والمدير، ويستخدم منزله لهذه الغاية حيث يقصده التلاميذ لتلقي العلم، وعندما لم تعد المنازل ملائمة للقيام بتلك المهمة لتزايد الطلب على هذا النوع من التعليم الذي لا يوجد سواه أو بديل عنه، اضطر هؤلاء «المعلمون» ان يحولوا هذا النوع من التعليم من كونه عملاً خبيراً الى حرفة لكسب الرزق، مما أدى بهم الى استقبال تلاميذهم في أماكن خاصة في أحد المنازل، (٢٤) أو في زوايا إحدى الكلاكين أو أروقة الأسواق في فصل الصيف. ومما يلفت النظر عند استعراض هذا النوع من التعليم نجد انه كان مختلطاً حيث كانت الفتاة تجلس الى جانب الفتى للتعليم رغم محافظة المجتمع الشديدة آنذاك. وهذا لا يعنى انه لا توجد نساء يقمن بدور المعلم «الملا» ولكن عددهن كان ضئيلاً.

والبرنامج التعليمي هو حفظ القرآن وقليل من القراءة والكتابة (٢٥). وعندما كان التلميذ أو التلميذة يختم القرآن ويحفظه كان والده أو والدها وأصدقائه يشتركون في احتفال شعبي يديع يعرف. «بالختم» وهو احتفال أشبه مايكون باحتفالات التخرج هذه الايام، لا بل أكثر أهمية.

• الختم: كلمة مشتقة من الفعل ختم أى بلغ النهاية، وسميت بالختم لأن التلميذ نجح في حفظ القرآن.

لقد كان التلميذ يختم هذا النوع من الدراسة في سنة أو سنتين، وربما أكثر لبعض التلاميذ، ولم يكن هناك امتحان في هذا النوع من الدراسة. والشئ الوحيد الذي كان يعتبر دليلا على ان الولد قد تعلم هو حفظه القرآن بأكمله. وكان يتبع هذا المستوى من الدراسة القراءة والكتابة بشكل علم.

ولكن هذه المرحلة كانت مرحلة عالية، لم يكن يحضرها سوى القليل من المتفوقين الطموحين، وعندما يصبح التلميذ ماهرا في الكتابة على اللوح الخشبي يسمح له بالكتابة على الورق حيث كانت تعتبر للرحلة الأخيرة. وبعدها كان الناس يعتبرونه شخصا متعلما. «ولملا» كان الأمر النهائي في «الكتاب». ولكونه — عادة — من رجال الدين فان الثقة به كاملة.

لم يكن أحد من التلاميذ يستطيع للنقشة المعارضة أو الشكوى، حيث أنه كان يأمر وعلى التلاميذ جميعا أن يمتثلوا لأمره وبورهم الوحيد هو التقي. كما كان الملا يعامل تلاميذه بشيء من الغطرسة والعقوبة كانت غاية في القسوة، وقد كان يعتقد ان الضرب ضروري لتعويد تلاميذه على النظام، وكثيرا ما كان يريد هذا البيت من الشعر الشعبي:

«رحم الله من بكاني لانه هو الذي رباني» (٢٦)

والحقيقة ان هذه العقوبة لم تكن تؤثر أو تمس التلاميذ أبناء الاغنياء أو الشيوخ، فقد كانت من نصيب الفقراء فقط، وقد كان الملا يبرز هذا السلوك بالاستشهاد بالمثل التالي:

«اضرب أبناء العامة، يتأدب أبناء الخاصة»!

وتفسير ذلك لما تقربا من الاغنياء للحصول على قدر مناسب من المال والهبات أو خوفا منهم. لقد كانت للعقوبة بالغة القسوة، فقد تؤدي أحيانا الى المرض للزمن أو الجنون، والملا كان يميل الى العقاب الصارم اعتقاداً منه بأنه سيقنع أولياء أمور التلاميذ بحرصه على مصلحة أبنائهم. — (٢٧)

ودخل (الكتاب) يأتي من الاجور التي يدفعها الآباء نقدا أو عينا في مناسبات دينية، أو عند دخول ابنائهم الكتاب أو انتهائهم منه. لقد انتهى هذا النوع من

التعليم تدرّجياً بعد دخول التعليم الحديث الى المنطقة حيث استمرت بعض الكتابات تعمل حتى نهاية الاربعينات وفي بعض المناطق الى بداية الخمسينات من هذا القرن. (٢٨) لقد دخل التعليم الحديث الى المنطقة قبل ظهور النفط في الوقت الذي كان فيه التعليم التقليدي قائماً، حيث ان انتشار التعليم الحديث في كثير من الدول العربية في القرن العشرين ساعد على الاستفادة منه في منطقة الخليج منذ الثلاثينات من هذا القرن.

فترة النفط

الوضع الاقتصادي:

ارتبط تاريخ المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنفط حيث كان له اكبر الأثر في تغيير نمط الحياة وخلق مشكلات اجتماعية لم تلغها المنطقة في السابق. هذا الأمر تطلب القاء الضوء على هذا المورد الاقتصادي الهام. لقد بدأ المد الامبريالي لاكتشاف البترول والسيطرة عليه واحتكاره مع بداية هذا القرن في العراق وايران بزعامة بريطانيا ثم امتد الى امارات الخليج العربي فيما بعد ذلك. فقد أدركت الامبريالية منذ وقت مبكر الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي. حيث جاء ذلك بعد قرار البحرية البريطانية عام ١٩١٢ في استبدال الفحم بالبترول كوقود في السفن وتبع ذلك التفكير بضمان امدادات النفط خاصة من المستعمرات في المستقبل، مما أدى الى اقدام بريطانيا على فرض اتفاقيات اقتصادية ذات طابع سياسي على مستعمراتها كما صاحب ذلك احتكار من قبل بريطانيا للتقريب والاستثمار حيث فرضت على مستعمراتها عدم اعطاء حقوق التقريب عن البترول لاية شركة غير بريطانية بدون موافقة مسبقة منها حدث ذلك مع بداية الحرب العالمية الاولى وبعدها. فقد احتكرت الشركات البرييطانية بترول العراق وايران قبل الحرب العالمية الاولى حيث أعيد التحالف وترتيب القوى الامبريالية في المناطق المستعمرة وخاصة الشرق الاوسط وكان نتيجة ذلك أن دخلت الشركات الفرنسية والتي تضامنت مع بريطانيا لمنع النشاط الألماني في المنطقة. وكذلك الأمريكي الشمالي، المنافس الامبريالي الجديد. ولكن فترة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغلغل النفوذ الأمريكي الى الشرق الاوسط والخليج العربي والجزيرة بشكل خاص، فحصلت مؤسستان أمريكيتان هما (ستاندر أويل وسيكوني موبيل) على حصة تعادل ٧٥٪ من أسهم نفط العراق، وحافظت

شركة البترول الفرنسية CFB و بريتش بتروليم وش كل على حصصها أما الخمسة بالمثل الباقية فقد كانت من نصيب المقاول جابنكيان وهو الذي نعب دورا هاما في مفاوضات لعقد الصفقة مع الاتراك عام ١٩١٢. و بعد الصفقة التي تمت بين الدول الغربية عام ١٩٢٧ بشأن احتكار امتياز التنقيب والاستثمار البترولي في المشرق العربي والخليج والجزيرة تحرك الامر ليكن باتجاه المملكة العربية السعودية الناشئة خلال الثلاثينات حيث منح الملك عبد العزيز بن سعود علم ١٩٣٣ حق الامتياز لشركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) في المنطقة الشرقية من المملكة. و بعد خمس سنوات عام ١٩٣٨ اكتشف البترول فيها بكميات اقتصادية تجارية، بعد ذلك أنضمت مؤسسات امر يكية أخرى كونت مجموعة احتكارية جديدة حيث تأسست شركة أرامكو (شركة الزيت العربية الامر يكية) وامتد نشاط الشركات الامر يكية الى البحرين بموافقة البريطانيين على اعطاء حق امتياز لها هناك في نفس الفترة (٢٩)

في الكويت كما في البحرين، فقد منحت الشركات الامر يكية حقوقا في الامتياز والتسوية كانت تتم بين الحكومتين الامر يكية والبريطانية بشأن نفط المنطقة، ونشأت شركة نفط الكويت KOC التي وقعت اتفاقا في الكويت عام ١٩٣٤ واكتشف النفط بكميات اقتصادية تجارية في نفس العلم الذي اكتشف فيه في المملكة العربية السعودية والبحرين عام ١٩٣٨، لكن الانتاج الفعلي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية اذ تأجل لظروف الحزب حتى علم ١٩٤٦. لعد كان الانتاج يزداد و يتطور في المنطقة والغرض الاساسي كان لسد حاجة الدول الغربية المتزايدة على النفط ومنذ بداية الخمسينات ازداد بشكل ملحوظ انتاج النفط في امارات الخليج العربي لسد العجز الناشئ عن توقف الانتاج الايراني ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٢ بعد ثورة مصدق.

لقد اصبح مع الوقت نفط الخليج العربي يلبي طلب العالم المتزايد عليه. أما قطر فقد بدأ الانتاج فيها متأخرا بعض الشيء عام ١٩٤٩ وزاد بشكل كبير في منتصف الستينات وكذلك الأمر بالنسبة للامارات في الساحل العماني. لقد تقاسمت الشركات البر يطانية والفرنسية والامر يكية الاستثمار في هذا الميدان حتى دخلت الشركات العالمية الاخرى في بداية السبعينات وعندما انحسر النشاط البر يطاني في ايران بعد حركة مصدق وتأميم النفط الايراني بدأ التغلغل الامر يكي فيها واصبح يملك حصة الأسد في حق الامتياز.

ان الصراع بين الشركات والحكومات المحلية أو بين الشركات النفطية أعطت الفرصة لدخول شركات عليية الى هذا الميدان في المنطقة (٢٠). وفي تقييم لمردود الثروة النفطية وعائداتها في المنطقة يذكر David Ricardo ان عائدات البترول تصب في صحراء المنطقة منذ حوالي ٤٠ سنة الا أنها لا تزال متخلفة. ليس هناك استثمار جدي غير الاستثمار المالي لهذه الارباح. ان الخدمات ليست موفرة في كل المناطق وان الوظيفة الحكومية هي العمل الاساسي للسكان وليست هناك مشاريع انتاجية لها أهمية في حاضر المنطقة ومستقبلها الا بشكل محدود جدا. (٢١)

المردود الاجتماعي للثروة النفطية:

ان مردود النفط في منطقة الخليج العربي كان كبيرا ومؤثرا وذلك لقلّة عدد السكان وصغر المساحة، فقد انعكس ذلك على التعليم والخدمات الأخرى، ولكن هذه الثروة وظفت الى حد كبير بشكل عشوائي وغير مخطط في كثير من الاحيان والاحوال. والتجار الذين كانوا يعتمدون على تجارة اللؤلؤ وغيره في السابق اتجهوا الى مناطقهم للاستفادة من الثروة النفطية ونشطوا في مجال استيراد البضائع الأجنبية اضافة الى العقار. لقد كان اقتناء اراضي البناء والعقارات من أهم المجالات التي جعلت الكثيرين منهم يحصلون على أرباح ضخمة في فترة زمنية بسيطة ثم ان المضاربة في السوق المالية تشكل أحد الوظائف التي يلجأ اليها التجار في وقت يلعب النفط دوراً رئيسياً في تغذية النشاطات الاقتصادية. حيث أن الهدف هو الربح العالي والسريع. وهذا ناتج عن الجشع من جهة، وعن عدم وضوح الرؤية والوعي لدى المستثمرين من جهة أخرى لا بل عدم وجود مجالات الاستثمار الحقيقي. ونتج عن ذلك تفاوت فاحش في الدخل وتركيز للاموال في يد كبار المستثمرين، ثم شهدت السوق أسعاراً مصطنعة وهمية لبعض الاراضي الخاضعة للمضاربة وعدم استثمارها انتاجيا. ومما لا شك فيه ان ذلك ادى الى نمو حركة عمرانية ولكنها أيضا على حساب الاراضي الزراعية في بعض المناطق. هذا الاسلوب الاستثماري لم يتجه الى اقامة المشاريع الانتاجية لتساعد الاقتصاد الأحادي المعتمد على النفط في الحاضر والمستقبل. كما أن منطقة الخليج خلال مسيرتها النفطية تعتمد اعتمادا شبيه كامل في سد احتياجاتها على السلع الاستهلاكية وغيرها عن طريق الاستيراد الخارجي. (٢٢) هذه النهضة بسلبياتها وايجابياتها استدعت استقدام الايدي العاملة العربية والاجنبية الماهرة وغير الماهرة مما نتج وسينتج عنها مشاكل

وسلبات كثيرة تتعلق بعروبة المنطقة والكثافة السكانية غير المنتجة. والخطر الذي تشكله الاعداد الهائلة من الأجانب خاصة الآسيويين، في المنطقة. وسنأتى الى معالجة هذا الامر عند التعرض للهجرة الى منطقة الخليج العربى.

ان منطقة الخليج العربى والتي تعتمد على البترول كمصدر أساسي في اقتصادها عليها أن تستفيد من هذه الثروة ومن هذه الفرصة التاريخية لخلق وتطور مجالات الانتاج الاخرى مثل الزراعة والصناعة التى تقوم على مشتقات البترول «البتروكيماويات» وتلك التى تقوم على المنتجات الزراعية.

*والحقيقة ان منطقة الخليج فقيرة في الزراعة عدا ما تنتجه عمان والواحات القليلة (٢٣) ففي مجال الزراعة في عمان مثلاً فإن معظم القوى العاملة تعمل في الزراعة وصيد الاسماك بالوسائل التقليدية، وان التحديث العمراني تركّز في مسقط ولم يصل الى عمق عمان الا بشكل بسيط جداً في السنوات الاخيرة. ان الاقتصاد العماني نتيجة لضغط البرجوازية المحلية قد خضع للرأسمالية الغربية الاحتكارية وفتح عمان، كما فتحت أجزاء الخليج الأخرى سوقاً للمنتجات المصنعة الغربية. ان البنوك الثلاثة الكبرى في مسقط هي بنوك بريطانية والبنك البريطاني للمشرق الأوسط هو الذي يتولى إدارة مجلس النقد العماني، ويتحكم في ٨٥٪ من كل الاعمال المصرفية في عمان، وحتى الفننيين للوحيديين في عمان فندق الفلج وفندق مطرح فهما ملك للاجانب، وفي الفترة الاخيرة خفت حدة الاحتكار البريطاني لصالح قوى غربية أخرى، وتبقى المناطق الريفية في عمان تعيش اقتصادها التقليدي وبدون خدمات تذكر. (٢٤)

ان المنطقة والموارد المتوفرة فيها في الامكان اذا توفر الاستقلال الوطنى الحقيقي عن التبعية للامبريالية والاقتصاد الرأسمالي الغربي أن تتكامل عناصر الانتاج فيها. ان الاراضي الزراعية في العراق وعمان والاحساء والواحات وفي ابو ظبي وغيرها يمكن استثمارها بشكل جيد بحيث تكون ركيزة اقتصادية هامة الى جانب البترول، كما أن صناعة استهلاكية و انتاجية يمكن اقامتها لتوفر المواد الخام الضرورية لها (مشتقات البترول والانتاج الزراعى بالاضافة الى صناعات أخرى). وبذا تكون حكومات المنطقة قد استغلت الثروة النفطية لصالح الاجيال القادمة

هـ يعتبر المؤلف هنا منطقة الخليج بدون العراق عندما يذكر بانها فقيرة في الزراعة الا بشكل محدود. ان العراق يقع جغرافيا واستراتيجيا ضمن منطقة الخليج العربي.

و بدون ذلك يبقى التطور أعرجا ونقصا وخطيرا.

الامبريالية والتنمية في المنطقة:

انه من الصعب الحديث عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بمعزل عن الظروف والصراعات الدولية المحيطة بها ذلك انها تنعكس بشكل مباشر على اوضاعنا انه عند البحث في اسباب التخلف في هذه المنطقة والوطن العربي يجب ان لا نحصرها في فقر الموارد الطبيعية أو عدم استثمارها وعدم انتشار التعليم والثقافة فقط، ولكن أيضا يجب ان نضيف عاملا أساسيا وهو التبعية للامبريالية وضغوطها المستمرة لعرقلة تطوره الحضارى من اجل الحفاظ على مصالحها في استنزاف الموارد الطبيعية وابقاء المنطقة سوقاً لمنتجاتها واحتكارها الاقتصادي والسياسي.

أثناء فترة ما قبل النفط كانت المنطقة تخضع للسيطرة الامبريالية البريطانية بشكل أساسي ثم بعد اكتشاف النفط لم ينته التأثير الامبريالي الرأسمالي الاحتكاري، انما اتسع نطاقه ودخلته قوى غربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، التي حلت فعليا محل الوجود البريطاني في المنطقة.

انه لا يمكن عزو نجاح الامبريالية الى الغزو العسكري والحرب المضادة للثورات فحسب، بل هو ناجم بالدرجة الاولى عن غزو اعماق تأثيراً وأكثر فعالية وخطرا وهو الغزو الثقافي والاقتصادي، وهو بالفعل ما يواجه منطقتنا. ان عملية الاحتكار والسيطرة الاقتصادية والسياسية الامبريالية ترافقها كذلك عملية اخضاع اجتماعي. ان عملية التحرر في الاقطار المتخلفة مرهون ومشروط بالقضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتج التخلف والتبعية، أي تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الذي ينتج التخلف والاستغلال. (٢٥)

ان من المشاكل التي تعرقل التطور الحقيقي في منطقة الخليج العربي لا بل والوطن العربي كله، واقع التجزئة الذي خلقته الامبريالية الغربية. ان التمزيق الجغرافي نتج عنه الضعف ومن ثم عدم القدرة على التكامل الاقتصادي والتحديث، وقد كان للامبريالية دور هام في تأخير التحديث وعرقلة التنمية الحقيقية عن طريق دعمها للفئات الاجتماعية التابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر (٢٦)

ان التجزئة الامبريالية لهذه المنطقة بخلق كيانات ودول صغيرة لا تلغى الوحدة التاريخية للمنطقة جغرافيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

لكن تلك التجزئة لاشك انها أدت، وخاصة بعد ظهور البترول، الى نوع من الاقليمية التي ستكون لها تأثيرها في وحدة المنطقة. و يقول الدكتور محمد الرميحي بهذا الصدد انه بالرغم من كل الدلائل التاريخية والاصول الاجتماعية المشتركة التي تؤكد بوضوح الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للوحدة للشعب التي يقطن منطقة الخليج العربي، وتشير الى استمرار التواصل البشري من خلال العلاقات القبلية والهجرات الكبيرة المتبادلة بين منطقة الخليج العربي، فان ظهور الدولة والنفط والالتزام بالكيانات والسيادات الاقليمية كلنا من بين العوامل التي ساعدت على ظهور نوع جديد من الاقليمية النفطية.(٢٧)

والامبريالية اليوم بثقلها الثقافي والاقتصادي والسياسي ولربما العسكري ليس فقط للحفاظ على التجزئة القائمة، فهذا جزء من مهماتها، ولكن أيضا لتعزيز وجودها وتطويع وتحديث أساليبها وتمكين الرجعية من البقاء والاستمرار بحجة المحافظة على الاستقرار تارة عن طريق التهديد والتخويف وتارة عن طريق الاغراء والتقريب.

والامبريالية لاشك تدرس وضع المعارضة المحلية في المنطقة لسياساتها بدقة وتفصيل، وتصنفها الى معارضة تقدمية ومعارضة مصلحة ومعارضة خجولة مترفة ومتردة تلك حتى تتمكن من مواجهتها لا بل كسب بعض أطرافها.

ان الهجمة الامبريالية الثقافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة مكثفة وخطرة تجري دون أية مواجهة فعلية. وهي بلاشك جزء من هجمة امبريالية ورجعية عامة يعيشها الوطن العربي في مغربه ومشرقه. ان من المهم بالنسبة للامبريالية ان لا تكون لعملية التنمية الاقتصادية أبعادا اجتماعية، ذلك يعني تغيير النمط والتركيب الاجتماعي للقائم حيث سيتمد التأثير الى قطاعات شعبية واسعة كانت هامشية في الوضع التقليدي. وأن يتطور الأمر الى المشاركة في القرار الاقتصادي والسياسي عن طريق اسلوب الديمقراطية، فان هذا يؤثر على الأوضاع الديمقراطية، مما يجعل الحكومات القائمة لا تتحمس بل وتعارض اعطاء أهمية للابعد الاجتماعية والمشاركة الشعبية بمعناها الحقيقي.

الوضع الاجتماعي بعد اكتشاف النفط

ان التحول الكبير عن ممارسة الاعمال التقليدية جاء في اعقاب اكتشاف

النفط وتصديره. وقد أدى انتشار المراكز الحضرية ذات التقاليد وهي مزيج بين التقليدية والحديثة إلى غلبة التقاليد الحديثة يوماً بعد آخر، وأدى ذلك إلى فرص أكثر للعمالة الدائمة كما أدى ذلك التطور إلى تغيير في القيم والتقاليد، ذلك الذي دفع رجال القبائل للالتحاق بالأعمال التي وفرتها الإدارة الحكومية لأنهم أتركوا أن ذلك يشكل أكثر ضماناً ويحقق لهم ولائهم امتيازات في الوضع المادي والتعليمي والرعاية الصحية الخ..

لقد ازداد نمو الوعي نتيجة التعليم والاحتكاك بالعالم الخارجي ونتج عنه انحسار للقبلية وجوداً وفكراً وسلوكاً، حيث انتزع ملكان من مهام سياسية واقتصادية وعسكرية، وتعزز حكم الشيوخ وتركزت السلطة والنشاط الاقتصادي في عدد محدود من أصحاب النفوذ.

وإن أدى ذلك التطور إلى الاضمحلال التدريجي لنفوذ القبائل، إلا أن العقلية القبلية والعشائرية حتى في الوضع الحديث لم تنته بل أخذت تتسحب وتؤثر في كثير من التصرفات والمواقف بطريق مباشر أو غير مباشر. إن ظهور النفط في المنطقة كان السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغيير أنماط الحياة وإلى إعادة ترتيبها لا بل تغيير في العلاقات الاجتماعية حيث أدى ذلك إلى اضمحلال النظام القبلي، وازدياد سلطة الحكومات التي كانت أصلاً قبلية أخذت بالأساليب الحديثة في الإدارة وغيرها بعد التطور الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تحولت الوحدات القبلية إلى إمارات ثم إلى دويلات، هذا التحول لم يقطع بدوره بالسلطة القبلية سلوكاً ولا بالعقلية، بل أصبح الوضع مزيجاً من استمرار العقلية القبلية في ظل سلطات سياسية وإدارية حديثة، ذلك يعني أنه على الرغم من أن الدولة قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية إلا أنها لا تزال تعتمد في عدد من مكوناتها على النظام القبلي.

وابرز الأمثلة على ذلك الواقع، ما تعيشه كل دولة خليجية متمثلة في احتكار فئة قليلة للوضع الاقتصادي والسياسي.

إن للثروة النفطية تأثير كبير على الوضع الاجتماعي في المنطقة حيث أدى إلى تغييره وأن لذلك التغيير عوامل نوجزها فيما يلي:

- ١ - الثروة الناتجة عن ظهور البترول وتصديره بكميات اقتصادية تجارية.
- ٢ - استغلال جزء من الثروة في خلق مجتمع يختلف عن المجتمع التقليدي

بوسائل وعلاقات الانتاج التي كانت سلته، مما نجم عنه الاستعانة بأيد عاملة عربية واحنية. وهذا أدى الى وفود اعداد كبيرة من الوافدين وهم يحملون عادات وقيما وصورا حضارية مختلفة أثرت بدون شك في المجتمع المحلي.

٢ - اتاحة الفرصة للانفتاح على الحضارة والتقدم العالمي عن طريق التعليم وخاصة البعثات الدراسية والتدريبية الى الخارج. (٢٩)

لقد نجم عن عملية التحول والتغير الاجتماعي مشكلات اجتماعية كثيرة. ومواجهة هذه المشكلات لا تتطلب فقط اقامة مؤسسات اجتماعية صحية وتعليمية، بل أن ترقى الى مستوى تكون معه قدرة على مواجهة مثل هذه المشكلات وحلها. في الحقيقة ان لب الحل يكمن في النظرة الى انساننا على انه انسان له قيمة كبيرة وهامة، ومن ثم التشريع له كيف يعيش وينتج ويفكر ويشارك من خلال المناخ الحر الذي يوفر له قدرة على التفكير والمشاركة والابداع.

الطبقات الاجتماعية بعد اكتشاف النفط

الطبقة التجارية: هذه الطبقة لها جذورها في المجتمع التقليدي قبل النفط حيث انها لعبت دورا عندما كان الخليج مركزا هاما لاستخراج وتجارة اللؤلؤ، وبعد ظهور النفط كانت هذه الطبقة هي الاقدر على ممارسة الدور الاقتصادي حيث استثمرت أموالها في المؤسسات التجارية وحصلت على اراض شاسعة معظمها بشكل منحه من العائلات الحاكمة، أو عن طريق وضع اليد. لذلك من الطبيعي أن تتسع قاعدتها عما كانت عليه. لقد أصبح لها نفوذ سياسي حيث منها ينتقى كبار موظفي الدولة و يتمتعون بامتيازات كبيرة رغم قلة أفراد هذه الطبقة قياسا على مجموع ابناء الشعب وان هذه الطبقة تشكل وحدة أساسها المصلحة المشتركة رغم عدم تجانسها القومي، فمنهم المواطنون والعرب والأجانب.

الطبقة الوسطى: هذه طبقة واسعة غير متجانسة ماديا وثقافيا، وتتكون من موظفي الحكومة والشركات الأهلية والاجنبية وصغار التجار وأصحاب المهن والحرف اليدوية التقليدية. انها تشمل مواطنين ووافدين عرب وأجانب ومع أنها تشكل أغلب السكان العاملين الا أن انتاجيتها محدودة. ونتيجة للتعليم الذي حصل عليه عدد لا بأس به من أفراد هذه الطبقة أصبح لها وجود في الوظيفة الحكومية التي تشكل مجال العمل الأساسي لها في المنطقة. لقد استطاعت بحكم وجود العناصر المثقفة فيها من أن تلعب دورا في الحياة السياسية والاجتماعية

وكان لعدد من أفرادها دور هام في الحركة الوطنية لامتعتهم بوعي ثقافي وطموحهم لقيادة المجتمع.

الطبقة العاملة: لقد كانت الطبقة العاملة في المجتمع التقليدي قبل البترول تتكون من البحارة (الغواصين) ومن البنائين والحدادين وصيادي السمك، وهذه التركيبية لا يمكن أن نطلق عليها الطبقة العاملة بالمعنى الحديث، ولكنها في الحقيقة هي الطبقة المنتجة في المجتمع آنذاك.

وبعد ظهور البترول والثروة التي تربت عليه ووجود الشركات البترولية والتجارية ومجالات العمل المختلفة، ظهرت طبقة عمالية جديدة في تركيبها وخصائصها. وحتى هذه الطبقة التي ظهرت بعد اكتشاف البترول لم تأخذ مفهوم الطبقة المتعارف عليه، حيث انها ليست طبقة عمالية صناعية ولا زراعية، وانما هي عاملة في الشركات البترولية والتجارية والخدمات الحكومية. (٤٠) كما ان الصراع الطبقي في المجتمع ليس حادا لذا فقد انعكس ذلك عليها نتيجة وضعها الاقتصادي وطبيعة التركيب الاجتماعي الذي تنتمي اليه. والعمل النقابي العمالي لا يتخذ شكلا علنيا الا في الكويت وقد حقق فعلا انجازات هامة على مستوى البناء النقابي والثقافة العمالية، والمشاركة في الاحداث الوطنية والقومية. ولكن دور الطبقة العاملة النقابي في المنطقة بعضه يأخذ اشكالا سرية وبعضه غير منظم لا يزال غير مؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، ذلك لعدم توفر المناخ الديمقراطي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها النقابي والاقتصادي والسياسي ومن ثم كون أعداد كبيرة من أفراد هذه الطبقة من الوافدين العرب والاجانب.

وفي اكثر اجزاء الخليج لا تتمتع هذه الطبقة بحقوقها الأساسية والتي نتلخص في:

— الخدمة الاجتماعية: وأولها التعليم ولبررات كثيرة حددت بعض المناطق نسبة مئوية في قبول أبناء الوافدين في مدارسها بحجة اننا غير قادرين على قبول هذه الاعداد الكبيرة، أو استيعابها. وأغلب هؤلاء من الطبقة العاملة الذين لا يتمكنون من ارسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة. ففي الكويت قانون حدد مؤخراً قبول أبناء الوافدين في السنة الاولى ابتدائي فقط و يتدرج في السلم التعليمي. وكما أن جامعة الكويت حددت قبول ١٠٪ من أبناء الوافدين والاولوية لآبناء الهيئة التدريسية.

السكن: المشكلة الكبيرة التي تواجه الطبقة العاملة في المنطقة ارتفاع ايجار السكن الى درجة انه يساوى أو يفوق أحيانا دخل العامل الشهري، مما يضطر الكثيرون منهم عدم جلب عائلاتهم معهم أو العمل في المساء لتغطية تكاليف المعيشة. والتدريب من القضايا الهامة التي بدونها لا تتوفر لدينا الكفاءة الفنية وهي في حدود ضيقة، كما ان هناك قضايا تتعلق بالسلامة المهنية والترويح وعدم الفصل التعسفي وحقوق المرأة العاملة وتشغيل الاحداث وتأهيل ذوي العاهات.

— الحق النقابي ان الحرية النقابية ضرورة لهذه الطبقة. ان الفكرة الخاطئة بأن للتنظيم النقابي له مخاطر سياسية والنظر اليه من هذه الزاوية فقط نظرة ضيقة، ذلك ان التنظيم النقابي يعتبر: أولاً حقاً من حقوق العمال وثانياً بتكتلهم ضمان لحصولهم على حقوقهم المشروعة وثالثاً بالتنظيم تتوفر الثقافة العمالية التي لها تأثير على انتاجية العمل والتي يعود مردودها على الوطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

— الثقافة العمالية: من أهم ضرورات تطویر هذه الطبقة وتنمية قدرتها وهي أساساً من مسئولية التنظيمات النقابية العمالية وحدها حيث ان السلطة اذا تدخلت في هذا الامر فانها تعمل على التأثير في الاتجاهات الفكرية العملية باتجاه سياساتها. والثقافة العمالية التي تبدأ بمحو الامية ثم اعداد القادة النقابيين، وتنمية ثقافة العمال لمواكبة التطور التقني ووعي الواقع الذي يعيشون فيه عمالياً، وواقع مجتمعهم وهذه الثقافة لا شك انها تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٤١) وهي مرتبطة بطبيعة الظروف، السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة.

الهجرة الى المنطقة وأثارها

ان عملية التحديث التي تعيشها المنطقة منذ ظهر البترول فيها أدت الى تدفق الایدي العاملة اليها عربية وأجنبية، فبالاضافة الى الحاجة الماسة لهذه الایدي العاملة فان نسبة كبيرة منها غير ماهرة، ومما ساعد وفسح المجال أمام الكثير منها بالعمل وربما فوق الحاجة المطلوبة ان المواطنين كانوا يطلبون وضعاً مميزاً وربما طفيلياً. (٤٢)

بلاشك ان هذه الاعداد المهاجرة للمنطقة خلال الثلاثين سنة الماضية أحدثت تغيرات في الخريطة السكانية، بالاضافة الى الهجرة الداخلية وانتقال البدو

الرجل وشبه الرجل نحو المدن وضواحيها بمعدلات عالية، وإلى فترة ليست قصيرة سوف تبقى المنطقة بحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة، ولكن الفنية الماهرة من الآن فصاعداً. وأن فتح باب الهجرة لتنشيط الحركة التجارية في المنطقة، حيث أنها طلبة استهلاكية (٤٣)، أمر يجب أن لا يكون مبرراً لعدم وضع ضوابط خاصة بالنسبة لهجرة الأجانب الآسيويين، حيث يشكلون ثقلًا سكانيًا له أخطاره المستقبلية والتي سنأتي في الحديث عنها بعد قليل.

إن تأثير الهجرة على البناء السكاني في الخليج العربي كبير. ذلك أن الأعداد الوافدة تفوق في بعض المناطق عدد السكان المحليين، ولا بد من الإشارة هنا أننا لا نعتبر هجرة العرب إلى المنطقة تشكل أي نوع من الخطر مهما كانت أعدادهم ولكن تزايد عدد الأجانب وخاصة الباكستانيين والهنود والكويتيين الجنوبيين يشكلون خطراً حقيقياً إذا أبعدت سياسات اقتصادية واجتماعية في المستقبل. في أسفل الخليج في الإمارات وعمان يكثُر الهنود والباكستانيون حيث يفوق عددهم عدد العرب الوافدين. بينما يفوقهم العرب في الكويت والبحرين وقطر، وهنا يجب أن نلاحظ أن معظم المهاجرين إلى المنطقة غير مؤهلين علمياً وفنياً، خاصة الهنود والباكستانيين. (٢)

في الحقيقة يعتبر موضوع الهجرة إلى المنطقة وتقويم أوضاع المهاجرين فيها والآثار المترتبة على وجودهم مستقبلاً من التحديات التي تواجه شعب المنطقة وهنا لا بد من تحليلها ودراساتها والضغط باتجاه الحد منها، لا بل دراسة أوضاع الموجودين في المنطقة حيث يجب معرفة العناصر الغير مؤهلة علمياً وفنياً منها والموجودة بصفة غير شرعية حيث تشكل عبئاً يجب معالجته، ثم هناك حد أقصى تستطيع المنطقة استيعابه من هذه الأعداد إذ يجب أن يوضع بالحسبان بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على وجود الأعداد الهائلة من الأجانب، أن الهجرة تعد عنصراً هاماً من عناصر الدراسة السكانية، ذلك أنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان، وتعتبر عاملاً مؤثراً في نمو السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية. أنها توفر الأيدي العاملة وتقوم بتنشيط الاقتصاد المحلي وتؤثر ثقافياً في المجتمع ولكن أيضاً لها جوانبها السلبية، ولذا يجب أن يخطط لها وتكون مدروسة. أنه وإن كان وضع المهاجرين إلى المنطقة جاء بشكل عشوائي ومكثف في الفترة السابقة فقد أن الأوان لدراسة الأمر والتركيز على أمرين هما: الاستفادة من الأيدي العاملة للعربية من جهة وتأهيل الأيدي العاملة المحلية فنياً من جهة أخرى، والحد من الهجرة الأجنبية من جهة ثالثة.

هذه احصائية لعام ١٩٧٥ حول أعداد الاجانب في منطقة الخليج العربي* (٤٤)

البلد	اسيويون	أوروبيون	ايرانيون وأتراك وأفارقة
البحرين	١٦٦٠٠	٤٤٠٠	٣٠٠٠٠
الكويت	٣٣٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
السعودية	٣٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٧٣٤٠٠
قطر	٣٤٠٠٠	٨٠٠	٥٣٨٠٠
الامارات العربية	١٦٣٥٠٠	٥٠٠٠	٢٥١٥٠٠

وتعطينا سجلات شركة «أرامكو» في المملكة العربية السعودية فكرة عن عدد العمال الأجانب العاملين في الشركة كالآتي:

٧٥٠٠ فليبيين و ٥٧٠٠ كوري جنوبي و ٢٣٨٠ اندونيسيا و ١٨٥٠ تركيا و ١٧٥٠ تايلانديا و ١٤٩٠ بلكستانيا و ٥٩٠ هندياً. (٤٥)

واذا ملتبعتنا الهجرة الأجنبية في الكويت في ثماني عشر سنة ما بين ١٩٥٧ — ١٩٧٥ وجنأها كالآتي: (٤٦)

الجنسية	١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
ايرانيون	١٨٠٨٢	٣٠٧٩٠	٣٩١٢٩	٤٠٨٤٢
هنود	٣٧٤٠	١١٦٩٩	١٧٣٣٦	٢٢١٠٥
باكستانيون	٢٥٠٩	١١٧٣٥	١٤٧١١	٢٣٠١٦
آخرون	٣٢٣١	٥١٠١	٧١٦٤	٧٥٩٩
غير مبين	٥٤٨٧	٣٢	٧٦	—
المجموع				

والتعرف على نسبة العرب الى الأجانب نأخذ الكويت مثلاً، ففي عام ١٩٥٧ كانت نسبتهم ٦٠٪ بينما بلغت نسبتهم ٨٠٪ في عام ١٩٧٥ (٤٧)، هذه النسبة ربما تر يحنا شكلياً ولكنها في الحقيقة والمضمون تعطينا فكرة عن الحجم الكبير للاجانب

٥ لم يذكر المصدر عدد الاجانب في عمان ولربما لم تتوفر احصائيات عن أعدادهم .

في هذا البلد اذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة حجم الاعداد الوافدة من العرب والاجانب في الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٧٥. عند دراسة هذه الظاهرة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حجم العائلة وعدم تحديد النسل بالنسبة للاسيو بين ونموهم الكبير وتأثير ذلك اقتصاديا واجتماعيا، خاصة أولئك الذين يمكنون فترة زمنية طويلة. كما ان الاعداد الحقيقية لهؤلاء تزيد عن الاحصائيات المذكورة ذلك لوجود بعضهم بصفة غير شرعية، لما بقايا الحجاج أو تسلا عن طريق السفن، أو أولئك الذين لا يجددون اقامتهم و يغيرون عناو ينهم الخ..

ان التعداد العام للسكان يجرى في مناطق الخليج مرة كل خمس أو عشر سنوات، ولذا فان الاحصائيات المتوفرة هي حتى عام ١٩٧٥، ذلك يعني ان كثيرا من الحقائق حول حجم الهجرة الغير عربية في المنطقة ستظهر مستقبلا، ولربما تضيف كثيرا من المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لهذا الموضوع، اضافة الى ذلك ان بعض مناطق الخليج لا تتوفر فيها عملية الدقة في الاحصاء عن طريق استخدام الفنين والوسائل العلمية، و ينتج عن ذلك اللجوء الى الاساليب التقليدية التي بدورها تغفل الكثير من الحقائق.

لقد نشرت وكالة رويترز بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠ تصريحاً هاما لناطق بلسان وزارة الخارجية الهندية من نيودلهي يقول فيه: ان اثنين من المسؤولين سيتوجهان الى (أبوظبي) في الاسبوع القادم للبحث مع حكومة دولة الامارات في قانون جديد لطرد العاملين غير الشرعيين. (الموجودون بصفة غير شرعية).

وتضيف الوكالة: و يتأثر لهذا القنون المقرر، ان يصبح ساري المفعول اعتباراً من ٢١ الشهر الحالي، الواف من العمال الهنود المقيمين في الامارات دون سمات صالحة أو اذن عمل. وهناك حوالي ٢٥٠٠٠ رهندي يعيشون في دولة الامارات معظمهم من ولاية كيرالا في جنوب الهند التي ازدهر اقتصادها في السنوات القليلة الماضية بفضل الأموال التي يرسلها المهاجرون (الهنود في الخليج العربي) الى ذويهم. (٤٨)

ان الأرقام التي نقرأ عنها عن عدد الهنود والباكستانيين في منطقة الخليج هذه الأيام مخيفة، فالاحصائيات غير الرسمية تعطي اعداداً كبيرة جداً حيث أن العدد الكلي للباكستانيين والهنود في الخليج في الوقت الحاضر قد يصل الى ثلاثة ارباع المليون، وهو في ازدياد مستمر.

ان الاهتمام الذي اعطيناه للهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج العربي يرجع للعوامل التالية:

١ - ان هناك آثاراً اقتصادية مترتبة على هذا الامر، منها مزاحمة العامل العربي للعمل في المنطقة، ومن جهة أخرى تحويل الأموال الطائلة الى بلادهم حيث نكرت إحدى الاحصائيات ان الاسويين يحولون حوالى ٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون (الفي مليون) (٤٩) دولار سنوياً.. ان كثيراً من بلدان العالم تفرض على الأجانب العاملين فيها شروطاً بحيث يصرف جزءاً من المبلغ في البلاد، ولكن مثل هذه القوانين غير موجودة في منطقتنا.

٢ - الآثار الاجتماعية: ان هؤلاء الاجانب جاءوا من بلدان مختلفة لها تراثها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ووجودها لفترة طويلة في المنطقة لا شك له تأثير اجتماعي وسلبيات يجب الوقف عندها.

٣ - الآثار السياسية: ان هؤلاء الاجانب لا شك يتأثرون بأوضاع بلادهم السياسية ولهم مواقف سلبية أو ايجابية من حكوماتهم تنعكس على أوضاعهم وتفكيرهم وممارستهم. اننا وان سلمنا جدلاً بأن الغرض الاساسي لقدمهم هو الرزق، لكن علينا أن لا نغفل الحقائق الأخرى، فوجود هذه الاعداد الكبيرة ومكوثها فترة زمنية طويلة تشكل خطراً على عروبة المنطقة وثقافتها، وكل دول العالم المتقدمة اليوم أدركت ذلك وتعمل على الحد من هذه الظاهرة حسب الحاجة الضرورية للأيدي الفنية والمؤهلة علمياً فقط، وبنسبة معينة سنوياً بحيث لا تؤثر بذلك في البنية البشرية للمجتمع مستقبلاً.

٤ - الآثار الثقافية: اننا لا نجد ان هناك تأثيراً ايجابياً لهؤلاء في منطقتنا، لأن التأثير الايجابي هو للعرب الوافدين حيث انهم ساهموا ولا يزالون في قطاع التعليم والصحة وغيره. ان الهجرة العربية تعد رافداً ثقافياً هاماً لمصلحة المنطقة وتطویرها، أما الهجرة الاجنبية ان لم تكن فنية فهي ضارة، ولتفكيرها وثقافتها تأثير غير مباشر تظهر نتائجه مستقبلاً.

الخاتمة

بعد تحليل أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية قبل ظهور البترول وفي العصر البترولي لابد من تحديد بعض القضايا الهامة المستخلصة من دراسة هذه الأوضاع نجلها فيما يلي:

ان مجتمع المنطقة ذو بناء اجتماعي عميق في تقليديته، لكنه لم يكن سداً منيعاً أمام تأثير التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي واجهتها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد أحدث في الحقيقة ظهور البترول في المنطقة تغييرات سريعة وشديدة في

الوضع من مختلف النواحي، ولكن مردود ذلك كما يبدو أنيا، حيث ان توظيف العائدات النفطية لم يكن لصالح الجميع، و يبدو أن نصيب الأجيال القادمة منها ضئيل أن لم يكن معدوما اذا استمرت عجلة استغلال هذا المورد كما هي عليه.

ان الآثار التي ترتبت على ظهور البترول كانت انقلابا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية تلك وخطورته لا يقل عما أحدثته الثورة الصناعية في الغرب والتي هزت المجتمعات الغربية وغيّرت من ملامحها مع الفارق الكبير بين الحداثين النار يخين، فالثورة الصناعية في الغرب قد امتدت آثارها الى عمق المجتمع الغربي وغيّرت من التركيب الطبقي ومن المفاهيم التي كانت سائدة حيث المجتمعات تحولاً فكرياً واقتصادياً مس بنيتها بإدخال تقنيات وطرق إنتاجية حديثة. وما ترتب على ظهور البترول فقد كان ولا يزال نمواً اقتصادياً انحصر في شبه جزر منفصلة عن المجتمع.

ان غالبية الناس يعيشون بصورة هامشية حيث أن الاستقطاب الاجتماعي لم يكن شاملاً وعميقاً ويمثل إهمال الأبعاد الاجتماعية للتنمية في البلدان التابعة والمتأخرة، إذ أن النفطية منها تعتبر موطن للضعف الهام للاستراتيجيات الاقتصادية (٥٠)، كما أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتطبيقه شبه معدومة، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية أعطى الفرصة لتركيز الاستغلال السياسي والاقتصادي في يد طبقة التجار والمنفعين، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بدون وجود الديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن الحقائق التي يجب الإشارة لها والوقوف عندها هي أن التأثير الأمبريالي اقتصادياً وثقافياً وسياسياً كان ولا يزال قائماً في المنطقة، يمارس الاحتكار والسيطرة بطرق مباشرة وغير مباشرة، اننا نواجه هجمة امبريالية اقتصادية وثقافية أوجدتها طبيعة المد الامبريالي من جهة والوضع الاقتصادي في المنطقة بالإضافة الى ضعف القوى التقدمية وعدم قدرتها على تعميق وتوسيع نضالها وتماسك قواها.

مما لا شك فيه ان هذا التأثير المتشعب للامبريالية وهذا التخلف الناتج عن تلك التأثيرات وعن النشاط الدؤب للقوى المحلية المتخلفة قد أثر على الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي يعيش حالة من الازدواجية والتردد وعدم التأثير المباشر والمخطط للواقع والمستقبل.

ان هناك عوامل عديدة شجعت وأخرى أعققت عملية التنمية الحقيقية، كما

أن هناك تصادم بين هذه العوامل . ونظرا لسيطرة القوى الاقتصادية التي تعتمد على عوامل اعلاقة عملية التنمية حفاظا على مصالحها فقد شكل هذا الوضع تحديا وتجسيدا لايجاد تنمية حقيقية تتوفر لها المناخات المطلوبة على جميع المستويات

ان التغيير النوعي للبنية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يحدث بدون وجود العقلية المنسجمة مع هذا التغيير حيث أن الطول لا تخدم الطبقات الشعبية عند وعي الواقع ومعرفة وتحديد الأهداف والعمل من أجلها، حيث ان مجرد المطالبة بالأفضل لا يحدث التغيير الاجتماعي المطلوب.

ان جانبنا مهما في العمل الجاد من أجل الأجيال القادمة يجب أن يتوجه للخروج من الحلقة الاقتصادية الاحادية الانتاج والتي ميزت الاقتصاد المعتمد على النفط نلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل ومجالات النشاط الاقتصادي.

والتصنيع القائم على مشاريع انتاجية يكون هدفه السوق المحلي والعالمي وليس فقط باقامة صناعات تحويلية استهلاكية محدودة كما ان التصنيع أيا كان نوعه لا أهمية له بدون ارتباطه بخطط التنمية المختلفة للحاضر والمستقبل.

ان منطقتنا تعاني تخلفا علميا وتنظيميا وثقافيا واقتصاديا على صعيد الفرد والمؤسسة وكذلك على صعيد العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمرأة على سبيل المثال وهي نصف المجتمع لا تزال بعيدة عن المشاركة الحقيقية في مجالات العمل المختلفة في كثير من مناطق الخليج العربي، كما أنها محرومة من حقوقها السياسية.

إنها واكبت الرجل في الحصول على العلم، ودخلت في بعض أجزاء الخليج العربي مجالات عمل مختلفة أثبتت جدارتها ولكن النظرة لها لا تزال قاصرة ومتخلفة، كما أنها هي نفسها تتحمل جزءا من المسؤولية في التحرك والعمل واثبات وجودها من أجل الحصول على حقوقها.

ان دور الحركة الوطنية في عملية التطور والتنمية هام جدا، فعليها دور مواجهة المد الامبريالي وركائزه بكل أشكاله وصوره والعمل من أجل تغيير الواقع واعادة بنائه من جديد، تلك مسؤولية كبيرة لم تضطلع بها الحركة الوطنية بعد وهي غير قادرة حتى الآن على تجاوز سلبياتها لتأدية هذا الدور، والعوامل التي تشل قدرتها على ذلك بعضها ذاتية وبعضها تتحكم به ظروف الواقع المحلي والأوضاع العربية بشكل عام.

الحواشي

- (١) بروفيسور البرت حوراني، الاسس العثمانية للمشرق الاوسط الحديث
مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد ١٤، ديسمبر ١٩٧٩م ص ٣٠-٤٠
بيروت - لبنان .
- (٢) د . عبدالعزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت
١٩٦٩ ص ٥ انظر أيضا : د . سمير التنير، نموذج تطبيقي للتنمية في
العالم الثالث، بيروت ١٩٧٨ ص ٨٠٧ .
- انظر أيضا : أندريه جنديفرانك، تطور التخلف، الامبريالية وقضايا
التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة عصام الخفاجي ، بيروت
١٩٧٤ ص ١٠٢ .
- (٣) اندريه جنديفرانك، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٤ .
- (٤) الدكتور / سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربي خلال الالفين
الثاني والاول قبل الميلاد، الكويت ١٩٧٨ ص ٤٦، ١٢٨-١٢٩ .
- (٥) عبداللطيف الناصر الحميدان، اماره العصفورين ودورها السياسي في
تاريخ شرق الجزيرة العربية، جامعة البصرة، مجلة كلية الآداب عدد
١٥ سنة ٧٩ ص ٧١-٧٢ .
- 6) Halliday Fred, *Arabia without Sultans*, G.B., 1974, pp. 35-3.
See also Wilson T.A., *The Persian Gulf*, G.B., 1928, 1954, 19P.1.
- 7) Halliday Fred, *op. cit.*, p. 266.
- 8) Halliday Fred, *Ibid*, P. 269 - 70.
- 9) R. S. Zahlan, *Hegemony, Dependence and Development in the Gulf*,
paper presented for the Inaugural Conference of the Center for Arab
Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th, 1979, pp. 6-7.
See also, Dr. Mylrea S.C., *Kuwait Before Oil*, unpublished., p. 32.
- (١٠) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت،
الكويت ١٩٧٧ ص ٥٣ .
- (١١) ابراهيم خلف العبيدي ، ص ٩٨-٩٩ ، ١٣٥-١٣٧ ..

- 12) Peter T. Bauer and Basil S. Yomey, *The Gulf Absortion for What ?* Radney Wilson, the Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, P.P. 74-75.
- 13) J. G. Lorimer, *Gazeteer of the Persian Gulf*, Calcutta, 1908-15, Republished in, UK, Vol. 2, PP. 2256-9.
- (١٤) زهره ديكسون فريث، الكويت كانت منزلي، دار الكتاب العربي، بيروت ص ١٣٤.
- (١٥) الدكتور محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٥ معهد البحوث والدراسات العربية ص ٣٢.
- 16) Halliday Fred, *Arabia Without Sultans*, G.B., 1974, pp. 36-40.
- (١٧) ج ١. بترسون، ترجمة حسين علي اللبودي، القبائل والسياسة في شرقي الجزيرة العربية، نشرة يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية يونيو ١٩٧٠ ص ٨ - ١١.
- 18) Halliday Fred, *Arabia Without Sultans*, G.B., 1974, pp. 26-6.
- (١٩) يوسف عبدالمحسن التركي، لمحات من ماضي الكويت، يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٢٠ انظر ايضا: ابراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩٨٤ - ١٩٧١، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٥٨ - ٥٩.
- (٢٠) يوسف عبدالمحسن التركي، لمحات من ماضي الكويت، يناير ١٩٧٩ الكويت ص ٢٠ - ٢٤، ٢٤ - ٣٤، ٣٥، ٤٢.
- انظر ايضا: ملحق مجلة العامل، تاريخ الحركة المسرحية في الكويت، الاعداد ٩ ديسمبر ١٩٧٩، الكويت ص ٤.
- (٢١) ابراهيم خلف العبيدي، ص ١٣٧
- (٢٢) الدكتور عبدالله العتيبي، والانسنة امانة راشد، ندوة رابطة الاجتماعيين، الآثار الاجتماعية لشعر فهد بورسلي، الكويت ١٩٨٠/١/٢٨.
- (٢٣) الدكتور عباس ياسر الزبيدي، دراسة عن المرأة في الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة الكتاب الثاني ١٩٧٩، ص ١٤٩ - ١٥٠.

24) Tibawi, L.A., *Islamic Education*, London 1972, pp. 47-50.

25) Ibid, p. 26.

(٢٦) عبدالله النوري ، التعليم في الكويت في نصف قرن ، القاهرة ، ص ١٤

(بدون تاريخ)

(٢٧) المصدر السابق ص ٤٤ .

28) Abdul Malek Al-Tamimi, *The Arabian Mission in the Arabian Gulf Region*, Ph.D. Thesis, Durham University, U.K., 1978, pp. 151-155.

(٢٩) جون هوليد اي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران ،

ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥ بيروت - لبنان ، ص ٩ - ١٢ .

انظر ايضا : الدكتور احمد عبدالرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق

العربي ، سلسلة عالم المعرفة - الكويت ابريل ١٩٧٨ ، الفصل الاول .

(٣٠) جون هوليد اي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران ،

ترجمة زاهر ماجد - حزيران ١٩٧٥ ، بيروت - لبنان ، ص ١٢ - ١٧ .

31) David Ricardo, *Saudi Arabia, Enigmas of a Kentier Economy*, The Economics of the Middle East, Rodney Wilson, C.B., 1979, pp. 40-41.

(٣٢) د . محمود عبد الفضيل . النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ،

سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ص

١٩٧ ، ١٩٨ .

33) Peter T. Bauer and Basil S. Yamey, pp. 76-79.

34) Halliday Fred, *Arabia Without Sultans*, G.B., 1974, 1975, pp. 289.

(٣٥) محمد حافظ يعقوب ، التخلف العربي والتحرر العربي ، بيروت ، اكتوبر

١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٣٦) هشام شرابي ، المثقفون العرب والغرب ، الطبعة الاولى ١٩٧١ ، بيروت

١٩٧٨ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

- (٣٧) الدكتور محمد الرميحي ، الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي، بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨ ص ٩ .
- (٣٨) ج ١٠ . ترجمة حسين علي اللبودي ، القبائل والسياسة في شرقي شبه الجزيرة العربية، نشرة يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية يونيو ١٩٧٩ - ٢٥ - ٢٨ ، ٣١ - ٣٢ .
- (٣٩) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٤٠) ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٩٤ - ٩٧ .
- الدكتور محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة نوفمبر ١٩٧٧ ، الكويت ص ٢٣ - ٢٤ .
- انظر أيضا : جون هوليداي ، النفط والتحرر في الخليج العربي وايران، ترجمة زاهر ماجد حزينان ١٩٧٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٤١) عبدالله غلوم حسين ، الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٤٤ ، ١٧٤ ، ٢٠١ ، ٢١٩ .
- انظر أيضا : في الثقافة العمالية ، ملحق مجلة العامل، ٩ ديسمبر ١٩٧٩ ، الكويت ص ٣ .
- (٤٢) جون هوليداي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران، ترجمة زاهر ماجد حزينان، ١٩٧٥ ، ص ٣٧ - ٣٩ .
- (٤٣) الدكتور اسحاق يعقوب القطب، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة العدد، ١٩٧٩ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

- 44) Birks J.S. and Sinclair C.A., *Economic and Social Implications of Current Development in the Arab Gulf*. Paper presented to the Inaugural Conference of the center for Arab Gulf Studies, University of Exeter July 9th - 13th 1979, P. 9.

See also, Peter T. Bauer and Basil S. Yemey, P. 83.

- (٤٥) مرسى نويشي، جريدة الانباء، ١٦/١٢/١٩٧٩، الكويت ص ٨
 -لمزيد من المعلومات انظر وقائع ندوة السكان والعمالة والهجرة في
 دول الخليج العربي، معهد التخطيط العربي في الكويت ١٦- ١٨-
 ديسمبر ١٩٧٨ .
 -كنك انظر :
 (٤٦) ندوة السكان والعمالة والهجرة في دولة الخليج العربي، المعهد
 العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ١٦- ١٨- ديسمبر ١٩٧٨ ص ٥٥ .
 (٤٧) المصدر السابق ص ٥٤ .
 (٤٨) جريدة الوطن، ١٣/٢/١٩٨٠، الكويت، ص ١
 (٤٩) ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي -المعهد
 العربي لتخطيط في الكويت ١٦، ١٨- ديسمبر ١٩٧٨ الكويت .
 (٥٠) د .عبد الباقي هرماسي، غياب الابعاد الاجتماعية في النمو
 الاقتصادي العربي، جريدة القبس، العدد ٢٧٧١، الأحد ٢/٢/١٩٨٠،
 الكويت، ص ٩٠ .



تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

الآمال المعقودة وإمكانات التطبيق العربي

د. أنس السيد نور *

مقدمة

مما لا شك فيه أن الدول المتقدمة قد حققت شوطا بعيدا في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية (١) في شتى الميادين، وتزداد عظمة هذا القدر الذي حققته الدول الصناعية إذا ما قورن بالمدى الذي قطعه الدول النامية وخاصة العربية منها في هذا الميدان.

ومع الاعتراف بأن الدول النامية والعربية ذات موارد وامكانيات محدودة، فإن الهدف الرئيسي من تلك المقارنة هو تقويم تجربة الدول العربية في هذا المجال والاستفادة من دروس التطبيق التي تعلمتها وما زالت تتلقاها الدول الصناعية المتقدمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض:

- أ - الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية.
- ب - الدروس المستفادة من خبرة الدول الصناعية المتقدمة.
- ج - اقتراح خطة عملية للاهتمام الجدى باستخدام الحاسبات الالكترونية في مجال الاعمال ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الطبيعي أن تنشأ لدى أولئك الضالعين بمسؤوليات ادارة المؤسسات والوحدات التنظيمية (سواء كانت مؤسسة تجارية او شركة صناعية او ادارة حكومية) الرغبة في المزيد من المعرفة عما يمكن للحاسبات الالكترونية أن تنجزه من أعمال سواء في مجال تسهيل عمليات تشغيل البيانات الدورية أو في مجالات تطبيق الوسائل الكمية في الادارة وبناء النماذج وبالتالي تمكينهم من التعمق فيما وراء الارقام.

* مدرس الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات بجامعة الكويت.

ومن ثم فإن ارتباط الوحدات التنظيمية بقرار الاستثمار في الحاسبات الالكترونية يعني بداية طريق شاق لبناء نظم معلومات تساهم في التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

والسؤال الملح الآن مضمونه الاتي:

هل تستطيع الدول العربية أن تستفيد من خبرة الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا متفادين الاخطاء الفادحة التي صاحبت تطبيقات نظم التشغيل الالكتروني؟

وإذا جاز لنا أن نصف اطار الحاسبات الالكترونية في المجالات الاتية:

- Machines & Devices الآليات والاجهزة
- Languages اللغات
- Software البرامج الجاهزة
- Application Systems نظم التطبيق

وإذا حاولنا تعدد الابتكارات الاصلية للدول العربية (٢)، لا تضح لنا لماذا لا يستطيع الباحث أن يؤكد بأن الدول العربية تقوم الان بتنفيذ خطط متناسقة ومتكاملة لتوظيف القدرات الالكترونية في اتخاذ العديد من القرارات الادارية سواء على المستويات القومية او على مستوى الوحدات التنظيمية داخل الحدود الاقليمية.

وعلى الرغم من ان هناك اختلافات اساسيه في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول الصناعية المتقدمة من ناحية وبين الدول العربية من ناحية اخرى، فإن لها انعكاساتها على النظم المحاسبية والادارية والاحصائية الا ان الهدف الاساسي للباحث هنا هو الطموح للنهوض بتطبيقات واستخدامات الحاسبات الالكترونية في اطار من تنمية النظم الادارية والمحاسبية والاحصائية.

ومن ثم فان منطلق الباحث من وراء مناقشة المشكلة، هو اثاره الاهتمام حول بناء نظم معلومات فعالة، ترشد القرارات الادارية، وتسهم في بناء ركائز باستخدام واعى للحاسبات الالكترونية وقدرتها الهائلة (٣).

التطبيقات المختلفة للحاسبات الالكترونية

أن الدلائل تشير الى ان استخدام الحاسبات الالكترونية قد أمتد الى العديد من المجالات والميادين المختلفة لدرجة أنه من الصعب تعديد تلك الاستخدامات. وربما كان من الأفضل ان يحدد المجال اولا ثم يلي ذلك تعديد الاستخدامات المختلفة التي تم فيها بناء وتنفيذ نظم تقارير او معلومات لتحقيق اهداف معينة.

تلعب الحاسبات الالكترونية دورا فعالا في حل المشكلات واعداد التقارير الدورية في العديد من مجالات التجارة والاعمال، نذكر منها على سبيل المثال تحليل المبيعات (حسب العملاء، حسب المناطق، حسب حجم المبيعات وقيمتها، حسب الاسعار، حسب التوقيت الزمني للبيع... الخ) والمشتريات وأوامر التوريد والتمويل، والاستثمار والنفقات المالية، مراقبة الانتاج والمخزون والتوزيع والاعلان وغيرها. كما غزت الحاسبات الالكترونية ميادين الطب وتشخيص الامراض المختلفة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، ووضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية على المستوى القومي، هذا ويستطيع الباحث ان يذكر النقاط الاتية:

اولا : لقد شهدت الستينيات والسبعينيات من هذا القرن تقدما واسعا في تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية سواء في مجال الاجهزة والالات الالكترونية او في مجال البرامج الجاهزة والمساعدة. والقاء نظرة على شكل (أ - ١) بالملاحق يمكن ان يعطي نبذة مختصرة عن ملامح ذلك التقدم. هذا و يذكر الباحث التطورات التالية على سبيل المثال (٤):

- السرعة الفائقة للحاسبات الالكترونية المتاحة في الوقت الحاضر. اذا مقورنت بالاجيال السابقة للحاسبات الالكترونية التي كانت متاحة في الخمسينات والستينات. وقد صاحب ذلك انخفاض تكلفة التشغيل وازدياد امكانيات تخزين البيانات وسرعة معالجتها واسترجاعها.
- امكانية نقل واستقبال البيانات من بعد Telecommunications سواء عبر خطوط الانتقال بواسطة اشارات مغناطيسية من بعد او على موجات الراديو، وذلك من بين نقاط اتصال على مسافات بعيدة.
- التقدم الملحوظ في مجال لغات الحاسبات الالكترونية حيث أصبح التدر يب عليها اكثر سهولة وكفاءة كما أصبح استخدامها بين الاجهزة والالات المختلفة أقل صعوبة.

● انتشار المشاركة الزمنية Time Sharing بحيث أصبح من اليسر على العديد من وحدات الاستقبال او الارسل النائية Remote Terminals التعامل مع نفس وحدة التشغيل المركزية للحاسب الالكتروني، وبالتالي أمكن للمستخدم الاخير أن يكون على اتصال مباشر بالجهاز الرئيسي.

● تحسين وسائل ادخال واستخراج البيانات التي أدت الى زيادة فاعلية وكفاءة استخدام القدرات الالكترونية ومن أوضح الامثلة على ذلك الشاشات الفسفورية للعرض المرئي المعروفة Cathod ray tubes

واسلوب التعرف على الحروف ضوئيا Optical character recognition

● التقدم الكبير في مجال توليد التقارير العامة والخاصة وانظمة ادارة البيانات.

ثانيا: اذا تم تبويب القرارات الادارية الى نوعين متميزين هما الروتينية منها وغير الروتينية، لاتضح الدور الذي يمكن ان تلعبه الحاسبات الالكترونية في مجال تذليل قدر من المصاعب التي تصاحب اتخاذ القرارات الادارية. وفي ضوء هذا التبويب يمكن تركيز الجهود على النواحي التالية:

● الدراسة الوافية للقرارات المتكررة والمتوقع لها أن تتكرر في المستقبل واعداد البرامج المناسبة حتى يتسنى توفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الادارة عند اتخاذها للقرارات، مستخدمة في ذلك موارد الحاسبات المتاحة في تخزين، وتشغيل واسترجاع البيانات واعداد المعلومات، وبالتالي يمكن لمخذي القرارات الاستفادة من تلك الامكانيات في تقليل الاعتماد على الجانب الانساني في التغذية الدورية لمثل تلك الاحتياجات المتكررة .

● تنمية قاعدة البيانات Data base المتاحة لدى الوحدة التنظيمية محل الاعتبار لتكون ركيزة اساسية يمكن الاعتماد عليها والرجوع اليها لاستخلاص المؤشرات والتعرف على الاتجاهات مما يفيد في تقييم البدائل المتاحة.

ومن الطبيعي أن تصنيف القرارات الى روتينية وغير روتينية هو امر نسبي، اذ يمثل هذان النوعان الحدود القصوى ويقع بينهما أنواع اخرى من القرارات اقل تكرارا وأكثر صعوبة في برمجتها (٥):

قرارات متكررة يمكن برمجتها	قرارات شبه متكررة شبه مبرمجة	قرارات غير متكررة يصعب برمجتها
-------------------------------	---------------------------------	-----------------------------------

كما ان روتينية القرارات ودرجة برمجتها لا تعني الاستغناء عن الجهد البشري واحلاله بالقدرات الالكترونية ولكن الهدف هو الاستفادة بمثل تلك القدرات في المجالات التي تم دراستها بعناية وامكن للانسان التوصل الى مجموعة من الخطوات المتكاملة لتنفيذها.

ثالثاً : أن استعراض تطور واغراض الخصائص الفنية للغات الحاسب الالكتروني، (٦) يكمن في طيقته الرغبة في تسخير الحاسبات الالكترونية، لتقليل الجهد الانساني المرتبط بتشغيل كميات هائلة من البيانات المتكررة او المتعلق بحل المعادلات الرياضية المعقدة، (التي كان -لها- يستغرق وقتاً طويلاً او التي كان من الصعب طرقها قبل دخول عصر التشغيل الالكتروني، ومن ثم أصبح من الممكن التركيز على نواحي التحليل والتعمق في الجوانب المتعددة للنظام موضوع الدراسة).

هذا وتوجد الان ثروة من اساليب ومقترحات برمجة الحاسبات الالكترونية التي يمكن ان تساعد في التركيز على التفهم الاكثر وضوحاً للمشكلات موضع النظر وامكانية التعرف على بدائل جديدة لحلها. ولا يعتقد الباحث ان هناك مبالغة في القول بان الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية -مع بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه- سوف يكون أحد الفروق الرئيسية بين:

— المنشآت المتقدمة وغير المتقدمة.

— نظم المعلومات الفعالة وغير الفعالة.

— القرارات الرشيدة وغير الرشيدة.

وفي الواقع يتضمن هذا التأكيد الذي طرحه الباحث اعلاه عنصرين اساسيين: الاول ويتعلق بصفة الاستخدام الفعال ومقتضاه ان الاستخدام يجب ان يحقق الاهداف المنشودة منه، ومن ثم لا حاجة لنا للتأكيد ان الاستخدام ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق هدف او اهداف يمكن تحديدها وقياسها. والعنصر الثاني هو الدراسة الواعية لما هو متاح بالفعل للوقوف على مدى امكانية تطويعه للملاءمة البيئة المحلية .

هذا وقد يكون من المناسب - تمهيدا لمناقشة الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي الإشارة الى بعض الامور الاساسية بخصوص صناعة الحاسبات الالكترونية وموقف الدول العربية من تلك الصناعة . ومن بين تلك الامور مايلي :

اولا : (١) الدول العربية هي دول مستوردة لاجهزة وأليات الحاسبات الالكترونية (٧). كما ان معدلات نمو واردات الدول العربية من الحاسبات الالكترونية (واجهزة المكاتب) طبقا لاحصائيات الامم المتحدة تعد من أعلى المعدلات بين مناطق العالم [(٨) انظر جداول ارقام (ب) - (١) الى (ب-٤) بالملاحق]
ومن الطبيعي ان هناك اهتماما متزايدا لاستخدام الحاسبات الالكترونية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبصفة اساسية تنبغي الإشارة الى النواحي التالية:

(١) تؤكد الدراسات التي أجريت على عمليات استثمار وتوظيف الوحدات التنظيمية للحاسبات الالكترونية ان هناك أربع مراحل اساسية لكل منها خصائصها المميزة. تلك المراحل هي:

* التمهيد، البدء

الاستهلال Initiation

* التوسع Expansion

* التشكيل الرسمي Formalization

او الصياغة الرسمية

* النضوج Maturity

تلك المراحل تأخذ عادة شكل من البدء حتى النضوج.

ومن ثم فان هناك فترة زمنية تتجاوز في الغالب العديد من السنوات تمر بين استحواذ الوحدات التنظيمية للحاسبات الالكترونية و بين نضوج توظيف تلك القدرات لخدمة اهداف الوحدات التنظيمية موضع الاعتبار.

(٢) إن استيراد احدث وافضل أجهزة وأليات الحاسبات الالكترونية لا يعنى ولا يتضمن بالضرورة التوظيف الفعال لتلك القدرات الالكترونية في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم فان اخذ معدلات ارتفاع الواردات من الحاسبات الالكترونية كما وقيمة كليل لنضوج استخدام الحاسبات الالكترونية فيه تبسيط زائد للامور.

ومن الحيوى ان يصحب استيراد عناصر التكنولوجيا تهيئة البيئة الادارية والمحاسبية والاحصائية الملاعبة وتواجد ومتابعة خطأ طوية الاجل تهدف الى احداث نوع من التكامل والتطوير بغرض الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية.

ان فاعلية وتطور استخدام الحاسبات الالكترونية لا تعتمد كلية على استيراد افضل وسائل وعناصر التكنولوجيا حيث ان هذا العامل الاخير هو احد العوامل الواجب اخذها في الاعتبار.

(٢) ان استيراد افضل الاجهزة والاكليات لا يضمن بالضرورة توافر

الانماط الجيدة في هذا المجال Good Computing Practices

سواء في مجال تحليل النظم او مجال البرمجة .. ومن الطبيعي ان نضوج استخدام الامكانيات الالية يتوقف الى حد كبير على قدرة المورد البشرية لاكتساب تلك الانماط الجيدة..

ب- تسود صناعة الحاسبات الالكترونية عددا من الشركات العالمية التي يمتد نشاطها الى العديد من بلدان العالم (٩). كما ان جو الصناعة ودرجة تعقد المتغيرات المتشابهة تجعل من تلك الصناعة من الصناعات المشيرة للاهتمام (١٠).

ومن البديهي ان التقدم الهائل الذي نلاحظه على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية هو ناتج العديد من العوامل منها:

— المنافسة الحادة بين الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجالات واحدة او متماثلة.

— استمرارية البحوث والتطوير وهي احدي الوظائف الهامة التي لعبت وتلعب دورا اساسيا في التحسن المستمر في الدول الصناعية المتقدمة.

— قدرة تلك المؤسسات والوحدات التنظيمية على ادماج وتكامل ناتج البحوث والتطوير مع نشاطاتها بما يدفع عجلة التقدم.

ومن الملاحظ ان مهمة البحوث والتطوير في الدول النامية — ان وجدت — فانها لا تحظى بنفس الاهتمام.

ثانيا: ان المستوى المعاصر الذي وصلت اليه تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية

يشكل في الواقع تطورا تدريجيا — وان كان بمعدلات سريعة — لمرحلة النمو. ويوضح الشكل المبين على الصفحة التالية ابعاد تطور الكمبيوتر

Exhibit I**Facets of computer evolution**

Name	Period	New hardware	New software	New functions	Organizational location	Effect on organization
Geac whiz	1953-1958	Vacuum tubes, magnetic records	None	Initial experimental batch applications	Controller's department	First appearance of technicians (with salary, responsibility, and behavior problems), automation fears among employees
Paper pushers	1959-1968	Transistors, magnetic cores	Compilers, input/output control systems	Full range of applications, inquiry systems	Proliferation in operating departments	EDP group proliferation, some workers alienated or displaced, introduction of new rigidity but also new opportunities
Communicators	1968-1974	Large-scale integrated circuits, interactive terminals	Multifunction operating systems, communications control systems	Network data collection, remote batch processing	Consolidation into centrally controlled regional or corporate centers with remote terminals	Centralization of EDP organization, division data visible to central management, some division managers alienated, response times shortened
Information custodians	1974-c 1982	Very large file stores, satellite computers	General-purpose data manipulators, virtual machines	Integration of files, operational dispatching, full transaction processing	Versatile satellites instead of terminals, with control still centralized	Redistribution of management functions, with logistic decisions moving to lower levels and tactical decisions moving out, resulting reorganization, field personnel pleased
Action aids	c 1982-?	Magnetic bubble and/or laser- holographic technology, distributed systems	Interactive languages, convenient simulators	Private information and simulation systems, inter- company linkages	Systems capabilities projected to all parts of organization, networks of different organizations interconnected	Semiautomatic operating decisions, plans initiated by many individuals, leading toward flattening authority and management by consensus, greater involvement of people at all levels central EDP group shrinkage

أوجه نمو الكمبيوتر

والخصائص المميزة لأجياله المختلفة خاصة في النواحي الآتية (لكل من تلك الأجيال)

– الأجهزة الآليات Hardware الجديدة بالنسبة لكل جيل من تلك الأجيال.

– البرامج الجاهزة والمساعدة Software الجديدة بالنسبة لكل من تلك الأجيال.

– الوظائف Functions الجديدة بالنسبة لكل من تلك المراحل الزمنية المميزة.

– الموقع على الخريطة التنظيمية Organizational Location الذي يمكن اعتباره ممثلاً لكل من تلك المراحل الزمنية أو الأجيال المتميزة

– الأثر على الوحدة التنظيمية أو المؤسسة Organization
النتائج عن استخدام الأجهزة والآليات والبرامج الجاهزة والمساعدة
وغيرها من الاعتبارات المرتبطة بكل جيل من الأجيال (١١)

الدلائل العملية لواقع التطبيق العربي

من الممكن الاستعانة ببعض المؤشرات الواقعية عن مدى توظيف قدرات الحاسبات الالكترونية في المجالات المحاسبية والادارية والاحصائية في التطبيق العربي، التي يمكن التوصل اليها عن طريق العديد من المصادر المتنوعة، سواء عن طريق الدراسة والبحث والاتصال المباشر، او عن طريق المناقشات والكتابات العلمية في هذا الشأن * وتجدر الاشارة الى ان المناقشة هنا تنصب على الاتجاهات العامة، وليس على الحالات الاستثنائية، سواء كانت على درجة عالية من التقدم، او كانت على مستوى فقير جدا من التطبيق.

هذا ويعتقد الباحث أن اسلوب طرح بعض التساؤلات ومحاولة الاجابة عليها يعد اسلوبا مناسباً يتلائم مع حالة عدم توفر البيانات لتكوين مؤشرات واتجاهات ومعلومات احصائية. وتعتبر التساؤلات الآتية عن الامثلة التي يمكن اثارها ومناقشتها في المرحلة الحالية من البحث :

- هل هناك وعي (بناء) لاستخدام القدرات الحديثة للحاسبات الالكترونية في ميدان الاعمال والعلوم الاجتماعية والسياسية؟
- هل يوجد برنامج متكامل لدمج المناهج والمقررات الخاصة، بالاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في الجامعات العربية وخاصة بكليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية؟
- هل يوجد دورية عربية (أو أكثر) تتخصص في تبادل الفكر وتنميته وتشجيعه في هذا المجال؟
- هل يوجد مراكز بحوث متخصصة تتنافس في تطويع الحصيلة العلمية التي حققتها الدول المتقدمة لواقع التطبيق العربي؟
- هل يوجد هيئات مهنية ذات نشاط فعال في الجوانب الفنية والادارية لنظم تشغيل المعلومات؟

° يشكل موضوع فعالية استخدام الحاسبات الالكترونية في بناء نظم المعلومات الادارية والمحاسبية والاحصائية احدى مجالات اهتمام الباحث
هذا وقد فلم الباحث بدراسة تفصيلية بالتطبيق على دولة الكويت عنوانها «فعالية استخدام الحاسبات الالكترونية في بناء نظم المعلومات الاحصائية والادارية والمحاسبية في الكويت: كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جلسة الكويت (١٩٧٩)» .
و يأمل الباحث أن تشير تلك الدراسات وغيرها من البحوث المتصلة لاهتمام الباحثين الآخرين نحو تقليل الفجوة بين الاهداف المنشودة والواقع الفعلي .

— هل هناك استيعاب حقيقي لمفاهيم وأبعاد التطوير المنشود؟

وفيما يلي مناقشة الباحث لكل من هذه التساؤلات بشيء من التفصيل.

أ — هل هناك وعي بناء لاستخدام القدرات الحديثة للحاسبات الالكترونية في ميادين الاعمال والعلوم الاجتماعية؟

يمكن القول بأن ما بذل في هذا الاتجاه مازال غير كاف وفي حاجة الى برامج متكاملة للتدريب والتعليم على قدرات ومحددات الحاسبات الالكترونية: ما يمكن لها انجازه وما لا يمكن لها تحقيقه. حقا أن هناك رغبات صادقة لدى الكثيرين للتعرف على تلك الامكانيات والمحددات الا أن الكمبيوتر مازال «صندوق العجائب» بالنسبة للكثيرين خاصة في مجال ادارة الوحدات التنظيمية ومؤسسات الاعمال والادارات الحكومية والاجتماعية.

و يجب علينا أن لا نتوقع المعجزات في هذا الشأن حيث ان ذلك مرتبط بمدى التقدم في تطبيق وتطويع الاساليب العلمية للإدارة والتخطيط والرقابة لواقعنا العربي.

وفي ضوء هذا لا بد من تبني خطة قومية لنشر الوعي البناء في مجال استخدام قدرات الحاسبات الالكترونية ومن الطبيعي ان تلعب مراكز البحث العلمي (ومنها الجامعات) دورا طليعا في هذا الصدد. وهذا يثير التساؤل التالي:

ب — هل يوجد برنامج متكامل لدمج المناهج والمقررات الخاصة بالاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في الجامعات العربية وخاصة بكليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية؟

يصعب القول بأنه توجد برامج متكاملة، خاصة على مرحلة البكالوريوس او الليسانس، لدمج مثل هذه المناهج مع التخصصات التعليمية او التدريبية الاخرى، وان وجد فإن ذلك يعد الاستثناء، لا القاعدة العامة. ومن الواضح أن ذلك يمكن تفسيره بالعديد من العوامل منها:

- ١ — عدم الربط الكافي بين نوعية العرض من القوى البشرية والبرامج الجامعية والتدريب الخاصة بتشكيل العرض (نوعا وكما).
- ٢ — النقص — بل والافتقار — الملحوظ للمتخصصين في هذا المجال.
- ٣ — مشكلة الاعداد المتزايدة الراغبة في التعليم ونقص الامكانيات المادية والفنية

والبشرية لتطبيق واستخدام الوسائل التعليمية والتوضيحية الضرورية لفاعلية التدريب والتعليم في هذا المجال.

قد لا يكون مبالغة ان ينكر الباحث ان فاعلية الجهود المبذولة حتى الان في هذا المجال لا تتعدى دور الترجمة. وأن كان هذا امرا طبيعيا في المراحل الاولى لتطويع ونقل تلك المعرفة الا ان المحاولات العربية للحاق بالركب مازالت تحتاج الى بذل الكثير من الجهد في هذا الاتجاه.

ج- هل يوجد دورية عربية (او اكثر) تتخصص في تبادل الفكر وتنميته وتشجيعه في هذا المجال؟

من الواضح ان الجهود في هذا الاتجاه مازالت محدودة جدا. ومن الطبيعي ان ذلك سوف يكون من اهتمام المحترفين والمهنيين المتخصصين في هذا المجال بعد أن يلمسوا الحاجة الى دورية او اكثر تتخصص في تنمية وتبادل الفكر المتعلق بالحاسبات الالكترونية واستخدامها.

وتتضح هذه الفجوة في هذا المجال اذا ما ذكر الباحث أنه يوجد أكثر من ٣٥ دورية متخصصة مصدرها العالم الناطق باللغة الانجليزية كجزء لا يتجزأ من وسائل تنمية وتبادل الفكر والمنطق في هذا المجال.

د- هل يوجد مراكز بحوث متخصصة تتنافس في تطويع الحصيلة العلمية التي حققتها الدول المتقدمة للواقع العربي.

تصعب الاجابة على مثل هذا التساؤل بالايجاب او التاكيد بأن وحدتنا التنظيمية في قطاعات الاعمال التجارية وغير التجارية قد بدأت تجني ثمار مثل هذا النشاط المنشود. لاشك ان هناك حماس لدى الكثيرين من مديري الاعمال والمسؤولين الاداريين في قطاعات الاعمال الحكومية المختلفة للاستفادة بأعلى مستويات المعرفة التي وصلت اليها الدول المتقدمة في هذا المجال، ولكنه من الواضح ان هذه التطلعات والامال المنشودة لا يصاحبها تخطيط منسق لتطويع تلك المعرفة.

مازال الكثيرون ينظرون الى عملية اجراء البحوث العلمية التطبيقية على أنها رفاهية غير لازمة في المجتمعات النامية ولا حاجة للباحث للتاكيد على خطأ مثل هذا الاعتقاد.

يدرك الباحث بأن هناك مراكز بحوث عديدة في العالم العربي ومن المؤكد أن بعض هذه المراكز يتطرق الى تطبيق الحاسبات الالكترونية في تنفيذ بعض البحوث ولكن هناك بعض الملاحظات الهامة في هذا الصدد.

أولا : أنه لا توجد مراكز بحوث تتخصص في ذلك النوع من المشكلات المرتبطة

ارتباطا مباشرا بنظم المعلومات الالكترونية. هذا ويتضمن الارتباط المباشر بنظم المعلومات القيام بالعديد من الانشطة المختلفة منها:

- التجاوب الفعال مع البيئة المحلية وخاصة في مجالات بناء نظم المعلومات الادارية باستخدام الحاسبات الالكترونية مع التركيز على تلبية الاحتياجات الادارية من البيانات والمعلومات التي تتناسب مع الامكانيات والقدرات المتاحة.

- الاستجابة لبحث احتياجات القطاعين الخاص والعام من نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر.

- الاضطلاع بمشكلات تطويع الحصلة العلمية المطبقة حاليا في الدول المتقدمة لواقع التطبيق العربي.

- نشر حصلة جهود التطويع على أولئك الذين يتوقع ان يستفيدوا منها.

- التنافس مع مراكز البحوث المماثلة في نشر النتائج العملية لبحوث قومية ومحلية وفقا لاساليب البحث العلمي ومتطلباته المعروفة بعيدا عن التكرار غير المنتج والترجمة غير الهادفة.

ثانيا: يصعب القول بأن العديد من مشكلات الساعة المرتبطة باستخدام الحاسبات قد وجدت طريقها للبحث العلمي والمناقشة الموضوعية والنقد البناء.

و يتضح عظم هذه المشكلة باستعراض العديد من المشكلات الملحة في هذا الصدد مثل:

- المركزية واللامركزية في انشاء نظم الحاسبات الالكترونية وتوزيع قدراتها على المستخدمين الحاليين والمستقبليين - ولذا اخذنا الجامعات ومراكز البحث العلمي في احدى الاقطار العربية مثل السعودية العربية ومصر فاذ قد يتراءى للبعض ان اتباع اسلوب الميني كمبيوتر (١٢) Mini Computers قد يكون حلا مناسبا لتوفير احتياجات

الجامعات ومراكز البحث العلمي المنتشرة جغرافيا من القدرات الالكترونية. كما قد يري البعض ان حيازة كل من الجامعات ومراكز البحث العلمي لاحتياجاتها من نظم الحاسبات الالكترونية الكبيرة او المتوسطة يعد امرا مناسباً. ومن الطبيعي ان الحل الامثل هو الذي يوفر لمستخدمي تلك النظم القدرات الالكترونية التي تتناسب مع احتياجاتهم وطبيعة المشكلات التي يقومون بمعالجتها اخذين في الاعتبار اقتصاديات الاستخدام.

● **التشغيل الموزع Distributed Processing** للبيانات والمعلومات وخاصة في مجالات الخدمات واذا اخذنا الخدمات المصرفية علي سبيل المثال لا تضح لنا أن نسبة كبيرة من مصارفنا التجارية مازالت تعتق في تعاملها مع الجمهور طرقاً ومناهج لا تتفق مع التطورات الحديثة في الخدمة المصرفية ولا تتناسب مع تعقيد العمليات التجارية الحالية ولا تعكس المفاهيم المصرفية الحديثة.

ان الحاجة ملسة الى أنشاء مراكز متخصصة للاضطلاع بمهمة نقل تلك المعرفة وتطويرها لتتلائم مع البيئة العربية، وعلى وجه الخصوص فان الحاجة ضرورية لانشاء مراكز بحوث متخصصة لنظم المعلومات. ولاحساس عمق الفجوة في هذا الاتجاه يذكر الباحث بعض الجوانب المتعددة للحاسبات الالكترونية واستخداماتها متسائلاً عما تم انجازه من بحوث تطبيقية تطور تلك المعرفة للبيئة العربية (تهتم بكيفية التطبيق ومشكلاتها).

● **تشغيل بيانات الاعمال Business Data Processing**

- هل تم بنجاح استخدام الحاسبات الالكترونية في مراقبة المشتريات، المخزون، الانتاج، التوزيع، التسويق، التمويل، والاستثمار؟
- هل نجحت شركاتنا ومؤسساتنا في تجنيد الحاسبات الالكترونية في مراقبة نظم الموازنات التخطيطية واعداد التقارير الادارية لاغراض التقارير الدورية؟
- هل نجحت وحداتنا التنظيمية في الاستعانة بالحاسبات الالكترونية في تحليل بدائل الاستثمارات. والاجابة على السؤال «ماذا يحدث لو؟» في تخطيط سياستها المستقبلية؟

● نظم ادارة قاعدة البيانات Data-Base Management Systems

— يراقب المطلع على ميدان التشغيل الالكتروني للبيانات ان هناك تطورات متلاحقة في ميدان نظم ادارة قاعدة البيانات، حيث تتوافر الان العديد من النظم التي تقدمها المؤسسات والشركات المتخصصة كما هو موضح بالجدول التالي:

المؤسسة أو الشركة المنتجة/ البانعة	النظام
Cincom Systems, Inc.	Total
IBM	Information Management System IMS/VS
Honeywell Information Systems	Integrated Data Store (IDS)
Cullinane Corp.	Integrated Data Base Management System (IDMS)
Sperry Rand Corporation	(Univac) Data Management System for the 1100
Burroughs Corporatin	Burroughs Data Management System

أمثلة لنظم قاعدة البيانات المستخدمة حاليا في الوحدات التنظيمية المتقدمة.

هذا و يصعب للباحث القول بأن مثل هذه التطورات قد وجدت طريقها بطريقة متكاملة وفعاله الى مؤسساتنا الانتاجية في قطاع الاعمال، ومن المرجح ان استفادة المؤسسات والوحدات التنظيمية العربية لا تعدو مرحلة التفكير فقط، ومن الطبيعي ان تضطلع مراكز نظم المعلومات الادارية بدراسة مدى امكانية استفادتنا من تلك النظم والشكلات المتعلقة بالتنفيذ.

● هل توجد هيئات مهنية ذات نشاط فعال في الجوانب الفنية لنظم تشغيل المعلومات؟

من الواضح أن طموحنا في هذا المجال يدفعنا الى القول بأن النشاطات التي تقوم بها مثل الهيئات (ان وجدت) لا يحقق الاهداف المنشودة حيث أنه لئلا لم

تستطع تلك الهيئات المهنية أن تحدث تغييرا جذريا في مجال تشغيل المعلومات. أن وجود مثل هذه المؤسسات التنظيمية والهيئات المهنية وقيامها بدورها المنشود يعد أحد الركائز الرئيسية لممارسة أي نشاط ذو شأن يذكر، وتجدر الإشارة لأحد التنظيمات المهنية في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، كجمعية ACM (Association for Computing Machinery) (١٢) ليوضح لنا أهمية المسؤوليات الممكن أن تضطلع بها مثل هذه الهيئات وحيوية الدور الذي تقوم له.

إن التعمق في استعراض ودراسة ما تقدمه هذه الجمعية من دوريات منشوره ومؤلفات وبرامج تدريبية وتعليمية، لا يدع مجالا للشك إلى حاجة ماسة لأن نتعلم وندرس مثل هذه التجربة الحيوية في هذا الميدان (١٤) أن دراسة التطور الذي طرأ على صناعة الحاسبات الالكترونية وأثرها الاجتماعية والاقتصادية في الثلاثين سنة الماضية يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات والجمعيات المهنية. ولعل هذا من بين أبرز الدروس الواجب علينا أن نعيها جيدا عند الرغبة في الاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال. ومن الطبيعي أن نطوع تلك التجربة بما يلاءم احتياجات وأهداف الدول العربية في مجالات استخدام الحاسبات الالكترونية والمعرفة المرتبطة بها.

إن اكتسابنا للخبرة الفعالة في ميدان تشغيل المعلومات لن يتأتى عن طريق اجادتنا فقط لأحدى لغات الحاسبات الالكترونية (مثل فورتران أو كوبول أو الجول) ولكن عن طريق التخطيط المنظم المتكامل والدراسة الواعية لاحتياجاتنا وقدراتنا ومواردها في هذا الشأن وإنشاء أو تطوير الهيئات المهنية العربية التي تضطلع بمسؤولياتها التي تتناسب مع الآمال المعقودة، لأبديل للنظرة المتكاملة بغية الاستخدام الفعال للقدرات الالكترونية.

كما أن النظرة الواقعية لتطبيقاتنا في هذا المجال تحتاج إلى الكثير من الدراسة والمتابعة بغرض التحسين وتحقيق قدر معين من التقدم المنشود.

و — هل هناك استيعاب حقيقي لمفاهيم وأبعاد التطوع المنشود؟

من الواضح أن هذا التساؤل الحالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتساؤلات الموضحة أعلاه ولكن الغرض من إثارة مثل هذا التساؤل هو الإشارة إلى مدى ضخامة أعباء التطوع المنشود وإدراك الحاجة الماسة إلى تخطيط التحول من نظم تشغيل يدوي

الى تشغيل ألي باستخدام الحاسبات الالكترونية.

ولكن ماهو المقصود بالاستيعاب الحقيقي لمفاهيم التطويع المنشود؟
ومتى يمكن القول بأن هناك استيعاباً حقيقياً لمفاهيم وابعاد التطويع؟

يحدد الباحث اطار الاستيعاب الحقيقي لمفاهيم التطويع بالقدرة الذاتية لوحداتنا التنظيمية ومؤسساتنا العربية المختلفة على الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات الدورية وغير الدورية تلبية للاحتياجات الادارية لمستوياتها المختلفة وابرز الامثلة على ذلك تطويع أنشطة تحليل النظم ووضع البرامج لنظم الحاسبات الالكترونية في وحداتنا التنظيمية العربية (أي الشركات والبنوك ومؤسسات الاعمال والاجهزة الادارية المختلفة التي يمكن أن يؤدي استخدام الحاسبات الالكترونية فيها الى زيادة فاعلية القرارات لتحقيق الاهداف الموضوعه).

و بتعدد الخطوات التفصيلية اللازمة لتحليل النظم واهمها: (١٥)
● التعرف على الحقائق Fact Finding

● تعريف النظام وتحديد اهدافه Systems definition

● تحديد الاهداف ومقاييس الفاعلية
measures of effectiveness

● اعداد التقرير المبدئي للامكانية Preliminary Feasibility Report

● الدراسة التفصيلية للنظام ومواصفاته
Detailed System Specification

● التنفيذ Implementation

● المتابعة بعد التنفيذ Follow-ups

يمكن لنا التساؤل عن مدى توافر الخبرات العربية التي تضطلع بالقيام بمثل هذه المسؤوليات بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. هذا ولا توجد دلائل واضحة تفيد بأن مؤسساتنا وشركاتنا العربية قد أصبحت متمكنة في

هذا المجال و بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أن وجود تلك النوع من الخبرة قد أصبح القاعدة العامة وليس الاستثناء.

أن حاجتنا ماسة لدراسة ما حققته الدول المتقدمة في مجالات تحليل النظم والبرمجة واعداد التقارير وادارة البيانات بما يتلائم مع احتياجات ومتطلبات بيئتنا وبما يحقق النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحل الكثير من مشكلاتنا الادارية. *

الدروس المستفادة

تهدف المناقشة في هذا الجزء الى محاولة استخلاص أهم الدروس التي استفادتتها الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الاميركية، واوروبا واليابان فيما يتعلق بتطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن المؤكد اننا لن نتمكن من التهام تلك الخبرة في يوم وليلة ولكن التوعية بها تعد ضرورة اساسية من ضروريات التطويع للبيئة المحلية. وبالتالي كان لزاماً أن تناقش تلك الدروس في اطار استراتيجية عربية تهدف الى تطوير نظم المعلومات باستخدام التشغيل الالكتروني للبيانات.

دور الهيئات المهنية على المستويات القومية:

تلعب المؤسسات والهيئات المهنية في شمال امريكا واوروبا -على سبيل المثال (١٦) - دوراً هاماً في اعداد اجيال الفنيين والمتخصصين في مجال التشغيل

* تجدر الإشارة الى الجهود للخدمة التي تبذلها الجهات المتعددة .الحكومية منها وغير الحكومية .في مجال الارتقاء بفصلية وكفاءة تطويع المعرفة المعاصرة للحاسبات الالكترونية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العديد من الدول العربية .

وفي الواقع نوجد العديد من تلك الجهات نذكر منها على سبيل المثال : المركز القومي للحساب الآلي بمصر والمركز الالكتروني لوزارة التخطيط بالكويت وهذا بالإضافة الى .الجهود العلمية والعملية التي تبذلها الكثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية بكل من مصر والسعودية والكويت ولبنان والعراق وغيرها . ان المسؤولية الملقاة على عاتق تلك الجهات والمراكز ضخمة وكبيرة، والمشكلات التي تحد من فاعلية تطويع تلك المعرفة المعاصرة للحاسبات الالكترونية متشعبة ومعقدة الامر الذي يتطلب خطاً متكاملة لدفع عجلة التقدم والنضوج في هذا الميدان بخطى واسعة .

و يعتقد الباحث ان محاولة تصنيف حالة الدول العربية في هذا الصدد على انها متقدمة او غير متقدمة فيه تبسيط زائد للامور. ومجرد الاطلاع على التطورات الحديثة في الحاسبات الالكترونية ومجال البرامج المرتبطة بها والتوابع الجغرافي لها علماً للمتجبن والمسهلكن يوضح جليا حقيقة الامر .

الالكتروني للبيانات من اعداد البرامج التدريبية المتكاملة للوفاء بالاحتياجات القومية .

ولا يقتصر دور تلك الهيئات والتنظيمات المهنية على عقد دورات تدريبية أو عقد امتحانات دورية في تصميم البرامج أو تحليل النظم ولكن يتعداها الى العديد من الانشطة والمجالات التي تؤثر بصفة مباشرة او غير مباشرة على فاعلية نظم التشغيل الالكترونية للبيانات ويمكن ذكر الاسئلة الاتية كأمثلة للنقاط التي تشغل اهتمام مثل هذه الهيئات والتنظيمات المهنية:

—من هو واضع البرامج؟

—من هو محلل النظم؟

— ماهي المقاييس المهنية Professional standards

الواجب توافرها في تلك الوظائف؟

— ماهي الانماط السلوكية المهنية

Professional Code of Conduct (ethics)

للعاملين في هذا المجال؟

— هل من الضروري ان تكون هناك برامج حكومية للاضطلاع بمهمة اعداد اجيال المختصين والفنيين في ميدان التشغيل الالكتروني للبيانات؟

ومن الطبيعي أن وجود نظم التشغيل الالكتروني للبيانات تتوقف — الى حد كبير — على مدى تصميم وتنفيذ برامج متكاملة للاجابة على الاسئلة المذكورة اعلاه. ولا حاجة لنا للتاكيد على أن النظرة السطحية لتلك النقاط سوف تؤدي في المدى البعيد الى مشكلات ضخمة في التطوير وعثرات ومعوقات في التطبيق .

ومن ثم كان من الضروري ان تقوم هيئات مماثلة في مجتمعنا العربي بالاضطلاع بمثل هذا الدور لضمان التمهيد الرشيد لتكوين حصيلتنا المناسبة من المعرفة الالكترونية وتطبيقاتها المختلفة .

ولا حاجة لنا للتاكيد على أن الامر لا يقتصر على مجرد انشاء هيئات مماثلة ولكن من الضروري ان يتعداه الى الاعداد الكامل لتصميم ومتابعة الاستراتيجيات المتعلقة بمرحلة الانتقال الجارية حيث تنتظر مجموعة لا يجب الاستهانة بها من

المشكلات التي تحتاج للدراسة والمناقشة الموضوعية البناء. ومن أمثلة تلك المشكلات (التي يمكن ان تلقى درجات متفاوتة في الهمية وفقا لظروف التطبيق السائدة):

- * الاثار الاجتماعية للحاسبات الالكترونية والمسؤوليات الاجتماعية للتشغيل الالكتروني للبيانات.
- * الخصوصية والامان والجوانب القانونية المرتبطة.
- * اقتصاديات المعلومات والتشغيل الالكتروني للبيانات
- * الاولويات في استراتيجية التطبيق.
- * التدريب والتعليم ونشر المعرفة الالكترونية.
- * تقويم اداء اقسام وادارات الحاسبات الالكترونية.
- * مدى فاعلية استخدام الحاسبات الالكترونية في الوحدات والمؤسسات التنظيمية والادارات الحكومية.

ومن الواضح انه يمكن للهيئات المهنية على المستويات القومية والوطنية ان تلعب دورا هاما في اثاره تلك المشكلات ومحاولة المساهمة في وضع استراتيجيات التطويع لظروف البيئة المحلية اقتصاديا واجتماعيا واداريا.

ولسنا في حاجة الى التأكيد على أن نظام المعلومات لوحدة تنظيمية ما في الغالب لا يلاءم وحدة تنظيمية اخرى في نفس القطاع ولا بد من دراسة ظروف واحتياجات الوحدة التنظيمية المنشودة (سواء كانت مؤسسة تجارية أو ادارة حكومية) ووضع الاطار النظري والتطبيقي لنظام معلومات تتلاءم مع الظروف الادارية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الوحدة.

حقا ان الاسس العلمية العلمة واحدة ولكن تطويعها لتخدم ظروف وحدة معينة يعد خطوة اساسية.

دور الجامعات ومراكز البحث العلمي:

تضطلع الجامعات المتقدمة بنشر الوعي والمعرفة الالكترونية ايماننا منها بسنة التطور وحرصا على مسايرة ركب التقدم التكنولوجي في هذا الميدان، بل وتلعب بعض الجامعات المتقدمة دورا رائدا في تشكيل ماسوف يكون عليه الحال في المستقبل.

و بالتركيز على مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ودراسات الاعمال (الادارة، والمحاسبة، والاحصاء وغيرها من التخصصات المرتبطة) نجد الامر لا يقتصر على مجرد الالم ببعض المبادئ السطحية ولكن يتعداه الى التغلغل في كافة الابعاد المختلفة لهذا الفرع من المعرفة، ومن ثم وجدت مجموعات من المقررات الدراسية طر يقها الى مدارس الاعمال وكلليات التجارة والاقتصاد او العلوم الاجتماعية (أيا كانت المسميات في هذا الشأن). ومن امثلة تلك المقررات الدراسية:

● مبادئ التشغيل الالكتروني للبيانات
Principles of E.D.P.

● مبادئ اعداد البرامج .
Principles of (Computer) Programming

● مبادئ تحليل النظم.
Principles of Systems Analysis

● معالجة وتنظيم البيانات
Data Organization and Manipulation

● لغات الحاسبات الالكترونية ذات المستوى المرتفع.
High-level programming Languages e.g. COBOL, FORTRAN IV, PL/I, PASCAL
● لغات التجميع.
Assembly Languages

● عمليات الترجمة والتجميع.
Translation and compiling processes

● نظم تشغيل الحاسبات الالكترونية.
Computer Operating Systems

● تصميم البرامج الجاهزة.
Software design

● نظم ادارة قاعدة البيانات.
Data Base Management Systems

● تطبيقات قاعدة
Data Base Applications
(Medical, Legal, Demographic)

البيانات (الطبية، القضائية، السكانية، التربوية.. الخ)

● اساليب تحليل النظم Systems Analysis Techniques

● نظم المعلومات الادارية Management Information Systems
● بناء النماذج Model Building

● نماذج المحاكاة (Simulation Models in different application Areas:

في مجالات
المختلفة : التسويق marketing,
المحاسبة accounting,
التمويل finance,
الاقتصاد القياسي الكلي macro-econometric,
الاقتصاديات الجزئية micro-economic).

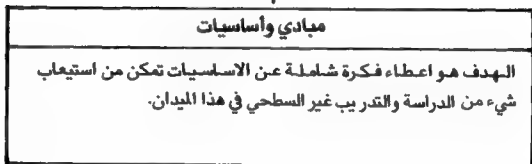
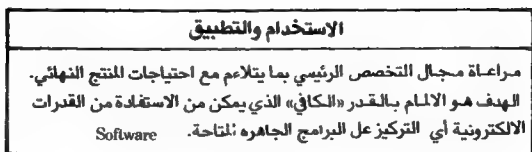
● اساليب التحليلات الاحصائية Computer techniques for statistical analyses.

باستخدام الحاسبات الالكترونية (١٨)

ومن الطبيعي أن القائمة الموضحة أعلاه تحتوي على مايمكن أن يتضمنه برنامج متكامل للتخصص في نظم الحاسبات الالكترونية (مع استبعاد بعض الفواحي المتداخلة بين المناهج التي قد تحتوي على موضوعات متشابهة).

ولتوضيح وجهة نظر الباحث في هذا الصدد، فإنه يمكن تصور ثلاثة نماذج رئيسية لدمج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية (نماذج ارقام ١، ٢، ٣ - على الصفحات الثلاثة التالية) ومن الواضح انه يمكن اشتقاق نماذج اخرى لتتلاءم مع بعض الاهداف الاخرى. *

* يفصّر المناقشة الحالية على عرض موجز لذلك النماذج، دون الدخول في تفاصيل للنماذج والبرامج الدراسية المتعلقة بكل منها، على أن شارك المناقشة التفصيلية للجوانب المتعددة لهذا الموضوع الهام إلى بحث مستقل



ادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال
والعلوم الاقتصادية والاجتماعية.

نموذج «١»



نموذج «٢»

التخصص الدقيق

الهدف هو تخريج متخصص قادر على تصميم نظم الحاسبات الالكترونية ذات الحجم الكبير التي قد تأخذ شكل مشروع متكامل لحل مشكلة واقعية.



متوسط «ب»

الاعداد المتقدم للتخصص - الربط للتكامل بين نظم للحاسبات الالكترونية ولغاتنا وأساليبها والتطبيقات المختلفة.



متوسط «أ» اعدادي التخصص

بناء الركائز الأساسية للتخصص في هذا المجال الذي يعتمد على النظرة المتعمقة لأساسيات الحاسبات الالكترونية .



مبادئ وأساسيات

الهدف هو اعطاء فكرة عامة وشاملة عن الأساسيات مفهوم الانطلاق هو الدراسة التفصيلية للتخصص في هذا الفرع من المعرفة .

ادماج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية والاجتماعية

نموذج «٣»

وبصفة عامة يمكن تحديد اطار كل من هذه النماذج الثلاثة على الوجه التالي:

النموذج الاول :

ويهدف الى اعطاء فكرة غير سطحية عن نظم التشغيل الالكترونية للبيانات لادراك مايمكن وما لا يمكن للحاسبات أن تنجزه. ولا يطمع هذا النموذج في اعداد الدارس حتى يتمكن من تحقيق قدر من الدراسة المتقدمة أو حتى المتوسطة في هذا المجال ولكنها تنظر الى الدارس على أنه قد يستخدم الحاسبات الالكترونية في مجال تخصصه وبالتالي يكفي أن يدرّب على احدى البرامج الجاهزة الملائمة.

النموذج الثاني :

ويهدف الى اعطاء نظرة متعمقة بعض الشيء في هذا المجال بحيث يمكن كتابة البرامج غير المعقدة و يشترك في تحليل النظم المرتبطة بمجال تخصصه. وأبرز الامثلة على ذلك هو تدريب الدارسين على الاستخدام والتطبيق الفعال للحاسبات الالكترونية في مجالات تخصصهم، و يتوقع أن يحتاج الدارس للاستعانة بمساعدة المتخصصين في هذا المجال في المستقبل.

النموذج الثالث :

ويهدف الى بناء المتخصصين في هذا المجال الذي يمكن لهم بناء النظم المتكاملة ذات الحجم الكبير واعطاء النصح والمشورة للفئات الاخرى غير المتخصصة سواء في تحليل النظم أو اعداد البرامج المرتبطة بمجالات تخصصهم.

ومن الواضح أنه يمكن تنمية تلك الدراسات أما عن طريق برامج الدراسات العليا أو عن طريق البرامج التدريبية في اشكالها المختلفة.

ولا يغرب عن البال أن نجاح مثل تلك النماذج يعتمد على عوامل كثيرة منها مدى توافر الامكانيات البشرية والمادية اللازمة للتنفيذ، كالتهيئة الذهنية والنفسية البنية للمشاركين في دراسة مثل هذه النماذج، بالإضافة الى الاستثمار في دراسة مشكلات التطبيق والربط بين الجامعات (١٧) ومراكز البحث الحكومية من ناحية والمؤسسات والوحدات التنظيمية والادارات الحكومية من ناحية اخرى لتحقيق قدر عال من التجاوب بين الجانبين.

هذا ويلاحظ:

- ان هذه النماذج لا تجعل من الآلات والاجهزة **Hardware** نقطة اساسية وقد تركت التخصصات المرتبطة بهذا الجانب الى كليات الهندسة والعلوم الطبيعية.
- ونلاحظ أن التركيز هنا هو على اتقان 'اساسيات استخدام' / أو تصميم برامج ونظم الحساب الالكترونية بما يتفق مع احتياجات المنتج النهائي (سواء كان مجرد الاستخدام/ التطبيق أو التخصص في هذا المجال).
- معاملة الطالب كمنتج نهائي وبالتركيز على الاهداف التي يسعى الطالب الى تحقيقها. أي أنه ينظر الى البرامج والاجهزة على أنها وسيلة لتمكين الطالب لخدمة اهداف معينة، وليس كغاية في حد ذاتها ومن هنا يجب على واضعي البرامج الدراسية والمناهج التعليمية والتدريبية مراعاة الاحتياجات والمتطلبات التي تحقق الاهداف.
- وبالتالي يجبر النظام المقترح مصممي تلك البرامج على مراعاة الاحتياجات المطلوبة وتكاملها مع الخطوط العريضة لتخطيط القوى العاملة في البيئة المحلية.
- باستبعاد أولئك الذين لن يكون لهم اتصال مباشر أو غير مباشر بالحاسبات الالكترونية، يمكن تصنيف المجموعات الباقية (في حدود الاطار الفكري لموضوع المنقشة في البحث الحالي) كما يلي:



ومن الطبيعي أن يقع بين هاتين النقطتين العديد من النقاط التي تحقق اهداف معينة لفئات مختلفة.

دور الوحدات والمؤسسات التنظيمية

تضطلع المؤسسات والوحدات التنظيمية نفسها بمسؤوليات جسيمة في هذا الصدد إذ أن عليها أن تخطط احتياجاتها من الموارد والقدرات الالكترونية وعليها أن تتابع تنفيذ تلك الخطط بما يتلاءم مع بيئة الوحدة التنظيمية وظروفها السائدة.

ان اتباع القواعد العلمية للإدارة ومراعاة أساسياتها يعد أمراً على درجة

عالية من الاهمية وكلما خضعت عمليات ادخال نظم التشغيل الالكتروني للدراسة والتخطيط والرقابة والمتابعة، كلما ازدادت احتمالات النجاح.

و يعد ارتباط الادارة العليا ومشاركة الادارة التنفيذية من الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها نجاح تلك النظم، والفشل في ادراك تلك الاساسيات تؤدي بالضرورة الى فشل الجهود الهادفة للاستفادة من تلك القدرات الالكترونية. ومجرد استعراض لطبيعة ونوعية المشكلات التي تعرضت لها غالبية الوحدات التنظيمية، يمكن أن يسهم في تحديد اطار المسؤولية الملقاة على عاتق الوحدات التنظيمية.

المشكلة

● عدم اضطلاع الادارة العليا للوحدة التنظيمية بمسؤولياتها بخصوص نظم التشغيل الالكترونية للبيانات.

تفسير موجز لها

تحمل الادارة العليا لاي مشروع أو وحدة تنظيمية قدراً كبيراً من المسؤولية عند ادخال نظم الحاسبات الالكترونية. اذ يجب على تلك الادارة وضع الضمانات اللازمة لنجاح (أو تذليل الصعوبات التي قد تعترض) تنفيذ مشروعات التشغيل الالكتروني للبيانات.

ومن الطبيعي أن يترتب على عدم ادراك الادارة العليا لمسؤولياتها في هذا الشأن الكثير من المشكلات التي تؤدي في الغالب الى عدم فاعلية تنفيذ تلك النظم. ومن أمثلة الاعراض المتكررة لتلك المشكلة:

—عدم القيام بدراسة امكانية Feasibility Study

قبل البدء في تنفيذ المشروع.

—عدم التقدير الحقيقي للجهد اللازم بذله لتصميم النظام وتنفيذه.

—سوء تقدير اثار ادخال نظم التشغيل الالكتروني للبيانات على الوحدة التنظيمية وعلى شكل تدفق المعلومات في الوحدة.

—عدم متابعة التنفيذ.

—الفشل في تعبئة الوعي الالكتروني في الوحدة التنظيمية وعدم تهيئة الوحدة نفسياً للنظام الجديد.

والعوامل المسببة لتلك الاعراض كثيرة واضحة. ولا بديل للمشاركة الايجابية في هذا الصدد. ولن يتأتى ذلك الا عن طريق تقوية الادارة العليا لجبهتها في هذا الخصوص عن طريق التفهم الواعي لابعاد وقدرات ومحددات الحاسبات الالكترونية، هذا بالإضافة الى ضرورة التخطيط الفعال لاحتياجات الوحدة بما يتفق مع اهدافها.

المشكلة

- التحديد غير الواضح لعلاقة قسم الحاسبات الالكترونية بالاقسام الاخرى.

تفسير موجز لها

غالباً ما ادى ذلك الى الكثير من المشكلات والصعوبات التي تصاحب بناء وتنمية نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ومن ابرز اعراض ذلك من المشكلات:

— ترك الاقسام المستفيدة عملية تحديد شكل ونوعية وابعاد المخرجات كلية الى المتخصصين في مجال الحاسبات الالكترونية، دون المشاركة الايجابية للتأكد من أن النظم الموضوعية تفي باحتياجاتهم وتخدم اولويات اقسامهم المستفيدة. وتتفاقم المشكلة كلما قلت معرفة وخبرة هؤلاء المتخصصين بطبيعة الجوانب العملية للنظم التي يصممون لها اساليب وبرامج التشغيل الالكتروني.

— ضعف التنسيق بين قسم التشغيل الالكتروني والاقسام المستفيدة سواء في مجال تحليل النظم أو مجال التدريب والتعليم أو في مجال توعية الاقسام المستفيدة بما يمكن وما لا يمكن لها تجنبه من وراء التشغيل الالكتروني للبيانات.

— عدم تحديد الاقسام المستفيدة لاحتياجاتها من التشغيل الالكتروني تحديداً واضحاً واتجاه بعض الاقسام الى تحويل أي مشكلة لقسم الحاسبات الالكترونية لمحاولة ايجاد حل لها بناء على الاعتقاد الخاطئ الذي يسيطر على البعض من أن الحاسب الالكتروني لابد وأن يكون لديه حل لكل مشكلة).

المشكلة

- عدم الاهتمام بالدورة المستندية المصاحبة لكل تطبيق أو نظام للتشغيل الالكتروني للبيانات.

تفسير موجز لها

غالباً ما لدى ذلك الى صعوبة تتبع دورة تدفق المعلومات داخل الوحدة التنظيمية، أو صعوبة تعديل بعض البرامج التي وضعها متخصصون انتقلوا الى وحدات تنظيمية أخرى أو مضى على تصميمها بعض الوقت.

هذا ويمكن التغلب على مثل تلك المشكلات (أو تقليل حدتها) عن طريق التشخيص الواقعي لاعراضها والدراسة الشاملة لمسبباتها وجوانبها المتعددة. وبالرغم من بدهية هذا القول الا أن الخبرة قد اشارت الى أن الكثير من الوحدات التنظيمية - خاصة عند حداثة التطبيق - غالباً ما يقعون في نفس المشكلات ومن الطبيعي القول بأنه يجب على كل وحدة تنظيمية أن تعالج تلك النوع من المشكلات التي تقابلها بما يتفق مع ظروفها وامكانياتها وبيئتها المحيطة.

هذا وقد يكون من المفيد تلخيص اهم الاعتبارات التي يجب على الوحدات التنظيمية مراعاتها عند تنمية التشغيل الالكتروني على النحو التالي:

- أ - المراقبة الواعية للتطورات الحديثة في هذا الشأن اذ أن تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية في تطور سريع جداً والاتجاه الآن هو تسهيل التعامل والاتصال المباشر بين المستخدم والاجهزة وذلك عن طريق ابتكار لغات واساليب وفنون للتخاطب والتعامل قريبة الشبه بـلغات التخاطب التي يجيدها الانسان.
- ب - الاهتمام بإدارة البيانات والاستثمار في المعلومات واعتبار البيانات والمعلومات كأحد الموارد المتاحة للوحدة وبند هام من بنود الاصول. ومن ثم وجب الاهتمام بمراعاة التكامل للاحتياجات المستقبلية وتقليل التكرار في التطبيقات الحالية.
- ج - مراقبة جودة المعلومات اذ يجب أن يخضع منتج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات لمقاييس «الجودة» للتأكد من أن النظم موضع الاعتبار يفي باحتياجات المستخدمين منه.
- د - التفهم الواعي لكل من دور الانسان والآلة والنظر للحاسبات الالكترونية على أنها اداة ادارية فقط لها محدداتها. أن السرعة الفائقة للحاسبات الالكترونية والقدرة الهائلة على تشغيل كمية ضخمة من البيانات للتكررة وحل المعادلات الرياضية المعقدة تقف عاجزة أمام القدرة الانسانية على التفكير واستنتاج العلاقات واتخاذ القرارات ومن ثم يجب أن يحدد الدور

- الذى يمكن أن يلعبه كل منهما في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية .
- هـ - اخضاع اقسام وادارات التشغيل الالكتروني للبيانات لنظم الرقابة وقياس الاداء والتكاليف وفقا للاسس العلمية المعروفة في محاسبة التكاليف وتقويم الاداء. وتلليل تلك الاقسام - مهما كانت الاسباب - سوف يؤدي الى زيادة باهظة في التكاليف تفوق كثيرا المنافع والخدمات التي تعود من وراء توظيف تلك القدرات الالكترونية.
- و - اعداد وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية الوعي البناء في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية وما يلزمها من دورات تدريبية لتنمية المعرفة الالكترونية بالوحدة التنظيمية..

الخلاصة

استعرضت المناقشة الحالية التطورات الحديثة في مجال الحاسبات الالكترونية، وأشارت الى الاستخدامات المختلفة التي يمكن فيها تسخير الحاسبات الالكترونية في خدمة الجهد الانساني، سواء في مجال الاعمال الروتينية المتكررة أو في المساعدة على حل المعادلات الرياضية المعقدة، بغية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والادارية.

ومن خلال مناقشة بعض التساؤلات المرتبطة ارتباطا مباشرا بالتجربة العربية لتطويع ذلك الفرع من المعرفة الخاص بالتشغيل الالكتروني للبيانات، أمكن للباحث القول بأن الدول العربية في حاجة ملحة الى تخطيط متكامل لاستراتيجية التحول من نظم التشغيل اليدوي الى نظم التشغيل الالكتروني وذلك على اساس تفهم كامل لاحتياجاتها وامكانياتها الحالية والمستقبلية من موارد التشغيل الالكتروني. وقد أكدت المناقشة الحالية ضرورة الاستخدام الفعال لتلك القدرات الالكترونية والادراك الكامل لمحدداتها.

هذا والى جانب العديد من المشكلات المرتبطة بمرحلة التحول الحالية (سواء المتعلقة منها بالموارد البشرية أو الموارد الفنية والتنظيمية والمالية) فإنه يمكن الإشارة الى نوعين رئيسيين من المشكلات الأولى منها يتعلق بالاستخدام الفعال للنماذج الكمية في الإدارة **Quantitative models** معتمدين في تشغيل البيانات على القدرات الالكترونية، والثاني يتعلق بنظم قاعدة البيانات **Data Base Systems** هذا ويؤكد الباحث ضرورة توجيه الجهود لتحقيق

قدر من التقدم على تلك الجبهتين اذ أن الدلائل العلمية تشير الى الحاجة الماسة لمضاعفة الجهود في هذا الصدد. ولا حاجة للتأكيد على ضرورة تنسيق تلك الجهود للتغلب على غالبية المشكلات التي تعوق المؤسسات والوحدات التنظيمية العربية عن الاستفادة الفعالة من الامكانيات والموارد الالكترونية. و بمعنى آخر يجب على الوحدات التنظيمية ومؤسسات الانتاج والخدمات والادارات الحكومية دراسة اهدافها من التشغيل الالكتروني وتحديد أولويات التطبيق ورسم الخطط والاستراتيجيات، بما يكفل الاستخدام الفعال لتلك القدرات الهائلة في تشغيل البيانات لاغراض المتابعة والرقابة.

هذا وقد أكدت الدراسة الحالية اهمية الدور الذي يمكن للجمعيات والهيئات المهنية ومراكز البحث العلمي والجامعات أن تلعبه في تنمية الوعي في مجال التشغيل الالكتروني للبيانات و يقترح انشاء مثل تلك الهيئات والجمعيات المهنية ومراكز البحوث المتخصصة بشكل يكفل تنمية المعرفة الالكترونية العربية والتطويع المناسب للحصيلة الحالية من المعرفة في شتى مجالات التشغيل الالكتروني، التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية حتى الان. كما اشار الباحث الى أن تخصيص دورية متخصصة في هذا المجال يعد تطورا طبيعيا.

كما اقترح الباحث نواة للنماذج التي يمكن استخدامها لدمج نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، ضم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ودراسات الاعمال، ومن الطبيعي أن المناقشة البناءة لمثل تلك النماذج وتشكيلها لتلائم الاحتياجات المختلفة يعد احد القوموات الاساسية للنجاح. والغرض الاساسي من عرض تلك النماذج هو إثارة الاهتمام باهمية مراعاة الاحتياجات وتحديد الأولويات والاهداف من المقررات الدراسية والمناهج التعليمية والبرامج التدريبية في تنمية الوعي بالمعرفة الالكترونية.

هذا ولا يمكن التقليل من جسامه الدور الذي يجب أن تلعبه الوحدات والمؤسسات التنظيمية نفسها في مجال بناء وتنمية واستخدام نظم المعلومات الفعالة حيث أن تلك المؤسسات والوحدات التنظيمية هي التي تعاني من جوانب عدم الكفاية في حالة عدم مراعاة اساسيات التخطيط والتنفيذ المتكامل لتلك النظم، كما أنها التي تجني ثمار الجهد والاستثمار في تنمية مواردها الالكترونية في حالة

الدراسة الواعية والتخطيط الجاد والمتابعة الفعالة لبناء نظم المعلومات المناسبة والملائمة بها.

ويعتقد الباحث بصفة أساسية أن الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية (بالطبع مع بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه) سوف يكون احد الفروق الرئيسية بين:

- المنشآت المتقدمة وغير المتقدمة.
- نظم المعلومات الفعالة وغير الفعالة.
- القرارات الرشيدة وغير الرشيدة.

الملاحق

شكل (١-١) نبذة عن ملامح التقدم في مجال الحاسبات الالكترونية

ملحة ملامح التقدم	
البعد	الحاسبات المتعلقة Super Computers
(تلك النوع من الحاسبات ذات الامكانيات الفخمة ومعدلات الاداء العالية تلك الحاسبات التي تلائم تلك التطبيقات والاستخدامات المتقدمة، مثل تصميمات الاسلحة النووية ودراسة الاحوال الجوية.. الخ)	
- الحاسبات طراز Cray - 1 التي صممها Cray S بعد ان استقل عن شركة CDC	
- الحاسبات طراز Cyber 203 من انتاج شركة Burroughs Scientific Processor	
(حيث حدث انخفاض كبير في السعر على الرغم من الارتفاع الكبير في الاداء تتمتع به الحاسبات الالكترونية سلسلة ٤٣٠٠ من انتاج شركة IBM بالاضافة الى استخدامها 64 K-bit chips في الذاكرة. هذا بالاضافة الى التحسن الكبير الذي صاحب اعلام نفس الشركة في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ عن الحاسبة طراز ٣٠٨١)	التحسن الكبير في معدلات الاداء للسعر Price/Performance ratio
(حيث شهدت السبعينات من هذا القرن النمو الكبير في مجال تلك الحاسبات الالكترونية Plug - Compatible Machines	النمو الكبير في سوق Plug - Compatible Computers or Machines PCC or PCM
- ان تلك الحاسبات التي يمكن القول بانها تستخدم نفس تصميم وحدة التشغيل المركز به لعتاقل CPU الحاسبات معروفة كذلك التي تنتجها شركة IBM مع استخدام نفس البرامج المعده للتشغيل على الحاسب الاصلي emulating the software instruction set of other computers	
- الحاسبات من انتاج شركة Amdahl ينفس ما تنتجه شركة IBM	
- الحاسبات من انتاج شركات Fujitsu, Hitachi, National Semi Conductor, Intel, Magnuson systems	

شكل (١-١) نبذة عن ملامح التقدم في مجال الحاسبات الالكترونية

امثلة لملامح التقدم	البعد
<p>(حيث التقدم الهائل على غالبية الاجهزة المساعدة مثل الاقراص المغنطة Magnetic disks والشرائط المغنطة Magnetie Tapes اجهزة الطباعة ذات الأسطر Line Printers وغيرها لمعدلات كبيرة جدا اذا ما قورنت بما كان سائدا في الستينات في هذا القرن.)</p> <p>(قد يكون من الخطأ اقتباس اية ارقام للحدود القصوى لاجهزة التخزين المساعد disks حيث انها في تقدم مستمر) في الواقع الالف ملايين البايتات من التخزين المساعد وبسرعات عالية.</p> <p>- اجهزة طباعة ذات سرعات تصل الى ٢٠٠٠ سطر / الدقيقة أصبحت ممكنة.</p> <p>- شبكات اتصال البيانات يتصل بها العديد من النهايات الطرفية Terminals</p>	<p>الاجهزة الالية</p> <p>الثانوية والمساعدة</p> <p>Computer Peripherals</p>
<p>DEC net . Digital Equipment Corporation</p> <p>SNA . Systems Network Architecture (IBM)</p> <p>وغيرها من العديد من شبكات اتصال البيانات التي امت الى نمو افاق جديدة للتشغيل التوزع يمي.</p>	<p>شبكات اتصال البيانات</p>
<p>حيث السعي المستمر للارتقاء بعملية البرمجة وتكويد التعليمات للحاسبات الالكترونية وكان من نتيجة ذلك تقدم كبير في هذا الميدان ومن اوضح الامثلة على ذلك:</p> <p>- نظم التشغيل ذات الامكانيات الضخمة والمقدمة بما فيها من امكانيات التخزين الافتراضي virtual storage</p> <p>- البرامج الجاهزة لقياس ومتابعة الداء Performance Measurement Tools</p> <p>- العديد من برامج توليد التقارير مثل Easytrieve</p> <p>- العديد من نظم إدارة قاعدة البيانات Data Base Management systems</p> <p>- اساليب البرمجة المعروفة بـ Structured programming</p>	<p>البرمجة والبرامج</p> <p>الجاهزة software</p> <p>ادوات واساليب</p> <p>البرمجة المتقدمة</p>

شكل (١-١) نبذة عن ملامح التقدم في مجال الجامعات الالكترونية

البعد	امثلة لملامح التقدم
البنية كمبيوترات المتعلقة	<p>- الحاسبات من طراز VAX 780 التي دخلت به شركة Digital في هذا المجال</p> <p>- العديد من الحاسبات التي تنتجها شركات Data General Corp. Prime Computer, Inc. Perkin - Elmer., Harris Corp.</p>
Super minicomputers	

• يدرك المخططون على التطورات الجارية في ميدان تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ان مسألة التنبؤ ارقم للتنبؤ عن حدود وامكانيات الاجهزة واليات المتطورة موهمة للتقدم السريع نظرا لسرعة التي يحدث بها التطور المتسارع وذلك المتنامية الشديدة في هذا المجال.

وحتى نعلم - على سبيل المثال - ان شركة IBM تنتج حاليا الحاسب طراز IBM 3033 معدل الاداء خمسة ملايين تعليمة في الثانية.
5 MIPS (million instruction per second)

وحجمه يقاس بآباريات الكعكة، هذا ويخطط نفس الشركة الى انتاج حاسب في اواخر الثمانينات يعمل اداءه يصل الى ٧٠ (سبعون) مليون تعليمة في الثانية (٧0 MIPS) اوفي حجم اقل كثيرا نظرا بحجمه مكعبات.

هذا ولوقوف على مزيج من التطبيقات التي توضح ملامح التقدم يمكن للدارس تتبع الاصدارات الحديثة من الدوريات المتخصصة بالوضع ومناقش سبيل التقليل Computerword
Datamation خاصة الاصدار January 7, 1980 Computerworld. Vol XIII, No. 53

وكذلك انظار الى المصير المتصورها الجامعات ذات الاهتمامات الخاصة Special Interest Groups المتبقة من الجمعية الاميركية للحاسب الالى ACM

ملحق ب : بعض الإحصائيات عن واردات العالم من الحاسبات الإلكترونية

SIGNIFICANCE OF COMPUTERS AMONG OTHER COMMODITIES			
Rank		Imports in millions of U.S.	Percent of world total
	World Total	781,898	100.0
1	Fuels	170,580	22.0
2	Agricultural products	104,314	13.0
3	Motor vehicles & parts	88,856	9.0
4	Raw materials	58,638	7.5
5	Chemicals	53,633	6.8
6	Industrial machinery	42,298	5.4
7	Electrical machinery	34,917	4.5
8	Iron and steel	26,122	3.3
9	Textile fabric and yarn	22,284	2.8
10	Clothing	20,241	2.6
11	Nonferrous metals	19,727	2.5
12	Telecommunications	18,604	2.4
13	Scientific instruments	14,506	1.8
14	Metal manufacturers	14,009	1.7
15	Paper	12,214	1.5
16	Computers & office eqpt	11,683	1.4
17	Tv, radios, phonographs	11,330	1.4
18	Diamonds	9,333	1.2
19	Aircraft	6,863	0.9
20	Agricultural machines	5,920	0.7

Sources: National Foreign Assessment Center August 1979 United Nations International Trade Statistics September 1979

Table 1

شكل (ب-١)

REGIONAL TRENDS IN COMPUTER IMPORTS 1976-77 (in millions of U.S.)			
Region	Total imports in 1977	Total imports in 1976	Percent change 1976-1977
World Total	11,683.9	10,520.8	+ 11.0
Western Europe	7,019.5	5,989.8	+ 17.2
North America	2,041.2	1,790.4	+ 14.0
Asia (including Far East)	882.2	768.7	+ 14.7
Latin America	566.9	520.8	+ 8.8
Soviet Bloc	389.5	775.7	- 49.8
Oceania	330.8	279.2	+ 18.5
Africa	263.6	235.0	+ 12.0
Middle East	188.9	161.5	+ 17.6
Arab States only *	169.4	134.5	+ 25.9

Source: Compiled by 21st Century Research from international trade statistics prominently published by the United Nations in September 1979 for Standard International Trade Category (SITC) 714, which includes computers and office machinery

* Arab States are a grouping of 20 Arab countries located in Africa or the Middle East. The totals for Africa and Middle East also include their constituent Arab countries in these statistics. These figures are developed for comparative purposes by region and do not add up to the world total as some duplication and overlap will occur

Table 2

شكل (ب-٢)

TOP 50 COMPUTER AND OFFICE EQUIPMENT IMPORT MARKETS

Country	Rank	1977 Imports	Rank	1976 Imports	Percent change 1976-1977	Percent change 1975-1976
World Total		11 683.9		10 520.8	+ 11.0	+ 10.95
West Germany	1	1 302.9	3	1 171.9	+ 18.0	+ 8.3
United States	2	1 368.4	2	1 181.1	+ 15.9	+ 26.7
France	3	1 335.4	1	1 198.7	+ 11.3	+ 17.1
United Kingdom	4	1 158.8	4	977.9	+ 18.6	+ 18.1
Canada	5	889.5	5	607.1	+ 10.2	+ 19.8
Italy	6	620.0	6	579.5	+ 8.7	+ 13.2
Japan	7	490.6	7	432.8	+ 15.4	+ 6.2
Netherlands	8	483.3	8	410.4	+ 17.8	+ 15.2
Belgium/Luxembourg	9	341.7	10	263.8	+ 29.6	+ 14.3
Sweden	10	302.7	11	267.8	+ 15.2	+ 23.6
Australia	11	281.7	13	231.5	+ 21.7	+ 4.8
Spain	12	273.9	12	253.9	+ 7.8	+ 5.9
Switzerland	13	261.4	14	224.8	+ 16.3	+ 10.3
Denmark	14	173.6	19	128.3	+ 32.3	+ 8.6
Austria	15	169.0	17	140.5	+ 20.3	+ 18.4
Ireland	16	156.8	23	94.4	+ 86.1	+ 103.4
Brazil	17	135.2	18	134.0	+ 0.8	- 31.4
Soviet Union	18	115.4	9	315.7	- 63.4	+ 10.7
Norway	19	114.3	25	82.4	+ 38.7	+ 21.0
South Africa	20	113.0	21	94.5	+ 8.1	- 17.3
Hong Kong	21	111.4	22	100.7	+ 10.6	+ 31.5
Mexico	22	106.8	15	148.5	- 27.1	- 4.7
Venezuela	23	89.3	27	69.4	+ 28.6	+ 15.7
Finland	24	86.6	24	84.4	+ 4.9	- 1.1
Czechoslovakia	25	82.7	30	126.6	- 34.7	- 30.7
Argentina	26	81.0	36	38.1	+ 107.1	- 12.9
Nigeria	27	76.2	28	46.9	+ 62.5	- 14.8
South Korea	28	64.6	29	45.7	+ 41.3	+ 55.4
Poland	29	53.0	16	140.7	- 62.3	+ 9.2
Singapore	30	49.9	35	48.0	+ 24.7	- 8.5
East Germany	31	49.1	32	42.8	+ 14.7	- 21.8
Hungary	32	48.9	29	78.0	- 37.3	- 12.1
Iran	33	44.2	30	45.6	- 3.0	- 28.6
New Zealand	34	42.2	33	42.5	- 0.7	- 12.6
Israel	35	41.6	34	42.3	- 1.6	+ 2.4
Saudi Arabia	36	39.0	39	25.8	+ 51.2	+ 56.4
Portugal	37	35.9	40	25.2	+ 42.5	+ 9.2
Nigeria	38	34.6	41	24.8	+ 38.9	+ 37.8
Philippines	39	30.2	37	38.7	- 1.6	+ 15.4
Bulgaria	40	23.4	31	44.1	- 46.9	- 13.2
Panama (inc. Canal Zone)	41	22.4	43	17.6	+ 27.3	+ 74.0
Algeria	42	21.0	42	19.5	+ 7.7	+ 31.6
Greece	43	20.7	46	16.6	+ 23.2	+ 14.3
Malaysia	44	19.9	48	14.6	+ 38.3	- 22.3
Chile	45	19.5	42(1975)	11.8	+ 65.3	NA
Colombia	46	18.0	44	16.8	+ 71.4	+ 2.4
Romania	47	16.5	38	27.6	- 40.2	- 21.1
Kuwait	48	16.1	-	9.9	+ 62.6	NA
Egypt	49	15.7	50	12.8	+ 22.6	+ 31.1
Iraq	50	14.7	-	9.3	+ 58.1	NA

Table 3

شكل (ب-٣)

FASTEST GROWING IMPORT MARKETS IN 1977				
Rank	Rank among top 50	Country	Percent growth 1976-1977	Market size millions of \$ U.S.
1	71	Lebanon	158.9	4.4
2	26	Argentina	107.1	51.0
3	46	Colombia	71.4	18.0
4	16	Ireland	65.1	156.8
5	45	Chile	65.3	19.5
6	48	Kuwait	62.6	16.1
7	27	Yugoslavia	62.6	72.6
8	50	Iraq	58.1	14.7
9	36	Saudi Arabia	51.2	39.0
10	59	El Salvador	48.3	8.9

Table 4

شكل (ب-٤)

الحواشي

- (١) يقتصر الحديث في هذا البحث على الحاسبات الالكترونية الرقمية.
Digital Computers
- (٢) بالرجوع الى المصادر المنشورة وخاصة تقارير Computer Survey وغيرها من المصادر يمكن القول بأن الدول العربية تحظى بنصيب محدود جدا في هذا المجال.
- (٣) كما يهدف البحث الى اقتراح برنامج متكامل لادماج نظم التشغيل الالكترونية للبيانات ضمن دراسات الاعمال والعلوم الاجتماعية. ومن الطبيعي أن هذا الاقتراح سوف لا يتعدى رسم الخطوط العريضة دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بالتطبيقات الخاصة في المجالات المتخصصة.
- (٤) قد يكون من الصعب تصوير التقدم الذي احرزه ميدان تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية بكلمات وصفية، الا ان المقتطف قد يعطي القارئ فكرة مبسطة عن الاتجاه في هذا الميدان:

"Less than thirty years ago, electrical engineer J. Presper Eckert Jr. and physicist John W. Mauchly, at times assisted by as many as fifty helpers, laboriously built the world's first electronic digital computer. Their ENIAC (Electronic Numerical Integrator and Computer) was a fickle monster that weight thirty tons and ran on 18,000 vacuum tubes - when it ran. But it started the computer revolution.

Now under way is a new expansion of electronics into our lives, a second computer revolution that will transform ordinary products and create many new ones. The instrument of change is an electronic data-processing machines so tiny that it could easily have been lost in the socket of one of those ENIAC tubes. This remarkable device is the microcomputer also known as the computer-on-a-chip. In its basic configuration it consists of just that-a complex of circuits on a chip of silicon about the size of the first three letters in the word ENIAC as printed here. Yet even a medium-strength microcomputer can perform 100,000 calculations a second, twenty times as many as ENIAC could.

This smallest of all data-processing machines was invented six years ago, but its mass applications are just beginning to explode, setting off reverberations that will affect work and play, the profitability and productivity of corporations, and the nature of the computer industry

itself. For the microcomputer provides an awesome amount of computer power in a package that in its simplest form costs less than \$10 bought in quantity and easily fits inside a matchbox. Accessory devices bring microcomputer prices to between \$50 and \$250 apiece, to be sure, but that's still a lot less than the thousands of dollars a minicomputer costs".

المصدر:

Bylinsky, Gene, "Here Comes The Second Computer Revolution" **Fortune**, November, 1975 p. 135.

كما يمكن الرجوع الى المصادر التالية لمزيد من التفصيل:

Withington, F.G., "Beyond 1984: A Technology Forecast", **Datamation**, January, 1975, pp. 54-73.

Madnick, S.E., "Recent Technical Advances in the Computer Industry and Their Future Impact," **Sloan Management Review**, Vol. 14, No. 3, Spring 1973, pp. 67-84.

(٥) لمزيد من التفصيلات عن هذا التبويب للقرارات الادارية، انظر

Simon, H.A., **The New Science of Management Decision**, Harper & -Row, Publishers, N.Y., 1980.

(٦) يمكن تبويب لغات الحاسب الالكتروني من حيث طبيعة اغراض اللغة كما يلي:

- أ - تلك الخاصة بالحسابات العلمية العدهه مثل Fortran, Algol
 - ب - تلك الخاصة بتشغيل بيانات الاعمال مثل Cobol
 - ج - ذات الاغراض المتعددة مثل PL/I
 - د - تلك اللغات المتخصصة مثل Dynamo, Simscript, Gpss
- لمزيد من التفاصيل عن تلك اللغات انظر على سبيل المثال:

Sammet, Jean, E., **Programming Languages: History and Fundamentals**, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.Y., 1969.

(٧) من الممكن الرجوع الى ما تنشره الأمم المتحدة وكذلك مؤسسة 21ST Century Research بخصوص واردات مناطق العالم وبوله من الحاسبات الالكترونية كما ان DATAMATION تهتم ايضا بابرار الملامح الرئيسية للاتجاهات العامة في هذا الخصوص من حين لآخر.

Szuprowicz, B., "The World's Top 50 Computer Import Markets", **DATAMATION**, December 1979, pp. 125-127. (٨)

انظر على سبيل المثال (٩)

Barna, Becky, "THE DATAMATION 50 The Top 50 U.S. Companies in the D. P. Industry", **DATAMATION**, May 25, 1979, pp. 15-75. pp. 15-75.

Solomaon, L.O., "The Top Foreign Contenders", **DATAMATION**, May 25, 1979, pp. 79-81.

Kirkley, J., "The Thin Green Line," **DATAMATION**, May 1979, p. 7. (١٠)

Withington, F., "The Changing Profile", **DATAMATION**, May 25, 1979., pp. 10-12.

Wittington, F., "Five Generations of Computers, **Harvard Business Review**, July-August, 1974. (١١)

(١٢) لاتخاذ قرار رشيد في هذا الصدد يجب دراسة المفاهيم الاساسية ومزايا ومحددات الميني كمبيوتر Mini Computer والالمام بمجالات التطبيق المختلفة.

هذا ومن الممكن الاستفادة بالمصادر التالية على سبيل المثال:

- Auerbach, "Auerbach on Minicomputers" Auerbach, 1972.
- Eckhouse, R.H., **Minicomputer Systems: Organization and Programming (PDP-11)**, Prentice-Hall, 1975.
- Gruenberger, F., **Computing with Minicomputers**, J.Wiley, 1973.
- Weitzman, G., **Minicomputer Systems: Structure, Implementation & Application**, Prentice-Hall, Inc., 1974.
- Yasaki, E.K., "The Mini- A Growing Alternative" **Datamation**, May, 1976, PP. 139-142.

(١٣) حددت أغراض الجمعية على الوجه التالي:

- (1) To advance the sciences and arts of information processing including, but not restricted to, the study, design, development, construction, and application of modern technology, computing techniques and appropriate languages for general information processing, storage, retrieval, transmission/communication, and processing of data of all kinds, and for the automatic control and

- simulation of processes.
- (2) To promote the free interchange of information about the sciences and arts of information processing both among specialists and the public in the best scientific and professional tradition.
 - (3) To develop and maintain the integrity and competence of individuals engaged in the practice of information processing.

The methods of the Association for achieving these purposes include but are not restricted to formation of chapters and special interest groups, holding of meetings for the presentation and discussion of papers, holding of training and education meetings, and the publication of journals, books, and other materials.

(١٤) من أمثلة اللجان الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تنبثق عن الجمعية الأم ما يلي :

SIGACT (Automata and Computability Theory); SIGARCH (Computer Architecture); SIGART (Artificial Intelligence); SIGBOP (Business Data Processing); SIGBIO (Biomedical Computing); SIGCAS (Computers and Society); SIGCOMM (Data Communication); SIGCOSIM (Computer Systems installation Management); SIGCPR (Computer Personnel Research); SIGCSE (Computer Science Education); SIGCUE (Computer Uses in Education); SICDOC (Special interest Committee on Documentation); SIGGRAPH (Computer Graphics); SIGIR (Information Retrieval); SIGLASH (Language Analysis & Studies in the Humanities); SIGMAP (Mathematical Programming); SIGMETRICS (Measurement & Evaluation); SIGMICRO (Microprogramming); SIGMINI (Minicomputers); SIGMOD (Management of Data) formerly SIGFIDET; SIGPLAN (Programming Languages); SIGPLAN - STAPL (SIGPLAN Technical Committee on APL); SIGSAM (Symbolic & Algebraic Manipulation); SIGSIM (Simulation); SIGSOC (Social & Behavioral Science Computing); SICSOFT (Special interest Committee on Software Engineering); SIGUCC (University Computing Centers)

(١٥) مناقشة تفصيليه انظر على سبيل المثال :

Couger, J.D., & Knapp, R.W., *Systems Analysis Techniques*, J. Wiley & Sons, N.Y., 1974.

بالاضافة الى المصادر التي تصدر عن الشركات المصنعة للحاسبات الالكترونية
 مثل "Study Organization Plan" الصادر عن (IBM) و
 "Accurately Defined System" الصادر عن (NCR)

(١٦) يمكن ذكر الهيئات الاتية على سبيل المثال:

Institute for Certification of Computer Professionals (ICCP)

والتي تضم في عضويتها الهيئات الاتية:

Association for Computing Machinery (ACM); Association of Computer Programmers and Analysis (ACPA); Association for Educational Data Systems (AEDS); Automation One Association (AIA); Canadian Information Processing Society (CIPS); Data Processing Management Association (DPMA); IEEE Computer Society IEEE CS; and the Society of Certified Data Processors (SCDP).

The British Computer Society (BCS) وفي المملكة المتحدة

(١٧) انشأت بعض الجامعات المتقدمة مراكز بحوث لتحقيق مثل هذا الغرض و يذكر الباحث منها على سبيل المثال:

- a. The Management Information Systems Research Center (University of Minnesota - U.S.A.).
- b. Center for Information Systems Research (Alfred P. Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology - U.S.A.).

(١٨) لسنا بحاجة الى تأكيد اهمية الدور الذي يجب ان تلعبه الاساليب الاحصائية في اكتشاف العلاقات ودرجة الارتباط بين المتغيرات واختبارات الفروض وغيرها من جوانب التحليل الاحصائي للبيانات والعلاقات (سواء كان تلك من النوع المعروف Analysis of dependence او من النوع الذي يطلق عليه Analysis of Interdependence

هذا ويعتقد الباحث أن مناقشة مستقلة لتلك الجوانب الاحصائية لنظم المعلومات الادارية والاقتصادية والاجتماعية امر اساسي اذا اردنا ان نعطي هذا الموضوع بعض الاهتمام. ولنناقشة تفصيلية لابعاد هذا التطبيق يمكن الرجوع الى المصادر التالية — على سبيل المثال

— Cooley, W.W., & Lohnes, P.R., *Multivariate Data Analysis* John Wiley, New York, 1971

- Naylor, T.H., et al, **Computer Simulation Techniques**, John Wiley, New York, 1966.
- McMillan, C. and Gonzalex, R.F., **Systems Analysis - A Computer Approach to Decision Models**, R.D. Irwin, Homewood, Illinois, 3rd ed., 1973.
- de Neufville, R., and Stafford, J.H., **Systems Analysis for Engineers and Managers**, McGraw-Hill, London 1971.



الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية

د. محمد علي الفراهي

حينما يرد ذكر العلم مجردا من أية صفة يكون القصد منه للعلم العام، وهو خلاصة الفكر البشري يزاوله الانسان كوسيلة مثلى لتحقيق غايات وأهداف معينة. ويعرف «جون كيمني» العلم بقوله «انه للعرفة المجمعّة بوسائل المنهج العلمي. والمنهج العلمي عبارة عن دورة تشمل الاستقراء والاستنباط والاّثبات غايتها النهائية البحث من أجل تحسين النظريات والتي هي دائما عرضة للفحص والتحري والتطور.» (١)

والعلم وحدة قائمة بذاتها، أوكل موحد مهما حاولنا تقسيمه الى اقسام وفروع. ففروع العلم واقسامه لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تشكل علوماً مستقلة، فعملية التقسيم هذه اعتباطية، ونظرية بحتة ولا وجود لها في عالم الحقيقة والواقع، وانما هي من عمل الانسان، وغايته من ذلك تبسيط فهمه للعلم وتقرّيبه لمداركه.

وتبدولنا مشكلة تقسيم العلم الى اقسامه وفروعه ثم تصنيف هذه الاقسام في مجموعات وذلك حينما نريد البحث عن معايير نتخذها أساساً للتقسيم والتصنيف، وكذلك حينما نفكر في وضع الحدود الفاصلة بين تلك الفروع والاقسام العلمية التي أوجدناها. ففي أثناء دراستنا لظاهرة من الظواهر نرى بأن العوامل عديدة ومتداخلة ومتشابكة بحيث يستحيل علينا فصلها أو عزلها عن بعضها عمليا وان كنا نستطيع ذلك نظر يا. (٢)

ان الذين يؤمنون بوحدة العلم يرون بأن جميع الفروع لا بد وأن تتحد في نهاية المطاف في علم موحد. فلو قلنا بأن الفروع الرئيسية للعلم تتألف من الفيزياء والكيمياء والاحياء والنفس والعلوم الاجتماعية باقسامها المختلفة كالاّجتمع والاقتصاد والسياسة ونحوه فاننا نجد بأنها تمر في عملية اختزال مستمرة حتى تتحد في علم أساسي واحد.

فبموجب هذا الرأي فان العلوم الاجتماعية يمكن اختزالها لتصب في علم النفس على شكل تفسير أفعال المجموعة البشرية على أساس علم النفس الفردي

لاعضائها. وعلم النفس بدوره يصبح جزءاً من علم الاحياء، لأن أفعال وأعمال العقل البشري تفسر من حيث مفهوم وظلّف وأعمال الجسم البشري والذي يدرس كما لو كان مصنوعاً من كيماويات معينة وعرضه لقوانين كيماوية متعددة. ولذلك تصبح الاحياء فرعاً من الكيمياء. وأخيراً تختزل الكيمياء الى الفيزياء لأن الاجسام مكونة من جزيئات تتألف من ذرات تتناولها الفيزياء بالدراسة من حيث الحركة والسكون ونحوه. وعلى هذا النحو تتحد جميع العلوم على شكل فيزياء مكونة القاعدة الاساسية للعلم العام. (٢)

وإذا كان بعض العلماء حاول أن يقسم العلم الى قسمين رئيسيين يندرج تحتها فروع كثيرة فالقسم الاول اطلق عليه مجموعة العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والاحياء ونحوه بينما اطلق على القسم الثاني مجموعة العلوم الاجتماعية كالاجتماع والاقتصاد والسياسة ونحوه، فما موقع الجغرافيا من هذا التقسيم والتصنيف؟ وما علاقتها بتلك المجموعتين. ويهدف هذا البحث الاجابة عن هذا التساؤل الذي شغل ولا يزال يشغل فكر كثير من الجغرافيين وفلاسفة العلم.

العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية:

قبل أن نجيب على سؤالنا فنحدد هوية الجغرافيا والى أية مجموعة من المجموعتين تنتمي ينبغي علينا في بادئ الامر أن نبين ان كان هناك تباين أو اختلاف بين كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

لعل من أكثر الاسئلة التي طرحت وتناولها العلماء بالبحث والاستقصاء هو فيما اذا كان بالإمكان دراسة الانسان بنفس المناهج المطبقة على الكائنات الاقل منه مرتبة أو الاشياء غير الحية التي تدرسها العلوم الطبيعية وتجري عليها الكثير من التجارب العملية.

ان العلوم الطبيعية — ولا شك — تطورت الى مرحلة أبعد بكثير من تطور العلوم الاجتماعية في الحاضر، وحتى على ما يبدو في المستقبل المنظور. فلو تناولنا قوانين العلوم الطبيعية بالبحث والدراسة والتحليل وقارناها بالقوانين المعروفة في العلوم الاجتماعية لوجدنا الفروق واضحة بينها. فللقانون المثالي في العلوم الطبيعية يمتاز بالوضوح التام والدقة، ويعبر عنه عادة بالرموز الرياضية ولا يقبل التأويل لأنه خضع للتجربة والفحص مراراً وثبت صدقه. أما القانون في العلوم الاجتماعية فيميز بجملة وكلماته البراقة، وعدم الثقة في تعبيراته واشتماله على قدر كبير من

الغموض. وقد جرت العادة أن يسبق القانون أو يتبعه بعض المصطلحات والمواصفات والاعتذارات مثل استخدام عبارة «لو تساوت جميع الأشياء». وهي ان دلت على شيء فانما تدل على وضع مثالي يستحيل تحقيقه.

وكان من نتيجة هذا الاختلاف الواضح بين هذين النوعين من القوانين، أن القانون في العلوم الطبيعية يمكننا من عمل استنباطات أو استنتاجات معينة دقيقة تخضع للفحص والتجربة وتجتازهما بنجاح. أما الاستنتاجات المشتقة من القانون في العلوم الاجتماعية فانها غير دقيقة وغالبا تعكس وجهة نظر واضعيها.

و يبدولنا أن سبب تخلف العلوم الاجتماعية ناجم عن صعوبة ايجاد القوانين على نفس مستوى العلوم الطبيعية. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كانت هناك استحالة بأن تصبح العلوم الاجتماعية علمية حقاً بنفس درجة العلوم الطبيعية. ويجب العلماء بأن من الصعب مقارنة العلوم الاجتماعية بنظيرتها الطبيعية ذلك أن الأخيرة تدرس في الغالب (وبخاصة الفيزياء والكيمياء) أشياء غير حية، وهذه تطيع القوانين وتخضع لها بعكس الكائنات الحية التي تكون استجابتها لها أقل، وقد تصبح الاستجابة ضعيفة جداً كما في حالة الانسان. كما أن طبيعة الأشياء غير الحية تمكننا من عمل الاستنتاج في حين أنه قد يكون ذلك غير ممكن بالنسبة للانسان نظراً لمشيئته الحرة نسبياً بالمقارنة مع غيره من الكائنات. وفوق هذا وذاك فإن العلوم الاجتماعية يجب أن تختلف أسساً عن العلوم الطبيعية طلباً أن القيم تعتبر مسألة هامة وحيوية في الأولى ولا وجود لها في الثانية. (٤)

ولكن هناك من يتصدى لمنقشة ما سبق و يرى بأن العلوم الاجتماعية يمكنها ان تحتل نفس المكانة التي تحتلها العلوم الطبيعية. وقد احتلت في الوقت الحاضر مكانة لم تكن لتحلم بها من قبل وبخاصة بعد ان نجحت في استخدام كثير من الوسائل العلمية المتطورة. و يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه لا اساس للقول بأن الأشياء غير الحية تطيع القوانين بعكس الأشياء الحية، كما يرفضون الاعتراف بأن الانسان يتمرد على كل قانون و يقولون بأنه طلباً أن من وظلف القانون الطبيعي وصف ماهو موجود فلا محل للاعتراض على نوعية الموصوف سواء كان حياً او غير حي، انسان ام حيوان. ولماذا نفترض بأن وصف الكائنات الحية أشق من وصف الذرات ومكونات الأشياء غير الحية. المفروض ان العكس هو الصحيح ما دامت لنا خبرة مباشرة أكثر بالانسان. أما من حيث القدرة الاستنباطية والقول بأن الإرادة

للحرة تتعارض مع امكانية التوقع فان هناك أمثلة كثيرة على نجاح الاستنباط في العلوم الاجتماعية ومع هذا لا يمكن لأحد أن يدعي بأن ارادة الانسان الحرة قد انتهكت.

وعلى اية حال وبدون الدخول في مناقشة مثل تلك الآراء التي قد تقودنا الى موضوعات جانبية كثيرة فانه بإمكاننا القول بأن العلوم الطبيعية اكثر تحديدا ودقة من العلوم الاجتماعية وان قوانين الأولى تمتاز بالوضوح والدقة كما أنها أسهل من حيث الاثبات والفحص والاستنباط والتوقع. ولذلك فان البعض يطلق على قوانين العلوم الطبيعية بالقوانين المؤكدة في حين يسمى قوانين العلوم الاجتماعية بالاحتمالية. (٥)

صلة الجغرافيا وارتباطها بكل من العلوم الطبيعية والاجتماعية:

لا يزال الجدل والنقاش قائما بين الجغرافيين حول ماهية علمهم ومدى ارتباطه أو اتصاله بمجموعتي العلوم الطبيعية والبشرية. ومثل هذا الجدل والنقاش يدل على مرحلة التطور التي تمر فيها الجغرافيا في كل عصر من العصور. وغالبا يتمخض النقاش والحوار عن اتجاهات فكرية يرقى بعضها الى مستوى المدارس. ولعل من اسباب هذا الحوار الجغرافي وما أفرزه من آراء قد تتباين أحيانا يعود الى طبيعة الجغرافيا نفسها، وهي طبيعة مميزة. فالجغرافي يتوجب عليه أن يدرس الظاهرة أو المكان بوجهيه، الطبيعي والبشري ولكن كثيرا ماكانت دراسات الجغرافيين للظاهرة أو المكان غير متكافئة إذ أن منهم من أعطى الاهتمام الأكبر للجوانب الطبيعية على حساب الجوانب البشرية، في حين حاول البعض أن يسلك العكس فركز على الأمور البشرية أكثر من الطبيعة. وبين هذين الاتجاهين احتارت الجغرافيا في أمر نفسها. فتارة نجد بعض طلابها وعلمائها ينسبونهم الى مجموعة العلوم الطبيعية و يطلقون عليها وعلى الجيولوجيا علوم الأرض.

وهناك من يرفض هذا النسب للجغرافيا فيرى بأن وضعها الطبيعي ومكانتها الحقيقية ينبغي أن تكون بين أشقائها في العلوم الاجتماعية. وينبغي من بين صفوف الجغرافيين نفر ثالث و يطرح براهينه واثباتاته التي يدحض بها آراء كلا الفرقتين ويقول بأن الجغرافيا تتميز بوضع خاص مما لا يسمح لها بالانتماء الى اية مجموعة وتستفيد من مناهج كل منهما ووسائله وطرائقه. ففي كثير من الجامعات نجد أن الجغرافيا تدرس في ثلاث كليات هي العلوم والآداب والعلوم

الاجتماعية مما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الجغرافيا عبارة عن جسر يربط بين المجموعات العلمية المختلفة. (٦) وفيما يلي نحلل العلاقة والارتباط بين الجغرافيا من ناحية وبين مجموعتي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من ناحية أخرى.

الجغرافيا علم الأرض:

لعل «جيرلاند» كان من أوائل الذين عرفوا الجغرافيا على أنها علم الأرض لذي يقول بأن موضوع الجغرافيا يمكن استخلاصه من اسمها سواء كان هذا الاسم هو الكلمة الاغريقية «جغرافيا» أو الكلمة الألمانية البديلة «علم الأرض» Erdkunde . فالكلمتان لا تغيران الحقيقة القائلة بأن الجغرافيا لا تخرج عن كونها علم الأرض. ويرى «جيرلاند» بأن ماهية الأرض لا يرتبط بأية نظرية من النظريات كالقول بأن الأرض عبارة عن نظام، ولا يستند على وجهة نظر غائية كالاعتقاد بأن الأرض موطن للإنسان. فمن وجهة نظر موضوعية صرفه وجد «جيرلاند» بأن الأرض مثل ملايين الوحدات الأخرى في الكون عبارة عن مركب كبير من المواد في حالة تغير، ومرتبطة ببعضها، ومتصلة فيما بينها اتصال ترابط بقوى متنوعة مكونة ما يسمى «بالوحدة الكل» Unit Whole على الرغم من تعرضها لمؤثرات عوامل خارجية وبخاصة من الشمس. ولذلك فإن موضوع الجغرافيا وغرضها دراسة العلاقات المتبدلة لهذه القوى والتغيرات الناتجة في المواد الأرضية.

واستنادا الى تعريف «جيرلاند» للعلم بأنه المنطق المحدد للعلم الطبيعي والذي يتطلب استنتاجات محددة، وقوانين مؤكدة، فإن الجغرافيا البشرية التي تتعامل مع الامكانيات ليست علما. وإذا تتبعنا تعريف «جيرلاند» للأرض فإن الجغرافيا كموضوع يدرس هذه الأرض يشمل كل ما تدرسه الجغرافيا وكذلك الجيوفيزياء والجيولوجيا.

الجغرافيا علم التبيين البشري:

يبين هذا المفهوم مدى تأثير العلوم البيولوجية في الجغرافيا. ويبدو أن كثيرا من الاعمال الجغرافية في المائة سنة الماضية استمدت الهامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من كتابات «دارون» وتلاميذه من بعده أو الذين تأثروا بأرائه وأفكاره مثل «والاس» و«هكسلي» و«بيتس» هؤلاء جميعا بمن فيهم «دارون» نفسه اهتموا اهتماما كبيرا بعملية الارتباك الجغرافي. فالتوزع الجغرافي للحقائق في

المكان ساعد «دارون» على صياغة أصل نظريته في النشوء والارتقاء. (٧)

وفي الجغرافيا فسرت الدارونية أساساً على أنها التطور بمعنى التغير المستمر في المنظور الزمني والذي يطول لدرجة كافية لانتاج سلاسل من التحولات. (٨)

أما تأثير نظرية التطور «لدارون» فيبدو من خلال فكرة التنظيم والايكولوجيا، والتي تقوم على أساس العلاقات المتبدلة والاتصالات بين جميع الكائنات الحية وبيئاتها. وقد طور هذه الفكرة عالم الاحياء السويصري «ارنست هيكل» في علمه الجديد الذي أطلق عليه الايكولوجيا Ecology أو علم التنبؤ. ففي الفصل الثالث من أصل الانواع كتب «دارون»:-

«ان العلاقات المتبادلة لجميع الكائنات الحية مع بعضها، ومع ظروف الحياة الطبيعية معقدة وغير محدوده». (٩)

وقد استخدم «هيكل» اصطلاح «الايكولوجيا» في سنة ١٨٦٩. وقد تأثر الجغرافي الالماني «راتزل» بأفكار استاذة «هيكل» فأعد دراسة تحلل العلاقة بين الانسان والبيئة ونشرها في كتابه المشهور والذي اطلق عليه بالجغرافيا البشرية Anthropogeography. وقد تبنت «ألن تشرشل سمبل» افكار استاذها «راتزل» وبالغت فيها حتى انها وصفت العلاقة بين الانسان والبيئة على انها حتمية وان الانسان خاضع لسيطرة البيئة وسلطانها.

هذا وقد تأثر كثير من طلاب العلوم الاجتماعية وعلمائها بفكرة التنبؤ، فقد استخدم «بارك» الايكولوجيا البشرية لتدل على امور منها: توازن الطبيعة، ونسج الحياة، ومفاهيم التنافس والسيادة، واقتصاديات البيولوجيا. والايكولوجيا البشرية عند «بارك» تبحث وتحرى عن العمليات التي تختص بالتوازن الحيوي حيث يكون الانسان فيه يتفاعل مع الطبيعة عبر الثقافة والتكنولوجيا.

وقد عبر «مكلنزي» عن أفكار مشابهة مركزاً على الاسس الاقتصادية. وقد رد الجغرافي الامر يكي «باروز» مفهوم الايكولوجيا البشرية كاطار منهجي معبر عنه بمفاهيم بيولوجية صرفه لاذ قال في مقاله الذي ألقاه في سنة ١٩٢٣ أمام رابطة الجغرافيين الامر بكان. (١٠)

«الجغرافيا هي علم الايكولوجيا البشرية.... انها ترمي الى توضيح العلاقات القائمة بين البيئات الطبيعية ونشاط الانسان. وانه

من الحكمة -كما اعتقد- بأن على الجغرافيين أن ينظروا الى هذه المسألة عموماً من حيث تكيف الإنسان مع بيئته أكثر من التأثير البيئي. أن محور الجغرافيا هو دراسة البيئة البشرية في مناطق محدودة».

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرض لها مفهوم «باروز» البيئي للجغرافيا إلا أن ذلك كان بمثابة محاولة لنقل الجغرافيا باتجاه العلوم الاجتماعية. وهي نقلة نراها اليوم واضحة للعالم بارزة الخصائص والمميزات لدى نفر كثير من الجغرافيين المعاصرين.

حاضر الجغرافيا يؤكد على ارتباطها بالعلوم الاجتماعية:

لوقمنا بعملية استعراض سريعة لكتابات الجغرافيين منذ النصف الثاني لهذا القرن ونلك من خلال المواضيع التي يطرقونها، والياديين التي يقتحمونها لوجدنا بأن الاتجاه صار يميل تدريجياً نحو دراسة الظواهر التي يغلب عليها الطابع البشري، مما يجعل الجغرافيا تقترب من مجموعة العلوم الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى.

لقد كانت الجغرافيا في القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي أكثر التصاقاً بمجموعة العلوم الطبيعية، وكان الجغرافيون آنذاك أمثال «ريختهوفن» و«بنك» و«وليم موريس ديفز» ومن جاء بعدهم من التلاميذ والاتباع يركزون في أبحاثهم على وصف المظاهر الطبيعية وتحليلها ودراسة أشكال سطح الأرض والاهتمام بالاندسكيب Landscape مما يقر به من العلوم الطبيعية وبخاصة الجيولوجيا و يبعدهم عن العلوم الانسانية التي كانت آنذاك متخلفة لاعتمادها على النظرة الذاتية للباحث وصعوبة الأخذ بالموضوعية التي يفترضها العلم. إلا أنه في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حققت بعض العلوم الانسانية تقدماً ملحوظاً، وبرز من بينها النفس والانثروبولوجيا والاقتصاد (١١) بفضل الأساليب والمناهج العلمية التي طبقتها وسارت عليها في دراسات المتعلقة بمسائل حيوية وهامة كانت نتيجة ما أفرزته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من مشاكل عديدة طغت على سطح الأحداث.

وانه لما يؤسف له حقا أن الجغرافيا لم تكن آنذاك من العلوم المتطورة فقد ظلت مساهمتها متواضعة على الرغم من جهود لا يستهان بها بذلها بعض طلابها وعلمائها كمحاولة منهم لرفع شأن الجغرافيا ومكانتها. وقد يكون السبب في هذا

ان الجغرافيا في تلك الفترة كانت شديدة الارتباط بكل من التاريخ والجيولوجيا وهما ليسا من ضمن العلوم المتقدمة أو المتطورة اذذاك. فقد كانت الجغرافيا والتاريخ يشكلان ما يطلق عليه بالانسانيات Humanities وهناك من يشك في انتساب الانسانيات للعلوم الاصلية، ان يعتقد «هارتشرن» Hartsorne بأنها لا تلتزم بالمنهج العلمي الذي يعتمد على القوانين وهذا امر مستحيل، وان الانسانيات لا تخرج عن نطاق الوصف. وقال بان أي توقع في الجغرافيا لا يحمل أية قيمة. وبهذا يكون «هارتشرن» قد توصل الى خلاصة الفيلسوف «كانط» والقائلة بأن كلا من التاريخ والجغرافيا يمكن وصفهما بأنهما علوم بسيطة وساذجة Naive لانهما تفحصان الحقيقه من وجهة نظر ساذجه (١٢).

اما ارتباط الجغرافيا بالجيولوجيا فقد نتج عنه ما يسمى بعلوم الأرض Earth Sciences أو ما يطلق عليه الجغرافيون الالمان وبخاصة «كارل ريتز» اصطلاح Erdkunde . وبموجب هذا التصنيف فاننا نجد في بعض الجامعات الكندية والاسترالية وغيرها من اقطار العالم بأن الجغرافيا والجيولوجيا يدرسان معا و ينتميان الى قسم واحد يطلق عليه قسم علوم الارض.

لقد قيل بأن من نتائج ارتباط الجغرافيا بكل من التاريخ والجيولوجيا تمسك الجغرافيين بفلسفة الحتمية Determinism والتي تؤمن بسلطان البيئة على الانسان. والحتمية مستمدة من السببية والتي تقول بأن لكل سبب مسبب، وما من سبب الا وله نتيجة Cause and Effect . والسببية مردها الى اسحق «نميوتن» صاحب قوانين الجاذبية الشهيرة. وقد تأثر بالسببية معظم العلماء في شتى الاختصاصات حتى الانسانيات، ففي التاريخ ظهرت المقولة المشهورة «التاريخ يعيد نفسه».

ومع تقدم العلم وبروز دور الانسان وقدرته الفائقة على تذليل عقبات الطبيعة بدأ نجم الحتمية بالافول، فأهمل العلماء السببية وقوانينها، وصاروا يهتمون بالامكانات، ويركزون على القوانين التي تفسر العلاقات القائمة بين الظواهر وتقيس التفاعلات بينها. وهذه القوانين يطلق عليها بالقوانين الوظيفية. وقد سار الجغرافيون في هذا الاتجاه الحديث وفكوا كثيرا من ارتباطاتهم الوثيقة بكل من التاريخ والجيولوجيا، وظهرت في الجامعات الاوروية والامر يكية اقسام

للجغرافيا مستقلة عن غيرها من العلوم. وعلى الرغم من هذا الاستقلال إلا أن ذلك لم يمنع من توثيق العلاقة وتقوية الصلة بين الجغرافيا وعلوم العصر الاجتماعية التي احرزت تقدماً ملموساً مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك. وكان نتيجة هذه الصلات والروابط أن جاءت الثمرات على شكل مناهج كمية اعتمدت على الاحصاء والرياضيات التي سبق تطبيقها بنجاح في علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس.

و يبدو لنا بأن هذا التحول الذي أصاب الجغرافيا فقر بها من العلوم الاجتماعية يعود الى ما وصل اليه الانسان من تقدم في ميدان العلم عامة وتطبيقاته التي يطلق عليها بالنجزات التكنولوجية بخاصة. فقد ابتكر الانسان من الاجهزة والآلات والمعدات التي مكنته من تذليل الطبيعة وفرض سلطانه على البيئة، حتى أصبح الانسان يتدخل اليوم في كل عنصر من عناصر البيئة ومكوناتها، فغير بذلك وجه الأرض ومعلله البارزة، واختفت نتيجة لهذا التدخل المظاهر الطبيعية تقر بيا، واصبحت الأرض بمثابة بيئة بشرية من صنع الانسان تبدو بصماته واضحة عليها.

و بانقراض البيئات الطبيعية واختفاء الملامح الطبيعية لعناصر البيئة، غدت مهمة الجغرافي أن يركز على تحليل المظاهر الطبيعية، صعبة للغاية، وصار مجاله ضيقاً ومحدوداً ومعظمه أصبح يدخل ضمن ما يسمى بالدراسات الجغرافية التاريخية. واننا مع ذلك لا نقلل من أهمية الدراسات الطبيعية فهي القاعدة والأساس لكل بحث جغرافي.

وفي مقابل انكماش الجانب الطبيعي واتساع نظيره البشري كثرت مجالات البحث والدراسة في الميادين البشرية. فنتيجة للتفاعل القائم والمستمر بين كل من الانسان والبيئة برزت ظواهر ومسائل لم يكن لها من قبل وزن يذكر، وفرضت نفسها على مسرح الاحداث فأثارت اهتمام الجغرافيين، وتحولت اليها انظارهم وبذلك دخلوا ميادين لم يسبق لهم دخولها، وبحثوا مواضيع لم يكن قد أولوها من قبل مثل هذا الاهتمام والتركيز. و يجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى هذه الاتجاهات التي سلكها الجغرافيون في زماننا هذا فقر بتهم الى العلوم الاجتماعية وزادتهم بها تعاوناً في بحث كثير من القضايا والمسائل التي تعالج أوجه الحياة في المجتمعات البشرية، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات. فالفرنسيون على سبيل المثال ركزوا في أبحاثهم على المواضيع التي تتناول السكان من حيث توزيعهم وانتشارهم في

مختلف انحاء البلاد، ومدى توفر المرتكزات الاساسية والاطر الهيكلية في الدولة، وكذلك بحثوا في المشاكل التي نجمت عن قيام التكتلات الاقتصادية الاوروبية مثل السوق الاوروبية المشتركة، ورابطة الفحم والصلب الاوروبية، ومنظمة التجارة الحرة وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي انتشرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. (١٣)

أما في الولايات المتحدة الامر يكية فقد انصب الاهتمام على المسائل المتعلقة بالشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجارية. وعلى سبيل المثال نجد بعض ابحاث الجغرافيين الامر يكان تدور حول مواضيع من شأنها أن تساعد في عملية تخطيط المدارس وشبكات الطرق والمطارات والمراكز التجارية، وكذلك التي تعين على تنمية المناطق الحضرية الملتحمة والمدن الكبيرة Metropolitan Areas وكل ماله صلة بتوزيع المناطق الترفيهية والترويحية وكذلك البجاليو بوليس ومشاكلها Megalopolis والتي هي عبارة عن تركيز عدد من المدن الضخمة في اقليم معين مثل مدن نيو يورك وفيلادلفيا وبوسطن وبلتيمور وواشنطن العاصمة. ولعل من أبرز الجغرافيين الذين أسهموا في هذا الميدان نذكر الجغرافي الفرنسي الأصل والنشأ والامر يكي الموطن لفترة غير قصيرة من الزمن وقبل أن يصبح رئيساً لقسم الجغرافيا بجامعة اكسفورد منذ عام ١٩٦٩ ألا وهو «جان جوتمان» والذي اشتهر بمؤلفه ذائع الصيت والمسمى Megalopolis حيث حلل فيه هذا النمط الحضري من حيث كثافة السكان وفعاليتهم ومدى التفاعل والترابط بين المدن والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مثل هذه الظاهرة فجاءت دراسته مثلاً احتذى به كثير من الجغرافيين الذين اهتموا بمثل هذه الجوانب من الدراسات الجغرافية التي لها صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية. (١٤)

هذا وقد تعاون الجغرافيون والاقتصاديون في دراسة كثير من المشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة الامر يكية. وكان لمثل هذا التعاون نتائج ايجابية استفادت منها الجغرافيا كثيراً وبخاصة في ما يتعلق بالناهج والاساليب وادوات البحث. ونود ان نخص بالذكر في هذا المجال أعمال الاقتصادي الامر يكي الشهير «والتر ايزارد» ومدرسة معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا

ومافيه Massachusetts Institute of Technology (M.I.T.) من علماء بارزين في علم الاقتصاد أمثال «روستو» صاحب نظرية مراحل النمو الاقتصادي (١٥)، وزميله «سيمون كوزنتر».

لقد كان لكتابات هؤلاء وأمثالهم اكبر الاثر في توجيه البحث الجغرافي نحو اتجاهات كانت على هوامش اهتمام الجغرافيين مثل جغرافية التنمية الاقتصادية وجغرافية الصناعة والتصنيع. ففي ميدان التنمية الاقتصادية نجد جغرافياً بارزاً مثل «فراير» يطبق المنهج الاقتصادي في دراسته فيقسم العالم الى اقسام بحسب مستويات التنمية الاقتصادية فكان لكتابه الذي اطلق عليه «التنمية الاقتصادية العالمية» مدخلاً جديداً في دراسة الجغرافيا الاقتصادية. (١٦) أما «جون فريمان» فقد اشترك مع زميله «وليم النسو» في تحرير كتاب بعنوان «التنمية الاقتصادية والتخطيط» ساهم في كتابته نخبة مختارة من الجغرافيين والاقتصاديين. (١٧)

وفي ميدان الصناعة برز عدد من الجغرافيين الذين كانت مساهماتهم اهمية كبيرة امثال جون الكسندر» و «جونار الكسندرسون» و «ديفيد سميث» وغيرهم.

و يرجع الفضل الى «ايزارد» في وضع الاسس العلمية وللنهجية للتحليل الاقليمي وذلك في كتابه الشهير «مناهج التحليل الاقليمي» (١٨) والذي استقى منه كثير من الجغرافيين اسس المعالجات الاقليمية، والامثلة على ذلك كثيرة لعل منها ذلك الكتاب الذي اشترك في تحريره عدد من الجغرافيين والاقتصاديين واطلق عليه «التحليل الاقليمي والتنمية». (١٩)

وكان منهج التحليل الاقليمي بمثابة مقدمة لظهور علم جديد هو العلم الاقليمي Regional Science والذي أرسى مناهجه وقواعده «ايزارد» والذي يعترف بأن هذا العلم جغرافي المنشأ لأن الجغرافيين كانوا أول من تناولوا الاقليم بالبحث والدراسة والتحليل واطلقوا على هذا النوع من الدراسة بالجغرافية الاقليمية والتي هي بنائية الطابع Synthetic تركيبيية الاسلوب والمنهج، الا ان الاقتصاديين تمكنوا من تحديد الاقليم تحديداً علمياً نظراً لاستخدامهم المقاييس الاحصائية والنماذج الديناميكية وينبغي علينا ان نذكر في هذا المقام اعمال الاقتصادي الالاني الشهير «اوجست لوش» والذي استطاع ان يحدد الاقليم الاقتصادي بعد أن أجرى كثيراً من التعديل على نظرية «كرستالر».

ونتيجة للاتصال المستمر بين الاقتصاديين والجغرافيين ظهر الاهتمام بمسألة «الحيز» Space وقد كان هذا بالنسبة للاقتصاديين كشفاً لم يسبق لهم ان عرفوه لولا احتكاكهم بالجغرافيين فالحيز وهو جزء من المكان من المسائل التي توليها الجغرافيا أهمية كبيرة. وفي مقابل ذلك استفاد الجغرافيون من تطبيق

النظرية الاقتصادية وقد نشأ عن التقاء علمي الجغرافيا والاقتصاد فرع من فروع العلم لم يكن له من قبل وجود وهو علم اقتصاديات الحيز Space Economy

وقد نتج عن التعاون بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية استعمال مفاهيم وتعابير ومصطلحات مشتركة مثل المسافة الجغرافية والمسافة الاقتصادية، والتفاعل والتداول والتدفق والنقل وبعض الجغرافيين أراد أن يحذو حذو علم الاجتماع في تحديد مفهومه. فالجغرافي الأمر يكي المعروف «أولمان» يقارن بصراحة و بوضوح بين علمي الجغرافيا والاجتماع فيقول: (٢١)

«لقد عرف البعض علم الاجتماع على أنه دراسة التفاعل الاجتماعي.

ونفس الشيء يمكن تعريف الجغرافيا على أنها دراسة التفاعل المكاني.

واعني بذلك بالتأكيد العلاقات البشرية بين المناطق على سطح الارض، مثل العلاقات المتبادلة المشتركة، وكذلك تدفقات جميع انواع الصناعات والمواد الخام والاسواق والثقافة والنقل».

وفي بريطانيا ركز الجغرافيون في أبحاثهم على المواضيع البشرية. وبخاصة تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الحضري والاقليمي. وفي فترة ما بين الحربين قام الجغرافيون البريطانيون بعمل مسوحات جغرافية للاقاليم والمناطق بحيث تتماشى مع تغير الاحوال والظروف في البلاد آنذاك. وكانت لهذه المسوحات أهمية كبرى استند عليها التخطيط الذي ظهرت أهميته نتيجة تزايد ضغط الرأي العام البريطاني من جراء الحاجة الملحة اليه والذي يهدف الى ايجاد بيئات حضرية جديدة على ضوء معطيات الظروف الراهنة آنذاك والتي تختلف تماما عن الظروف السابقة التي أوجدت معظم مدن وقرى بريطانيا. فمن المعلوم أن تلك المدن سابقة في وجودها لحركة الثورة الصناعية، فلما انقلبت اوضاع المجتمع بعد تلك الثورة أصبحت الحاجة ماسة وملحة لاعادة تخطيط المدن في بريطانيا بعد المشاكل الكثيرة التي نجمت عن تركيز أكثر من ٨٠٪ من سكان البلاد في تجمعات حضرية.

وقد أدت تلك المسوحات التي قام بها الجغرافيون البريطانيون الى زيادة الوعي عند الناس. ونبهت الاختصاصيين منهم الى ضرورة العمل السريع لحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وقد توجت هذه الحركة من المسوحات

الاقليمية بأن أصبحت أساس الخطط الاقليمية التي يعتمد عليها مخطوطو المدن، ولعل أشهرهم السير «باتريك ابركرمبي» الذي وضع في الاربعينات مخططا لمدينة لندن. وهو صاحب فكرة الحزام الأخضر Green belt والذي يرمي الى الحد من امتداد مدينة لندن واتساعها. ولذلك اقترح «ابركرمبي» عمل حزام أخضر من الاشجار والنباتات ومنع اقامة أي نوع من المباني عليه حتى يفصل لندن عن المناطق المجاورة، وليكون بمثابة الحد الأقصى لاتساع هذه العاصمة وامتدادها.

و بصرف النظر عن تلك للمسوحات الاقليمية سابقة الذكر قام الاستاذ «دلي ستامب» بمسحه الشهير لاستعمالات الاراضي في بريطانيا. وكان عمله هذا اساساً لدراسة وتحليل المكونات الشاملة للدراسات الاقليمية.

وقد بدأ «ستامب» مشروعه في سنة ١٩٣٠ وانتهى منه في عام ١٩٣٩. وقد استطاع عن طريق هذا المسح أن يبين العلاقة بين التقدم الجغرافي وبين الحاجات الاجتماعية للفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩. ففي تلك الفترة ضاعت أخصب الاراضي البريطانية وأهمها، واستهلكت في بناء للسكن والمصانع نتيجة الغزو والامتداد الحضري آنذاك Urban Sprawl . وسار على هذا النحو جغرافيون مثل «ستانلي بيفر» Stanley H. Beaver الذي أحصى مقدار ما تفقده بريطانيا سنوياً من أراضيها الزراعية الخصبة في الخمسينات لأغراض الصناعة والبناء فقدرها بنحو ٣٥٠٠٠ فدان أو نحو ١٤٠٠٠ هكتار سنوياً منها نحو خمسة الاف فدان أو نحو ألفي هكتار تضع سنوياً من جراء عمليات التعدين. وهذا في رأيه خسارة كبيرة لا تستطيع بريطانيا تعويضها وبخاصة ان البلاد في أمس الحاجة الى الاراضي الزراعية لطعام السكان المتزايدين. (٢٢)

وكان من نتيجة مثل هذه المسوحات تشكيل لجان حكومية للتحقيق في هذه المشكلة والتي أصبحت الحكومة تدرك خطورتها وأبعادها في المستقبل فسنّت التشريعات والقوانين التي تجبر المعدنين وارباب الصناعات على اعادة استصلاح الاراضي التي تسببوا في افسادها، كما ألزمت البعض على اختيار مواقع لمصانعهم بعيداً عن الاراضي الزراعية الخصبة.

وبعد أن طبقت بريطانيا سياسة تخطيط المدن ظهرت الحاجة قوية من أجل تطبيق الوسائل الجغرافية على مسائل البنية الداخلية للمدن، وعلى العلاقة بين المدينة وما جاورها من الريف. وفي هذا المجال قام الاستاذ «روبرت ككنسون» بدور

كبير حيث استطاع ان يؤسس منهجا دراسياً طبق على للمشاكل التي تتعرض لها المدن البريطانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اعتنق «كننسون» الافكار والاراء والنظريات التي ظهرت ونمت في ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية، وبين مدى نجاح تطبيقها في بريطانيا. ومن بعد ذلك أصبح واضحاً بأن المدن لا يمكن أن تكون لها شخصية متكاملة بدون المنطقة التي تعتمد عليها وتتبادل معها الخدمات وللنافع والتي يطلق عليها منطقة الظهر Hinterland . وبناء عليه اذا اردنا التخطيط السليم لأية مدينة لابد من الاعتماد على الفهم الكامل للعلاقة بين تلك المدينة وظهرها . وبهذا بدأ «كننسون» التركيز على ابراز الحقل الخاص بالاختلافات المكانية في الريف والمدينة وتأسيس العلاقة الوظيفية بين المدن وللناطق التي تعتمد عليها. (٢٢)

ولكن الكساد العظيم والبطالة الكبيرة التي حدثت في بعض الجهات والأقاليم البريطانية أدى الى تحريك الشعور الوطني بضرورة مكافحته. وكان من نتائج هذا الكساد وتلك البطالة ظهور مناطق أو اقاليم كاسدة في بريطانيا هجرها السكان بعد أن اقلعت فيها مناجم الفحم وتوقفت المصانع نتيجة الظروف التي عليها البلاد وبسبب تغيير العوامل المشجعة لقيام كثير من الصناعات واستمرار بقائها. وفي مقابل ذلك ظهرت مناطق أو اقاليم مزدهرة أصبحت تجذب اليها سكان المناطق الكاسدة. وكان من نتيجة ذلك بروز مشاكل في الاقاليم الكاسدة والمزدهرة على حد سواء. فالأقاليم الكاسدة عمت فيها البطالة وانخفض مستوى الخدمات بها، أما الأقاليم المزدهرة فقد عانت من الضغط السكاني الزائد عن حاجتها مما نجم عن ذلك مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وكانت هذه المشاكل تعتبر بمثابة مواضيع جذابة للجغرافيين الذين اردوا معالجة قضايا الوطن الآنية مساهمة منهم في حلها. وهذه المواضيع نظراً لكونها اقتصادية واجتماعية وسياسية فقد قرّبت الجغرافيين كثيراً من العلوم الاجتماعية مما استدعى قيام تعاون مشترك في هذه الحقول كما نجم عن ذلك ازدهار الدراسات الجغرافية البشرية.

ولعل من أبرز الجغرافيين الذين عالجوا الصناعة ومواقعها آنذاك «تيلر» و «الفرد سميث» و «بيفر» و «ديش» وغيرهم.

وقد انصب اهتمام الجغرافيين بعد الحرب على المتطلبات الاجتماعية للبلاد مثل تحسين البيئة وإزالة آثار الحروب، وهدم المسكن القديمة والآلية للسقوط

وكذلك اهتموا بمشاكل اللانسكيب في المناطق الصناعية التي ترجع الى القرن التاسع عشر. كما بحثوا في مسألة التوزيع الجغرافي للسكان لمواجهة التغير التكنولوجي والقيم الاجتماعية في عقد الستينات.

والمتتبع اليوم لاجتاهات الجغرافيين البريطانيين واعمالهم نجدها تسير على عدة محاور مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية لعل اهمها:

المحور الاول: و يدور حول الوضع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه بريطانيا هذه الايام وما أصاب بعض صناعاتها من تدهور وبخاصة صناعة الصلب والحديد وتعددين الفحم والطاقة ومصادرها. ومن أبرز جغرافيين هذا الاتجاه حاليا «وارن» و «بيتر اوديل» و «باترسون» و «جيرالد مانرز» و «بيفر».

المحور الثاني: و يدور حول الاجتاهات التي لها صلة بالتخطيط الحضري والاقليمي. ومن أبرز رجاله «بيتر هول» و «واينز» و «سيوز» و «ادواردز» و «فريمان».

المحور الثالث: و يدور حول دراسة الشؤون السياحية والترفيهية ومن أبرز رجاله «ادواردز» و «هاوس» و «كيك» و «برتون».

على الرغم من أن الجغرافيا في البلاد العربية لم تصل المستوى الذي وصلته في الاقطار المتقدمة، الا أننا نشهد هذه الايام بولار نهضة جغرافية طيبة ممثلة في نوعية كثير من اجتاهات الجغرافيين العرب والتي يعالجون فيها قضايا تهتم بلدانهم. ان المتتبع لكتابات الجغرافيين العرب ونشاطاتهم في الوقت الحاضر يدرك مدى التركيز على الامور التي تعاني منها مجتمعاتهم شأنها في ذلك شأن جميع الاقطار النامية والتي على الرغم من تحررها من الاستعمار الا انها تواجه في نفس الوقت الكثير من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذه المشاكل أغرت الجغرافيين وكانت بمثابة دعوة مفتوحة موجهة لهم كي يسهموا مع اشقائهم من العلوم الاجتماعية في بحثها وتحليلها وتبصير الناس بها ولفت نظر المسؤولين الى اهميتها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ان المواضيع التي يتطرق اليها الجغرافيون العرب هذه الايام عديدة، وكان بودننا أن نستعرض اهم تلك المواضيع والاتجاهات والاشخاص الذين أسهموا فيها الا أننا فضلنا ارجاء هذا الامر الى بحث آخر نتكلم فيه عن مساهمات الجغرافيين العرب في قضايا بلادهم الراهنة، ولكننا هنا سنشير بإيجاز الى بعض المسائل التي هي ماثار اهتمام الجغرافيا في بلادنا العربية.

لقد كتب الجغرافيون العرب في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية من زراعة وتعددين وصناعة ومصادر للطاقة وكتبوا عن المدن والمستوطنات البشرية ومشاكلها، كما أسهموا في كثير من المؤتمرات التي عقدت في البلاد العربية لبحث بعض القضايا الهامة مثل ندوة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والذي اشرف على عقدها المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في شهر فبراير ١٩٧٦، وندوة البترول العربي والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة والمنعقدة في مدينة الرباط بالمغرب في شهر يونيو ١٩٧٧، وندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي المنعقدة بالكويت في شهر ابريل ١٩٧٨. كما أسهم الجغرافيون العرب مع غيرهم من الجغرافيين المسلمين في دراسة اوضاع العالم الاسلامي وذلك في المؤتمر الجغرافي الاسلامي الاول الذي دعت اليه جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض وعقد في يناير عام ١٩٧٩.

نظرة مستقبلية

على ضوء ما سبق وبالنظر الى المشاكل الحالية التي تعاني منها البشرية واعتماداً على الرؤيا المستقبلية لتلك المشاكل فإن ارتباط الجغرافيا — على ما يبدو — بالعلوم الاجتماعية سيزداد و يقوى على مر الزمن. فكلما أحرز الانسان تقدماً في ميادين العلم وتطبيقاته التكنولوجية وحقق سيطرته على البيئة برزت الكثير من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسلوكية وجميعها تتطلب الدراسة والبحث والعلاج. والجغرافيا كعلم مطلوبة بأن تقوم بدورها في هذا المجال. ولا يمكنها أن تنجح في مهمتها الا اذا استعانت بالعلوم الاجتماعية دون أن تهمل الاستفادة من العلوم الطبيعية.

ويبدو أن مستقبل الجغرافيا — وبخاصة البشرية — والعلوم الاجتماعية مرتبط بعمدى قدرة هذه العلوم على الاستفادة من تطبيق الاساليب الرياضية وهذا ما نطلق عليه بالمعالجات الكمية. وبناء عليه فإن أي تقدم منظر في العلوم الاجتماعية (بما فيها الجغرافيا) يتوقف على تطور الرياضيات وامكانية ابتكار وسائل يمكن استخدامها بنجاح في ميادين الدراسات البشرية. ويعتقد بعض علماء الرياضة البارزين بأن الالهام الذي سبق لهم أن استمدوه من العلوم الفيزيائية وأسهم في تقدمها وتطورها قد أشرف على نهايته وحقق غايته، وأن المجال والميدان المرتقب الذي من المنتظر ان تحقق فيه الرياضيات تقدمها وأن تأتي فيه بشيء جديد هو في العلوم الاجتماعية التي يمكنها أن تولد الالهام للرياضيين

ليحققوا انجازات علمية على غرار انجازاتهم السابقة في العلوم الطبيعية.

و يشير تاريخ العلم بأن أي فرع من فروع العلم يتطور ليصبح أكثر ارتباطاً بالرياضيات، ولذلك فإن الطالب الذي اختار العلوم الاجتماعية في الماضي كتحصيل له حتى يتجنب الرياضيات في دراسته، يجد نفسه اليوم يدرس أكثر فأكثر العلوم الرياضية كلما تطور علمه وتقدم، ونما ونضج. وليس هذا القول بجديد على كثير من طلاب العلوم الاجتماعية إذ أن هناك العديد من المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر تبحث في كيفية تطبيق الرياضيات في الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا. كما أن المثل أو البحث العلمي الذي يستخدم المعادلات الرياضية صار ينظر إليه اليوم بتقدير واحترام.

ومما لا شك فيه أن تقدم التقنية الرياضية والقدرة على تطبيقها في العلوم الاجتماعية يرتبط ولا شك بمدى تعاون الرياضيين والاجتماعيين. فالرياضيون هم صانعو الاداة أو الوسيلة الرياضية بينما الاجتماعيون يستخدمونها. وطالما أن الذي يستخدم الشيء ينبغي أن يحدد هدفه وغرضه فعليه أن يحدد مواصفات الاداة التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف. وصانع الاداة ينبغي أن لا يعمل في فراغ والا كان مثله كممثل الصانع الذي يصنع ولا يعرف شيئاً عن طبيعة السوق الذي يستهلك سلعته. وحتى يتحقق هذا الهدف لابد من نقطة يلتقي فيها الرياضي والاجتماعي. وكما يصل الاثنان الى نقطة الوصل والتلاقي هذه يجب على كل منهما أن يلم بطبيعة علم الآخر. فالرياضي مطالب بفهم وسائل واهداف العلوم الاجتماعية في حين ينبغي على الاجتماعي أن يعرف العلوم الرياضية وكيفية تطبيقها والاستفادة منها في دراساته وابحاثه.

الخلاصة

إذا جاز لنا تقسيم العلم الى اقسام وفروع ثم إعادة تجميع هذه الاقسام والفروع وتصنيفها على شكل مجموعات متجانسة، فإن من الصعب علينا إيجاد المجموعة التي يمكن أن تدخل ضمنها الجغرافيا. أن الجغرافيا علم له اسسه ومنهجه واهدافه التي يستمد منها العلم للعلم، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل الفروع والمجموعات العلمية. ولذلك لا يجوز لنا أن ننسب الجغرافيا الى العلوم الطبيعية وحدها او العلوم الاجتماعية والانسانية. وقد انتقد كثير من أعلام الجغرافيا مثل «تشارلز هارتشورن» تقسيم الجغرافيا الى طبيعية وبشرية لما يحمله هذا التقسيم من ازدواجية لا يقبلها العلم. أن الجغرافيا علم موحد يدرس الامكنة والظواهر من

جميع جوانبها: الطبيعة والبشرية. ونظرا للتداخل والتشابك والترابط بين الجوانب والعوامل الطبيعية والبشرية في الظاهرة الواحدة مما يستحيل فصلها عن بعضها فإن الجغرافي مطالب ببحث هذه العوامل جميعها وتحليل التشابك والترابط بينها وقياس التفاعل القلّم فيها وأثاره ونتائجه.

هذا وقد حاول بعض الجغرافيين حل مسألة الازدواجية في الجغرافيا وهي من أهم القضايا التي تناولها الجغرافيون بالبحث والدراسة، لأن عليها يتوقف صلة الجغرافيا بغيرها من الفروع والمجموعات العلمية. ولعل من أفضل من ساهم في هذا الميدان الجغرافي المعاصر «بيتر هاجيت» والذي استخدم أشكال «فن» البيانية والمجموعات الرياضية في حل الازدواجية وبموجب ذلك فإن الجغرافيا تدخل كعنصر في مجموعات ثلاث هي: مجموعة علوم الأرض، ومجموعة العلوم الاجتماعية، ومجموعة العلوم الهندسية. (٢٤)

ونحن لا نقصد في هذا البحث تقرير مسألة انتماء الجغرافيا الى الفروع والمجموعات العلمية فذلك أمر أكثر فيه الجدل والنقاش واختلف فيه الجغرافيون أنفسهم، ولكننا نهدف هنا الى اظهار العلاقة الوثيقة بين كل من الجغرافيا ومجموعة العلوم الاجتماعية، وبخاصة في زماننا هذا الذي شهد انجازات علمية لم يسبق ان حققها الانسان من قبل. وكان من نتائج هذا التقدم العلمي الكبير تطور مصاحب للتكنولوجيا والتي هي عبارة عن التطبيق العملي للعلم ممثلا في مبتكراته ووسائله. ولهذا التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي احرزته الانسان وبه دلت الطبيعة وسيطر على البيئة حتى بات سيدها، آثار ونتائج كانت ولا تزال في غاية الأهمية والخطورة على الانسان وحياته على سطح هذا الكوكب حاضرا ومستقبلا. وكانت المشاكل والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسلوكية اهم تلك الآثار والنتائج التي تتطلب مزيدا من البحث والدراسة من قبل طلاب العلوم الاجتماعية وعلمائها.

ونظرا لاهتمام الجغرافيا بدراسة الظواهر مكانيا وتحليلها رأسيًا وافقيا فإن التعاون أخذ ينمو ويزداد بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها مبشرة ثم اشتد في الخمسينات والستينات من هذا القرن كما اوضحنا ذلك في البحث. ونحن على قناعة تامة بأن هذا التعاون سيظل ينمو ويزداد مستقبليا نظرا لتزايد المشاكل الاجتماعية وتراكمها كلما ارتفع ضغط الانسان على الطبيعة وزاد من تأثيراته عليها. ونكاد نلمس هذا من الابحاث وال مقالات والكتب

الجغرافية التي أصبحت تركز أكثر من أي وقت مضى على القضايا والمسائل الاجتماعية أو البشرية. وفي هذه الأبحاث نرى التأثير المتبادل واضحا بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية من حيث المناهج والأساليب والمقاييس للمستخدم. و يظهر الارتباط قوياً في هذه الناحية بين كل من الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلم السلوك.

ولعل من بعض المؤشرات التي قد نستند عليها أيضاً في تأكيد العلاقة المتنامية بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية ان معظم الطلبة في اقسام الجغرافيا في كثير من الجامعات يركزون على المقررات الاجتماعية و يقبلون على التخصص فيها تلبية لمتطلبات هذا العصر.

وملخص القول فان التعاون والارتباط بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية سيزداد مستقبلاً. و يبدو ان العلوم الطبيعية ستحرز تقدماً كبيراً في المستقبل المنظور بحيث ان الفجوة بينها وبين العلوم الطبيعية ستزداد ضيقاً وبخاصة بعد ان تقترب النظريات والقوانين الاجتماعية من نظيرتها في العلوم الطبيعية. ولكن تقدم العلوم الاجتماعية مرتبط ولا شك بمدى قدرتها على الاستفادة من تطبيق الوسائل الكمية، والاستعانة بالعلوم الرياضية. وحتى يكون بالامكان تحقيق هذا الهدف لابد من قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية والعلوم للرياضية بحيث يعرف علماء كل منهما طبيعة علم الآخر.

المراجع

- 1- Kemeny, J., **A Philosopher Looks at Science**, D. Van Nostrand Company New York, 1959, P. 175.
- 2- Hartshorne, R., **The Nature of Geography**, The Association of American Geographers, Fourth printing, 1969, P. 368.
- 3- Kemeny, J., **op. cit.**, PP. 180-182.
- 4- **Ibid.**, PP. 244-247.
- 5- Harvey, D., **Explanation in Geography** Edward Arnold, London, 1969, PP. 107-113.
- 6- King, C.A.M., "Hypotheses and Models" in Balchin, W.G. V., (ed.), **Geography Routledge and Kegan Paul**, London, 1970, P. 71.
- 7- Stoddart, D.R., "Darwin's Impact on Geography" in Davies, W.K.D., (ed.), **The Conceptual Revolution in Geography** University of London Press, London, 1972, P. 52.

- 8- **Ibid.**, P. 53.
- 9- **Ibid.**, P. 57.
- 10- **Ibid.**, P. 57.
- 11- Ackerman, E., "Where is a Research Frontier" in Davies, W.K.D., **op. cit.**, P. 265.
- 12- Hartshorne, R., **op. cit.**, P. 375.
- 13- Leszczycki, S., "Applied Geography or Practical Application of Geographical Research" in **Polish Scientific Publishers**, (ed.), "Problems of Applied Geography II", 1964, P. 12.
- 14- Gottmann, J., **Megalopolis, The Urbanized Northeastern Seaboard of the United States**. Twentieth Century Fund, New York, 1961.
- 15- Rostow, W.W., **The Stages of Economic Growth** Cambridge at the University Press, 1967.
- 16- Fryer, D.W., **World Economic Development** McGraw-Hill, New York, 1965.
- 17- Friedmann, J., and Alonso, W. (eds.) **Regional Development and Planning** Massachusetts Institute of Technology, 1964.
- 18- Isard, W., **Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science** The M.I.T., 1969.
- 19- Blunden J., et al (eds.), **Regional Analysis and Development**, Harper and Row, London, 1973.
- 20- Isard, W., **Introduction to Regional Science** Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1975.
- 21- Bunge, W., **Theoretical Geography** The Royal University of Lund, Sweden, 1966, P. 209.
- 22- Beaver, S.A., "The Reclamation of Industrial Waste-land for Agriculture and Other Purposes" in **Problems of Applied Geography** **op. cit.**, P. 111.
- 23- Dickinson, R.E., **City and Region** Routledge and Kegan Paul, London, 1966, See Chapters 2, 3 and 4.
- 24- Haggett, P., **Locational Analysis in the Human Geography** Edward Arnold, London, 1969, PP. 13-15.

نظام النقد الأوروبي : أهدافه ومستقبله

د. اسكندر النجار *

من المشاكل الاساسية والهامة التي يواجهها العالم اليوم، الافتقار الى نظام نقدي سليم يساعد على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة متكافئة، مجنبا العالم مغبة التضخم وفوضى اسعار الصرف، اللذين اصبحا ظاهرتين مميزتين للنشاط الاقتصادي الدولى، الامر الذي يؤثر سلبيا على تكاليف المعيشة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الدولية. ومن الطبيعي ان يترتب على هذه الازمة ربود فعل دولية مختلفة تجنبا لاثارها. وقد كان من ضمن ربود الفعل هذه اتجاه دول المجموعة الاوروبية الى تكثيف مساعيها لتحقيق هدف اقامة اتحاد نقدي واقتصادي اوروبي، فتبنت ضمن هذه المساعي والمحاولات، ترتيبات اسعار صرف خاصة بها عرفت بترتيبات الثعبان، كما اقدمت في مارس ١٩٧٩ على وضع نظام النقد الاوروبي موضع التطبيق. فهل سينجح هذا النظام حيث فشلت ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز؟

ان هذه الدراسة اذ تهدف اساسا الى تقييم نظام النقد الاوروبي فانها ستستعرض وتقيم في الجزء الاول منها مراحل ومساعي التعاون النقدي الاوروبي المختلفة، بينما يتناول الجزء الثاني منها اهداف النظام ومبادئه بالإضافة لأركانه الاساسية وسيقتصر الجزء الثالث والاخير على تقييم النظام.

لا شك ان الاحداث النقدية الدولية قد لعبت دورها في تنشيط التعاون النقدي الاوروبي، اذ انه على الرغم من ان فكرة اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي اوروبي قد نمت خلال السنوات الاولى من اقامة السوق المشتركة، الا انها لم تتخذ شكل محاولات جدية الا في اواخر الستينات اثر تآزم الظروف النقدية الدولية. ويعود ذلك الى : (١) طبيعة اتفاقية روما اذ انها لم تنص على اقامة اي اتحاد أو نظام نقدي بل دعت الدول الاعضاء الى توثيق التعاون النقدي ومراعاة المصلحة

المشتركة لدى وضعهم لسياساتهم النقدية والاقتصادية الامر الذي يشكل مخرجا يبرر تقاعس بعض الدول الاعضاء عن التطوير الفعال لاهداف ومؤسسات السوق. (٢) انتماء دول السوق الى نظام برتون وودز الذي تحدد اتفاقية طبيعة وسياسة اسعار الصرف لحد كبير. وحيث ان نظام النقد الدولي قد تميز بالاستقرار في تلك الفترة فان سياسة اسعار الصرف لم تكن موضع اهتمام مباشر من قبل هيئات السوق. وقد يرى البعض في ذلك قصر نظر، اذ انه على الرغم من الاستقرار الظاهري الذي ساد نظام النقد الدولي فان بؤادر الازمة كانت تلوح في الافق، ومن ناحية اخرى فان تطوير النظام لا يخضع للازمات النقدية الدولية.

لقد اكدت بداية الازمات النقدية الدولية سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لمجموعة دول السوق الاوربية ان عدم وجود تنسيق وتعاون فعال على الصعيد النقدي لا يترتب عليه مضار داخلية فقط بل خارجية ايضا، وذلك نتيجة عدم قدرة الدول الاعضاء على الدفاع عن استقلالها النقدي ومصطلحتها المشتركة ازاء الازمات النقدية الدولية. فقد ترتب على اختلال ميزان المدفوعات الفرنسي سنة ١٩٦٨، اثر تسوية مشاكل الاجور، اشتداد حركة المضاربة على الفرنك لصالح المارك الألماني. ونتيجة لاصرار كلتا الدولتين على المحافظة على سعري تعادل عملتيهما، اتبعتا سياسات مالية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات في كل منهما، دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي الدول الاعضاء. ففرضت ألمانيا في نوفمبر ١٩٦٨ ضريبة مقدارها ٤٪ على الصادرات ومنحت إعانة مقدارها ٢٪ للواردات، بينما زادت فرنسا من نسبة الضريبة المضافة ومنحت إعانة للصادرات. (١) لقد ترتب على هذه الاجراءات الاخلال بحركة ونمط التجارة بين دول السوق، الامر الذي يتعارض مع المبادئ الاساسية للسوق. اما على الصعيد الدولي فان ازمة الدولار لم تهدد فقط استقرار واستمرارية نظام النقد الدولي الامر الذي يؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية ككل، بما فيها العلاقات الاقتصادية لدول مجموعة السوق، بل وايضا استقلال السياسة النقدية لهذه المجموعة، نظرا للنمو المتزايد لسوق الدولار الاوربي. الامر الذي نمى شعور البنوك المركزية الاوربية بضرورة السعي لوضع استراتيجية مشتركة لايجاد عملة اوروبية. (٢) وقد تفاقمَت الازمة عندما اعلنت الولايات المتحدة في مارس ١٩٦٨ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب بالتسوية المعاملات الرسمية بين البنوك المركزية. وقد ترتب على ذلك ان خفضت فرنسا سعر صرف الفرنك في اغسطس ١٩٦٩ بمقدار ١١٪، بينما لجأت ألمانيا في سبتمبر الى

تعويم المارك ثم رفعت سعر صرفه بمقدار ٩٪ في اكتوبر ١٩٦٩. وقد تمت هذه الاجراءات مرة ثانية دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي دول المجموعة الاوروبية الامر الذي كان له اثره السلبي على تجارة السوق. (٢)

لقد ترتب على تلك الازمة ان تقدمت هيئة السوق برئاسة ريموند بار Raymond Barre بمنكرة لمجلس وزراء السوق في فبراير ١٩٦٩ واخرى اكثر تفصيلا في ديسمبر ١٩٦٩، تقترح فيهما على الدول الاعضاء الست تنسيق سياساتهما الاقتصادية والنقدية واتباع خطة من عدة مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي. (٤) وقد قلم مجلس الوزراء، بعد دراسة الخطتين، يتحو لهما الى الهيئات الوطنية السياسية في المجلس لدراستهما وابداء الرأي فيهما. فشكلت لجنة برئاسة بيرو ويرنر Pierre Werner. وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً مبدئياً في يونيو ١٩٧٠ يتضمن الاجراءات والخطوات الواجب اتباعها لاقامة اتحاد اقتصادي ونقدي (٥) وقد تبني مجلس الوزراء في يونيو ايضا خلاصة التقرير، التي تتمثل في النقاط الاساسية التالية:

- ١ - ان امكانية تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ يتوقف على توفر الدعم السياسي الدائم من قبل الدول الاعضاء للخطة المعتمدة.
- ٢ - ان مفهوم الاتحاد الاقتصادي والنقدي يتضمن اتخاذ القرارات الرئيسية للسياسة الاقتصادية على صعيد المجموعة، وهذا يقتضي تحويل السلطات اللازمة من المستوى الوطني الى مستوى المجموعة. وقد ينجم عن هذه الترتيبات تبني عملة أوروبية واحدة الامر الذي يضمن عدم امكانية التراجع عن القرارات المتخذة.
- ٣ - ان اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لاقامة السوق تقتضي تعديل اتفاقية روما لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة خلال المرحلة الاولى.
- ٤ - يجب ان تبدأ المرحلة الاولى اعتباراً من ١/١/٧٦، ويمكن ان تتم من الناحية الفنية خلال ثلاث سنوات. وتكرس هذه المرحلة لاعداد الهيئات والاجهزة اللازمة لاقامة الاتحاد بالاضافة الى تنشيط الاجهزة والهيئات القائمة وجعلها اكثر فعالية. وتمثل هذه المرحلة بداية عهد ظهور المجموعة الأوروبية كوحدة مميزة لها شخصيتها المستقلة في نظام النقد الدولي.
- ٥ - يجب اعتبار المرحلة الاولى خطوة - وليس هدفاً - ضمن سلسلة الخطوات

الرامية الى تحقيق الاندماج الاقتصادي والنقدي.

٦ - يجب على الدول الاعضاء في المرحلة الاولى تعزيز اجراءات التشاور، وتنسيق سياسات الميزانية والسياسات النقدية والائتمانية بحيث تتفق واهداف المجموعة. كما يجب العمل على تجانس بعض الضرائب ودمج الاسواق المالية.

٧ - يجب ان تتبنى دول المجموعة خطأ واحدا في علاقاتها النقدية مع الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية. كما يجب الا تسمح بمرونة اسعار الصرف فيما بينها، وان تلغزم بهذه السياسة حتى لو سمح نظام النقد الدولي باتساع حدود تقلب اسعار الصرف.

وقد قدمت لجنة ويرنر تقريرها النهائي في اكتوبر ١٩٧٠ (٦) وبناء على تقارير باربارو ويرنر قدمت هيئة السوق في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٠ لمجلس وزراء السوق تقريراً رسمياً باقتراح اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي. وقد اعقب ذلك، في ٩ فبراير ١٩٧١ ان وافقت الدول الاعضاء، معبرة عن رغبتها السياسية في اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي تبعا لخطة مرحلية تبدأ في فبراير ١٩٧١، وتكون طبيعة الاجراءات المتخذة بحيث تؤدي في نهاية ١٩٨٠ الى تحقيق واقامة الاتحاد، وستشكل دول المجموعة آنذاك:

١ - منطقة تتميز بحرية انتقال الافراد ورأس المال والسلع والخدمات، على الا تخل بطبيعة المنافسة القائمة او ان يترتب عليها اختلال هيكل او اقليمي.

٢ - شخصية نقدية واحدة في نظام النقد الدولي، تتميز بثبات اسعار التعادل، وزوال حدود التقلب بين دول المجموعة. اذ ان هذه الخطوات اساسية لخلق عملة نقدية واحدة، كما يترتب عليها تنظيم البنوك المركزية على مستوى المجموعة.

٣ - وحدة تتمتع بالصلاحيات والمسؤوليات في الحقلين الاقتصادي والنقدي تمكن مؤسساتها من ادارة الاتحاد. ولتحقيق هذه الغاية فان قرارات السياسة الاقتصادية ستتخذ على مستوى المجموعة الامر الذي يقتضي توفير الصلاحيات اللازمة لمؤسسات السوق او المجموعة. ان توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على صعيدي المجموعة من ناحية والدول الاعضاء من ناحية اخرى يجب ان يكون بحيث يتفق وضرورة تحقيق الانسجام وفعالية عمل المجموعة في الاتحاد.

وقد وافق مجلس الوزراء ايضا على جملة اجراءات تنفذ خلال المرحلة الاولى (١٩٧١ - ١٩٧٢) وتشمل تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء في الاجل القصير، وبصورة خاصة تحقيق قدر اكبر من الالتزام بضرورة التشاور المسبق لا تتخذ اي اجراء، وتضييق حدود التقلب بين اسعار عملات المجموعة. كما وافق على اقامة مساعدة مالية متوسطة الاجل برأسمال قدره بليونى دولار لتقديم القروض للدول الاعضاء التي تواجه مشاكل او تهديد بمشاكل في ميزان المدفوعات. (٧)

لقد وضعت هذه القرارات موضع الاختبار في مايو ١٩٧١، الا انها لم تصمد ازاء تدفق رأس المال الاجنبي على الاسواق الاوربية، فاغلقت اسواق الصرف في المانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا. وقد قامت الدول الاعضاء بالتشاور فيما بينها، واتخذت هيئة السوق موقفا يتعارض مع الاتجاه نحو رفع اسعار تعادل عملات دول المجموعة. كما عارضت الاتجاه الى حرية تقلب اسعار العملات بالنسبة للدولار، او توسيع حدود تقلب اسعار الصرف، تجنباً للآثار الضارة لحركة المضاربة التي ستنتج عن ذلك. الا ان الدول الاعضاء لم تتوصل الى موقف مشترك بصدد سياسة اسعار الصرف. فلجأت المانيا في ١٠ مايو ١٩٧١ الى تعويم المارك، بينما اتبعت هولندا اسلوب السعريين وأبقت دول المجموعة الاخرى على اسعار تعادل عملاتها. (٨) الا ان ذلك لم يكن نهاية المطاف، اذ ان اعلان الولايات المتحدة في ١٥ اغسطس ١٩٧١ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب، وما نجم عن ذلك من انتشار الاضطراب في الاسواق المالية، برهن مرة اخرى على عجز الدول الاعضاء عن اتخاذ موقف مشترك ازاء تلك الازمة خصوصا فيما يتعلق بسياسة اسعار الصرف. فقد عرضت اللجنة التنفيذية اقتراحا بخيارين على الدول الاعضاء بصدد أسعار الصرف الأول يتضمن التعويم الحر بعملات الدول الاعضاء كمجموعة مع المحافظة على او تضييق حدود التقلب بين اسعار هذه العملات. والثاني، ويتضمن تبني اسلوب السعريين (٩) الا ان الدول الاعضاء لم تتفق مرة اخرى على اسلوب موحد. فاستمرت المانيا وانضمت اليها هولندا - في تعويم عملتيهما، بينما اتبعت فرنسا وبلجيكا اسلوب السعريين، كما اقدمت ايطاليا على تعويم الليرة ضمن حدود ضيقة. وعلى الرغم من ان اتفاقية السميثونيان Smithsonian Agreement المعقودة في ١٨/١٢/١٩٧١ قد اضفت نوعا من الاستقرار على الاسواق المالية الدولية، الا انها لم تساعد على حل مشاكل دول المجموعة الاوربية كما

اعلن مجلس وزراء السوق في ١٢ يناير ١٩٧٢، ان ان توسيع حدود التقلب - حسب الاتفاقية - سيخل بنمط تجارة دول المجموعة، كما ان الاتفاقية لم تقرر اعادة مبدأ تحويل الدولار الى ذهب او تنظيم حركة رأس المال دولياً. (١٠)

لقد اعقب اتفاقية السمونيان تجديد المجموعة الأوروبية لسعيها من اجل اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فتبنت في مارس ١٩٧٢ وبناء على اقتراح هيئة السوق - قرارات تقضي بتضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات المجموعة الى $+ ١.٢٥\%$ بينما تتبع حدود التقلب المقترحة في اتفاقية السمونيان $(+ ٢.٥\%)$ بينها وبين الدول غير الاعضاء. وقد تضمن القرار ايضا ضرورة استخدام عملات المجموعة في التدخل للحفاظ على حدود التقلب هذه بدلا من الدولار بالاضافة الى اتخاذ عمل جماعي مشترك تجاه حركة رأس المال الاجنبي. وقد اشتهرت ترتيبات اسعار الصرف هذه بترتيبات الثعبان (١١)

ان فترة الاستقرار النسبي التي وفرتها اتفاقية السمونيان لم يطل امدها. فقد تعرض الجنيه الاسترليني في ١٥ يونيو ١٩٧٢ لضغط خروج رؤوس الاموال قصيرة الاجل، الامر الذي اضطر الحكومة البريطانية الى الخروج على الاتفاقية فعومت الجنيه في ٢٣ يونيو ١٩٧٢، وتبعته في هذا الاجراء دول اخرى ترتبط بالاسترليني. (١٢) وقد اشتدت حركة المضاربة على الدولار والعملات الأوروبية. وقد سمح لاياليا بالتدخل للحفاظ على سعر عملتها، بالدولار بدلا من عملات السوق. وقد تبع ذلك اتفاق مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٧٢ على اقامة صندوق التعاون الأوروبي - *European Monetary Co-operation Fund* وتمثل مهام هذا

الصندوق في:

- ١ - تضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات دول السوق المشتركة في ترتيبات الثعبان.
- ٢ - التدخل بعملات دول السوق في اسواق الصرف.
- ٣ - تسوية الحسابات بين البنوك المركزية، بحيث يؤدي ذلك الى سياسة متجانسة بالنسبة للاحتياطي.
- ٤ - ادارة تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل.

الا ان اشتداد الازمة النقدية أجّل وضع هذا القرار موضع التنفيذ. اذ استمر

تدفق الدولار على الاسواق الاوروبية وخصوصا على المارك الالمانى الذي بلغ سعره حده الاعلى في أول فبراير ١٩٧٣. وقد كان العالم على شفا أزمة نقدية أخرى. فقد اضطر البنك المركزي الالمانى لشراء ما يقارب ستة ملايين دولار خلال الفترة ١ - ٩ فبراير ١٩٧٣ للحفاظ على سعر المارك. وقد أخذ تدفق الدولار يهدد الجدر ايضا.

وقد ازداد الضغط على العملات الاوروبية عموما. وقد اكدت هيئة السوق مرة أخرى ضرورة تعزيز الرقابة على حركة رأس المال الاجنبى. وقد عزز هذا القرار باغلاق اسواق الصرف الاوروبية اعتبارا من ٥ فبراير ١٩٧٣ وحتى اليوم التالي لاعلان الولايات المتحدة عن تخفيضها الثانى لسعر الدولار بمقدار ١٠٪ في ١٢ فبراير ١٩٧٣. كما اعلنت ايطاليا تعويم الليرة خارجة بذلك على قرار المجموعة. (١٤)

ان تخفيض سعر الدولار لم يحل الأزمة اذ استمرت المضاربة وازداد الاقبال على شراء الذهب فاقفلت المانيا سوق صرفها الرسمي مرة ثانية في ١ مارس ١٩٧٣، لتفاقم تدفق الدولار، وتبعتها دول السوق الاخرى، فقررت اقفال اسواقها الرسمية لمدة اسبوعين ابتداء من ٤ مارس ١٩٧٣، لاجل التباحث في التدابير التي يجب اتخاذها تجاه أزمة العملات هذه. وقد انتهت الى قرار في ١١ مارس ١٩٧٣، بتعويم عملاتها كمجموعة مستقلة عن الدولار، خارجة بذلك عن اتفاقية السمتوثيان، كما قررت وضع قرار اقامة صندوق النقد الاوربي التعاوني موضع التنفيذ اعتبارا من ابريل ١٩٧٣. الا ان هذه الاجراءات لم تكن كافية ايضا، اذبقى كيان المجموعة هشاً عرضة لاي عامل خارجي لتقويضه، وقد جاء ذلك على صورة تضاعف اسعار النفط الامر الذي ادى الى اعاقا المجموعة عن التقدم الى المرحلة الثانية من مراحل الاتحاد. (١٥)

لقد كان مجلس وزراء السوق يأمل بقرار في مارس ١٩٧١ ان تبدأ مرحلة الاتحاد الثانية في يناير ١٩٧٤، الا ان التأخير في وضع القرارات السابقة موضع التنفيذ اعاق ذلك. وقد اقترحت هيئة السوق في ديسمبر ١٩٧٣ جملة قرارات يمكن ان توصف بأنها متواضعة في مجالها وابعادها.. وقد تبناها مجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٤ وهي: (١٦)

- ١ - السعى لتحقيق تنسيق اكبر في مجال السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.
- ٢ - وضع مؤشرات تحقيق الاستقرار والنمو والتوظيف الكامل في المجموعة.

- ٣ - اقامة لجنة للسياسة الاقتصادية.
- ٤ - تعديل المساعدة النقدية قصيرة الاجل بحيث تشمل الاعضاء الجدد: بر يطانيا، وايرلندا والدانمارك.

ان هذه القرارات لم تكن ذات جدوى، فقد صيغ - خصوصا - القراران الاولان بصورة عامة غير محددة، اذ تركت لكل عضو أن يفسرها وفق مصلحته.

ان اشتداد حركة المضاربة على الفرنك الفرنسي ادى بفرنسا الى تعويم الفرنك بصورة مؤقتة في يناير ١٩٧٤، لكنها عادت وقررت في يوليو ١٩٧٥ ان الظروف ليست مناسبة للعودة الى ترتيبات الثعبان، ثم تركت ترتيبات الثعبان رسميا في مارس ١٩٧٦. وقد تخلت ايطاليا ايضا عن التقيد بهذه الترتيبات في مايو ١٩٧٤ نظرا للعجز المتفاقم في ميزان مدفوعاتها فلجأت الى تعويم الليرة. وقد دفعت هذه الازمة رئيس وزراء السوق في خطابه للمجلس في ١٦ سبتمبر ١٩٧٤ الى تحذير الاعضاء وحشهم على نبذ التقاعس والعمل على مجابهة الازمة وتطوير اجهزة السوق. (١٧) وقد اقترح اتخاذ اجراءات منها:

- ١ - اصدار قرض على مستوى المجموعة لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع اسعار النفط
- ٢ - تشكيل وحدة حساب أوروبية.
- ٣ - تعديل جهاز صرف المجموعة.
- ٤ - تنسيق العمل لدمج الاسواق الاوروبية

لقد تجاوزت الدول الاعضاء مع بعض هذه الاقتراحات، اذ اتخذت ترتيبات في اكتوبر ١٩٧٤ لاصدار قرض على مستوى المجموعة قدره ٢ بليون دولار. كما تم اخراج وحدة الحساب الاوروبية الى حيز الوجود في مارس ١٩٧٥. (١٨) وتتمثل فوائد وحدة الحساب هذه في:

- ١ - احتساب قيمتها يوميا على اساس اسعار صرف عملات المجموعة.
- ٢ - تمثيلها للشخصية النقدية الأوروبية.
- ٣ - خطوة اساسية نحو تحقيق الاتحاد النقدي.

هذا ولم يعقب تلك قرارات او اجراءات في سبيل تحقيق الاتحاد النقدي، او تعزيز ترتيبات اسعار الصرف، حيث الانجاز الظاهر لدول المجموعة. وقد افاد تقرير هيئة السوق المقدم لمجلس الوزراء في ٦ ديسمبر ١٩٧٧ عن الخطوات والمساعي المبذولة نحو اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، بأن الدول الاعضاء كانت منهمكة بمعالجة مشاكلها الداخلية ومن ثم لم يحرز اي تقدم يذكر. وقد اقترحت اللجنة في تقريرها برنامجا لتطبيقه سنة ١٩٧٨، تتمثل خطوطه العريضة في: (١٩)

١ - زيادة الاندماج على المستوى الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.

٢ - بذل الجهود نحو خلق سوق اوروبية واحدة متنافسة.

٣ - تنمية سياسة المجموعة الهيكلية والاجتماعية.

وقد اعقب ذلك بعد سبعة اشهر ان قام المجلس الاوروبي في اجتماعه في برلين في يوليو ١٩٧٨، بمناقشة خطة لتعزيز التعاون النقدي الاوروبي من خلال اقامة نظام اوروبي. (٢٠)

ان انجازات دول المجموعة الاوروبية حتى ذلك التاريخ تتلخص فيما يلي:

١ - الاتفاق من حيث المبدأ على ثبات اسعار الصرف مع امكانية تعديلها، الا ان بريطانيا وفرنسا وايرلندا وإيطاليا خرجت على ذلك الاتفاق وعومت عملاتها لاحقا.

٢ - الاتفاق على تضيق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات الدول الاعضاء وقد استمرت المانيا والدول وثيقة الصلة اقتصاديا بها كبلجيكا وهولندا واللكسمبرج والدانمرك فقط في تطبيق هذا الاتفاق بينما خرجت عنه باقي الدول الاعضاء.

٣ - الاتفاق على التعاون المشترك ازاء الدولار والعملات الأخرى.

٤ - الاتفاق على استخدام عملات المجموعة في التدخل الا انه حصل استثناء بالنسبة لإيطاليا.

٥ - الاتفاق على اقامة تسهيل نقدي قصير الاجل وأخر متوسط الاجل، الا ان فعاليتها كانت محدودة نظرا لضآلة ارصدهما.

٦ - الاتفاق على اقامة صندوق النقد الاوروبي التعاوني، الا ان دوره في الشؤون النقدية الاوروبية كان محدودا جدا.

٧ - الاتفاق على مبدأ الرقابة على حركة رأس المال الاجنبي.

ان العرض المتقدم لمسامي الدول الاعضاء، وان يكن يدل على الاتفاق على الاهداف الا انه لا يعدو كونه جملة محاولات متعثرة ينقصها التكامل من حيث توقيت وطبيعة القرارات بالاضافة الى الافتقار للعزم والتصميم على وضع القرارات موضع التنفيذ، اذ لجأت الدول الاعضاء ابلان الازمات الى تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة المجموعة، الامر الذي يثير التساؤل حول جدية الدول الاعضاء او تفهمهم الكافي لطبيعة او ماهية الاتحاد النقدي والشروط الواجب توافرها.

ان تقصي طبيعة الاسباب التي ادت الى تعثر المحاولات المتقدمة امر اساسي لا يجب اغفاله لدى صياغة نظام النقد الاوربي اذا اريد له النجاح، وتتقسم هذه الاسباب الى: خارجية، لا نعتقد ان لواضعي النظام اى سلطان عليها، واخرى داخلية مترابطة.

الاسباب الخارجية:

وتتمثل في الازمات النقدية المتتالية، الامر الذى لم يوفر جو عمل طبيعي، بعيدا عن المؤثرات الخارجية، يساعد على وضع المراحل المتفق عليها موضع التطبيق، مع ان الازمات النقدية هذه هي التي حفزت الدول الاعضاء على العمل المشترك.

الاسباب الداخلية:

١ - عدم التفهم والاستيعاب الكافيين لدى دول المجموعة لماهية الاتحاد النقدي او الشروط الواجب توافرها (٢١) وقد انعكس ذلك في التفاوت الزمني للقرارات كما حدث بالنسبة لترتيبات اسعار الصرف واجهزتها، وايضا في طبيعة القرارات، حيث اغفلت او لم تعط حقيقة تعارض السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء قدرها الكافي من الاهمية لدى وضع ترتيبات اسعار الصرف.

٢ - عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، ومن ثم تعارض سياسات بعض هذه الدول مع سياسة اسعار الصرف المتمثلة بترتيبات الثعبان.

٣ - عدم كفاية ترتيبات اسعار الصرف واجهزتها.. ان ترتيبات اسعار الصرف (الثعبان) تقتضي من الدول الاعضاء المحافظة على اسعار تعادل عملاتها والا تسمح لها بالقلب فيما بينها الا ضمن حدود ضيقة وتلجا في سبيل المحافظة على اسعار تعادل عملاتها، ان كان هناك تهديد بتغيرها، لاسباب داخلية او خارجية، الى التدخل في سوق سعر الصرف. ولا يكون

التدخل قاصرا على دولة للعجز مثلا بل دولة الفائض ايضا. وتستخدم الدولة احتياطاتها او تلجأ الى الاقتراض من التسهيل النقدي قصير الاجل. والاعتراض هنا يتمثل في:

١ - ان عبء التعديل او التدخل يقع على كاهل الدولة التي تواجه تهديداً بتخفيض سعر عملتها، وان تدخلت الدولة الاخرى ايضا، الا ان دولة العجز ملزمة بتسديد مقدار التدخل للدولة الاخرى. وكان من الافضل لو وزع عبء التدخل على سائر دول المجموعة.

ب - ان قدرة الدولة على التدخل يتوقف على الاحتياطات المتوفرة لديها وما يوفره التسهيل النقدي قصير الاجل. وهذا يعني تعرض الدولة الى فقدان احتياطاتها اذا لم تحسن الظروف الاقتصادية. اما من حيث التسهيل النقدي قصير الاجل، فان ما يتاح منه في مواجهة الازمات النقدية ضئيل وغير كافى اذا ما قورن بسوق الدولار الاوربي الذي قارب حجمه حوالي ١٨٠ بليون دولار.

٤ - هذا ويتمثل قصور الاجهزة في عدم فعالية صندوق النقد الاوربي التعاوني، اذ لم يقم بالدور وبالهام المناطة به وذلك لاجل حجم البنوك المركزية للدول الاعضاء عن التعاون.

٥ - تعارض ترتيبات اسعار الصرف مع السياسة النقدية للدول الاعضاء. اذ قد تضطر الدولة في سبيل الحفاظ على سعر تعادل عملتها الى رفع سعر الفائدة كي تحول دون خروج رؤوس الاموال، الامر الذي يؤثر سلبيا على سياستها لتشجيع الاستثمار المحلي.

لا شك ان ترتيبات اسعار الصرف (الثعبان) قد اضفت في بداية عهدها نوعا من الاستقرار، الا انها للأسباب المتقدمة، لم تصمد طويلا في مواجهة الازمات النقدية الدولية، وقد تحولت - كما اتهمها البعض - الى كتلة المارك، اذ اقتصرت، كما قدمنا، على المانيا والدول وثيقة الصلة اقتصاديا بها. (٢٢)

ان قرار المجلس الاوروبي في اجتماعه في بروكسل في ٤ و ٥ ديسمبر ١٩٧٨، بتبني نظام النقد الاوروبي ثم وضعه موضع التطبيق في ١٢ مارس ١٩٧٩، يعتبر في ضوء القرارات والمحاولات المتقدمة المتعثرة، انجازا وتقما جوهريا على صعيد التعاون النقدي والاقتصادي الاوربي. (٢٣) وستترك البحث في مبادئ واهداف واركان النظام ومن ثم تقييمه الى الجزئين التاليين.

ان هدف اقامة نظام النقد الاوربي لا يمكن عزله عن الاسباب التي ادت الى اقامته. ان هدف النظام ليس بجديد فهو كترتيبات الثعبان يرمي الى زيادة استقرار اسعار الصرف من خلال اقامة منطقة اسعار صرف أورو بية مستقرة. والجديد يكمن في اجهزة ووسائل النظام، التي تفوق في امكانياتها تلك المتاحة لترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز، وهى ان تلت على شيء فانما تدل على ما يبدو - على الروح والعزم الجديين لتحقيق تعاون نقدي وثيق وفعال.

وقد كان من الاسباب الدافعة لذلك، التردى النسبي في الاوضاع الاقتصادية الاوروبية، والرغبة في بغض التقاعس والتردد الذين اكتنفا المحاولات السابقة اذ ان الدول الأوروبية على الرغم من انقضاء سنوات على الكساد الاقتصادي الشديد الذي سادها - لا تزال تعاني من انخفاض و بطء معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل توظيف الطاقة الاقتصادية بالاضافة الى الارتفاع النسبي في معدلات البطالة الامر الذي قد يؤدي بهذه الدول الى اتباع سياسة الحماية، مقيدة بذلك التجارة الخارجية. وهذا ان حدث سيترتب عليه آثار اقتصادية وخيمة تعم الدول الأوروبية مباشرة، نظرا للعلاقات التجارية الوثيقة الهامة القائمة فيما بينها. ومن ناحية اخرى يسود الاقتصاد بأن تقلبات أسعار الصرف قد زعزعت ثقة رجال الاعمال و بالتالي خفضت معدل نمو الاستثمار الخاص. (٢٤)

وقد ارتأى المؤتمرون في برلين ان خلق نظام نقدي أوروبي لا يساعد فقط على اتباع سياسة نقدية وموقف مشترك ازاء الازمات النقدية، بل يساعد ايضا على حل المشاكل الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مؤديا بذلك الى تقليص مستوى البطالة، وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق قدر اكبر من الاستقرار النقدي بالاضافة الى تقليل التفاوت في التقدم الاقليمي، وتنشيط الطلب وزيادة حجم التجارة الدولية. وهذه ان تحققت فانها ستمهد السبيل أمام اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي.

ان نظام النقد الاوربي، وان كان يتفق مع ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز من حيث الاهداف والمبادئ الاساسية، الا انه يختلف مع كليهما من حيث درجة شمول واكتمال الترتيبات والاجهزة والامكانيات. اذ حاول واضعوا النظام تفادى العيوب التي اكتتفت كليهما وأدت الى انهيارهما. ولكي ندرك طبيعة هذا الاختلاف وابعاده سنعرض مفصلا اركان النظام الاساسية وهي:

- ١ - وحدة النقد الأوروبية
- ٢ - سعر الصرف وجهاز التدخل
- ٣ - جهاز الائتمان
- ٤ - جهاز تحويل الموارد (٢٥).
- ١ - وحدة النقد الأوروبية ومهامها:

تعتبر وحدة النقد هذه ركنا أساسيا في النظام، بسبب طبيعة مهامها واستخداماتها. وستتطابق في قيمتها وتركيبها، في المراحل الأولى للنظام، مع وحدة الحساب الأوروبية، إذ أنها ستحل محلها. (٢٦) لكنها كما سنلاحظ لاحقا تختلف عنها من حيث طبيعة المهام. كما تتفق مع حقوق السحب الخاصة التي استحدثت في نظام برتون وودز من حيث المبدأ. وقد كانت قيمة الأخيرة تعادل قيمة وحدة الحساب الأوروبية في ١٩٧٤/٦/٢٨، إلا أن قيمتهما اختلفتا بسبب اختلاف قيم واوزان عملات سليفتهما في ١٩٧٩/٣/١. فأصبحت وحدة الحساب الأوروبية تعادل ١٦٣٥٢ دولار، بينما أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل ١٦٢٨٨ دولار. وقد كانت اوزان العملات المكونة لسلة عملات وحدة الحساب وبالتالي وحدة النقد الأوروبية لدى بداية النظام كالتالي:

«اوزان العملات في وحدة النقد الأوروبية في ١٩٧٩/٣/١ م. (٢٧)

العملة	كمقايير مطلقة من العملة	كنسبة مئوية من سلة العملات (وحدة النقد)
مارك الماني	٠.٨٢٨٠٠	٣٣.٠٢
فرنك فرنسي	١.١٥٠٠٠	١٩.٨٩
جنيه استرليني	٠.٨٨٥٠	١٣.٢٥
جولدر هولندي	٠.٢٨٦٠٠	١.٠٥٦
ليرة ايطالية	١٠٩.٠٠٠٠٠٠	٩.٥٨
فرنك بلجيكي	٣.٦٦٠٠٠	٩.٢٣
كرون دانمركي	٠.٢١٧٠٠	٣.١٠
جنيه ايرلندي	٠.٠٧٥٩	١.١١
فرنك لكسمبرجي	٠.١٤٠٠٠	٠.٢٥

ان اهمية وحدة النقد الأوروبية، لا تتوقف فقط على استخداماتها، بل ايضا على ثقة الاعضاء بها وقبولهم لها، الامر الذي يتوقف الى حد كبير على التمثيل الحقيقي لاوزان العملات في السلة. اذ لا يخفى ان تغير الظروف الاقتصادية وما قد يترتب عليها من آثار على الناتج الاجمالي او التجارة الخارجية للدولة يقتضي تغيير الوزن النسبي للعملة وبالتالي الاوزان النسبية لسائر العملات في السلة. وقد احتاط واضعوا النظام لذلك، فقرروا مراجعة اوزان العملات بعد انقضاء ستة اشهر على بداية النظام اذا اقتضى الامر، ومن ثم بعد كل خمس سنوات. كما يمكن تغيير الاوزان بناءاً على طلب الاعضاء، اذا تغير نصيب اي عملة بأكثر من ٢٥٪. واذا وجد انه يجب تغيير الوزن النسبي لعملة ما فان التعديل يشمل الاوزان النسبية لجميع العملات بحيث يحافظ على ثبات واستقرار القيمة الخارجية لوحدة النقد الأوروبية ازاء اي عملة لحظة التغيير.

هذا وتتمثل الاستخدامات او المهام التي صيغت من اجلها وحدة النقد الأوروبية بالتالي:

أ - معيار النظام وجهاز الصرف:

لابد لاي نظام نقدي من معيار سواء كان يتبع نظام سعر الصرف الثابت او الحر، او مابينهما من انظمة او ترتيبات. وقد علمتنا التجارب التاريخية النقدية عدم الاعتماد على معن كالذهب او عملة وطنية كالدولار كمعيار للنظام. وخير شاهد على ذلك ما آل اليه نظام برتون وودز وايضا نظام الذهب. ولا شك ان واضعي النظام لم تفتهم هذه التجارب فاختروا وحدة النقد الأوروبية معياراً للنظام، تحدد بموجبها الدول الاعضاء اسعار عملاتها المركزية، ومن ثم اسعار صرف عملاتها الثنائية. ويمثل الجدول التالي الاسعار المركزية للعملات الأوروبية في ١٩٧٩/٣/١:

العملة مقومة بوحدة النقد الأوروبية أو وحدة النقد مقومة بالعملات الأوروبية

العملة	وحدة نقد الأوروبية	العملة	وحدة نقد الأوروبية
مارك ألماني	٠,٣٩٨٣٠٥	مارك ألماني	٢,٢١٠,٦٤
فرنك فرنسي	٠,١٧٢٤٦٤	فرنك فرنسي	٥,٧٩٨,٣٠
جولدر هولندي	٠,٣٦٧٥٤٣	جولدر هولندي	٢,٧٢٠,٧٧
ليرة إيطالية	٠,٠٠٠,٨٧١	ليرة إيطالية	١١٤,٨١٥,٠٠٠
فرنك بلجيكي	٠,٠٢٥٣٤٣	فرنك بلجيكي	٣٩,٤٥٠,٨٢
كرون دانماركي	٠,١٤١١٢٥	كرون دانماركي	٧,٠٨٥,٩٢
جنيه أيرلندي	١,٥٠٩١٢٠	جنيه أيرلندي	٠,٦٦٢,٦٢٨
فرنك لكسمبرجي	٠,٢٥٣٢٢٢	فرنك لكسمبرجي	٣٩,٤٥٠,٨٢

و بناء على الجدول المتقدم يمكن بالطبع تحديد أسعار الصرف بين العملات.
فسعر صرف المارك بالنسبة للفرنك الفرنسي مثلا، يعادل ٣٩٨٣٠٥ / ١٧٢٤٦٤.

أو ٢,٢١٠,٦٤ / ٥,٧٩٨,٣١

وهكذا بالنسبة لسائر العملات.

ب — مؤشر الانحراف أو التباعد Divergence Indicator

امتداداً لمهمتها كمعيار للنظام، تتحدد بموجبه أسعار العملات المركزية
ومن ثم أسعار صرفها الثنائية، فقد ارتأى واضعو النظام اتخاذها أساساً يحسب
بموجبه مدى ابتعاد أو انحراف سعر صرف العملة عن أسعار صرفها الثنائية.

ج — معياراً لعملات جهازى التدخل والائتمان وأيضا لعمليات صندوق النقد
الأوربي التعاوني.

د — وسيلة لتسوية المدفوعات بين السلطات النقدية للدول الاعضاء.

٢ — سعر الصرف وجهاز التدخل:

ان مجابئي النظام الاساسية فيما يتعلق بأسعار الصرف، لا تختلف عنها
سواء في ترتيبات الشعبان او نظم برتون وودز، كما وضع اصلا، وهي التقيد بثبات

اسعار الصرف ضمن حدود تقلب محدودة. وتبعاً لهذا النظام تعلن الدول الاعضاء عن اسعار عملاتها المركزية بالنسبة لمعيار النظام، الا وهو وحدة النقد الأوروبية، ومن ثم، كما قمنا بتحدد اسعار الصرف الثنائية بين عملات الدول الاعضاء. وتلتزم الدولة بالمحافظة على سعر صرف عملتها ضمن حدي تقلب لا يتجاوزاً (+) ٢٥٪. وقد سمح النظام للدول الاعضاء، التي خرجت عن اتفاقية ترتيبات الشعبان واتبعت اسلوب التعويم، بحدي تقلب يبلغا (+) ٦٪ على ان تقوم بتضييق حدي التقلب متى سمحت ظروفها الاقتصادية بذلك. (٢٨) وكما في نظام برتون وودز، لا تلجأ او يسمح للدولة بتغيير سعر عملتها المركزي الا لمجابهة اختلال هيكل اساسي، و بموجب اتفاق عام، يسبقه اجراءات ومشاورات ضمن اطار المجموعة الأوروبية يشترك فيها محافظو البنوك المركزية واللجنة النقدية الأوروبية والهيئة الأوروبية. وتقوم الدولة في سبيل الحفاظ على سعر الصرف ضمن حدي التقلب، بالتدخل، من حيث المبدأ، بعملات الدول المشاركة فقط ولن يكون هناك حدود او قيود على حجم التدخل. الا انه سمح، لاحقاً، بالتدخل بعملات الدول غير الاعضاء ايضاً ضمن حدي التقلب فقط (٢٩) الا ان التدخل يجب ان يقتصر فقط على عملات الدول الاعضاء عندما يبلغ سعر الصرف حد التقلب.

وقد استحدث واضعوا النظام مؤشر تحذير أو انذار مبكر يفترق اليه كل من ترتيبات الشعبان ونظام برتون وودز. والهدف من ذلك تنبيه الدولة التي يبدو ان سعر صرف عملتها قد تجاوز في تقلبه او تغيره متوسط تغير اسعار صرف العملات الاخرى بضرورة اتخاذ اجراءات تجاه سعر صرف عملتها قبل ان يصل تباعده حد التقلب الامر الذي قد يضطر الدولة الى اتباع سياسة موفقة من وجهة نظر المجموعة. فوجود جهاز التحذير المبكر يتيح فرصة اكبر للدولة تمكثها من اختيار اكثر السياسات مناسبة وجدوى. هذا و يبلغ سعر الصرف مستهل التحول *Threshold of Divergence* اذا تجاوز في تباعده عن السعر المركزي للعملة بمقدار ٧٥٪ من حدي التقلب. و يحتسب مستهل التحول وفق المعادلة التالية:

السعر المركزي للعملة + $(75\% \times 25)$ (٢٥) - الوزن النسبي للعملة في وحدة النقد)

وقد احتاط واضعوا النظام لدى صياغتهم لمؤشر التحول هذا الى اهمية وزن العملة في سلة العملات، فأخذت بعين الاعتبار. ان اثر تغير سعر صرف المارك

مثلاً إذا الوزن النسبي المرتفع (٢٣٪) يفوق في اثره تغير سعر الكرون الدانمركي ذى الوزن النسبي المنخفض (٢٪)، اذ يترتب عليه وصول سعر صرف الكرون الى مستهل التحول قبل المارك. لان تغير سعر صرف المارك، سينعكس على السلة ككل نظرا لوزنه النسبي الاكبر. ولذا فان اخذ الوزن النسبي للعملة بعين الاعتبار يوفر مستهل تحول اكبر نسبياً للعملة ذات الوزن النسبي الاقل، واقل نسبياً للعملة ذات الوزن النسبي المرتفع (٢٠)

هذا ويفترض ان تتخذ الدولة التي جاوز أو بلغ سعر صرف عملتها مستهل التحول اجراءات تصحيحية مناسبة. وقد وفر النظام جملة ترتيبات يمكن للدولة اتباعها لمجابهة الوضع:

أ - تدخل متنوع:

ان الاصطلاح يوحي بالتدخل بمختلف عملات الدول الاعضاء، وحيث ان التدخل ضمن حدي التقلب فيمكن التدخل كما وضعنا سابقا بعملات الدول غير الاعضاء ايضا. ويترتب على التدخل المتنوع هذا توزيع العبء على عملات سائر الدول، فلا يقتصر كترتيبات الثعبان، على عملة الدولة ذات السعر الاكثر ارتفاعا، لما لذلك من آثار سلبية على سعر عملتها، خصوصا اذا كانت الدولة صغيرة نسبيا.

ب - اجراءات متعلقة بالسياسة النقدية:

ان حركة رأس المال من شأنها التأثير على سعر صرف العملة، ومن الوسائل التي اقترحت للتأثير على حركة رأس المال هذه هي تغير سعر الفائدة.

ج - تغيير سعر الصرف المركزى:

ان تغيير سعر الصرف المركزى لا تلجأ اليه الدولة، ولا يسمح به، كما قدمنا الا لمجابهته اختلال اساسي. وقد لاحظنا من تجارب نظام برتون وودز معارضة الدول في معظم الاحيان لتغيير سعر تعادل عملتها، على الرغم من تغيير ظروفها الاقتصادية وبالتالى التباين بين السعر المعلن والسعر الحقيقي للعملة. و يبدو ان واضعي النظام - رغبة في تفادي مثل هذه التجارب - قد احتاطوا للوضع وارتأوا ان تغيير السعر المركزى لا يجب ان ينتظر حتى يصل سعر صرف العملة الى حد التقلب بل يمكن تغييره قبل ذلك، اذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك، الامر الذي يوفر مرونة اكبر في سياسة اسعار الصرف.

د - إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية:

ان واضعي النظام لم يرغبوا في تقييد الدول الاعضاء بالاجراءات المتقدمة فقط، اذ ان تطور سعر الصرف قد يقتضي او يتطلب اساليب او اجراءات تعديل أخرى تتناول جوانب أخرى في السياسة الاقتصادية.

ان العرض المتقدم قد يوحي بان الدولة ملزمة باتخاذ الاجراءات التصحيحية حالما يصل سعر الصرف مستهل التحول. والحقيقة ان درجة الالتزام ليست كبيرة. وقد يكون في ذلك نقطة ضعف، وقد يتدارك ذلك في المستقبل. الا ان الدولة ملزمة، لدى وصول سعر صرفها مستهل التحول، بالتشاور مع الجهات المختصة في المجموعة الأوروبية، كلجنة محافظى البنوك المركزية او اللجنة المركزية او اللجنة التنفيذية او لجنة السياسة الاقتصادية او مجلس الوزراء. ويتوقع ان يتمخض عن مثل هذه المشاورات - اذا اخذنا بعين الاعتبار التداخل السياسي المتزايد - ان يزايد الضغط لتحقيق تنسيق اكبر في السياسات الاقتصادية. (٢١)

٣ - صندوق النقد الاوروبي التعاوني وجهاز الائتمان:

لقد عهد الى صندوق النقد بالاضافة الى المهام السابقة (٢٢) مهمة اصدار وحدة النقد الأوروبية، اذ خول بموجب قرار المجلس سلطة استلام احتياطات نقدية من السلطات النقدية للدول الاعضاء واصدار وحدات نقدية اوروبية بناء على ذلك. وقد اقتضى القرار قيام البنوك المركزية للدول الاعضاء بايداع ٢٠٪ من احتياطياتها بالدولار وايضا ٢٠٪ من احتياطياتها بالذهب لدى الصندوق مقابل حصولها على وحدات نقد اوروبية. هذا وتلتزم البنوك المركزية بمراجعة احتياطياتها كل ثلاثة اشهر للمحافظة على النسبة المذكورة.

ان قدرة الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها على المحافظة على استقرار سعر الصرف يتوقف على مقدار احتياطياتها، وعلى مدى توفر المصادر الائتمانية الاخرى. والا فان هذه الدولة قد تجد نفسها مضطرة للتضحية باستقرار سعر الصرف او اتباع سياسات مالية او نقدية أخرى للتأثير على ميزان المدفوعات، الامر الذي يتعارض مع مبادئ النظام واهدافه. وقد قام واضعو النظام، ادراكا منهم لذلك، بتوفير تسهيلات ائتمانية للدول الاعضاء تفوق في امكاناتها وحجمها تلك التي توفرت لترتيبات الثعبان وايضا لنظام برتون وودز. فبالاضافة للابقاء على تسهيلات الائتمان القائمة في ترتيبات الثعبان فقد زيد مقدار الموارد المتاحة لها

بحيث أصبحت ٢٥ بليون وحدة نقد أوروبية (٢٣) كما استحدثت تسهيل ائتمان جديد لتمويل عمليات التدخل. وفيما يلي تلخيص لماهية هذه التسهيلات: (٢٤)

تسهيل الائتمان قصير الاجل جدا:

استحدثت هذا التسهيل لتمويل عمليات التدخل بعملات الدول الاعضاء وتقوم البنوك المركزية بتوفير ائتمان بمقادير غير محدودة. هذا وتقيم الالتزامات والمطالبات المترتبة على عمليات التدخل بوحدة النقد الأوروبية وتظهر في سجلات صندوق النقد الأوروبي التعاوني، ويتقاضى فائدة على هذه الالتزامات تعادل متوسط اسعار خصم البنوك المركزية معبرة بنسبة اوزان عملاتها في وحدة النقد الأوروبية ويجب ان تسوى الالتزامات في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما على انقضاء الشهر الاول للتدخل. ويمكن التمديد لفترة ثلاثة اشهر اخرى على ان يقتصر ذلك على مقادير مساوية لحصة الدولة في تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، اما الفائض، فيمكن تحديد مدته حسب الاتفاق بين البنوك المركزية. وينبغي على الدولة المدينة لدى تسوية حسابها استخدام مالهيا من عملات الدولة الدائنة اولا ومن ثم لها الحق في استخدام وحدات النقد الأوروبية لتغطية ٥٠٪ مما تبقى من التزاماتها، اما الرصيد المتبقي فتتم ايضا تسويته باستخدام وحدات النقد الأوروبية اذا وافقت الدولة الدائنة، والا فان السداد يتم وفق تركيب احتياطي الدولة المدينة بالعملة المكونة لحقوق السحب الخاصة والعملة الاجنبية الاخرى. ولن يستخدم الذهب الا اذا وافق البنك المركزي الدائن على ذلك. هذا ويمكن للدولة المدينة، اذا نفذ مالهيا من وحدات نقد أوروبية، ان تلجأ الى الدول الاخرى التي لديها فائض يزيد عن قيمة ٢٠٪ من احتياطياتها في الدولار والذهب او مباشرة من صندوق النقد الأوروبي التعاوني.

المساعدة النقدية قصيرة الاجل:

يهدف هذا التسهيل الى توفير الائتمان لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات. وتمنح القروض دون قيود على السياسة الاقتصادية للدولة، لكنه يترتب على ذلك التشاور مع الدول الاعضاء. ومدة القرض ثلاثة اشهر ويمكن تمديدها ثلاثة اشهر اخرى وفق الاتفاقية السابقة، وقد عدلت بحيث يمكن تمديدها ثلاثة اشهر ثانية بحيث تصبح مدتها مع التمديد تسعة اشهر، هذا وتحدد لكل عضو حصة

دائنة واخرى مدينة تبلغ ضعف الاولى. وقد زيدت الموارد المتوفرة لهذا التسهيل من بليونى وحدة نقد اوروبية الى ١٤ بليون وحدة نقد. (٢٥)

المساعدة المالية متوسطة الاجل

تهدف هذه المساعدة لتوفير الائتمان للدول التي تعاني من مصاعب اقتصادية او تهديد حقيقي بمصاعب فيما يتعلق بميزان المدفوعات. و يمنح القرض لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، لكن منحه يخضع لشروط وقيود تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، تقرر او توضع من قبل مجلس الوزراء. هذا وتلعب كل من الهيئة الأوروبية واللجنة النقدية دورا استشاريا هاما في تقرير شروط الاقراض كما تتوليا مهمة مراقبة تطبيق الشروط والقيود الموضوعة. وقد زيد مقدار التسهيل هذا ايضا من بليونى وحدة نقد اوروبية الى ١١ بليون. (٢٦)

٤ - جهاز تحويل الموارد:

ان تحقيق هدف التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية وكذلك الاندماج الاقتصادي والنقدي، لا يمكن ادراكه بسهولة، طالما كان هناك تفاوت في المستويات الاقتصادية للدول الاعضاء. الامر الذي يقتضي العمل على ازالة الفجوة بين اقتصاديات الدول الاكثر تقدما وتلك الاقل تقدما نسبيا. ولذا فقد اتفق على استحداث تسهيل تنموى برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية، من خلال النظام وبنك الاستثمار الأوروبي لتوفير الائتمان للدول الاعضاء الاقل تقدما، لمدة خمس سنوات وبفائدة منخفضة نسبيا. وتستخدم القروض لتمويل مشروعات او برامج اقتصادية اساسية مختارة، على الا يترتب عليها الاخلال بنمط المنافسة القائمة بالنسبة لبعض صناعات الدول الاعضاء. الا ان التساؤل يدور حول كفاية هذا التسهيل.

هذا وقد ادرك واضعوا النظام ان استمرارية النظام وملابساته ونتائجه الدولية تقتضي تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول الاخرى، وحيثما امكن التنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول. ولذا فقد افسح المجال للدول الأوروبية وخصوصا وثيقة الصلة اقتصاديا وماليا مع المجموعة الأوروبية، ان تشارك في جهاز - اسعار الصرف والتدخل. وذلك من خلال الاتفاق بين البنوك المركزية. ومن ناحية اخرى فقد نص ايضا على التزام وانسجام النظام مع البنود المختلفة لاتفاقية نظام النقد الدولي.

هذا و يتوقع مهندسوا النظام ان تتمخض الترتيبات المتقدمة عن التوصل الى النظام النهائي بعد انقضاء سنتين على تطبيق النظام. حيث يشمل ذلك اقامة صندوق النقد الاوربي والاستخدام الكامل لوحدة النقد الأورو بية بحيث تصبح بالاضافة الى مهامها الاخرى، اصلا احتياطياً ووسيلة للتسوية في النظام. (٣٧)

٣

ان نظام النقد الاوربي، ولا شك، يتفوق نسبياً على نظام برتون وودزمن حيث الترتيبات والنواحي الفنية والامكانات كما يتميز عليه من حيث قلة عدد الاعضاء وطبيعة اهدافهم الاقتصادية والسياسية. اذ يتعامل مع تنظيم اقتصادي يشمل دولا متقدمة تتمثل في المجموعة الأوروبية، الامر الذي يفترض ان يتيح له فرص نجاح اكبر. فهل سيكتب له النجاح فيحقق اهدافه الاقتصادية والنقدية، ام انه على الرغم من هذه المزايا سيتعثر و يضمحل كترتيبات الثعبان او نظام برتون وودز؟

ان هدف المجموعة الأوروبية لا يزال، مهما اختلفت الاساليب يتمثل في تحقيق اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي، الامر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية المنهاج او الاسلوب الذي اختطه واضعوا النظام. فالمنهاج كما يتضح من استعراض اركان النظام الاساسية، ذو طبيعة نقدية بحتة. اذ يركز على النواحي الفنية والنقدية المطلوبة لاستقرار اسعار الصرف، وكأن المتطلبات الاقتصادية قائمة، او انها ستتوفر متى توفرت الشروط النقدية والفنية. ان اختلاف اوضاع الدول الاعضاء الاقتصادية ومن ثم تعارض السياسات الاقتصادية قد ادت الى انهيار ترتيبات الثعبان، او بالاحرى تقلصها وانحصارها في عدد محدود من الدول. فهل تطورت اوضاع تلك الدول اقتصاديا سنة ١٩٧٨، بحيث اصبحت مواتية لتحقيق اقامة منطقة اسعار صرف أورو بية مستقرة؟ اننا اذا اخذنا معدلات التضخم كمقياس او معيار، سنجد انه على الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات التضخم في السنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٨ فان التفاوت بين المعدلات الفردية لا يزال كبيرا، بل ازداد سنة ١٩٧٨ عنه سنة ١٩٧٢، كما يلاحظ من الجدول التالي. فبينما كان التفاوت في معدلات التضخم سنة ١٩٧٢ بين ألمانيا وكل من ايطاليا والدانمرك يبلغ ٢٪ و ١١٪ على التوالي اصبح سنة ١٩٧٨، ١٠٪ و ٨٪ على التوالي.

تغير اسعار الاستهلاك في دول السوق المركزى المشتركة
نسب التغير المئوية

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
بلجيكا	٥٤	٦٩	١٢٧	٧١	٤٤
الدانمرك	٦٦	٩٤	٩٦	١١١	١٠٩
فرنسا	٦٢	٧٤	١١٧	٩٥	٨٩
المانيا	٥٥	٦٩	٥٩	٣٩	٢١
ايرلندا	٨٧	١١٣	٢٠٩	١٣٦	٦١
ايطاليا	٥٧	١٠٨	١٧	١٧	١٢١
هولندا	٧٧	٨١	١٠٥	٦٤	٣٥
انجلترا	٧٣	٩١	٢٤٢	١٥٨	٧٧

المراجع : IFS. 1978 & 1975.

هذا ويلاحظ من ناحية اخرى، الانسجام بين معدلات تضخم كل من المانيا وهولندا وبلجيكا (او كتلة المارك)، وانعزالها النسبي عن باقي دول المجموعة الامر الذي يوحي، اذا اخذنا هذا التفاوت بعين الاعتبار، بتباين السياسات الاقتصادية للمجموعتين، ومن ثم يؤكد على ضرورة ازالة اسباب هذا التباين التي ترجع لاسباب اقتصادية ولا تقتصر على الاسباب النقدية فقط. لقد اثار هذا الموضوع اعتراض فرنسا فطالبت بارجاء تطبيق النظام الى وقت تكون فيه الظروف والاوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء اكثر مناسبة ومن ثم تكون فرص نجاحه اكبر. الا انها عادت وانضمت الى المجموعة اثر الحاح المانيا.

ان تبني النظام للاسلوب النقدي يحمل بين طياته ايضا بوادر خطر التضخم، اذا لم تحسن ادارة عرض النقود في الدول الاعضاء. أن التسهيلات الائتمانية الضخمة المتاحة في النظام وان كان ينظر اليها كعامل مساعد الا انها كما في نظام برتون وودز، تعرض النظام لخطر التضخم. ان الدولة التي تعاني من مشاكل ميزان

المدفوعات و بالتالي تحصل على تسهيلات ائتمانية سواء عن طريق جهاز التدخل، او التسهيل قصير الاجل او متوسط الاجل، يتوفر لديها قوة شرائية جديدة من شأنها زيادة الطلب على صادرات الدول الاخرى، الدائنة وغيرها، الامر الذي يترتب عليه زيادة عرض النقود في تلك الدول ومن ثم - تبعا للحالة الاقتصادية لتلك الدول - ارتفاع الاسعار واشاعة التضخم و بالتالي ارتفاع اسعار الفائدة وربما المضاربة. اللهم الا اذا اتبعت سياسات متوازية في كل من الدولة المدينة والدائنة من شأنها تحييد اثر الزيادة في عرض النقود. و يمكن القول ان خطر التضخم يتزايد اذا كانت قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها في موعدها او السداد كليا ضعيفة. او اذا كانت الامكانيات الائتمانية المتاحة والمستخدمه كبيرة. يضاف الى ذلك ضعف الثقة بعملة الدولة وازدياد حرجة تعديل سعر الصرف بين الحين والآخر.

ان العرض المتقدم يغلب عليه التبسيط وبعض التجاوز، ان جاز التعبير. لكنه لا يتجاوز حقيقة امكانية حدوث التضخم. ان هذه التسهيلات الائتمانية، تمثل ان جاز التعبير ايضا، هدية من الاحتياطات الدولية، وستكون آثارها وبالا على النظام اذا لم تحسن ادارتها، وتقضي آثارها. لقد وضع النظام شروطا للاقتراض والسداد، لكنه لم ينص على شروط او بنود تتضمن سياسة عرض النقود للمجموعة. ان حصول التضخم وانتشاره سيزيد من خطر التباين والتعارض في السياسات الاقتصادية ومن ثم في السياسات النقدية الامر الذي يهدد سياسة اسعار الصرف. ان نفادي خطر التضخم يقتضي المجموعة الاوربية ان تخضع التوسع النقدي سواء المترتب على التسهيلات الائتمانية او سياسة الدولة النقدية الى مؤشرات تتناول الدخل والاسعار والسياسة المالية وميزان المدفوعات، والاتفاق على الالتزام بتنفيذها من خلال الادارة الجماعية المشتركة لهذه المؤشرات.

ان تعارض السياسات الاقتصادية واحتمالات التضخم يعتبران خطران حقيقيين يهددان النظام. ان تقادى هذين الخطرين وغيرهما يتوقف الى حد كبير على كيفية ادارة ومدى تفهم الدول الاعضاء للنظام بالاضافة للتضحيات المطلوبة منهم. هل سينمو النظام وفق قواعد جامدة وسياسات محددة تقتصر الى المرونة؟ ام انه سيبنى و يدار بصورة تغلب عليها المرونة والديناميكية، تلتزم بروح النظام وهدفه اكثر من التزامها بحرفية نصوصه.

ان الزمن الذي ارتأه واضعو النظام كي يتكامل و يتمخض عنه صندوق نقد

أورو بي جديد ومهمة جديدة لوحدة النقد الأوروبية كأصل احتياطي، قصير نسبيا، اذ لا يعدو السنتين. ان صندوق النقد الأوروبي التعاوني ينتظر ان يتحول الى صندوق أورو بي جديد ذي دور اضافي جديد ايضا اذ ينتظر ان يصبح مركزا للاحتياطي تجمع تحت ادارته ايضا تسهيلي المساندة النقدية قصيرة الأجل والمالية متوسطة الأجل ضمن تسهيل واحد. لكنه لم يتفق حتى الآن على مركزه او دوره كوسيط مالي، كصندوق النقد الدولي، او الاكتفاء بتطوير نوعية السلطات النقدية المركزية. كذلك لم يحدد دوره بالنسبة لوضع الشروط الاقتصادية والنقدية المتعلقة بشرائح الاقراض المختلفة. ومن الامور الهامة التي لم تتحدد بعد، هو مركز الصندوق بالنسبة للبنوك المركزية الاعضاء، والمجلس الأوروبي. ان مجلس محافظي الصندوق يلتزم في المرحلة الراهنة بالتصرف وفق المؤشرات العامة للسياسة الاقتصادية الواردة في الاتفاقية العامة ووفق المؤشرات التي يتبناها المجلس الأوروبي. ويمكن ان يضاف لذلك، ان الشخصية الجديدة للصندوق لا تزال تفتقر الى تحديد طبيعة دورها او مركزها بالنسبة للأجهزة النقدية الدولية الأخرى، كصندوق النقد الدولي.

ان مهام وحدة النقد الأوروبية لا شك واضحة، وتحولها الى اصل احتياطي في النظام يوفر استقراراً أكبر في النظام أن تحقق، لكن تحقيق ذلك لا يزال مرهوناً بانسجام السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء، ومن ثم استقرار العلاقة بين اسعار صرف عملاتهم وزوال حدود التقلب بينها. وهذا بالتالي مرهون بنجاح النظام.

لقد استحدث النظام، كما قدمنا، مؤشر الانحراف، وهو يحد ذاته وسيلة فعالة اذا احسن استخدامها وان توفر فيها عنصر الالتزام الذي تفتقر اليه. ان وصول سعر صرف الدولة الى مستهل الانحراف، يلزم الدولة، على الاقل بالقيام بالتشاور مع الدول الاعضاء. والتساؤل الذي يثار بالنسبة للتدخل يدور حول العملات التي يجب ان تخدمها الدولة. هل يقتصر ذلك على العملات القوية، وكم يبلغ حجم التدخل في كل عمله؟ ان حجم التدخل، كما قدمنا، قد يشكل عبئا تضخيميا على الدولة الدائنة، ومن ناحية أخرى ان التركيز على عملات قوية يحد ذاتها قد يحولها مستقبلا، كما حصل بالنسبة للدولار في نظام برتون وودز، الى عملات تدخلية واصلا احتياطي، يشارك وحدة النقد الأوروبية في مهامها، ويعرض النظام للخطر. ان هذه الملاحظات لم تتعرض لها الاتفاقية و يقتضي تداركها.

ان الاحداث والازمات النقدية الدولية. لا شك، قد لعبت دورا هاما في اخراج هذا النظام الى خير الوجود ان قيام هذا النظام يعتبر حدثا هاما في تاريخ الاقتصاد العالمي، اذ يوفر نجاحه، عنصر استقرار نسبي في اسعار الصرف الدولية من خلال استقرار اسعار صرف عملات المجموعة الأوروبية، التي تشكل جزءا هاما من الاقتصاد العالمي. الامر الذي يترتب عليه اشاعة قدر اكبر من الاستقرار والنمو النسبي في العلاقات الاقتصادية الدولية. الا ان مدى الاثر الذي سيجدته، ان ايجابيا، او سلبيا او حتى حياديا، يتوقف على دور وموقف هذا النظام في المجال النقدي والاقتصادي الدولي. هل سيتجه واضعوه الى العزلة متذرعين بأنه من كمالات ومتطلبات الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟ او انه سيكون عنصرا ايجابيا، يساهم في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأجهزته النقدية والاقتصادية المختلفة؟ لقد صرح رؤساء المجموعة الأوروبية بأن النظام سيلتزم بمبادئ وبنود اتفاقية برتون وودز. الا ان نصوص اتفاقية النظام لم تحدد طبيعة هذا الالتزام. فلم تحدد مثلا علاقة الصندوق الأوروبي، او وحدة النقد الأوروبية بصندوق النقد الدولي او حقوق السحب الخاصة، او حتى موقفه من محاولات اصلاح نظام النقد الدولي. الامر الذي يعطي الانطباع بأن هذا التصريح او النص قد وضع حمالية للنظام وواضعية من الانتقاد، ومن ناحية اخرى، لم تتضمن الاتفاقية اي بنود تشير او تحدد موقف النظام من المساعي الجارية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، على الرغم من مطالبة انجلترا بأن يكون النظام عنصرا فعالا في اقامة النظام الاقتصادي العالمي وفي اصلاح نظام النقد الدولي.

اننا قد نبذو مغالين في تقييمنا للنظام أو في التحذير من جوانبه السلبية، والحقيقة اننا لا نملك غير ذلك، ليس لاننا لا نريد له النجاح، بل لاننا نخشى آثار فشله، اذ انها لن تقتصر على المجموعة الأوروبية، بل ستعم المجتمع العالمي. هذا ولا يخفى ان نجاح النظام ومستقبله رهن بتفهم الدول الاعضاء وتداركهم لنواحي قصوره.

ملحق ملخص تقريرى بارو ويرنر

ملخص تقريرى ريموند بار (٣٨)

التقرير الاول:

لقد قدم ريموند بار تقريره الاول لهيئة السوق في فبراير ١٩٦٩، وقد دعا الدول الاوربية الست الى تنسيق سياساتها الاقتصادية وتعزيز تعاونها النقدي بالاضافة الى اقامة الاجهزة الضرورية لتحقيق التنسيق والتعاون المقترح.

التقرير الثاني:

لقد قام التقرير الثاني ببناء على طلب هيئة السوق، في ديسمبر ١٩٦٩، وقد كان اكثر تفصيلا من سابقه وفيه يقترح اتباع خطة من ثلاث مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي سنة ١٩٧٩. واقترح التقرير، تعزيزا لاقتراحاته في التقرير الاول، ان تقوم الدول الاعضاء بتنفيذ الخطوات التالية تدريجيا:

- (١) تنسيق سياساتها الاقتصادية والنقدية.
- (٢) تحقيق التجانس بين انظمتها الضريبية والضرائب المختلفة.
- (٣) تضيق حدود تلقي اسعار صرف عملاتها.
- (٤) اقامة سوق رأس مال خاص بالمجموعة.
- (٥) اقامة تسهيلات واجهزة نقدية لتوفير المساعدة النقدية اللازمة للدول الاعضاء لمجابهة مشاكل ميزان المدفوعات.
- (٦) اقامة صندوق احتياطي للمجموعة وايجاد نظام مشترك للبنوك المركزية.
- (٧) تحرير التجارة بين الدول الاعضاء بما في ذلك ازالة الضرائب والاعانات المفروضة او الممنوحة للسلع المتبادلة بين الدول الاعضاء.

وقد حثت المذكورة او التقرير الدول الاعضاء على التصرف في المنظمات الدولية ككتلة واحدة، كما اكدت انه يجب ان يتوفر لمؤسسات السوق كى تمارس عملها بكفاءة، السلطات والصلاحيات الكافية والضرورية. ويستخلص التقرير انه اذا نفذت الخطوات المتقدمة فان الشروط اللازمة لاستقدام عملة اوروبية واحدة تكون قد توافرت.

التقرير الاول:

لقد قدم التقرير في يونيو ١٩٧٠ وفيه تصف اللجنة الاجراءات التي ينبغي

على الدول الست اتباعها لتحقيق اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي والنتائج التي ستترتب على ذلك. (٣٩)

التقرير الثاني:

لقد اعتبر التقرير السابق تقريرا مبدئيا ومن ثم فإنه ينظر الى هذا التقرير الذي قدم لمجلس الوزراء في اكتوبر ١٩٧٠ على انه تقرير نهائي، وهو ان يؤكد الاقتراحات والخطوات التي وردت في التقرير السابق الا انه اكثر تفصيلا خصوصا فيما يتعلق بالنتائج التي ستترتب على قيام الاتحاد. وهو كتقرير يار يقترح خطة من مراحل على أن تبدأ المرحلة الاولى اعتبارا من يناير ١٩٧١. وتتلخص النتائج الرئيسية التي ستترتب على قيام الاتحاد بالتالي:

- ١ - حرية تبادل وتحويل عملات دول السوق لدى اسعار صرف ثابتة، و يفضل احلال عملة واحدة محلها.
- ٢ - تركيز قرارات خلق السيولة والسياسات الائتمانية والنقدية على مستوى المجموعة.
- ٣ - وحدة سياسة المجموعة النقدية تجاه الدول الاخرى.
- ٤ - وحدة سياسة المجموعة في اسواق رأس المال.
- ٥ - تركيز قرارات المكونات او البنود الاساسية لسياسات الميزانية - خصوصا الحجم ومقدار الفائض او العجز واسلوب التصرف بالفائض او تمويل العجز - على مستوى المجموعة.
- ٦ - مشاركة المجموعة للدول الاعضاء في وضع السياسات الاقليمية والهيكلية.
- ٧ - خضوع نقابات العمال ومنظمات ارباب الأعمال للتشاور المنتظم والمستمر على مستوى المجموعة.

وكنتيجة ملازمة للنتائج المتقدمة فان تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي يقتضي انشاء او تحويل العديد من مؤسسات واجهزة السوق بحيث يعهد اليها بمهام وصلاحيات الهيئات والجهزة الوطنية. وقد اضاف التقرير انه في المراحل النهائية لاقامة الاتحاد لابد من اقامة جهازين، يرى انهما اساسيان ومتكاملان مع خطوات ونتائج اقامة الاتحاد وهما:

١ - جهاز صنع قرارات السياسة الاقتصادية، بحيث تتوفر له الصلاحيات التالية:

- (أ) التأثير على الميزانيات الوطنية.
 - (ب) تغيير سعر تعادل عملة دولة او عملات سائر دول السوق.
 - (ج) تقرير سياسة القطاعات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية التي حوت الى مستوى المجموعة.
- ### ٢ - جهاز بنك مركزي للمجموعة يتمتع بالصلاحيات التالية:

- (أ) تقرير السياسات النقدية الداخلية المتمثلة في مقدار السيولة النقدية، واسعار الفائدة، والائتمان للقطاعين العام والخاص.
- (ب) تقرير السياسات النقدية الخارجية من حيث ادارة اسواق الصرف والاحتياطيات النقدية للمجموعة.

ويضيف ان طبيعة هذين الجهازين من حيث الصلاحيات المخولة لهما والمسئولية المناطة بهما ستتطور وفقا لتطور خطوات الاتحاد، الامر الذي يترتب عليه ازدياد تحويل السلطات الاقتصادية الوطنية الى مستوى اجهزة المجموعة وهذا بدوره يقتضي تعديل اتفاقية روما.

الحواشي

- (١) لقد اتبعت هذه الاجراءات تجنباً للاخلال بالسياسة الزراعية للسوق.
 - (٢) ان اصطلاح المجموعة الأوروبية ، او الدول الأوروبية ، يقصد به مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة .
 - (٣) Maillet, p., *The Construction of European Community* (New York: Praeger Publishers, 1977) pp. 113-115. انظر :
 - (٤) لقد عرفت المذكرتان بخطتي بار، نائب رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك وقد لخصت الخطوط الرئيسية للمذكرتين في الملحق .
 - (٥) أ) كان بييرو ويرنر يشغل منصب رئيس وزراء ووزير مالية اللكسمبرج آنذاك.
ب) انظر :
- Community Topics, "Economic & Monetary Union", European Communities Press and Information, Brussels, Belgium, May, 1972. p. 10.
- (٦) انظر الملحق حيث خلاصة تقرير و ويرنر. وسيلحظ ان تقرير و ويرنر قد تأثرا لحد كبير بتقرير و أخطتي بار .
 - (٧) لقد تم اقامة التسهيل النقدي هذا في يناير ١٩٧٢ وتوزعت مساهمة الدول الاعضاء كالتالي، المانيا ٣٠٪، ايطاليا ٢٠٪، هولندا ١٠٪، بلجيكا واللكسمبرج ١٠٪. و يأتي هذا الاجراء مكمل لتسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، الذي اقيم في فبراير ١٩٧٠، و يبلغ رأسماله ٢ بليون دولار ايضا، و يقدم القروض للدول الاعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات .
 - (٨) Meier, G.M., *Problems of a World Monetary Order* (New York, Oxford University Press, 1974) pp. 97-111.
 - (٩) يقصد بذلك سعر صرف للمعاملات التجارية و آخر للمعاملات المالية .
 - (١٠) للاطلاع على تطور نظام النقد الدولي واسباب انهياره ومحاولات الاصلاح بما في ذلك اتفاقية السمثونيان، انظر :
 - اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٩ .
 - (١١) انظر : IMF Survey - April, 1972.
 - (١٢) انظر : اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد».
 - (١٣) EEC. Commission Bulletin of the European Communities, Oct. 1972. Brussels.
 - (١٤) انظر :
 - اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد» .

- (١٥) انظر: IMF. Survey, March, 15, 1973.
- (١٦) انظر: EEC. Commission Bulletin of the European Communities, March, 1974.
- (١٧) انظر: EEC. Commission, General Report of the Activities Jan, 1975, Brussels.
- (١٨) لقد تقرر اوزان العملات المكونة لهذه الوحدة على اساس الناتج الاجمالي المحلي ونصيب الدولة من التجارة الدولية. وقد كانت الاوزان كالتالي :
المارك ٢٧,٣٪، الفرنك الفرنسية ١٩,٥٪، الجنيه الاسترليني ١٧,٥٪، الليرة الايطالية ١٤٪، الجلدر الهولندي ٩٪، الفرنك البلجيكي ٧,٩٪، الكرون الدنمركي ٣٪، الجنيه الايرلندي ١,٥٪ الفرنك اللكسمبرجي ٠,٢٪.
- انظر: IMF, Survey 24, 3, 1975.
- (١٩) لقد اكدت هيئة السوق في مذكرة ثانية لمجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٨ على ضرورة وضع تلك المقترحات موضع التطبيق.
- انظر: EEC. Commission, Bulletin of the European Communities, January & March 1978.
- (٢٠) انظر: IMF. Survey, July, 1978.
- (٢١) EEC. Commission "The Economic Monetary Union, 1980", A Report by A Study Group headed by Marjolin, R., March, 1975.
- (٢٢) انظر:
- Barclays Review, *The Future of the European Snake* London, Nov. 1976
- (٢٣) على الرغم من اجماع الدول الاعضاء على اهمية وضروة توثيق التعاون النقدي، الا ان ايطاليا وايرلندا وبريطانيا، لم يوافقوا على الانضمام الى النظام في اجتماع بروكسل وفضلوا اتخاذ موقف التريث والترقب، الا ان ايرلندا وايطاليا عادتوا وانضموا الى النظام في ١٢ ديسمبر اثر تلبية طلباتها المتعلقة بمساعدات التنمية، بينما بقيت بريطانيا خارج الاتفاقية. وقد كان المفروض ان توضع اتفاقية النظام موضع التطبيق اعتبارا من اول يناير ١٩٧٩، الا ان تحفظ فرنسا واعتبارها ان الظروف غير مواتية لاقامة النظام، اخر موعد تطبيقه الى ان سحبت فرنسا تحفظاتها في ٥ مارس ١٩٧٩.
- (٢٤) انظر: World Financial Markets, Oct., 1978.
- (٢٥) انظر
- a) EEC. Commission, General Report of the Activities of the European Communities in 1978, Brussels 1979.
- b) Borchart, M. Munster H., "The Taming of the Shrewish Snake" in *Inter Economics*, Jan. 1 Feb. 1979, Hamburg.
- (٢٦) انظر ص ١١.
- (٢٧) انظر: IMF Survey, March, 19, 1979.

- (٢٨) لقد استفادت ايطاليا من هذا الاستثناء .
 (٢٩) ان ذلك يتبع في قرار مجلس وزراء المجموعة في ١٩٧٩/١٢/٥ الذي يدعو الى تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول غير المشاركة، وقدر الامكان التشاور والتنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول .
 (٣٠) انظر:

Flic, W., "Economic Implications of the Divergence Indicator in the EMS", in *Inter Economics*, May/June, 1979.

- (٣١) لقد اشترط مراجعة شروط مؤشر الانحراف بعد ستة اشهر من تطبيق النظام

- (٣٢) انظر ص (٨)
 (٣٣) يتوقع ان يدمج هذان التسهيلان في صندوق واحد في المراحل الاخيرة لتطبيق النظام .
 (٣٤) انظر: IMF, Survey Dec. 13, 1978.
 (٣٥) لقد اختلفت نسب مساهمة الدول الاعضاء عنها في ترتيبات الثعبان فأصبحت كالتالي : المانيا ٢٢.٢٪، انجلترا ٢٢.٢٪، ايطاليا ١٤.٦٨٪ بلجيكا واللكسمبرج ٧.٣٤٪، هولندا، ٧.٣٤٪، الدانمرك ٣.٣٪.
 ايرلندا ٢.٨٪.
 انظر:

IMF, Survey, Supplement: The European Monetary System, March 13, 1979.

- (٣٦) انظر الملاحظة المقدمة رقم (١) .
 (٣٧) انظر: IMF, Survey Dec. 17, 1978.
 (٣٨) تجدر الاشارة مرة ثانية الى ان تقريري ويرنر قد تأثرا بتقرير بار، اذ ان لجنة ويرنر شكلت اساسا لمناقشة تقرير بار.
 (٣٩) لقد سبق عرض خلاصة التقرير هذا ضمن القسم الاول من البحث فيمكن الرجوع اليها هناك. اذ لاداعي لايادها مرة ثانية .

المراجع

اسكندر النجار، «نحو نظام دولي جديد»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/ سنة ٢ - اكتوبر ١٩٧٩، جامعة الكويت.

مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

Cairncross, A., ed. **Economic Policy for the European Community: The Way Forward**, London: McMillan, 1974.

Coffery, C.A. Presley, J., **European Monetary Integration**, London: The McMillan Press Ltd, 1971.

EEC. Commission Publications:

- a) Bulletin of the European Communities, several Issues.
- b) The European Economy, Nov. 1978 & March 1979.
- c) General Report on the Activities of the European Communities, 1970-1979.
- d) "The Economic Monetary Union", A Report by a Study Group headed by Margolin, R., March, 1975.

IMF Surveys, Several Issues.

Inter Economics, Several Issues, Jan./Feb., May/June 1979, and Jan./Feb. 1980. Hamburg: Verlag-Weltarchiv GMBH.

Maillet, P., **Problems of a Monetary Order**, New York: Oxford University Press, 1974.

Tindemans, L., "The European Union", Report to the European Council, Brussels: Ministry of Foreign Affairs, 1976.

Thygesen, N., **A European Monetary System: The Major Issues after Bremen**, Copenhagen : Institute of Economics, University of Copenhagen, 1978.



اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المنافسة في ظل تغيرات الأسعار

د. محمد العظيمة*

مقدمة

تؤثر تغيرات مستويات الأسعار على العديد من القرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية وهي يصدد محاولة التوصل الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لها. وهناك بعض الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت تحليلاً للأثر المحتمل لتغيرات مستويات الأسعار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المتعلقة بوضع الموازنات الرأسمالية (١) Capital Budgeting Decisions

وقد أظهرت تلك الدراسات أن الارتفاع الملحوظ لمستويات الأسعار في السنوات الأخيرة قد استلزم تطوير النماذج الاقتصادية التقليدية لتقييم المشروعات الاستثمارية، ضماناً لكفاءة استخدام رأس المال على مستوى الوحدة الاقتصادية وكذلك على المستوى القومي. ومن العوامل التي حظيت بالاهتمام من جانب تلك الدراسات، تحليل أثر التضخم وتأثيره على احتساب صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري، وخصوصاً في ظل الضرائب وتفاوت معدلات تغير مستويات الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والمنتجات (٢) (تغيرات الأسعار النسبية Relative Price Level Changes). وقد أوضحت تلك الدراسات أيضاً ما للتضخم من آثار على الحجم الأمثل للميزانية الرأسمالية للوحدات الاقتصادية (٣)، وما يترتب على ذلك من آثار على المتغيرات التي تحكم سياسات الاقتصاد الكلي (٤).

إلا أن من الملاحظ أن تلك الدراسات قد اقتصرت في غالبيتها عند تناول أثر التضخم - على نوع واحد فقط من القرارات الاستثمارية، ألا وهو تلك المتعلقة بتقييم فرصة استثمارية مستقلة (٥) (قائمة بذاتها Independent Investment Project). ويطلق على هذا النوع من القرارات قرار قبول أو رفض الفرصة الاستثمارية Accept or Reject Decision. وبذلك فقد جاءت تلك الدراسات

فاصرة عن تناول نوع آخر من القرارات المتعلقة بتقييم عدة فرص استثمارية متاحة في آن واحد. إذ قد يواجه متخذ القرار الاستثماري بضرورة اختيار واحدة أو عدد محدود من بين تلك الفرص دون التمكن من قبولها جميعا، على الرغم من أن بعض تلك الفرص التي لن تتضمنها الميزانية الرأسمالية المثل قد تكون مقبولة اقتصاديا إذا تم تقييمها مستقلة عن غيرها (إذا كانت ذات صافي قيمة حالية موجبة حسب معدل العائد المرغوب للمستثمر). ويمكن تسمية الفرص الاستثمارية في هذه الحالة بالفرص الاستثمارية المتنافسة، Mutually - Exclusive Investment Opportunities. ويطلق على القرار المتعلق بتقييم تلك الفرص قرار ترتيب الفرص الاستثمارية للتنافسة (٦) - Ranking Mutually Exclusive Investment Opportunities. وتظهر أهمية قرارات الترتيب دون قرارات القبول أو الرفض للفرص الاستثمارية إذا ما أخذنا في الحسبان أن المستثمر غالبا ما يواجه في العديد من المواقف بتوافر عدة بدائل استثمارية، كل منها قد يصلح لتحقيق الهدف من الاستثمار، ويتعين الأمر اختيار إحدى هذه البدائل فقط دون غيرها (مثال ذلك قرار شراء آلة واحدة من بين ما يعرضه السوق من الآات متفاوتة في أسعارها وخصائصها الفنية). وتظهر أهمية قرارات الترتيب أيضا في ظل ظروف ما يسمى بالندرة النسبية للأموال المتاحة للاستثمار (٧) (Capital Rationing)، أي في الحالة التي تتعرض فيها الوحدة الاقتصادية لقيود (Constraints) على ما يمكن توفيره من أموال للاستثمار، وبشكل لا تكفى معه لقبول جميع الفرص الاستثمارية المتاحة، والتي كان في الامكان قبولها جميعا في غياب تلك القيود. ولذا يتعين في هذه الحالة ترتيب الاستثمارات المتاحة تنازليا حسب كفاءتها الحدية Marginal Efficiency بشكل يضمن تعظيم العائد على الاستثمار في ظل منحني عرض رأس المال الذي تواجهه المنشأة. ولا يخفى أيضا أهمية دراسة الجوانب الحديثة في مجال نظرية محفظة الاستثمارات Portfolio theory ونظريات تسعير الأصول الرأسمالية في ظل التوازن في أسواق رأس المال (٨) Capital Asset Pricing Models. إذ توضح تلك الدراسات ضرورة اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى محفظة الاستثمار الخاصة بالوحدة الاقتصادية أو المكونة لسوق رأس المال Market Portfolio وليس على مستوى الفرصة الاستثمارية القائمة بذاتها. ومن هذه الزاوية، يمكننا اعتبار دراسة قرارات ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة هي

خطوة أولى نحو تفسير السلوك الاستثماري في محاولة التوصل الى المزيج الأمثل لعدة استثمارات بحيث يمكن معه تعظيم العائد وتقليل درجة المخاطرة الى أحدها الأدنى (٩).

و يهدف البحث الحالي الى أن يمتد بالتحليل لكي يتناول أثر التضخم على القرارات المتعلقة بترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة. وذلك سوف يسمح بتناول بعض الجوانب التي لم تتعرض لها الدراسات التي اختصت بدراسة أثر التضخم عند تقييم الفرص الاستثمارية المستقلة (قرارات القبول أو الرفض). وعلى وجه الخصوص فسوف يتناول البحث بالدراسة التساؤلات التالية التي تثار عند ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات مستويات الأسعار:-

- ١ - هل تؤثر السياسة المحاسبية للاستهلاك على تغيير تفضيلات المستثمر للمشروعات المتنافسة اذا ما تفاوتت مستويات الأسعار؟
- ٢ - ما هو أثر التضخم على سلوك المستثمر فيما يتعلق بالمفاضلة بين مشروعات استثمارية متنافسة ذات أعمار انتاجية متفاوتة؟ وهل تختلف تلك التفضيلات فيما اذا لم يكن هناك تغيرات في مستويات الأسعار؟
- ٣ - ماهي حساسية مكونات التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار للتغيرات في أسعار عوامل الانتاج والمنتجات على تفضيل فرصة استثمارية على غيرها؟ وهل يتفاوت هذا الترتيب عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار؟
- ٤ - اذا تفاوتت هياكل التكلفة التي تنطوى عليها الفرص الاستثمارية المتنافسة (أحجام التكاليف الثابتة بالقياس الى التكاليف المتغيرة) فهل يؤدي وجود عنصر التضخم الى أن تنتهج المنشأة سياسة استثمارية من شأنها ان تغير من مكونات دالة الانتاج Production Function وتغير من الطرائق التكنولوجية للانتاج (تفضيل الآلية على اليدوية مثلاً)؟
- ٥ - اذا ارتبطت كل فرصة استثمارية بمصدر معين من مصادر التمويل فهل يؤدي وجود التضخم الى ان تفضل المنشأة هيكل تمويلها Capital Structure من خلال المفاضلة بين المشروعات المتنافسة، و يختلف عن ذلك الهيكل الذي تفضله في حالة ثبات مستويات الأسعار؟
- ٦ - في ظل ظروف عدم مثالية سوق رأس المال Capital Market Imperfection هل يؤدي تقييم البدائل الاستثمارية المتنافسة في ظل التضخم الى اختلاف ترتيب الفرص الاستثمارية اذا ما اخذنا في الحسبان أثر كل فرصة استثمارية على النمط للرغوب بتوزيع الدخل بين الفترات المختلفة Consumption Pattern over time .

وفيما يلي نعرض أولاً للنموذج العام لقرار ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات مستويات الأسعار، وفي ظل بعض الافتراضات، ثم نتناول بالتحليل كل تساؤل من التساؤلات المشار إليها وتأثيره على هذا النموذج.

النموذج العام لقرار ترتيب فرص استثمارية متنافسة في ظل الأسعار:

لنفترض أن مشروعاً استثمارياً (أ) يحتاج إلى استثمار نقدي الآن قدره (ث)، ويعود بتدفقات نقدية مستقبلية تقدر بالقيمة (ك) في كل فترة من الفترات حتى نهاية العمر الانتاجي (بينما $d = 1, 2, \dots, n$). ولذا فإن صافي القيمة الحالية لهذا المشروع الاستثماري (ص ق ح) سوف تساوي:

$$ص ق ح = - ث + \sum_{d=1}^n \frac{ك}{(1 + \epsilon)^d} \quad (1)$$

بينما (ع) تمثل معدل الخصم الواجب تطبيقه بالنسبة للتدفقات النقدية في كل فترة من الفترات (ولنفترض تساوى هذا المعدل من فترة لأخرى للتبسيط)، والذي يعكس معدل التفضيل الزمني للمستثمر Marginal rate of time preference ودرجة المخاطرة المحيطة بتحقيق التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار.

لنفترض أن متخذ القرار الاستثماري يواجه بضرورة المفاضلة بين مشروعين استثماريين مستقلين Independent ومتنافسين Mutually - exclusive هما المشروع ١ = المشروع ٢. ففي هذه الحالة فسوف يفضل المستثمر المشروع (١) على المشروع (٢) إذا تحققت العلاقة الآتية (وباستخدام نفس الرموز السابقة):

$$- ث_١ + \sum_{d=1}^n \frac{ك_١}{(1 + \epsilon)^d} > - ث_٢ + \sum_{d=1}^n \frac{ك_٢}{(1 + \epsilon)^d} \quad (2)$$

وينطوى استخدام العلاقة (٢) لترتيب الفرصتين الاستثماريتين على الفروض الأساسية التالية:

- ١ - عدم وجود تغيرات في مستويات الأسعار بين الفترات من ١ إلى ن.
- ٢ - تساوى العمر الانتاجي لكلا المشروعين (و يساوى ن من الفترات).

٢ - تعادل درجة المخاطرة التي تتعرض لها التدفقات النقدية المتوقعة من كلا المشروعين وبالتالي تساوى معدل الخصم (ع).

٤ - أن طريقة صافي القيمة الحالية Net present Value Method هي المعيار السليم لترتيب الاستثمارات المتاحة، وأن تطبيقها يتسق مع هدف المستثمر وهو تعظيم القيمة الحالية .

٥ - توافر سوق رأس مال مثالية Perfect Capital Market تضمن الاقتراض أو الاقتراض بمعدلات موحدة وبدون تكاليف لانجاز الصفقات المالية أو للحصول على معلومات، وذلك اذا رغب المستثمر في تعديل نمط توزيع التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار بين الفترات المختلفة الى ذلك النمط الذي يعتبره مثاليا Optimal Consumption Pattern

الآن نعيد صياغة العلاقة (٢) أعلاه لكي تأخذ في الحسبان التغير في مستويات الأسعار. في هذه الحالة فمن الضروري الأخذ في الحسبان الأثر على التدفقات النقدية وعلى معدل الخصم عند احتساب صافي القيمة الحالية. وإذا فرض أن معدل التغير في مستويات الأسعار بين كل فترة والفترة التي تليها مساويا لمعدل قدره (س)، وأن هذا المعدل موحدا بين الفترات ولكافة مكونات التدفقات النقدية، وكذلك بالنسبة لمعدل الخصم، فإن العلاقة (٢) يمكن إعادة صياغتها لتصبح:

$$- \sum_{t=1}^T \frac{1}{(1+s)^t} + \sum_{t=1}^T \frac{1}{(1+s)^t} (1+s)^t - \sum_{t=1}^T \frac{1}{(1+s)^t} (1+s)^t = 0 \quad (2)$$

بينما (ح) تمثل معدل الخصم النقدي والذي يحقق المعادلة (١٠):

$$C = (1+s) \cdot (1+s) \cdot \dots \cdot 1 \quad (4)$$

والتساؤل الرئيسي هنا هو: هل يختلف ترتيب المشروعين الاستثمارين طبقا للعلاقة (٢) وفي ظل الظروف المفترضة أعلاه عن ذلك الترتيب الذي تنطوي عليه العلاقة (٢)؟ أي بعبارة أخرى، هل تؤدي تغيرات مستويات الأسعار - مع ثبات جميع العوامل الأخرى - الى تغيير ترتيب الفرصتين الاستثماريتين في ظل تلك الافتراضات؟

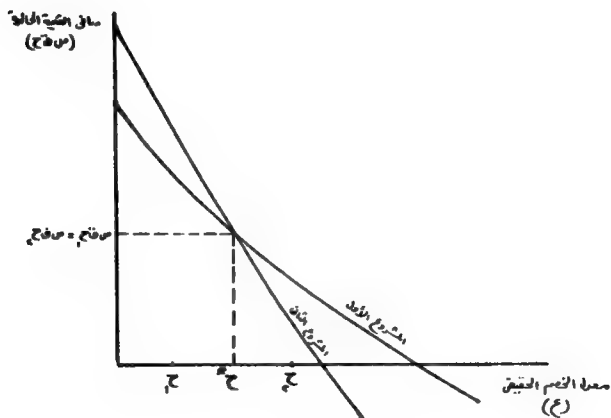
ويجيب Bailey and Jensen (1977) على هذا التساؤل باستخدام ما يعرف باسم «تقاطع فيشر» Fisher's Intersection الذي قد ينتج عن المقارنة بين صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة في ظل معدلات

مختلفة لخصم التدفقات النقدية المترتبة على كل منها (١١). فلذا احتسبنا صافي القيمة الحالية لمشروعين استثمار بين عند معدلات خصم مختلفة، فقد يتفاوت ترتيب المشروعين بتفاوت معدل الخصم المستخدم. وقد يكون هناك معدل للخصم يعرف باسم Fisher's Rate of Return Over Cost بحيث تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للمشروعين بفرض تساوى المبلغ المطلوب للاستثمار في كلاهما. وبالتالي فإن ترتيب المشروعين باستخدام معدل خصم يقل عن المعدل عند نقطة التقاطع Fisher's R o R over Cost قد يختلف عن ذلك الترتيب اذا ما استخدم معدل خصم يزيد على المعدل عند التقاطع. و يستخدم Bailey and Jensen هذا المفهوم لكي يحدد الأثر المحتمل لتغيرات مستويات الأسعار (العاملة) على ترتيب فرصتين متنافستين، وذلك أن تغيرات الأسعار (س) صفرا في المعادلة (٤) أعلاه) سوف يترتب عليها تغييرا في معدل الخصم النقدي (ح) ولذا فقد يتفاوت ترتيب المشروعين عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار (مع افتراض ثبات معدل الخصم الحقيقي). ويمكن شرح النتيجة التي توصل اليها Bailey and Jensen باستخدام الشكل رقم (١)، والذي يبين منحني صافي القيمة الحالية لكل من المشروع الأول والمشروع الثاني طبقا للعلاقة (٣) وعند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار. واذا وجدت نقطة تقاطع لمنحنيات صافي القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية، فطبقا لتحليل Bailey and Jensen يمكن استنتاج الأثر على ترتيب المشروعات في ظل تغيرات الأسعار بالتعميم الآتي:

في ظل التضخم (س < صفر): اذا كان معدل العائد الحقيقي (ع) اكبر من معدل نقطة التقاطع (ح) فان ارتفاع مستويات الأسعار لن يغير من ترتيب الفرصتين. لأن صافي القيمة الحالية لكليهما سوف تبتعد عن نقطة التقاطع بارتفاع مستويات الأسعار (مثال ذلك النقطة ح في الشكل رقم ١). اما اذا كان معدل العائد الحقيقي (ع) اقل من (ح) فان ارتفاع الأسعار قد يؤدي الى تغيير ترتيب الفرصتين عندما يتخطى المعدل ح معدل نقطة التقاطع ح* (النقطة ح_١ في الشكل المذكور).

أما في ظل الانكماش (س > صفر): فمن المتوقع عكس نتائج حالة التضخم، اذ لن يتغير ترتيب المشروعين اذا كانت ع > ح* نظرا لأن انخفاض مستويات الأسعار سوف يترتب عليه انخفاض معدل الخصم النقدي وبالتالي الابتعاد عن نقطة التقاطع.

والآن نتناول بالانتقاد مدى صحة ذلك التعميم الذي توصل اليه Bailey and Jensen في هذه الحالة:



شكل رقم (١)
الملاحظة بين فرصتين متنافستين ذات نقطة تقاطع واحدة

من تحليل تلك النتيجة يتضح لنا انها ليست بالعمومية التي ارادها لها
Bailey and Jensen وذلك اذا ما اخذنا في الاعتبار صراحة نوع المشروع
الاستثماري ونمط توزيع التدفقات النقدية المترتبة على قبوله بين الفترات المختلفة
Cash flow pattern فالتعميم الذي أورده هذان الكاتبين يقوم على افتراض
أساسي - لم يورده الكاتبان صراحة - وهو وجود نقطة تقاطع وحيدة A unique
intersection بين منحني صافي القيمة الحالية للمشروعين المتنافسين. أما اذا
تعددت نقاط التقاطع عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار فإن ذلك يعني أن
التضخم (الانكماش) قد يؤدي الى تغيير (عدم تغيير) ترتيب المشروعين اذا ما كان
معدل الخصم الحقيقي يزيد على (يقل عن) المعدل عند احدى نقاط التقاطع، وذلك
عكس النتيجة العلمية التي أوردها Bailey and Jensen. وللتدليل على ذلك فإنه
يتضح لنا من تناول الشروط التي تلزم لتوافر نقطة تقاطع بين منحنيات صافي القيمة
الحالية وبالتالي اختلاف تقييم المشروعات الاستثمارية تبعاً لمعدل الخصم
المستخدم، هو أن تتحقق المعادلة الآتية التي تصف تعريف نقطة التقاطع
للمشروعين الاستثماريين (١)، (٢)، (١٢):

$$\sum_{t=1}^{\infty} \left\{ \frac{(1+r)^t}{(1+r)^t} - (1+r)^t \right\} = \text{معر} \quad (٥) \dots$$

بينما * هو معدل الخصم عند نقطة التقاطع، وبقية الرموز بنفس
التعريفات المذكورة سابقاً. ويلاحظ أن المعادلة (٥) لن تتحقق وبالتالي لن يكون
هناك نقطة تقاطع في التي تكون فيها:

$$\sum_{t=1}^{\infty} (1+r)^t < \sum_{t=1}^{\infty} (1+r)^t \text{ مساواة } 1 = 2 + 1 + \dots \quad (٦) \dots$$

أي في الحالة التي تكون فيها التدفقات النقدية لأحد المشروعين في كل فترة
من الفترات أكبر من (أقل من) تلك المناظرة لها للمشروع الآخر المتنافس. وبالتالي
فإن أحد المشروعين سوف يكون مفضلاً على الآخر عند جميع معدلات الخصم. ولذا
فإنه يلزم لتوافر نقطة تقاطع أن تكون التدفقات النقدية التفاضلية بين المشروعين
[ك (١) (١+س) - ك (٢) (١+س)] غير موحدة الإشارة في
جميع الفترات، والا لن يتحقق مساواة الطرفين الأيمن من المعادلة (٥) بالصفر .

وانتقلدنا هنا هو أنه على الرغم من ضرورة توافر ذلك الشرط لوجود نقطة

تقاطع، إلا أنه ليس شرطاً كلفياً لتحقيق نقطة تقاطع A unique Fisher's intersection وهو شرط أساسي لصحة التعميم الذي أورده الكاتبان السابق الإشارة إليهما. ويمكننا أن نستنتج من الدراسات السابقة بخصوص المغضلة بين المشروعات الاستثمارية عند معدلات خصم مختلفة (Mao (1969), Teichrow et al (1965) ، أنه يلزم توافر الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة للقول بأن هناك نقطة تقاطع وحيدة لدوال صافي القيمة الحالية لمشروعين استثمار بين باستخدام معدلات خصم مختلفة:

الأول: عندما تكون صافي القيمة الحالية للمشروع الأول أكبر من الثاني عند معدل خصم يساوى صفراً. **الثاني:** إذا كان معدل العائد الداخلي Internal rate of return للمشروع الأول أقل من ذلك للمشروع الثاني. **والثالث:** إذا كان انخفاض القيمة الحالية للمشروع الأول نتيجة زيادة معدل الخصم تزيد على مقدار الانخفاض المناظر في صافي القيمة الحالية للمشروع الثاني (أي بعبارة أخرى أن تقل المشتقة الأولى لدالة صافي القيمة الحالية للمشروع الأول عن تلك المناظرة للمشروع الثاني) (١٣).

ولذا فإن التعميم الذي توصل إليه Bailey and Jensen بخصوص عدم إمكانية تغير ترتيب الفرص الاستثمارية إذا ما كان معدل الخصم الحقيقي يزيد على معدل نقطة التقاطع في أحوال التضخم (والعكس في أحوال الانكماش) يتوقف أساساً على توافر الشروط الثلاثة المذكورة أعلاه لكي يتحقق تقاطع منحنيات صافي القيمة الحالية عند نقطة واحدة فقط والواقع أن توافر تلك الشروط إنما يتوقف على نمط توزيع التدفقات النقدية المترتبة على الفرص الاستثمارية المتنافسة. فهناك ما يسمى بالمشروعات الاستثمارية المختلطة Mixed investment projects وهي تلك المشروعات التي قد يكون رصيدها Project balance في نهاية فترة معينة (أي القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية للمشروع في نهاية الفترة) في بعض الفترات موجبا واللبعض الآخر سالبا، وذلك على عكس ما يسمى بالمشروعات غير المختلطة Pure investments والتي يكون رصيدها في جميع الفترات اما سالبا أو صفراً (١٤). فبالنسبة للمشروعات المختلطة فإن تحقق الشروط الثلاثة الواردة أعلاه لوجود نقطة تقاطع لمشروعين متنافسين سوف تكون أقل احتمالا، وبالتالي فإن التعميم بناء على ذلك لا يمكن تبريره (١٥):

"With mixed investments the NPV functions are neither monotonic nor concave upward, and consequently generalizations about Fisher's intersection are even more difficult to make".

(Mao (1969). pp. 239 - 240)

وتزداد احتمالات عدم تحقق النتيجة التي توصل اليها *Barley and Jensen* إذا ما تخلصنا من فرص عدم وجود تغيرات نسبية في الأسعار، إذ أنه قد يترتب على تغير التدفقات النقدية بمعدلات مختلفة عن المعدل العام للتغير في الأسعار أن يزيد من احتمالات عدم تحقق الشروط الواجبة لوجود نقطة تقاطع واحدة بين منحنيات صافي القيمة الحالية.

ونخلص من هذا التحليل الى أن نوع المشروعات الاستثمارية *mixed or pure* ونمط توزيع التدفقات النقدية التفاضلية لمشروعين بين الفترات المختلفة يعتبر - مع ثبات العوامل الأخرى - عاملا حاسما في ترتيب المشروعين إذا ما تغيرت مستويات الأسعار. وأنه يصعب التنبؤ بالأثر على ترتيب المشروعات المتنافسة عن طريق المقارنة فقط بين معدل الخصم الحقيقي ومعدل نقطة التقاطع *Fisher's R o R over Cost* نظرا لاعتماد الترتيب على عدد نقاط التقاطع التي قد تنجم عن مقارنة منحنيات صافي القيمة الحالية، والتي تعتمد بدورها على شكل التدفقات النقدية المترتبة على كلا المشروعين في ظل تغيرات الأسعار.

ويلاحظ أن هذه النتيجة تمثل أثر عامل واحد فقط وهو احتمال أن يترتب على تغيرات الأسعار أن يجعل معدل الخصم النقدي المستخدم في حسابان صافي القيمة الحالية يتخطى إحدى نقاط التقاطع بين منحنيات صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة وذلك في ظل العديد من الافتراضات التي أوضحناها في بداية التحليل. والآن نتناول أثر العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قرارات الترتيب في ظل تغيرات الأسعار، والتي تمثل كل منها تخلصا من واحد أو أكثر من تلك الافتراضات.

أثر طريقة ومعدل الاستهلاك المحاسبي في ظل الضرائب على ترتيب الفرص المتنافسة

إذا اختلف نمط توزيع تكلفة الاستثمار الأصلية لمشروعين متنافسين بين الفترات المختلفة فإن ذلك يؤثر على التدفقات النقدية المترتبة على كل فرصة استثمارية وذلك إذا كانت الأرباح المحاسبية المترتبة على الاستثمار خاضعة للضرائب. وقد تتأثر قرارات قبول أو رفض الفرصة الاستثمارية القائمة بذاتها بتفاوت معدل تغيرات الأسعار وذلك من خلال الأثر على حجم وتوقيت الوفورات الضريبية من الاستهلاك (١٦) *Tax savings from depreciation*. والآن نتناول أثر هذا العامل في ظل قرارات ترتيب فرصتين متنافستين. والتساؤل هنا هو ما إذا

كان التضخم سوف يؤثر على مقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك بالنسبة لمشروعين يستخدم بصدهما نمطا مختلفا لتوزيع الاستثمار، وبحيث يترتب على ذلك اختلاف ترتيب الفرصتين عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار.

ويتعرض Nelson (1964) لهذا التساؤل، وينتهي الى أن ترتيب المشروعات المتنافسة والتي يتبع بصدها أنماطاً مختلفة لاحتساب الاستهلاك لغرض الضرائب سوف يتأثر بمعدل التضخم السائد. وفي معرض اثباته لتلك النتيجة فإن Nelson يصوق مثالا يستنتج منه أن المشروع الاستثماري الذي يحقق معظم وفورات الضريبة من الاستهلاك في السنوات الأخيرة من عمره الانتاجي (نتيجة لحسبان الاستهلاك المحاسبي بمعدل منخفض نسبيا) سوف تقل جاذبيته (يحتل ترتيبا أقل بالنسبة للمشروعات المتنافسة الأخرى) كلما ارتفع معدل التضخم نظرا لأن القيمة الحالية لتلك الوفورات الضريبية سوف تتآكل Eroded أكثر بارتفاع معدل التضخم

• Nelson p. 928

وعلى الرغم من أننا سوف نتفق مع Nelson بخصوص تأثير ترتيب المشروعات المتنافسة اذا اتبعت طرقا مختلفة أو طبق بشأنها معدلات مختلفة للاستهلاك في ظل التضخم، الا أننا سوف نختلف معه في أن ارتفاع معدلات التضخم سوف يتسبب عنه بالضرورة ترتيبا أقل نسبيا للمشروع الاستثماري الذي تتوزع تكلفته الأصلية بطريقة أكثر بطئا نسبيا عن غيره من المشروعات. وسوف نثبت ان ارتفاع الأسعار بعد حد معين قد يتسبب في تناقص أهمية القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك بالقياس الى المكونات الأخرى للتدفقات النقدية التي لا تتأثر بالتضخم، وليس بالوفورات الضريبية من الاستهلاك. ونستخدم في اثبات هذه الحالة المثال التالي على غرار ذلك الذي يسوقه Nelson

لنفترض أن المطلوب هو ترتيب مشروعين استثماريين متنافسين طبقاً لمعيار القيمة الحالية. المشروع الأول يتطلب استثمار مبلغ $\$1000$ وقيمة العائد السنوي $\$200$ في نهاية الفترة الأولى ويستمر لعدد من الفترات. والمشروع الثاني يتطلب استثمار مبلغ $\$1000$ وقيمة العائد السنوي $\$200$ في نهاية كل سنة ويستمر لنفس العدد من السنوات كما في المشروع الأول. لنفترض ان كلا المشروعين (على الرغم من اتفاقهما في نمط التدفقات النقدية: تدفق نقدي خارج في البداية يتبعه تدفقات نقدية داخلية تستمر لنفس العدد من الفترات)

يختلفان في نمط توزيع التكلفة الأصلية للاستثمار على سنوات العمر الانتاجي في شكل أقساط استهلاك: فكلما المشروعين سوف يتبع بشأنهما طريقة القسط المتناقص لاحتساب الاستهلاك Declining balance method of depreciation ألا أن معدل الاستهلاك للمشروع الأول: $\frac{1}{10} = 10\%$ سنوياً، والمشروع الثاني $\frac{7}{10} = 70\%$ سنوياً (١٧).

ولتحقيق الاتساق بين طريقة حساب الاستهلاك المحاسبي وبين نمط التدفقات النقدية الداخلة لكل المشروعين، فسوف نفترض أن التدفقات النقدية السنوية لكليهما تتناقص بمعدل ثابت قدره (ر) سنوياً، أي أن:

$$K_0 = K_1(1-r) = K_2(1-r)^2 \dots (17)$$

بينما K تمثل التدفق النقدي الحقيقي (قبل الضريبة) في الفترة الزمنية المنتهية في اللحظة (د). لنفترض أيضاً أن معدل تناقص التدفقات النقدية لكل مشروع مساوياً لمعدل الاستهلاك (١٨) - أي أن:

$$K_0 = K_1 = K_2 = \dots = 10\%$$

وإذا رمزنا بالاستهلاك المحاسبي عن الفترة d بالرمز r ، فإن مقدار الاستهلاك طبقاً لطريقة القسط المتناقص، وبمعلومية معدل الاستهلاك (ت) سوف يصبح:

$$r = 1 - (1 - t)^{1/n} \dots (18)$$

وإذا كانت صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري تخضع الأرباح الناتجة عنه (بعد خصم الاستهلاك المحاسبي) لمعدل ضريبة سنوية قدره (ض) تمثلها المعادلة:

$$V = \frac{K_0(1-t)^0 + K_1(1-t)^1 + K_2(1-t)^2 + \dots}{(1+r)^0 + (1+r)^1 + (1+r)^2 + \dots} \dots (19)$$

وذلك بافتراض تأثر جميع مكونات التدفقات النقدية (ك)، ومعدل الخصم الحقيقي (ع) بنفس معدل التغير في المستويات العامة للأسعار و يعادل (س) سنوياً (و يفرض ثباته من فترة لآخرى للتبسيط).

وبإحلال قيمة K_r طبقاً للمعادلتين (٧)، (٨) على التوالي في المعادلة (٩) فإن صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري تصبح:

جدول رقم (١)

صافي القيمة الحالية لمشروعين متنافسين في ظل معدلات مختلفة للتضخم*

المشروع الثاني ت ٧٠٪	المشروع الأول ت ١٠٪	معدل التضخم السنوي (س)
٢٦٧	٢٢٢	صفر
٢٦٠	٢١٢	ر ٠١
٢٥٤	٢٩٢	ر ٠٢
٢٤٨	٢٧٥	ر ٠٣
٢٤٢	٢٦٠	ر ٠٤
٢٣٦	٢٤٧	ر ٠٥
٢٣١	٢٣٥	ر ٠٦
٢٢٥	٢٢٤	ر ٠٧
٢٢٠	٢١٤	ر ٠٨
٢١٤	٢٠٤	ر ٠٩
٢٠٩	١٩٦	ر ١٠
١٦٥	١٢٩	ر ٢٠
٧٥	٧٤	ر ٥٠
٦—	٤٢	ر ١٠٠

* من المعادلة (١٢) يمكن احتساب صافي القيمة الحالية كالآتي:

$$\text{مردح للمشروع الأول} = ١٠٠٠ - \frac{(٣٠٠) (٥٠)}{(١٠ + ٥٠)} + \frac{(٥٠) (١٠) (١٠٠)}{(١٠٠ + ١) (١٠٠)}$$

$$\text{مردح للمشروع الثاني} = ١٠٠٠ - \frac{(٥٠) (١٢٠٠)}{(١٠ + ٥٠)} + \frac{(٥٠) (٧٠) (١٠٠)}{(١٠٠ + ١) (١٠٠)}$$

مرة ثانية عند معدلات تضخم سنوى تزيد على ٥٠٪. ويمكن تبرير هذا الوضع بالنظر الى مقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك لكلا المشروعين عند معدلات مختلفة للتضخم، وتمثلها المقدار الثالث في المعادلة (١٢) وهو:

$$C = \frac{C_0 + C_1(1+r)^{-1} + C_2(1+r)^{-2}}{(1+r)^{-1} - (1+r)^{-3}}$$

القيمة الحالية للوفورات الضريبية

للمشروع الثاني (معدل استهلاك ٧٠٪)	للمشروع الاول (معدل استهلاك ١٠٪)	
٤٦٧	٣٣٣	معدل تضخم صفر سنوياً
٣٧٥	٧٤	معدل تضخم ٥٠٪ سنوياً
١٩٤	٤٢	معدل تضخم ١٠٠٪ سنوياً

فارتفاع معدل التضخم يتسبب في تناقص القيمة الحالية للوفورات الضريبية لكلا المشروعين. ويلاحظ أيضاً أن القيمة الحالية لتلك الوفورات للمشروع الثاني تزيد عنها بالنسبة للمشروع الأول عند جميع معدلات التضخم وذلك نظراً لأن المشروع الثاني يستهلك بمعدل أسرع من المشروع الأول. إلا أن ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة و بعد حد معين يتسبب في تناقص مقدار القيمة الحالية لتلك الوفورات بالقياس الى المكونات الأخرى للتدفقات النقدية والتي لا تعتمد على معدل التضخم، ومقاديرها ثابتة عند جميع معدلات التضخم (في ظل افتراض عدم وجود تغيرات نسبية في الأسعار) (١٩). ولذا فإن هناك معدلاً للتضخم (في هذا المثال حوالى ٥٠٪ سنوياً) يتسبب في أن تصبح القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك غير ذات قيمة في ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة، وتصبح معه المكونات الأخرى لصافي القيمة الحالية (والتي لا تعتمد على معدل التضخم) هي العامل الأساسي الذي يحكم ترتيب تلك الفرص.

ونخلص من ذلك أن طريقة توزيع تكلفة الاستثمار بين الفترات قد تصبح عنصراً مؤثراً على ترتيب الفرص الاستثمارية، ومن المنتظر أيضاً أن يتغير هذا الترتيب عند مستويات متفاوتة لارتفاع الأسعار. فمن المنتظر أن تكون الأفضلية

للتك المشروعات التي تخضع لأقساط استهلاك بمعدلات أسرع نسبياً، وذلك في حالة ارتفاع الاسعار بقدر معين. ولكن ارتفاع مستويات الأسعار بنسبة كبيرة و بعد حد معين، قد يعكس مرة ثانية ترتيب المشروعات نتيجة تلاشي أثر القيمة الحالية للوفورات الضريبية، وبالتالي أثر حساب الاستهلاك على صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري.

أثر اختلاف العمر الانتاجي للمشروعات المتنافسة:

من المتوقع أن يكون لاختلاف الأعمار الانتاجية للمشروعات الاستثمارية المتنافسة تأثير على ترتيب تلك المشروعات يتفاوت بتفاوت معدل التضخم المتوقع. إذ قد يترتب على ارتفاع مستويات الأسعار أن يجعل المشروعات الأقصر عمراً نسبياً أفضل من غيرها نتيجة لان الاستهلاك المحاسبي الذي يخضع لغرض الضرائب سوف يحتسب على التكلفة الأصلية الأقرب الى الأسعار الجارية نسبياً، بالقياس الى التكلفة الأصلية لتلك المشروعات الأطول عمراً. وذلك سوف يترتب عليه وفورات اقتصادية أكبر أهمية نسبياً للمشروعات ذات العمر الانتاجي القصير، كلما ارتفعت معدلات التضخم (٢٠). ولكن كما انضح في الحالة السابقة، فإن أثر القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك على ترتيب المشروعات المتنافسة قد يتلاشى عند ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة و بعد حد معين. وفي هذه الأحوال فإن صافي القيمة الحالية للمشروعات المتنافسة قد لا يتأثر باختلاف العمر الانتاجي نتيجة لانخفاض أثر القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك على صافي القيمة الحالية.

و يمكن البرهنة على ذلك بمثال رقمي لحالة مشروع استثماري يفترض أنه يخضع لسياسة الاحلال المستمر عاماً بعد عام (العمر الانتاجي يساوي عاماً واحداً). وفي هذه الحالة يفترض أن تقوم المنشأة باستثمار جديد في نهاية العام عن طريق شراء وحدة من الأصل مشابهة للوحدة الأصلية ولكن تكلفتها شرائها سوف تخضع لزيادة الأسعار. لنفترض أيضاً أن التدفق النقدي الذي تدره كل وحدة من وحدات الاستثمار يتزايد بنفس معدل ارتفاع الأسعار و يساوي (س) سنوياً (أي أن القيمة الحالية للعائد ثابتة من عام لآخر). ولذا فإن القيمة الحالية للاستثمار في وحدة واحدة من هذا المشروع الاستثماري للعام المنتهي في اللحظة الزمنية د سوف تساوي:

$$\text{مردح} = -\text{ث} + \frac{\text{ك} \cdot (س+1) - \text{مردح} \cdot (س+1)}{(س+1)(ع+1)} \quad \text{لوحدة واحدة}$$

$$= -\text{ث} + \frac{\text{ك} \cdot (س-1)}{(ع+1)} + \frac{\text{مردح} \cdot (س+1)}{(س+1)(ع+1)}$$

$$= -\text{ث} + \frac{\text{ك} \cdot (س-1)}{(ع+1)} + \frac{\text{مردح} \cdot (س+1)}{(س+1)(ع+1)} \quad (١٣) \dots$$

وإذا فرضنا أن المنشأة سوف تستمر في إحلال هذا الأصل سنويا الى مالا نهائية بشراء وحدة جديدة في أول كل عام، فإن صافي القيمة الحالية لمثل هذا المشروع المستمر الى مالا نهائية سوف تصبح:

$$\text{مردح} = -\text{ث} + \sum_{س=1}^{\infty} \frac{\text{ك} \cdot (س-1)}{(ع+1)} + \sum_{س=1}^{\infty} \frac{\text{مردح} \cdot (س+1)}{(س+1)(ع+1)} \quad (١٤) \dots$$

وباستخدام قانون مجموع المتوالية الهندسية الى مالا نهائية فإن (١٤) تصبح:

$$\text{مردح} = -\text{ث} + \frac{\text{ك} \cdot (س-1)}{ع} + \frac{\text{مردح} \cdot (س+1)}{ع} \quad (١٥) \dots$$

$$\text{وتساوى ايضا} = \frac{\text{ك} \cdot (س-1)}{ع} + \frac{\text{مردح} \cdot (س+1)}{ع} \quad (١٦) \dots$$

ويلاحظ من المعادلة (١٦) أن صافي القيمة الحالية لهذا المشروع يتكون من مقدار لا يعتمد على معدل التغير في مستويات الاسعار (المقدار الاول)، ومقدار آخر يتمثل في القيمة الحالية للوفورات الضريبية من الاستهلاك والذي يعتمد على التغير في الاسعار (المقدار الثاني من المعادلة (١٦)).

ويعطى الجدول رقم (٢) صافي القيمة الحالية لمثل هذا المشروع بفرض أن قيمة الاستثمار في المرة الواحدة $\text{ث} = ١٠٠$ والعائد السنوي من كل وحدة من وحدات الاستثمار $\text{ك} = ١٣٠$.

وإذا قارنا هذا المشروع الذي تعمر اصوله لمدة عام واحد فقط مع المشروعين المذكورين سابقا (جدول رقم ١) والذين يمتد عمر كلا منهما الى مالا نهائية فيمكننا ان نستنتج أن ترتيب المشروعات المتنافسة ذات الاعمار الانتاجية المتفاوتة انما يتوقف على معدل التغير في مستويات الاسعار. ومن الشكل رقم (٢) يتضح لنا أن

جدول رقم (٢)

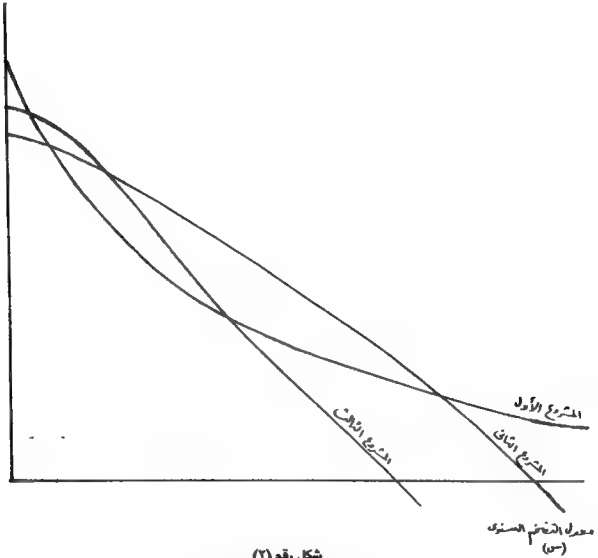
صافي القيمة الحالية للاستثمار في أصل عمره عام واحد و يتكرر ال مالا
نهاية *

صافي القيمة الحالية للمشروع	معدل التضخم السنوي (س)
٣٠٠	صفر
٢٩٠	ر٠١
٢٨٠	ر٠٢
٢٧١	ر٠٣
٢٦٢	ر٠٤
٢٥٢	ر٠٥
٢٤٣	ر٠٦
٢٣٥	ر٠٧
٢٢٥	ر٠٨
٢١٧	ر٠٩
٢٠٩	ر١٠
١٣٣	ر٢٠
٣٣ـ	ر٥٠
٢٠٠ـ	ر١٠٠

* تحتسب صافي القيمة الحالية للمشروع طبقا للمعادلة (١٦) كالآتي:

$$\text{مردح} = \frac{(١٠٠) (٢٥٠)}{(٢٠٠) (١ + س)} + \frac{(١٣٠) (٢٥٠) - ١٠٠}{ر٠٥}$$

صافي القيمة
الحالية
(م. ق. ح.)



شكل رقم (٢)
صافي القيمة الحالية لمشروعات متفاوتة في نمط الاستهلاك والعمر الانتاجي
عند معدلات مختلفة للخصم

المشروع الأخير الأقصر عمرا يفضل على الآخر بن عند ارتفاع الاسعار بمعدل يز يد على ٢٪ سنويا. لهما ارتفاع الاسعار بمعدل أكبر نسبيا (في هذا المثال أكبر من ١٠٪ سنويا) فقد يترتب عليها انعكاس ترتيب المشروعات لصالح المشروع الأول أو الثاني ذات العمر الأطول نسبيا، وذلك نتيجة لتلاشي تأثير الوفورات الضريبية من الاستهلاك على صافي القيمة الحالية. ولذا فإن من المتوقع أن تفضل المنشأة تلك المشروعات الاستثمارية ذات العمر الانتاجي الأقصر نسبيا، عندما ترتفع مستويات الاسعار في حدود معقولة نسبيا، ولكن هناك حدود لتفضيل تلك المشروعات ذات العمر الانتاجي القصير، إذ أن ارتفاع مستويات الاسعار بعد تلك الحدود قد يتسبب في تلاشي المميزات المترتبة على قصر العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري.

أثر التغيرات النسبية في مستويات الأسعار على قرار الترتيب

تناول التحليل حتى الآن أثر تغيرات الأسعار على تقويم المشروعات الاستثمارية المتنافسة بفرض تأثر مكونات التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار بتغيرات الأسعار بطريقة موحدة في كل فترة من الفترات، وبمعدل مساوٍ لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار. إلا أن من الملاحظ أن هذا الغرض قلما يتحقق عملاً خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن أسعار المنتجات مثلاً (وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلة المترتبة على الاستثمار) قد تتعرض لمعدلات تضخم مخالفة لتلك التي تتعرض لها أسعار عوامل الإنتاج (وتمثل التدفقات النقدية الخارجة). وفي نفس الوقت قد تختلف كلا من معدلات التغير في أسعار المنتجات وأسعار عوامل الإنتاج عن معدل التغير في القوة الشرائية العالمة لوحدة النقد، وهو ما يعرف بوجود تغيرات نسبية في مستويات الأسعار. Relative price - level changes .

ونتناول في هذا الجزء من البحث أثر تلك التغيرات النسبية في الأسعار على ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة، ومدى حساسية هذا الترتيب لتفاوت معدلات التغير في الأسعار.

إذا فرضنا أن K_A ، K_B تمثل التدفق النقدي المترتب على المشروع الاستثماري A في اللحظة الزمنية t ، وأن K_B تتكون من تدفقات نقدية داخلية ولنسميها (I_A) ، وتدفقات نقدية خارجة ولنسميها (E_A) . لنفترض أن المعدل العام للتغير في الأسعار في كل فترة هو (S) وأن أسعار المنتجات (I_A) تتعرض لمعدل تغير في الأسعار قدره (S_I) وأن أسعار عوامل الإنتاج (E_A) تتعرض لمعدل تغير في الأسعار قدره (S_E) .

لنفترض أيضا أن حساسية التغيرات للمستويات الخاصة للأسعار (س ج) .
 س م) في ارتباطها بالتغير في المستوى العام للأسعار (س ع) يمكن التعبير عنها
 كالآتي:

$$\frac{(س ج + 1)}{(س + 1)} = س ج ، وسها (س + 1) = (س ج + 1) و س$$

$$\text{وكذلك} \frac{(س ع + 1)}{(س + 1)} = س ع ، وسها (س + 1) = (س ع + 1) و س$$

ولذا فإن صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري سوف تصبح:

$$\frac{\sum_{t=1}^n \frac{س ج + س ع + س هـ}{(س + 1)^t} + \frac{س م}{(س + 1)^n}}{(س + 1)^0} \quad (17)$$

ونلك بافتراض اتباع طريقة القسط الثابت لحسابان الاستهلاك
 المحاسبي (هـ)، ومنها تساوي أيضا:

$$\frac{\sum_{t=1}^n \frac{س ج + س ع + س هـ}{(س + 1)^t} + \frac{س م}{(س + 1)^n}}{(س + 1)^0} \quad (18)$$

وتبين المعادلة (١٨) أن المقدار الثاني لمكونات صافي القيمة الحالية يعتمد
 على استجابة كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتغير في المستويات
 العلامة للأسعار، معبرا عنها بالعاملات س ج ، و س م . وبالتالي ينتظر أن يتوقف
 ترتيب الفرصة الاستثمارية بالنسبة لغيرها من الفرص المنافسة (مع ثبات العوامل
 الأخرى) على العلاقة بين س ج ، و س م .

فالفارق بين صافي القيمة الحالية للفرصة ١ = ١ والفرصة ٢ = ٢، مثلا، وعلى
 فرض ثبات قيم المتغيرات الأخرى (ث، هـ، ع، س، ض) باستخدام المعادلة (١٨)
 سوف يساوى:

$$\frac{\sum_{t=1}^n \frac{س ج + س ع + س هـ}{(س + 1)^t} + \frac{س م}{(س + 1)^n}}{(س + 1)^0} \quad (19)$$

وعلى مرص أن $L_{1,2} < L_{1,2}^*$ وأن $M_{1,2} = L_{1,2}$ وكذلك

$M_{1,2} = L_{1,2}$ (سعاد = ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) من المعادلة (١٧) نصبح :

$$\Delta \text{ ص ح } = \sum_{i=1}^n (1 - \text{ص}) = \frac{L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص})}{(20) \dots}$$

وكما هو واضح من المعادلة (٢٠) فإنه يشترط لكي تكون ص ح صفر، أى بعبارة أخرى تفضيل للمشروع (١) على المشروع (٢) أن تكون:

$$L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) < L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص})$$

وحيث أن $L_{1,2} = M_{1,2}$ (وهو شرط للحصول على صافي تدفقات نقدية تزداد على الصفر في كل فترة)، لذا فإن العلاقة (٢١) لن تتحقق وبالتالي فإن المشروع (٢) سوف يفضل على المشروع (١) فقط في الحالة التي تكون فيها:

$$L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) < L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص}) + L_{1,2} (1 - \text{ص})$$

ومن هذا نتبين أن تفضيل مشروع استثماري معين على مشروع آخر مطابق له في قيم كافة المتغيرات ماعدا حساسية مكونات التدفقات النقدية للتغيرات في المستويات العامة للأسعار، انما يتوقف على العلاقة التفاضلية بين حساسية التغيرات في مستويات أسعار عوامل الانتاج الى تلك المتعلقة بأسعار المنتجات. وعموما يمكننا القول أن التفضيل سوف يكون لتلك المشروعات التي تتحقق لها العلاقة $L_{1,2} < L_{1,2}^*$ بالقياس لغيرها من المشروعات المنافسة.

واذا تساءلنا عن مدى تأثير هذا الترتيب عند مستويات متباينة للتغيرات في مستويات الأسعار العامة، فبالنظر الى العلاقة (٢١) يتضح لنا أن ارتفاع مستويات الأسعار العامة سوف يكون من شأنه تأكيد أفضلية أحد المشروعات على الآخر (مع ثبات العوامل الأخرى). ولذا فمن المنتظر على وجه العموم عدم تغير ترتيب المشروعات الاستثمارية عند معدلات مختلفة لتغيرات الأسعار، وان كان ترتيب تلك المشروعات يتوقف أساسا على العلاقة النسبية بين تغيرات أسعار عوامل الانتاج وأسعار المنتجات كما سبق القول. ويمكننا أن نسوق المثال الرقمي التالي توضيحا لهذه الحالة.

لنفترض حالة ثلاثة مشروعات استثمارية متنافسة أ، ب، ج، متشابهة في قيم جميع المتغيرات ماعدا حساسية مكونات تدفقاتها النقدية للتغير في المستوى العام للأسعار. لنفترض أن:

$$ل = ١٦٠٠٠ = م = ٦٠٠٠، ث = ٢١٠٠٠، هـ = ٠,٥٠ = ع = ٠,٥٠، ض = ٠ = ن$$

بينما ن ٢ سنوات، وذلك لكل من المشروعات الثلاثة.
أما حساسية كل مشروع للتغيرات في مستويات الأسعار فهي كالآتي:
المشروع الأول أ: $م = ١، ل = ١، ج = ١، هـ = ١، ع = ١، ض = ١، ن = ١$

المشروع الثاني ب: $م = ١، ل = ١، ج = ١، هـ = ١، ع = ١، ض = ١، ن = ١$

المشروع الثالث ج: $م = ١، ل = ١، ج = ١، هـ = ١، ع = ١، ض = ١، ن = ١$

ويلاحظ أن المشروع الأول لا يتعرض لتغيرات نسبية في مستويات الأسعار على الإطلاق (س ع = س آ، ل = س إم)، والمشروع الثاني ينطبق عليه العلامة و (و م)، أما المشروع الثالث فينطبق عليه و ل و م.

ويبين الجدول رقم (٢) صافي القيمة الحالية لكل من المشروعات الثلاثة طبقا لمعدلات متفاوتة لتغيرات الأسعار (حالي التضخم والانكماش). ويلاحظ من مقارنة صافي القيمة الحالية للمشروعات الثلاثة، أن ترتيبها يتوقف أساسا على العلاقة بين و ل و م. فكلما ارتفعت قيمة معامل حساسية أسعار المنتجات بالقياس الى معامل حساسية أسعار عوامل الانتاج كلما احتل المشروع ترتيبا أفضل من غيره. وبالتالي فإن ترتيب المشروعات الثلاثة هي ج ثم أ ثم ب. ويلاحظ أيضا أن هذا الترتيب لم يتغير عند جميع معدلات التضخم أو الانكماش. فمن شأن زيادة أو انخفاض معدل التغير في الأسعار أن يدعم أفضلية أحد المشروعات بالقياس الى المشروعات الأخرى المنافسة.

ولذا يمكننا القول أن ترتيب المشروعات المتنافسة يتوقف على القيم النسبية لمعاملات حساسية الأسعار الخاصة الى الأسعار العامة (مع ثبات جميع العوامل

جدول رقم (۳)

صافي القيمة الحالية لعدة مشروعات استثمارية تتفاوت في معاملات حساسية الأسعار الخاصة الى التغير في المستوى العام للأسعار •

معدلات التغير في المستوى العام للأسعار (س) ع	المشروع (أ) (و = و = ١)	المشروع (ب) (و > و)	المشروع (ج) (و < و)
١٠ -	٤٨٧٨	١٩٩٩ -	٥٦٣٤
٠٥ -	٣٥٣٦	٣٢٤٤ -	٤٣٩٠
صفر	٢٥٨٨	٤٢٨٩ -	٣٣٤٥
٠٥ +	١٧٠٤	٥١٧٢ -	٢٤٦٠
١٠ +	٩٤٧	٥٩٣٠ -	١٧٠٣
٢٠ +	٢٧٢ -	٧١٤٩ -	٤٨٤

* صافي القيمة الحالية لكل مشروع تحتسب طبقا للمعادلة (١٨) وتساوي :

$$\frac{(1 \dots r)_{j_0}}{\sum_{\substack{u=0 \\ \ell}}^{r-1} (u+1)! \binom{r}{u} (1 \dots u)} \sum_{i=0}^r + \frac{(r)!^{j_0} - (r)!^{j_0}}{\binom{r}{j_0+1}} \sum_{i=0}^r + r! \dots = e^{j_0}$$

الأخرى). وان هذا الترتيب - بصفة عامة - يبدو مستقلا عن حجم التغير في المستوى العام للأسعار. (٢١)

المفاضلة بين مشروعات متفاوتة في هيكل التكلفة وأثرها على اختيار الوسائل التكنولوجية للانتاج في ظل التضخم:

يمكننا التوسع في التحليل المذكور أعلاه (للعادلة ١٨) لكى تأخذ في الحسبان صراحة الأثر على مكونات التدفقات النقدية الخارجة (التكاليف النقدية لعوامل الانتاج) نتيجة لتفاوت معدلات التغير في مستويات الأسعار العامة والخاصة. وقد تناول بعض الكتاب الأثر على صافي القيمة الحالية للفرصة الاستثمارية المستقلة نتيجة للتفرقة بين نوعين من التكاليف المترتبة على الفرصة الاستثمارية حسب تأثيرها بتغيرات الأسعار: التكاليف التي تستجيب للتغير في مستويات الأسعار Respond to price-level changes والتكاليف التي لا تستجيب للتغير في مستويات الأسعار. (٢٢) والنوع الأول من التكاليف يتمثل عادة في تلك البنود من التكلفة التي تتغير في الأجل القصير (مثل تكاليف العمالة والمواد الخام). والتي يمكن أن نطلق عليها بصفة عامة هنا لفظ التكاليف المتغيرة Variable Costs والنوع الثاني من التكاليف ويشتمل على تلك البنود التي لا تتأثر بتغيرات مستويات الأسعار خلال العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري مثل البنود النقدية التي تترتب على ارتباطات تعاقدية على الأساس التاريخي وما يترتب عليها من وفورات ضريبية تؤثر على مكونات التدفقات النقدية. يمكن أن نطلق على تلك البنود عموما اصطلاح التكاليف الثابتة Fixed costs (٢٣)

ولقد أوضح بعض الكتاب (Foster (1970 أن ترتيب المشروعات المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار سوف يتفاوت حسب مكونات التكاليف التي تنطوى عليها (تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة). وفي ظل التضخم فمن المنتظر ان تعطي المنشأة أفضلية لتلك المشروعات التي تنطوى على استخدام قدر أكبر نسبيا من التكاليف النقدية الثابتة. وطبقا للتحليل الذي قدمه Foster, pp. 23-4 فإن ارتفاع معدل التضخم قد يغير من ترتيب المشروعات الاستثمارية لصالح المشروعات التي ترتفع فيها نسبة التكاليف الثابتة (بخلاف الاستهلاك) على التكاليف المتغيرة. ومن ناحية أخرى فقد بين Nelson (1976a), pp. 925 - 6 أن اختلاف تأثير تكاليف عناصر الانتاج بالتضخم سوف يجعل المنشأة تنتج الى نسبة أقل من التركيز الآلي بالقياس الى العمالة Less physical Capital intensive.

وسوف نثبت بالتحليل التالي أنه ليس هناك بالضرورة تعارضا بين تلك
النتيجتين، وذلك عن طريق التوسع في التحليل الذي قدمه كلا من Nelson
Foster وسوف يتضح لنا أن أثر اختلاف نسبة التكاليف المتغيرة إلى الثابتة
للمشروعات المتنافسة في ظل التضخم إنما يتوقف أساسا على العلاقة بين الوفورات
الضرورية من الاستهلاك، وبين حجم التكاليف النقدية للإنتاج. وبالتالي فإن
تفضيل المشروعات الأقل تركيزا أليا والأكثر تركيزا يدويا Labour intensive
إنما يعتمد بصفة أساسية على تلك العلاقة. كذلك سوف يتضح أن المفاضلة بين
المشروعات متفاوتة في نسب التكاليف المتغيرة إلى التكاليف الثابتة يمكن أن يكون
مستقلا عن التغير في معدلات التضخم (الانكماش) وذلك في الحالة الخاصة التي
تتساوى عندها مقدار الوفورات الضرورية من الاستهلاك مع إجمالي التكاليف
الثابتة النقدية. ونثبت فيما يلي صحة هذه العلاقة تحليليا ثم باستخدام مثال
رقمي.

إذا فرضنا أن التدفقات النقدية الخارجة المترتبة على الفرصة الاستثمارية (م
في المعادلة (١٨)) تتكون من بنود من التكاليف المتغيرة ولنسميها (غ و)،
وبنود تكاليفية نقدية أخرى ثابتة (بخلاف الاستهلاك) ولنطلق عليها (ي). وعلى
فرض أن جميع البنود المتغيرة تتأثر بنفس الكيفية بتغيرات الأسعار، وأن معامل
حساسية تلك البنود للتغير في الأسعار العامة يعبر عنه بالعامل و، بينما لا تتأثر
البنود الثابتة بتغيرات الأسعار على الإطلاق حسب تعريفنا السابق، ولذا فإنه يمكن
إعادة صياغة المعادلة (١٨) لكي تأخذ أثر هيكل التكلفة كالآتي:

$$م و ح = \sum_{i=1}^n \frac{[L_i(1+r)^i - C_i(1+r)^i] - Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i} + \frac{Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i}$$

$$\text{وطالما أن } \frac{Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i} = \frac{Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i} \text{ فإن المعادلة (٢٣) تصبح}$$

$$م و ح = \sum_{i=1}^n \frac{[L_i(1+r)^i - C_i(1+r)^i] - Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i} + \frac{Y_i(1+r)^i}{(1+r)^i}$$

وتوضح المعادلة (٢٣) أن المقدار الأول والثاني لمكونات صافي القيمة الحالية
للمشروع الاستثماري مستقلة عن التغير في مستويات الأسعار (طلبا أننا نفترض
ثبات قيم و. و في جميع الفترات). وأن تغيرات مستويات الأسعار تؤثر على صافي

القيمة الحالية من خلال أثرها على المقدار الثالث والذي يعتمد على معدل التغير في المستوى العام للأسعار (س ع).

وفي الحالة الخاصة التي تكون فيها هـ = ض (١ - ض) فإن المعادلة (٢٢) تصبح:

$$ص ح - ث = \sum_{j=1}^n \frac{[ل_0 - ل_1 - ل_2 - \dots - ل_n]}{(١ + ع)^j} \quad (٢٤)$$

أي أن صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري يمكن تحديدها مستقلا عن التغير في مستويات الأسعار في تلك الحالة (ومع ثبات العوامل الأخرى). ومن ذلك نستنتج أن أثر التضخم على ترتيب المشروعات للتنافسة التي تتفاوت فيها نسب التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة يعتمد أساسا على العلاقة بين الوفورات الضريبية من الاستهلاك (هـ: ض) وبين إجمالي التكاليف الثابتة النقدية بعد الضرائب [(١ - ض) ع].

ويمكننا أيضا أن نتوقع أنه عندما تكون (١ - ض) ع > هـ: ض فإن ذلك يسفر عن زيادة في صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري بزيادة معدل التضخم، ذلك نظرا لخصم هذه التكاليف بمعدل أعلى في أوقات التضخم، وبالتالي تناقص أثرها السالب على صافي القيمة الحالية بارتفاع مستويات الأسعار. والعكس صحيح في الحالة التي تكون فيها (١ - ض) ع < هـ: ض، إذ سوف يترتب على ارتفاع مستويات الأسعار انخفاضاً في صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. ولذلك فإنه باستثناء الحالة التي تكون فيها (١ - ض) ع < هـ: ض، فإن أثر التضخم على ترتيب المشروعات الاستثمارية إنما يتوقف على الحجم النسبي للتكاليف الثابتة بالقياس إلى التكاليف المتغيرة. ويمكن توضيح تلك النتيجة باستخدام المثال الرقمي التالي، والذي يتعلق بترتيب أربعة مشروعات استثمارية متنافسة تتشابه في قيم كافة المتغيرات ماعدا حجم التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة:

المشروع الأول: ويخضع للحالة للمتطرفة التي تكون فيها التكاليف النقدية الثابتة صفراً وجميع التكاليف متغيرة وتستجيب لتغيرات مستويات الأسعار طبقاً للمعامل و ع.

المشروع الثاني: ويخضع للعلاقة (١ - ض) ع > هـ: ض

المشروع الثالث: ويخضع للعلاقة (١ - ض) ع = هـ: ض

المشروع الرابع: ويخضع للعلاقة (١-ض) < هـ ض

أما باقي المتغيرات فتأخذ قيماً موحدة لجميع المشروعات: $ث = ٨,٩٠٠٠ = ٣,٠٠٠$ ،
ن = ٢ ض = ٥٠,٠٠٠ ل = ١٢,٠٠٠ ع = ٠,٦، إجمالي التكاليف النقدية
(ثابتة + متغيرة) م = ٤,٠٠٠ ول = ٨٠,٠٠٠ و غ = ٩٥.

ويبين الجدول رقم (٤) صافي القيمة الحالية لتلك المشروعات الأربعة المتنافسة والتي تعكس تزايد مقدار التكاليف الثابتة إلى المتغيرة من المشروع الأول حتى الرابع على التوالي. ومن مقارنة المشروعات الأربعة يمكننا أن نستنتج أن صافي القيمة الحالية للمشروع الثالث لا تتأثر بمعدل التضخم أو الانكماش السائد نظراً لأن ذلك المشروع يتحقق له المساواة بين (١-ض) و بين هـ. ض. أما في الحالة التي تزيد فيها الوفورات الضريبية من الاستهلاك على إجمالي التكاليف النقدية الثابتة (كما في حالة المشروع الأول والثاني) فإن ارتفاع معدل التضخم يجعل المشروعات الاستثمارية أقل جاذبية بعكس الحال في حالة الانكماش. أما في حالة مقدار التكاليف النقدية الثابتة على مقدار الوفورات الضريبية من الاستهلاك (كما في المشروع الرابع)، فإن صافي القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية تزايد بارتفاع معدلات التضخم وتقل في حالة الانكماش.

ونخلص من هذا التحليل إلى أن المفاضلة بين المشروعات متفاوتة في هياكل التكلفة تعتمد على حالة التغير السائدة في مستويات الأسعار (تضخم أم انكماش) وفي نفس الوقت تتوقف على العلاقة بين التكاليف النقدية الثابتة والوفورات الضريبية من الاستهلاك عند المستويات متفاوتة لتغيرات الأسعار.

الأثر على الهيكل التمويلي للمنشأة في ظل فرض التحويالات النقدية بين المدينين والدائنين في أوقات تغيرات الأسعار

في ظل ظروف ثبات الأسعار وعدم وجود ضرائب وتوافر سوق رأس مال مثالية، فمن المعروف أنه يمكن اتخاذ القرار الاستثماري مستقلاً عن القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي Capital Structure ، وسياسة توزيع الأرباح Modigliani and Miller (1959) . وفي ظل وجود ضرائب فإن القيمة الاقتصادية

جدول رقم (٤)

صافي القيمة الحالية لمشروعات متنافسة تتفاوت في نسبة التكاليف المتغيرة الى التكاليف الثابتة *

المشروع الرابع غ = ٥.٠٠٠ ي ٣٥٠٠ = ي (ض - ١) هـ ض	المشروع الثالث غ = ١.٠٠٠ ي ٣٠٠ = ي (ض - ١) هـ ض	المشروع الثاني غ = ٣.٠٠٠ ي ١٠٠٠ = ي (ض - ١) هـ ض	المشروع الأول غ = ٤.٠٠٠ ي ٤٠٠ = ي (ض - ١) هـ ض	معدل التغير السنوي في المستوى العام للأسعار (سرع)
٩٦	٣١٥	١١٩٦	١٦٣٥	١٠ -
١٨١	٣١٥	٨٥٥	١١٢٤	٥ -
٢٥٢	٣١٥	٥٧٠	٦٩٧	صفر
٣١٣	٣١٥	٤١٨	٣٣٤	٥ -
٣٦٤	٣١٥	١٢٢	٢٣	١٠ -
٤٤٨	٣١٥	٢١٣	٤٧٨	٣٠ -

طبقا للمعادلة (٢٣)، فإن صافي القيمة الحالية لكل مشروع تساوي:

$$\text{مردد ج} = \frac{\sum_{j=1}^T \frac{C_j}{(1+r)^j} - \frac{C_0}{(1+r)^0}}{\frac{C_0}{(1+r)^0} - C_0} = \frac{11000 - 10000}{10000 - 10000} = 1$$

للمنشأة تزيد بزيادة نسبة القروض في الهيكل النمو يلي ظلما أن هناك ماتجنيه المنشأة نتيجة لخصم فوائد القروض من الربح الخاضع للضريبة (٢٤). وفي ظل تغيرات مستويات الأسعار، وطبقا لما يعرف بفرض «التحويلات النقدية بين المدينين والدائنين Monetary Debtor - Creditor Hypothesis» فإنه قد ينتج عن التضخم «ربح» لصالح المنشآت المقرضة على حساب المنشآت المقرضة. إذ تتعرض تلك المنشآت التي تحتفظ بصافي أصول نقدية في أوقات التضخم لنقص في القيمة الحقيقية لتلك الأصول نتيجة تناقص قوتها الشرائية، بينما تحقق المنشآت المقرضة «أرباحا تضخمية» إذا كانت التزاماتها محددة للقيمة النقدية، إذ سوف تسدد تلك الالتزامات وقت التضخم بوحدة نقدية ذات قوة شرائية أقل من تلك المتحصل عليها قبل. ولذا فمن المنتظر أن يترتب على التضخم ما يمكن اعتباره «تحويلا للثروة Wealth transfer بين المدينين والدائنين عندما تكون معدلات التضخم غير متوقعة (٢٥) Unexpected inflation».

وطبقا لهذا الفرض فإن من صالح المنشأة أن تزيد من قيمة التزاماتها الثابتة (غير الحساسة لتغيرات مستويات الأسعار) على حساب الالتزامات التي تتأثر بدرجة أكبر نسبيا لتقلبات الأسعار، وذلك إذا توقعت المنشأة معدلات مرتفعة نسبيا للتضخم في الفترات المستقبلية بالقياس للفترة الحالية. فإذا كانت القروض التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة في ظل تلك الظروف غير مرتبطة بتقلبات الأسعار Unindexed loans فسوف تجد المنشأة أن من الأفضل زيادة نسبة القروض في هيكلها النمو يلي، نظرا لأن الوفورات الضريبية الناجمة عن خصم فوائد تلك القروض من الربح الخاضع للضريبة سوف يزيد من القيمة الاقتصادية للمنشأة. (٢٦) وذلك بالإضافة إلى «الأرباح التضخمية Inflationary gains» التي سوف تنجم عن سداد تلك الالتزامات بوحدة نقدية ذات قدرة شرائية أقل من ذي قبل.

وإذا ما طبقنا هذا التحليل على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية التنافسية فسوف نجد أنه في ظل عدم التأكد من معدلات التضخم في المستقبل Unanticipated inflation وخضوع الأرباح الحاسبية للضرائب، فمن المنتظر عدم وجود استقلال بين القرارات الاستثمارية والقرارات المتعلقة بالهيكل النمو يلي للمنشأة. ففي تلك الأحوال سوف تغضل المنشأة تلك المشروعات (من بين المشروعات التنافسية) التي ترتبط بمصادر للنمو يل تعتمد بدرجة أكبر نسبيا على الاقتراض، بالقياس إلى تلك المشروعات التي لن يتسبب عنها زيادة نسبة الاقتراض

في الهيكل التمويلي. وذلك لن يتحقق بالطبع سوى في الأحوال التي ترتبط فيها المشروعات المتنافسة بمصادر متفاوتة للتمويل. وهناك سبب آخر قد يدعو إلى عدم إمكانية اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بترتيب المشروعات المتنافسة منفصلاً عن الأثر على الهيكل التمويلي للمنشأة في ظل ظروف التضخم، ويتعلق بالأثر على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المشروعات المتنافسة، ومعدل الخصم الذي يمكن استخدامه في إيجاد القيمة الحالية لما يترتب على كل منها من تدفقات نقدية. فمن المحتمل في ظل التضخم أن يتفاوت معدل العائد المرغوب من الاستثمار بين المشروعات المتنافسة نتيجة تأثر مكونات معدل تكلفة رأس المال بدرجات متفاوتة للمخاطرة المالية Financial risk والتي بدورها تتأثر بدرجة المخاطرة المحيطة باحتمالات عدم تحقق معدلات التضخم المتوقعة مستقبلاً، وهذا النوع من المخاطرة ما يمكن أن نطلق عليه «مخاطرة التضخم» (٢٧). Inflation risk

ونخلص من ذلك إلى القول بأنه في ظل تغيرات الأسعار وخضوع أرباح المنشأة للضرائب فسوف تتأثر القرارات الاستثمارية بالقرارات المتعلقة بمصادر التمويل. ومن المنتظر أن يتأثر ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة بتوقعات المستثمر لمعدلات تغيرات مستويات الأسعار المستقبلية وما يترتب على ذلك من تفضيلات لنسبة القروض في الهيكل التمويلي، وذلك في الأحوال التي ترتبط فيها كل فرصة استثمارية بمصدر معين من مصادر التمويل. أما في الأحوال التي لا تتوافر فيها هذا الشرط فإنه يمكن المفاضلة بين المشروعات المتنافسة بدون الأخذ في الحسبان لما يترتب على التضخم من أرباح نقدية تضخمية نتيجة للاقتراض، إذ أن تلك الأرباح سوف تكون ثابتة بصرف النظر عن المشروع الذي يقع عليه الاختيار.

أثر درجة مثالية سوق رأس المال في ظل التضخم على قرارات الترتيب:

افترض التحليل السابق حتى الآن توافر ما يسمى بفرض مثالية سوق رأس المال عند اتخاذ القرار الاستثماري Capital market perfection . ويقصد بسوق رأس المال المثالية تلك السوق التي لا يتحمل فيها المتعاملون أعباء لا تمام الصفقات أو الحصول على معلومات Zero transaction and information costs . وتتميز بعدم وجود تدخل حكومي أو قيود على التعامل من أي نوع وأن تتوافر في الأصول المالية للتداولية فيها أن تكون قابلة للتجزئة Infinite divisibility ، كما يشترط أن تكون أيضاً سوقاً متنافساً بالمفهوم الاقتصادي Competitive Market (وذلك يعني توافر عدد كبير من المتعاملين، وكل منهم

يقبل السعر المعروض الذى يتحدد بتوازن العرض مع الطلب Price taker (٢٨)

ومن المعلوم أنه في ظل هذا الفرض فإنه يمكننا اتخاذ القرار الاستثماري بقبول أو رفض فرصة استثمارية قائمة بذاتها، وكذلك ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة طبقا لمعيار تعظيم صافي القيمة الحالية، بصرف النظر عن أثر التدفقات النقدية الناتجة عن الفرصة الاستثمارية التي يتقرر قبولها على النمط الاستهلاكى الأمثل الذى يرغبه المستثمر Optimal Consumption pattern إذ أنه في هذه الأحوال يمكن للمستثمر من أن يقوم بتعديل توزيع التدفقات النقدية بين الفترات المختلفة لكي يتلاءم والنمط الاستهلاكى المرغوب، وذلك عن طريق الاقتراض أو الاقتراض في سوق رأس المال (بمعدلات موحدة وبدون تكلفة لاجراء هذه العمليات). وبالتالي فإن تعظيم صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار يتسق مع هدف تعظيم درجة الاشباع من الاستهلاك على ممر الفترات المستقبلية (٢٩).

وفي ظل ظروف سوق رأس المال غير المثالية Imperfect capital market فإن البحث عن السياسة المثلى للاستثمار والهيكل التمويلي وتوزيع الارباح يصبح أكثر تعقيدا نظرا لاعتماد تقييم الفرص الاستثمارية على الوسيلة المستخدمة في التمويل (٣٠)، أى بعبارة أخرى لا يمكن اتخاذ القرار الاستثمارى مستقلا عن قرار تمويل الفرصة الاستثمارية. وفي نفس الوقت يصبح ضروريا الأخذ في الحسبان الأثر على التدفقات النقدية الحالية للمنشأة نتيجة قبول أو رفض فرصة استثمارية. إذ سوف يؤثر نمط توزيع التدفقات النقدية للفرصة الاستثمارية بين الفترات المختلفة ومدى اتفاه مع النمط الاستهلاكى المرغوب على مدى جاذبية الفرصة الاستثمارية، وبالتالي لا يمكن البت في قرار المفاضلة بين فرص استثمارية متنافسة مستقلا عن تفضيلات أصحاب المنشأة لكيفية توزيع الدخل الموجه للاستهلاك بين الفترات المختلفة. (٣١)

والتساؤل الذى يثار الآن بصدد تقييم الفرص الاستثمارية المتنافسة في ظل التضخم هو أثر عدم توافر سوق رأس المال المثالية على ترتيب تلك الفرص في ظل مستويات مختلفة لتغيرات الأسعار. ولتبسيط التحليل سوف نفترض أن جميع الأسعار تخضع للتضخم (أو الانكماش) بنسبة موحدة، وأن تغيرات الاسعار تؤثر بطريقة موحدة على كلفة مكونات التدفقات النقدية ومعدلات العائد المرغوب من الاستثمار. لنفترض أيضا أن عدم مثالية سوق رأس المال تتمثل فقط في عدم تطابق

معدلات الاقتراض مع معدلات الاقتراض (معدلات الاقتراض أعلى من معدلات الاقتراض) وأن المنشأة غير خاضعة للضرائب من أي نوع كما وأن طريقة الاستهلاك موحدة لكافة المشروعات المتنافسة.

ويجيب Wilkes (1972) على هذا التساؤل في ظل تلك الافتراضات، بأنه من الضروري الأخذ في الحسبان أثر التدفقات الناتجة عن كل فرصة استثمارية على النمط الحالي للتدفقات النقدية للمنشأة، وأن من شأن تغيرات الأسعار في هذه الحالة أن تزيد من تعقيد عملية المفاضلة بين المشروعات المتنافسة نظرا لأن:

".... the decision between projects in the non-uniform interest case can depend upon the presence or absence of external inflation (or in general upon the rate of inflation or deflation). This result contrasts with that in the uniform interest case....."

(Wilkes (1972), p. 51.)

واثباتا لذلك، يسوق Wilkes مثالا على كيف أن ترتيب مشروعين استثمار بين قد يتفاوت في ظل وجود التضخم من عدمه إذا سادت ظروف سوق رأس المال غير المثالية، بعكس الحال فإن ترتيب المشروعين لن يختلف إذا كانت تلك السوق مثالية (يتساوى فيها معدل الاقتراض والاقتراض).

وسوف نثبت فيما يلي أنه على الرغم من صحة الاعتقاد بأن التضخم سوف يضيف بعدا جديدا في مشكلة المفاضلة بين المشروعات في ظل سوق رأس المال غير المثالية، إلا أنه - في ظل الفروض المذكورة أعلاه - فإن عنصر التضخم في حد ذاته ليس سببا أساسيا في تغيير ترتيب الفرصتين الاستثماريتين. وإنما الصعوبة قد تكمن في عدم القدرة على المفاضلة بين مقادير الاستهلاك المرغوبة بين الفترات المختلفة في ظل تغيرات الأسعار. وسوف نبرهن باستخدام المثال التالي - على غرار ذلك الذي قدمه Wilkes - أنه إذا تمت المقارنة بين مقادير الاستهلاك المرغوبة في الفترات المختلفة على أساس موحد بحيث نأخذ في الحسبان اختلاف القوة الشرائية لوحدات النقد بين الفترات المختلفة، فإن التضخم لن يؤثر - في ظل الفروض التي تضمنها تحليل Wilkes - على ترتيب الفرص الاستثمارية، وإنما سوف يتفاوت الترتيب نتيجة لتفاوت ظروف مثالية سوق رأس المال من عدمه.

لنفترض حالة المقارنة بين مشروعين استثمار بين متنافسين:

المشروع أ: ويحتاج الى استثمار مبلغ ١٠٠٠ في الفترة الأولى مقابل تدفق نقدي داخل في الفترة الثانية فقط وقدره ١٨٢٠ (أى - ١٠٠٠ + ١٨٢٠)
المشروع ب: وينتج عنه تدفق نقدي داخل قدره ٥٠٠ في الفترة الأولى، ولا شيء في الفترة الثانية (٥٠٠ + صفر).

لنفترض أن مستوى الدخل النقدي الحالي للمنشأة من المصادر الأخرى تتمثل في (١٠٠٠ + صفر) في الفترتين الأولى والثانية على التوالي. والمطلوب المفاضلة بين المشروعين المتنافسين (أ)، (ب) في ظل ظروف مثالية أو عدم مثالية سوق رأس المال، وفي ظل وجود أو عدم وجود تغيرات في الأسعار.

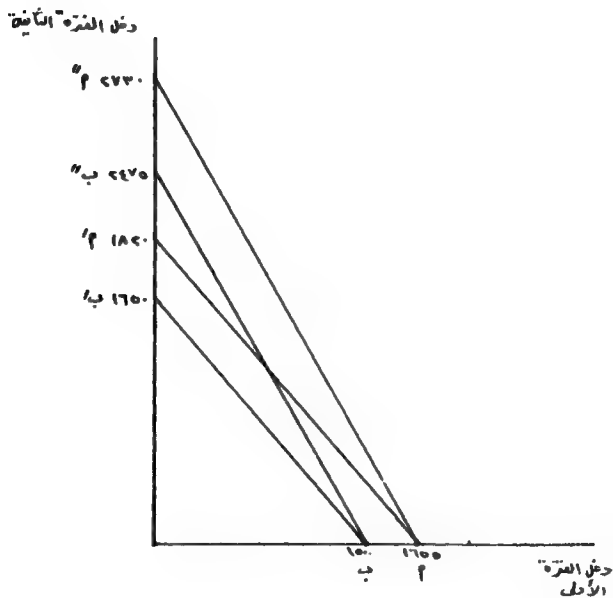
في ظل مثالية سوق رأس المال، بينما معدل الاقتراض يساوى معدل الاقتراض وعلى فرص أنه يعادل ١٠٪ للفترة، فإن ترتيب الفرصتين أ، ب، لن يتأثرا بالتضخم (ولنفرض هنا أن التضخم بمعدل ٥٠٪ بين الفترة الأولى والثانية). وكذلك فإن الترتيب سوف يظل مستقلا عن النمط المرغوب لتوزيع الدخل الاجمالى للمنشأة بين الفترتين (الدخل الاجمالى يتمثل في الدخل الحالي من مصادر اخرى زائد التدفق النقدي المترتب على الفرصة الاستثمارية المقرر قبولها). ويمكن تمثيل ذلك بالشكل رقم (٢). إذ أن صافي القيمة الحالية للمشروع (أ) تساوي :

$$\text{في ظل عدم وجود التضخم} = 1000 - \frac{1820}{(0.1+1)} = 600$$

$$\text{في ظل التضخم} = 1000 - \frac{(0.1+1)1820}{(0.1+1)(0.1+1)} = 600$$

أما صافي القيمة الحالية للمشروع (ب) فهي تساوي ٥٠٠ في الحالتين. وفي حالة قبول المشروع (أ) فإن دخل المنشأة الكلي بالقيمة الحالية في بداية الفترة الأولى سوف يساوى $1000 + 600 = 1600$ ويمكن توزيعه بالكامل في الفترة الأولى ولكن ذلك يحتاج الى اقتراض مبلغ مساو لهذه التوزيعات ثم يسدد القرض في نهاية الفترة الثانية بما يعادل $1600 \times (1+0.1) = 1820$ والذي يتساوى مع التدفق النقدي الناتج من المشروع (أ) في الفترة الثانية. وفي الشكل رقم (٢)، يمثل الخط أ، جميع النقاط المحتملة لتوزيع الدخل بين الفترتين اذا ما قبل المشروع (أ).

وفي حالة قبول المشروع الاستثماري (ب) فإن الدخل الكلي الحالي



شكل رقم (٢)

توزيع الدخل الكلي بين فترتين
في ظل مثالية سوق رأس المال

للمنشأة (في بداية الفترة الأولى) سوف يصبح $1000 + 500 = 1500$. ويمكن توزيع هذا الدخل بالكامل في الفترة الأولى ولا شيء في الفترة الثانية، كذلك يمكن تأجيل استهلاكه بالكامل للفترة الثانية عن طريق استثماره بمعدل الاقتراض السلبي في السوق ليصبح في الامكان توزيع $1500 \times (1 + 0.1) = 1650$ في نهاية السنة الثانية. كما يمكن أيضا توزيع هذا الدخل الاجمالي بين الفترتين بمقادير متفاوتة تمثلها أية نقطة واقعة على الخط ب' في الشكل رقم (٢).

يلاحظ هنا أن ميل كلا من الخطين أ' و ب' متساويان و يعادل $-(1 + 0.1)$ ، أى بعبارة أخرى يتوقف على معدل الاقتراض والاقتراض السلبي. وطالما أن الخط أ' موازى للخط ب'، وأن أ' يعطى ب'، لذا فمن الواضح أن المشروع أ' يفضل دائما على المشروع ب' لأنه سوف يضمن زيادة في الاستهلاك الكلي في الفترتين بصرف النظر عن النمط المرغوب لتوزيع الدخل بين الفترتين.

وفي ظل التضخم (و بفرض استجابة مكونات التدفقات النقدية ومعدل الخصم للتضخم بطريقة موحدة) فإن توزيع الدخل بين الفترتين في حالة قبول المشروع (أ) سوف يتمثل بالخط أ'، وفي حالة قبول المشروع (ب) بالخط ب'. وميل كلا الخطين متساويان و يعادل $-(1 + 0.1) = -1.1$. وطالما أن الخطين أ' و ب' متوازيان بينهما أ' يعطى ب' فسوف تفضل المنشأة أيضا المشروع (أ) على (ب). وبالتالي يمكننا استنتاج أن ترتيب المشروعين لا يتأثر بالتضخم أو النمط الاستهلاكي لتوزيع الدخل بين الفترات طالما نفترض مثالية سوق رأس المال (بالإضافة الى الافتراض الاخرى السابق الإشارة إليها).

الآن نتناول ترتيب المشروعين في ظل عدم مثالية سوق رأس المال والمتمثلة في عدم تساوى معدلات الاقتراض والاقتراض. لنفترض ان معدل الاقتراض (والاستثمار) هو 10% أما معدل الاقتراض فهو 30% للفترة. و يبين الشكل رقم (٤) كيفية توزيع الدخل الكلي للمنشأة بين الفترتين والترتب على قبول المشروع (أ) أو المشروع (ب).

ففي ظل عدم وجود التضخم فإن الخط أ' يمثل توزيع الدخل المترتب على قبول المشروع (أ) والخط ب' نتيجة لقبول المشروع (ب)، وميل هذين الخطين غير متساو لاختلاف معدل الاقتراض (بالنسبة للمشروع أ) عن معدل الاقتراض والاستثمار (للمشروع ب)، و يعادلان $-(1.2)$ و $-(1.1)$ للمشروعين أ، ب على التوالي.

الدخل الموزع في
الفترة الثانية
م ٢٧٣٠

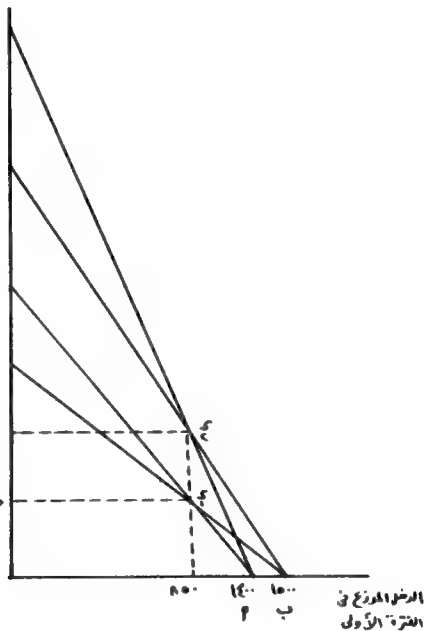
ب ٢٧٥٠

م ١٨٢٠

ب ١٦٥٠

١٠٤٤

٧١٥



شكل رقم (٤)

توزيع الدخل الكلي بين فترتين
في ظل عدم مثالية سوق رأس المال

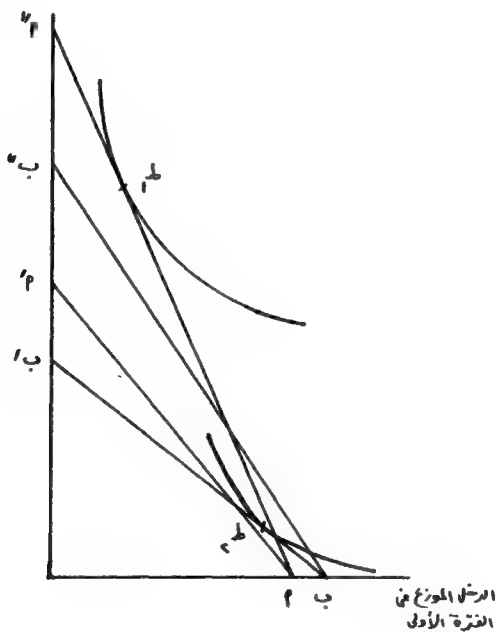
وفي ظل التضخم فسوف ينتج عن قبول المشروع (أ) الخط أ أو ميله يساوي $-(1 + 30\%) / (1 + 50\%) = -0.79$ ، ويختلف عن ميل الخط المترتب على قبول المشروع (ب) وهو $-(1 + 1\%) / (1 + 5\%) = -0.96$ ، ويلاحظ في حالة عدم مثالية سوق رأس المال (سواء في ظل التضخم أو عدمه) فإن خطوط توزيع الدخل المترتبة على المشروعين أ، ب متقاطعة، وذلك يعني أن المفاضلة بينهما تتوقف على النمط الاستهلاكي المرغوب لتوزيع الدخل بين الفترتين.

وطبقا لتحليل Wilkes فإنه يستنتج أن التضخم قد يؤدي الى تغيير ترتيب المشروعات الاستثمارية في ظل تفضيلات معينة لتوزيع الدخل بين الفترتين. فإذا أمكن تمثيل تلك التفضيلات بمنحنيات سواء indifference Curves (كما في الشكل رقم ٥)، فإن المشروع (أ) سوف يكون مفضلا على (ب) في حالة التضخم (النقطة ط ١) بينما أن المشروع (ب) يفضل على (أ) في حالة ثبات الأسعار (النقطة ط ٢).

وفي رأينا أنه في ظل الظروف التي يؤسس عليها هذا التحليل فلا يجب أن تغير المنشأة من تفضيلاتها لأحد المشروعين على الآخر نتيجة لوجود تغيرات في مستويات الأسعار. إذ أنه في هذه الحالة هناك مشروع مفضل على الآخر سواء في ظل التضخم أم ثبات الأسعار. والسبب في ذلك يكمن في ضرورة الأخذ في الحسبان عند تفضيل أعداد مختلفة من التدفقات النقدية المرغوبة للاستهلاك بين الفترتين، فيجب أن تتم المقارنة على أساس موحد من القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك في حالة تغير مستويات الأسعار. ويمكن اثبات ذلك عن طريق تحديد نقطتي تقاطع المشروعين في ظل ثبات الأسعار (وتمثلها النقطة د ١ في الشكل رقم ٤)، وفي ظل التضخم (وتمثلها النقطة د ٢ في نفس الشكل). ففي ظل ثبات الأسعار فإن الخطين أ، ب يتقاطعان عند النقطة د ١ والتي تمثل توزيعا للدخل قدره ٨٥٠ في الفترة الأولى، وتوزيعا قدره ٧١٥ في الفترة الثانية. أما في ظل التضخم فإن نقطة التقاطع د ٢ تماثل توزيعا للدخل قدره ٨٥٠ في الفترة الأولى، ١٠٧٢٫٥ في الفترة الثانية (٣٢).

والنتيجة التي تتضح من تحديد هاتين النقطتين أن الاحداثي الرأسي للنقطتين متساويان (مقدار الدخل الموزع في الفترة الأولى). أما الاحداثي الأفقي (الدخل في الفترة الثانية) للنقطتين د ١، د ٢، فعلى الرغم من اختلافه في عدد الوحدات النقدية: د ١ = ٧١٥، د ٢ = ١٠٧٢٫٥ إلا أنهما يتساويان في القيمة

الربح الموزع في
الفترة الثانية



شكل رقم (٥)

تفضيلات المستثمر عند ارتفاع مستويات الأسعار
في ظل عدم مثالية سوق رأس المال

الشرائية الحقيقية. إذ أن ٧١٥ وحدة نقدية حقيقية لها قوة شرائية مساوية ١٠٧٢,٥ وحدة إذا ما ارتفعت الأسعار بمعدل ٥٠٪: $١٠٧٢,٥ = ٧١٥ \times (١,٥٠)$. وعلى ذلك فإن ترتيب المشروعات لا يجب أن يتأثر بوجود أو عدم وجود التضخم في ظل تلك الفروض، إذ أن المنشأة سوف تفضل أحد المشروعات على الآخر طبقاً للنمط الاستهلاكي المرغوب لتوزع الدخل بين الفترتين. ووجود التضخم في هذا المثال لن يغير من القدرة الشرائية لمقادير الاستهلاك الناجمة عن أي من المشروعات. فإذا فضل أصحاب المنشأة توزيع دخل يقل عن الاحداثي الرأسي لنقطتي التقاطع ١، د ٢ في الفترة الأولى (أي أقل من ٨٥٠) على حساب زيادة الدخل الموزع في الفترة الثانية (أي يزيد على ٧١٥ وحدة قوة شرائية حقيقية وتساوي ١٠٧٢,٥ معبراً عنها بوحدة نقدية ذات قوة شرائية في الفترة الثانية نتيجة لارتفاع الأسعار) فسوف تفضل المنشأة المشروع (أ) سواء في ظل ثبات الأسعار أم في ظل التضخم. كذلك فإن المنشأة سوف تفضل المشروع ب على المشروع أ إذا كان القدر المرغوب استهلاكه في الفترة الأولى يزيد على ٨٥٠، لأن خطي ب ب' ب' يعطوان على الخطين أ أ' أ' أعلى التوالي، أي سواء في ظل ثبات الأسعار أو في ظل التضخم (٢٢).

ونخلص من ذلك أنه في ظل غياب عوامل أخرى مثل الأثر الناتج عن التغيرات النسبية في الأسعار أو الوفورات الضريبية من الاستهلاك أو اختلاف الأعمار الانتاجية للمشروعات، فإن التضخم في حد ذاته — لن يتسبب في تغيير ترتيب الفرص الاستثمارية إذا لم تتوافر شروط سوق رأس المال المثالية. ففي هذه الحالة فإن عدم وجود سوق مثالية لرأس المال سوف يجعل ترتيب الفرص الاستثمارية متوقفاً على النمط المرغوب لتوزع الدخل بين الفترات، وسوف يكون هذا الترتيب مستقلاً عن أثر التضخم.

خلاصة ونتائج:

اختص البحث الحالي بتناول تساؤل رئيسي يثار بمناسبة اتخاذ قرار استثماري في ظل توافر العديد من البدائل الاستثمارية المتنافسة، وفي ظل تغيرات مستويات الأسعار، ألا وهو: كيف يتأثر ترتيب المشروعات الاستثمارية المتنافسة عند مستويات مختلفة لتغيرات الأسعار؟ وما هي الأحوال التي ينتظر أن يتفاوت فيها تفضيلات المستثمر للبدائل الاستثمارية المتنافسة نتيجة لعوامل التضخم أو الانكماش؟. وقد اعتمد البحث في ذلك على التوسع في التحليل الذي قدمته الدراسات الأخرى التي اختصت بدراسة أثر التضخم على قرارات تقويم الفرصة

الاستثمارية القائمة بذاتها (قرارات القبول أو الرفض). وكذلك فقد تعرض البحث الحالي لبعض الدراسات التي تناولت قرارات الترتيب في ظل التضخم (وعلى الأخص تلك التي قدمها Bailey and Jensen Foster, Nelson, Wilkes وأبرزت الدراسة الحالية بعض أوجه القصور والتعارض بين النتائج المتوصل إليها في تلك الدراسات.

وقد تعرض للبحث في البداية لنموذج علم لترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار، وبافتراض العديد من الفروض. وقد اتضح من النموذج كيف أن ترتيب الاستثمارات في ظل هذه الظروف المفترضة سوف يتأثر بالتضخم، وأن ذلك التأثير سوف يتوقف على طبيعة المشروع الاستثماري ونمط التدفقات النقدية الناجمة عنه، وليس فقط بناء على علاقة معدل الخصم بما يسمى بنقطة تقاطع فيشر Fisher's intersection كما يذهب Bailey and Jensen وقد تناولت الدراسة بالبحث أثر كل فرض من الفروض —واحدًا بعد الآخر— على النموذج العلم لترتيب المشروعات المتنافسة في ظل التضخم.

وساهم التحليل في إبراز النتائج الآتية:—

- ١ - اعتماد ترتيب المشروعات الاستثمارية على طريقة احتساب الاستهلاك المحاسبي لغرض الضرائب وأن ارتفاع مستويات الأسعار بعد حد معين قد يتسبب في انعكاس ترتيب المشروعات التي تخضع لمعدلات استهلاك عالية نسبيًا، بعد أن كانت مفضلة على غيرها في ظل معدلات معقولة نسبيًا لزيادة الأسعار، وذلك يمثل امتداداً للنتائج التي توصل إليها Nelson .
- ٢ - قد يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في حدود معينة إلى تفضيل المشروعات ذات الأعمار الإنتاجية الأقصر نسبيًا، إلا أن ارتفاع الأسعار بما يجاوز تلك الحدود قد يتسبب في تلاشي للمميزات المترتبة على قصر العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري.
- ٣ - يتوقف ترتيب المشروعات الاستثمارية على القيم النسبية لمعاملات حساسية الأسعار الخاصة (المؤثرة على مكونات التدفقات النقدية) إلى التغير في المستوى العام للأسعار. وقد أثبت التحليل أن هذا الترتيب في ظل ظروف معينة —مستقل عن حجم التغير في المستوى العام للأسعار.
- ٤ - تعتمد المفاضلة بين المشروعات المتنافسة والتي تتفاوت في هياكل التكلفة التي تنطوي عليها، على حالة التغير السائدة والمتوقعة لمستويات

الأسعار (تضخما أم انكماشاً). وقد أثبت البحث بالتحليل أن ذلك يتوقف على العلاقة بين التكاليف النقدية الثابتة والوفورات الضريبية من الاستهلاك عند مستويات متفاوتة لتغيرات الأسعار. وفي ذلك توسع في التحليل وتوفير للتعارض بين النتائج التي توصل اليها كل من Foster, Nelson .

- ٥ - من المنتظر أن يتأثر ترتيب الفرص الاستثمارية المتنافسة بتوقعات المستثمر لمعدلات التغير في مستويات الأسعار في المستقبل. وقد يترتب على ذلك تفضيلات معينة لنسبة القروض في الهيكل التمويلي، وذلك على ضوء فرض التحويلات النقدية بين المدينين والدائنين في ظل التضخم غير المتوقع.
- ٦ - في ظل ظروف معينة فإن عدم توافر سوق رأس مال مثالية سوف ينتج عنها تغييراً في ترتيب الفرص الاستثمارية. ويرجع ذلك إلى النمط المرغوب لتوزيع الدخل للاستهلاك بين الفترات ، وليس بالضرورة راجعاً إلى وجود عامل التضخم. وقد أثبت التحليل هنا أن وجود التضخم وعدم مثالية سوق رأس المال يستلزم الحرص في المقارنة بين المشروعات الاستثمارية على أسس أثرها على مقادير الدخل الموزعة بين الفترات إذ يتعين إجراء المقارنة بين مقادير الاستهلاك على أساس موحد من القوة الشرائية للوحدات النقدية. ويمثل ذلك تعديلاً للنتيجة التي توصل اليها Wilkes بهذا الخصوص.

وقد يكون من المفيد في ختام البحث أن نشير إلى بعض الافتراضات الضمنية التي قام عليها التحليل، والتي يمكن أن تمثل موضوعات مقترحة لأبحاث مستقبلية في هذا المجال. أولها أن البحث الحالي في تحليله لأثر العديد من العوامل على ترتيب المشروعات الاستثمارية في ظل تغيرات الأسعار، قد اعتمد على تناول أثر كل عامل من تلك العوامل، واحداً تلو الآخر، وهو ما يمكن تسميته بالتحليل الاستاتيكي المقارن Comparative Statics . وقد يكون من المفيد تحليل أثر العديد من المتغيرات في آن واحد، وتطور التحليل عن طريق بناء نماذج ديناميكية Dynamic Models قادرة على تناول أثر العلاقات المتداخلة بين تلك المتغيرات. ولاحظ هنا أن أسلوباً مثل البرمجة الرياضية Mathematical programming وبناء نماذج المحاكاة Simulation Models قد تكون من أكثر الأساليب ملائمة لهذا الغرض. ومن ناحية أخرى فينبغي الإشارة إلى أن البحث لم يتعرض بصراحة لمشكلة عدم التاكيد وأثرها على تحديد معدل (معدلات) الخصم المستخدمة في تحديد القيمة

الحالية للمشروعات المتنافسة. وتقدم نظرية محفظة الاستثمارات Portfolio Theory ونماذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital asset pricing models حلاً لمشكلة هذه المشكلة بالنسبة للأصول المالية (٢٤) Financial Assets . إلا أن استخدام مثل هذه النماذج وتطويعها لكي تلائم قرارات الموازنات الرأسمالية Capital budgeting ، ولكي تأخذ في الحسبان أثر تغيرات مستويات الأسعار في أن واحد، فما زال ينتظر المزيد من الدراسة من جانب الباحثين في هذا المجال.

الحواشي

- (١) راجع في هذا الصدد دراسة (العادلي والعظمة ١٩٨٠) والتي تناولت بالتحليل الاعتباريات الرئيسية لأثر التضخم على نموذج صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري.
- (٢) من الدراسات الهامة في هذا المجال:
Cooley et al (1975), Hong (1977), Nichols (1968), Van Horne (1971), Carsberg and Hope (1976)
راجع بهذا الخصوص Kim (1979)
- (٣) تعرضت الدراسات الآتية لبعض الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي، نتيجة لعامل التضخم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية:
Feldstein (1976), Aaron (1976), Levi and Makin (1979), Hamada (1979).
- (٥) يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستقلالية Independence عند تقويم الفرصة الاستثمارية: فالفرص الاستثمارية قد تكون مستقلة اقتصاديا عن غيرها Economically independent اذا كان قبول أو رفض تلك الفرصة لن يؤثر على التدفقات النقدية المتعلقة بغيرها من الفرص. وذلك يختلف عن نوع آخر من الاستقلالية «عند تقويم الفرص الاستثمارية في ظل عدم التأكد وهو ما يسمى الاستقلال الاحتمالي Stochastic independence فالفرصة الاستثمارية المستقلة «اقتصاديا» ليس بالضرورة أن تكون مستقلة «احتماليا» أي ان احتمال حدوث ما يترتب عليها من تدفقات نقدية قد يكون مرتبطاً Correlated باحتمالات حدوث التدفقات النقدية المتعلقة بغيرها من الفرص الاستثمارية. راجع في هذا الصدد على سبيل المثال:
Haley and Schall (1979), pp. 165-6.
- (٦) يراجع مثلاً: Bierman and Smidt (1975), ch. 5. لتصنيف المشروعات الاستثمارية.
- (٧) يراجع في هذا الصدد Weingartner (1963), Baumol and Quandt (1965)
ويلاحظ في هذا الصدد أنه - نظريا على الأقل - يجب افتراض أن المشروعات المتنافسة قابلة للتجزئة Perfectly divisible. لكي نضمن أن ترتيب المشروعات المتنافسة سوف يؤدي الى الحفظ المثل للاستثمارات، والا يتعين استخدام أسلوب البرمجة الصحيحة Interger Programming للمفاضلة بين المشروعات المتنافسة.
- (٨) يراجع مثلاً: Sharpe (1970). لشرح أساسيات تلك الدراسات.

(٩) لتطو ير نماذج محفظة الاستثمارات ونظرية التوازن في أسواق الاستثمارات المالية لكي تلائم قرارات الموازنات الرأسمالية، يراجع مثلاً:

Bogue and Roll (1974), Myers and Turnbull (1977), Merton (1973).

(١٠) تفترض هذه المعادلة أن معدل الخصم النقدي (ح) سوف يستجيب بالكامل للتغير في المعدل العام للأسعار (س) و بنفس القدر. وهو ما يعرف بفرض فيشر Fisher's Hypothesis . انظر اختباراً لهذا الفرض مثلاً في Levi and Makin (1979).

(١١) انظر في هذا الصدد Alchian (1955)

(١٢) يمكن بسهولة اشتقاق المعادلة (١٢) بمساواة الطرف الأيمن بالطرف الأيسر من المعادلة (٢) وافترض تساوى ث ١ مع ث ٢، وإعادة ترتيب الحدود في الطرفين لكي يمكننا استنتاج المعدل الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للمشروعين للتنافسين وهو ح*.

(١٣) للبرهنة على ضرورة وكفاية تلك الشروط انظر: Mao (1969) ، صفحة ٢٣٨ - ٢٣٩.

(١٤) انظر Teichroew, Robichek & Montalbano (1965) لشرح مفهوم رصيد المشروع الاستثماري Project balance والمشروع الغير مختلط Pure investment والمشروع المختلط mixed investment وأثر ذلك على دالة صافي القيمة الحالية.

(١٥) يلاحظ أننا في الشكل رقم (١) قد افترضنا أن دالة القيمة الحالية للمشروعين منعكسة الى أعلى Concave upward على عكس الشكل الذي استخدمه Bailey and Jensen والذي تنعكس فيه دوال صافي القيمة الحالية الى نقطة الأصل والسبب في ذلك أن وجود نقطة واحدة للتقاطع بين المنحنيين هي أكثر احتمالاً في حالة المشروعات الغير مختلطة عنها في حالة المشروعات المختلطة، والأخيرة تتميز بانعكاس منحنيات صافي القيمة الحالية الى نقطة الأصل.

(١٦) انظر دراسة لأثر الاستهلاك المحسب في ظل معدلات مختلفة من التضخم على تقويم الفرصة الاستثمارية المستقلة في (العادلي والعظمة ١٩٨١).

(١٧) يمكن احتساب معدل الاستهلاك طبقاً لطريقة القسط المتناقص من المعادلة:

$$ت = ١ - \frac{\text{القيمة المتبقية}}{\text{تكلفة الاستثمار}}$$

(١٨) ليس بمستغرب هنا افتراض اعتماد طريقة الاستهلاك على نمط التدفقات

النقدية المترتبة على الاستثمار. انظر على سبيل المثال:
Anton (1956), Wright (1964)

(١٩) قيمة هذا الجزء من صافي القيمة الحالية:

$$\begin{aligned}\text{للمشروع الأول} &= \frac{300}{(1.10) + (0.05)} + 1.000 = \text{صفر} \\ \text{والمشروع الثاني} &= \frac{(1200)(0.05)}{(1.07) + (0.05)} + 1.000 = 200\end{aligned}$$

(٢٠) انظر في ذلك: Nelson (1976a), pp. 928 - 30.

(٢١) من الضروري التأكيد هنا على أننا افترضنا في التحليل معدلات موحدة للتغير في المستويات العامة والخاصة للأسعار بين جميع الفترات (أي س ع، س ن، س م ثابتة من فترة لآخرى). أما إذا تفاوتت تلك المعدلات بين الفترات، فيصعب التوصل مقدما الى تعميم بخصوص أثر أحجام مختلفة لتغيرات الأسعار على ترتيب المشروعات المتنافسة، إذ أن ذلك سوف يتوقف على نمط توزيع التدفقات النقدية بين الفترات المختلفة والذي يتأثر بدوره بمعدلات تغيرات الأسعار الخاصة.

(٢٢) انظر على سبيل المثال: Cooley et al(1975), Nichols, (1968), Foster (1970), Edwards (1973).

(٢٣) يلاحظ هنا أن التفرقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يركز على طبيعة علاقة البند التكاليفي بتغيرات مستويات الأسعار، وفي هذا يختلف عن الاستخدام الشائع للتفرقة بين التكاليف المتغيرة والثابتة حسب علاقتها بأحجام الانتاج في الأجل القصير.

(٢٤) انظر على سبيل المثال ch4. Fama and Miller (1972) لتحليل العلاقة بين القرارات التمويلية والاستثمارية في ظروف عدم التكد وعدم مثالية سوق رأس المال ووجود نظام الضرائب.

(٢٥) يراجع مثلاً: Metzler (1951), Kessel and Alchain (1961) بخصوص هذا الافتراض. ومن بين الدراسات التي اختبرت صحة هذا الفرض:

Bach and Stephensen (1974), De Alessi (1963), Levi and Makin (1979).

(٢٦) يراجع Bradford (1974), Hong (1977)، لدراسة العلاقة بين التضخم والقيمة الاقتصادية للمنشأة.

(٢٧) انظر: Lintner (1975), Bodie (1976)، لدراسة أثر التضخم على حجم العائد

ودرجة المخاطرة.

(٢٨) انظر: Haley and Schall (1979), p. 364.

(٢٩) انظر: Hirshleifer (1958)

(٣٠) لمزيد من التفاصيل راجع مثلاً: Haley and Schall (1979), Ch. 15

(٣١) الواقع أن من نتلج عدم مثالية سوق رأس المال أن يجعل من الضروري

الأخذ في الحسبان، عند تقييم الفرص الاستثمارية، العلاقات الاحتمالية

Stochastic Relationships بين نمط التدفقات النقدية المترتبة على كل

فرصة استثمارية وبين النمط الحالي لحفظ الاستثمارات الخاصة بالنشأة.

انظر تفصيل ذلك في Haley and Schall (1979), pp. 366-9

(٣٢) تتحدد نقطتي التقاطع د، د' بين خطي توزيع الدخل بين الفترتين في ظل كل

من المشروعين كالآتي:

بفرض أن دخل الفترة الأولى يساوي ت١، والفترة الثانية ت٢، ففي حالة

ثبات الأسعار فإن:

$$ت١(١+٣) + ت٢ = ١٨٢٠ \text{ (معادلة الخط أ)}$$

$$ت١(١+١) + ت٢ = ١٦٥٠ \text{ (معادلة الخط ب)}$$

وبحل المعادلتين معا ينتج أن ت١=٨٥٠، ت٢=٧١٥، احداثي النقطة د.

وفي حالة وجود تضخم بمعدل ٥٠٪ سنوياً فإن:

$$ت١(١+٣) + ت٢(١+٥) = ٢٧٣٠ \text{ (معادلة الخط أ')}$$

$$ت١(١+١) + ت٢(١+٥) = ٢٤٧٥ \text{ (معادلة الخط ب')}$$

ومنها ت١=٨٥٠، ت٢=١٠٧٢، احداثي النقطة د'.

ويلاحظ أيضاً أن ٢٧٣٠ = ١٨٢٠(١+٥)، ٢٤٧٥ = ١٦٥٠(١+٥).

(٣٣) ويمكن أن نستنتج أيضاً من هذا التحليل وجوب التحفظ في استخدام نفس

منحنيات السواء Indifference Curves للتعبير عن تفضيلات المستثمر

لتوزع الدخل بين فترتين في ظل التضخم، نظراً لأن ميل منحنيات السواء في

تلك الحالة يجب أن يختلف عن ذلك في حالة ثبات الأسعار، وذلك لكي نأخذ

في الحسبان تغير القوة الشرائية لوحدات النقد بين الفترتين، ويتم المقارنة

بين الوحدات النقدية على أساس موحد.

(٣٤)

من ناحية فهناك عدة دراسات تناولت تطوير نماذج لحفظ الاستثمارات

وتسعيير الأصول الرأسمالية في سوق رأس المال لكي تلائم قرارات الموازنات
الرأسمالية، ولكن لم تتناول أثر تغيرات الأسعار:

Bogue and Roll (1974), Brennan (1973), Nerton (1973), Myers and
Turnbull (1977).

ومن ناحية أخرى فهناك بعض الدراسات التي ناقشت تطویر هذه النماذج
في ظل تغيرات الأسعار، ولكن دون الإشارة إلى كيفية تطویرها لكي تلائم الأصول
غير المالية (قرارات للموازنات الرأسمالية):

Biger (1975), Chen and Boness (1975), Hagerman and Kim (1976),
Manaster (1979).

المراجع العربية

— «القرارات الاستثمارية طويلة الأجل في ظل التضخم: دراسة تحليلية»
للدكتور يوسف العدالي والدكتور محمد العظمه: مجلة البحوث الاقتصادية
والادارية، جامعة بغداد (العدد الثاني - المجلد التاسع ١٩٨٠).

المراجع الاجنبية

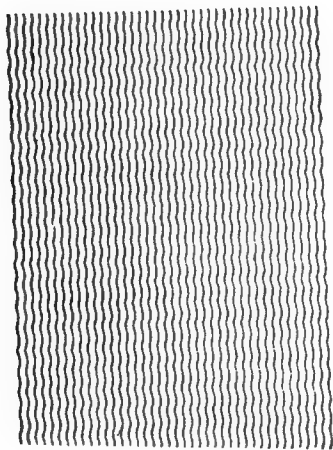
1. Aaron, H.J. (ed.). **Inflation and the Income Tax** (The Brookings Institution, 1976).
2. Alchian, Armen A., "The Rate of Interest, Fisher's Rate of Return Over Cost, and Keynes' Internal Rate of Return," *American Economic Review* (December 1955), pp. 938-943.
3. Anton, Hector R., "Depreciation, Cost Allocation and Investment Decisions," *Accounting Research* (April 1956), pp. 117-134.
4. Bach, G.L. and J. B. Stephenson, "Inflation and the Redistribution of Wealth" *The Review of Economics and Statistics* (February 1974), pp. 1-13.
5. Bailey, Andrew, Jr. and D. L. Jensen, "General Price Level Adjustments in the Capital Budgeting Decision," *Financial Management* (Spring 1977).
6. Baumol, William and R. Quandt, "Investment and Discount Rates under Capital Rationing - A Programming Approach," *Economic Journal* (June 1965), pp. 317-329.
7. Bierman, Harold, Jr. and Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision** 4th ed., (The Macmillan Company 1975).
8. Biger, N., "The Assessment of Inflation and Portfolio Selection," *Journal of Finance* (May 1975), pp. 451-467.
9. Bodie, Zvi, "Common Stocks as a Hedge Against Inflation," *Journal of Finance* (May 1976), pp. 459-469.
10. Bogue, M. and R. Roll, "Capital Budgeting for Risky Projects with 'Imperfect' Markets for Physical Capital," *Journal of Finance* (May 1974), pp. 601-613.
11. Bradford, William D., "Inflation and the Value of the Firm: Monetary and Depreciation Effects," *Southern Economic Journal* (January 1974), pp. 414-427.
12. Brennan, M., "An Approach to the Valuation of Uncertain Income Stream", *Journal of Finance* (June 1973), pp. 661-674.
13. Bromwich, M., "Inflation and the Capital Budgeting Process," *Journal of Business Finance* (Autumn 1969), pp. 39-46.
14. Carsberg, Bryan and A. Hope, **Business Investment Decisions Under Inflation: Theory and Practice** (ICAEW 1976).
15. Cooley, P., R. Roenfeldt and I.K. Chew, "Capital Budgeting Procedure Under Inflation", *Financial Management* (Winter 1975), pp. 18-27.
16. Chen, A.H. and A.J. Boness, "Effects of Uncertain Inflation on the Investment and Financing Decisions of a Firm", *Journal of Finance* (May 1975), pp. 469-483.
17. DeAlessi, L., "The Redistribution of Wealth by Inflation: An Empirical Test with U.K. Data," *The Southern Economic Journal* (July 1963), pp. 113-125.

18. Edwards, J.B., **"Adjusted DCF Rate of Return,"** Management Accounting (January 1973).
19. Fama, Eugene F. and Merton H. Miller, **The Theory of Finance,** (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1972).
20. Feldstein, M., **"Inflation, Income Taxes, and the Rate of Interest: A Theoretical Analysis,"** The American Economic Review (December 1976).
21. Foster, Earl M., **"The Impact of Inflation on Capital Budgeting Decisions",** Quarterly Review of Economics and Business (Autumn 1970), pp. 19-24.
22. Hagerman, Robert L. and E. Han Kim, **"Capital Asset Pricing with Price Level Changes,"** Journal of Financial and Quantitative Analysis (September 1976), pp. 381-391.
23. Haley, Charles W. and Lawrence D. Schall, **The Theory of Financial Decisions** 2nd Ed., (McGraw-Hill Book Co., 1979).
24. Hamada, Robert S., **"Financial Theory and Taxation in an Inflationary World: Some Public Policy Issues",** Journal of Finance (May 1979), pp. 347-368.
25. Hirshleifer, Jack, **"On the Theory of Optimal Investment Decision,"** Journal of Political Economy (1958), in Carsberg and Edey, eds., Modern Financial Management (Penguin, 1969).
26. Kessel, Reuben and A. A. Alchian, **"The Meaning and Validity of the Inflation Induced Lag of Wages Behind Prices,"** American Economic Review (March 1960), pp. 45-66.
27. Hong, Hai, **"Inflation and the Market Value of the Firm: Theory and Tests",** Journal of Finance (September 1977), pp. 1031-1048.
28. Kim, Moon, **"Inflationary Effects in the Capital Investment Process: An Empirical Examination,"** Journal of Finance (September 1979), pp. 941-950.
29. Levi, M. D. and J.H. Makin, **"Fisher, Phillips, Friedman and the Measured Impact of Inflation on Interest,"** Journal of Finance (March 1979), pp. 35-49.
30. Lintner, John, **"Inflation and Security Returns,"** Journal of Finance (May 1975), pp. 259-280.
31. Long, J.B., Jr., **"Stock Prices, Inflation, and Term Structure of Interest Rates,"** Journal of Financial Economics (July 1974), pp. 131-170.
32. Manaster, Steven, **"Real and Nominal Efficient Sets,"** Journal of Finance (March 1979), pp. 93-102.
33. Mao, James, **Quantitative Analysis of Financial Decisions** (Macmillan 1969).
34. Merton, R.C., **"An Intertemporal Capital Asset Pricing Model,"** Econometrica (September 1973), pp. 867-887.
35. Metzler, L.A., **"Wealth Saving and Rate of Interest",** Journal of

- Political Economy, (April 1951), pp. 93-116.
36. Modigliani, Franco and M. Miller, "The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment," The American Economic Review (June 1958), pp. 261-297.
 37. Myers, Stewart and S. M. Turnbull, "Capital Budgeting and the Capital Asset Pricing Model: Good News and Bad News", Journal of Finance (May 1977), pp. 321-333.
 38. Nelson, Charles R., "Inflation and Capital Budgeting," Journal of Finance (June 1976a), pp. 923-931.
 39. Nelson, Charles R., "Inflation and Rates of Return on Common Stocks," Journal of Finance (May 1976b), pp. 471-483.
 40. Nichols, Donald A., "A Note on Inflation and Common Stock Values," Journal of Finance (September 1968), pp. 655-657.
 41. Sharpe, William F. "Portfolio Theory and Capital Markets", (McGraw-Hill Book Co., 1970).
 42. Teichroew, D., A. Robichek, and M. Montalbano, "An Analysis of Criteria for Investment and Financing Decisions under Certainty," Management Science (November 1965), pp. 151-179.
 43. Van Horne, James, "A Note on Biases in Capital Budgeting Introduced by Inflation," Journal of Financial and Quantitative Analysis (March 1971), pp. 653-658.
 44. Weingartner, H. Martin. *Mathematical Programming and the Analysis of Capital Budgeting Problems* (Markham Publishing Co., 1967).
 45. Wilkes, F.M., "Inflation and Capital Budgeting Decisions," Journal of Business Finance (Summer 1972), pp. 46-53.
 46. Wright, F.K., "Towards a General Theory of Depreciation", Journal of Accounting Research (Spring 1964), pp. 80-90



ندوة العدد



ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي تنتهجها المجلة نتابع في هذا العدد نشر الندوات التي تعالج مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

وتبحث ندوة هذا العدد، الطاقة في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل. يشترك في هذه الندوة كل من الدكتور ابراهيم ابراهيم، والسيد احمد السعدي من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. والدكتور منقار السرطاوي من معهد الكويت للابحاث العلمية.

وقد ادار الندوة وحررها الدكتور سليمان القدسي من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت.

الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل

تنظيم وتحرير :

د. سليمان القدسي *

سليمان القدسي: يسعدني أن نلتقى هذا اليوم الاحد ٢٢ مارس ١٩٨١
لنتحدث عن الطاقة في الوطن العربي الحاضر والمستقبل مع اخوة لهم في هذا
المجال، مجال الطاقة، باع طويل.

الحقيقة قبل ان انترق الى الحديث عن حجم الاستهلاك والانتاج والبدائل
المتاحة حاليا ومستقبلا نود ان نأخذ فكره عن مفهوم الطاقة واهميتها. أخ ابراهيم
لو تكرمت علينا بنبذه بسيطه عن مفهومها.

ابراهيم ابراهيم: يمكن النظر الى الطاقة من عدة نواحي حسب
اختصاصات الشخص واهتماماته. فهناك طبعاً الناحية الفيزيائية وهناك الناحية
الاقتصادية. فبالنسبة للاقتصادي فإن الطاقة عامل من عوامل الانتاج او سعة
استهلاكية، ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى الطاقة من عدة زوايا حسب هذه
المجالات اي مجالات انتاج واستعمالات الطاقة. فهناك الطاقة الاولى مثل النفط
والغاز والفحم واليورانيوم. ولكن استعمالات الطاقة بهذا الشكل محدودة نوعاً ما
ولذا يجري تحويل الطاقة الى اشكال اخرى ذات استعمالات لكثير. وعملية التحويل
هذه تنتج ما يسمى بالطاقة الثانوية مثل الكيوسين والجازولين والفحم المصنع
والكهرباء.. ولكن مازال هناك فارق بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك و يجري
عادة توزيع الطاقة من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك وهذه العملية في الواقع
عملية مهمة جداً وقد تكون مكلفة اما لبعد مركز الاستهلاك اولكونه في مناطق
نائية كسيبريا او الاسكا ومن عملية التوزيع هذه نحصل على ما يسمى بالطاقة
النهائية وهنا نعني مثلاً الكهرباء في الانوات الكهربائية، الغاز في الموقد
والجازولين في المحرك. والمرحلة الاخيرة بالنسبة للطاقة هي التي نسميها مرحلة
الاستهلاك وفيها يجري تحويل الطاقة النهائية الى ما يسمى بطاقة مفيدة مثل
الاضاءة والتبريد والتدفئة وماشابه ذلك. واحب ان اركز على ان عملية
الاستهلاك هذه عملية اقتصادية اكثر من كونها مفهوماً فيزيائياً بمعنى ان الطاقة
لا تزول فعملية الاستهلاك هذه ينجم عنها فاقد الطاقة وهو فاقد حراري في الجو ولا
يمكن استرجاعه لذلك نسميها استهلاكاً.

* مدرس الاقتصاد بجامعة الكويت ومستشار اقتصادي لمعهد الكويت للابحاث العلمية.

بالنسبة لاهمية الطاقة فكلنا يعلم اهميتها ولا نبالغ في تقدير اهميتها، بيد اننى احب التركيز على ثلاث نقاط لتوضيح هذه الاهمية. النقطة الاولى هى ان الانتقال من استعمالات الطاقة البشرية والحيوانية الى استعمالات الطاقة العضوية رافق الثورة الصناعية ويمكن القول ان هذا الانتقال مسؤول الى حد كبير عن التطور الصناعي الذى حدث بعد ذلك.. والواقع ان الفرق كبير جدا وشاسع بين الطاقة العضوية وطاقة الانسان.. فالانسان كمصدر للطاقة غير كفء فاذا اخذنا كمقياس للكفاءة الانتاج/ الاستهلاك نجد ان كفاءة الانسان لا تتعدى ١٠٪ بينما كفاءة معظم الآلات تزيد عن ٩٠٪. ليس هذا فقط ولكن مقدرة الانسان على انتاج الطاقة قليلة جدا فاذا عمل ١٦ ساعة يوميا فانه لا يستطيع ان ينتج اكثر من ٨٠٠ - ٩٠٠ كيلو حرارى Kilocalories ، في حين ان الحصان ينتج ١٠ امثال هذا القدر، ولكن حتى هذا القدر من الطاقة شيء بسيط لاننا نعلم بان الكيلو جرام من النفط ينتج ١٠٠٠٠ كيلو حرارى.

فان عملية التقدم الصناعي التى حدثت بسبب التغير في استعمالات الطاقة من بشرية وحيوانية الى طاقة عضوية لها دلالتها بالنسبة لاهمية الطاقة. النقطة الثانية التى اود ان اذكرها بالنسبة لاهمية الطاقة هى ان توزيع استهلاك الطاقة متماثل تماما مع توزيع الثروة او الدخل بين الامم. وهذان العنصران يتميزان معا بالتوزيع غير المتكافئ في العالم فمثلا في عام ١٩٧٨ كانت الدول الصناعية الغربية بنسبة سكانية لا تزيد عن ١٩٪ من اجمالى سكان العالم تستهلك حوالى ٥٨٪ من الطاقة في العالم وكان دخلها يساوى حوالى ٦٣٪ من اجمالى الدخل العالمى. وبالمقابل فان الدول النامية يزيد سكانها عن ٥٠٪ من سكان العالم استهلك حوالى ١٢٪ من الاستهلاك في العالم وكان دخلها لا يزيد عن ١٨٪ من مجموع الانتاج القومى العالمى. طبعا هذه التباينات وهذا التوافق بين استهلاك الطاقة ومستوى الدخل يصبح اكثر ادهاشا ولكن اعتقد الا مجال للتفصيل هنا فمثلا اذا ذكرنا فقط الولايات المتحدة فان عدد سكانها لا تزيد نسبته عن ٥٪ من سكان العالم في حين ان استهلاكها يربو على ٣٠٪ من استهلاك الطاقة في العالم ودخلها حوالى ٢٥٪ من الدخل العالمى. النقطة الثالثة التى احب ان اذكرها بالنسبة لاهمية الطاقة سيما في العالم الصناعي انها اثرت على جميع مرافق الحياة فاثرت على طبيعة الاله يستعملون آلات كثيفة الطاقة، اثرت على طبيعة الصناعات فهناك صناعات بتروكيماوية كثيرة حلت محل المنتجات الطبيعية، اثرت على نمط الحياة في هذه الدول فكان هناك تطور في استعمال وسائل المواصلات من عامة الى

وسبائل خاصة من استعمال المسكك الحديدية والطرق النهرية الى استعمال السيارات والطائرات ثم اثرت حتى على طبيعة المدن والتوزيع السكاني فكانت هناك هجرة من المدن الى الضواحي.

سليمان القدسي: اضافة الى ما ذكره الاخ ابراهيم نود ان نعرف رأى الاخ مثقال في مفهوم الطاقة.

مثقال السرطاوي: هناك شيء واحد فقط وهو ان الطاقة تجزأ الى جزئين الطاقة الغير المتجددة مثل الفحم والغاز واليورانيوم (النوية) والطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، المائية المد والرياح.

سليمان القدسي : طيب الحقيقة انه عندى سؤال، الاخ ابراهيم تناول مفهوم الطاقة من وجهة اقتصادية وقال انها اما سلعة استهلاكية او عامل من عوامل الانتاج — هل هناك مفهوم هندسي للطاقة وماذا نقصد بالقول ان الطاقة لا تفتنى؟

مثقال السرطاوي: كما نذكر الاخ ابراهيم عملية الاستهلاك ليست فيزيائية بل اقتصادية.. في المفهوم الهندسي تتحول الطاقة من شكل إلى اخر — فأنت توجدها بطاقة ما تتحول الى طاقة حرارية والطاقة الحرارية تتحول الى طاقة حركه وهذه تتحول الى طاقة موضعية فعلياً الطاقة لا تفتنى وانما تتحول من شكل الى آخر.. هذا هو المفهوم الهندسي للطاقة.

سليمان القدسي: ولكن حينما تحرق الفحم مثلاً ما يبقى هو الرماد..

مثقال السرطاوي: نعم ولكن الطاقة الموجودة هي حرارة في الجو وليست طاقة حركة..

ابراهيم ابراهيم: الواقع ان كل استهلاك الطاقة يتحول الى فاقد في الجو، والمشكلة الوحيدة هي مشكلة الارجاع Reversability اى ارجاع هذه الطاقة الحرارية الى صورتها الاصلية..

أحمد السعدى: الحقيقة ان موضوع الطاقة الناضبة هو موضوع او تسمية تثير مشاعر غير حقيقية — نفس مصادر الطاقة الماضية بغض النظر عن التعريف العلمى لها.. ليست المشكلة في وفرة المصادر.. فالفحم مثلاً باستعماله المباشر تتوفر منه طاقة تكفي لمئات السنين وهذا ينطبق على مصادر اخرى مثل الصخور الزيتية

بل وحتى على النفط والغاز.. هي كيفية استغلال المصدر بالطرق الاقتصادية هذه
الكيفية هي جوهر المشكلة.. ولذلك فاطلّنا كلمة ناضبة قد لا يكون موفقا.. الطاقة
المستغلة بطرق اقتصادية حتى الان هي التي تثير المشكلة

ابراهيم ابراهيم: تثبيتا لكلامك اود ان اقول ان الطاقة الشمسية ناضبة
في حد ذاتها.. بعض الناس يتحدثون الان عن النظام المفتوح
Open System وهو حاليا أشبه بالحلم .

سليمان القدسي: شكرا لكم على هذا التعريف.. والان بعد هذا التعريف
نود ان ننقل الى الحديث بشكل عام عن العوامل المؤثرة في استهلاك الطاقة.. اخ
ابراهيم لو حدثنا عن هذه العوامل..

ابراهيم ابراهيم: قبل ان ابدأ الحديث عن هذه العوامل اود ان اشير الى
نقطة مهمة جدا وهي ان الطلب على الطاقة هو طلب مشتق بمعنى انه ينجم عن
طلبنا على عدد وآلات معينة فنحن لا نستهلك الجازولين مباشرة ولكن عن طريق
استخدام او استهلاك السيارة وكذلك بالنسبة للكهرباء .. ولذلك يجب تمييز نوعين
من استهلاك الطاقة الاول يسببه كثافة استخدام الموجود من الآلات والادوات
والعدد المستخدمة للطاقة Utilization والثاني هو الاضافة الى رصيدنا
Stock من هذه الآلات ونوعيتها. واعتقد ان هذا التفريق مهم جدا لاننا كما
سنرى لاحقا يخلط البعض بين هذين النوعين من صور الاستهلاك . والان اذا
تحدثنا عن العوامل المؤثرة في الاستهلاك فمن وجهة النظر الاقتصادية هناك
قسمان رئيسيان القسم الاول يشمل العوامل التي تؤثر على المقدرة على الشراء
كالدخل والسعر - سعر الطاقة - واسعار السلع البديلة وهذه تؤثر بطريق او بأخر
على المقدرة على الشراء.. وهناك قسم رئيسي آخر يشمل العوامل التي تؤثر على الرغبة
في الشراء ويمكن تعداد بعض هذه العوامل.. فمنها عوامل جغرافية ومنها عوامل
مناخية، وطبيعة الانتاج ذاتها لها مردود على الرغبة في الشراء.. وطبعلا لا نود هنا
تعداد جميع هذه العوامل من حيث كيفية اثرها على الاستهلاك.. ولكن هناك بعض
عوامل ذات اهمية كبيرة اشارت اليها الكثير من الابحاث والدراسات. أولا عامل
الدخل واثره على الاستهلاك فعند الحديث عن الدخل كان هناك افتراض ضمنى
على ان هذا الاثر يتوقف على مرحلة معينة من التقنية ومرحلة معينة من نمط
الحياة والواقع تميزت هذه المرحلة بالثبات النسبي في الماضي.. ولكن بعد تعديل
الاسعار سنة ١٩٧٣ وما تلاها بدأ الاثر السعري يلعب دوره وبدأ يؤثر على طبيعة

التقنية ذاتها بل وطبيعة الحياة ذاتها.. فقد بدأت اثر تلك العلاقة بين الدخل والاستهلاك تتغير لانعرف على وجه التحديد الان طبيعتها ولكننا نستطيع القول بانها بدأت بسبب الحفاظ على الطاقة والان تتطور الى ناحية اخرى هي ناحية التقنية فنجد مثلا ان الاثار التوعوية بدأت تلعب دورا لذلك نستثمر من اجل ايجاد تكنولوجيا - آلات ومعدات - تقتصد في استعمال الطاقة. هذا عامل والعامل الاخر هو عامل السعر.. هذا الاثر لم تكن له اهمية كافية في الماضى لان السعر كان منخفضاً انخفاضاً كبيراً جداً والسبب الاخر ان الكثيرين كانوا يخطون بين اثر السعر القصير المدى والاثر في المدى الطويل لان تغير السعر كما ذكرنا سابقا يؤثر على طبيعة استعمالات الآلات الموجودة في المدى القصير اما في المدى الطويل فسيؤثر على نوعية الآلات ذاتها وكمية الطلب على هذه الآلات. وهناك نقطة ثالثة اود ان انكرها هنا كأثر الحرارة على الاستهلاك فالحرارة لا تتغير في البلد وعلى ذلك قد يظن البعض ان اثرها محايد على الطلب السنوى الكلى في بلدا.. ولكن يبدو ان هناك نوعا من عدم الاستقلالية او الترابط بين اثر الحرارة واثار الدخل فمثلا في دولة فقيرة اذا ما كانت درجة الحرارة مرتفعة فان الناس لا تقوى على شراء المكيفات. ولكن اذا ما زادت دخولهم فان اثر هذه الزيادة تختف من دولة درجة الحرارة فيها مرتفعة عنها في دولة تتميز باعتدال المناخ.. لا احب ان استرسل هنا ولكن اذا كان هناك اى سؤال حول الموضوع فانا على استعداد للاجابة.

سليمان القدسي: الحقيقة نود يا أخ ابراهيم لو فصلتم علاقة استهلاك الطاقة بالدخل هل هي علاقة موجبة ام سالبة والعلاقة السعرية في الاجل الطويل والقصير.

ابراهيم ابراهيم: كما نعلم في النظرية الاقتصادية يختلف اثر الدخل على الاستهلاك حسب نوعية السلعة. فاذا كانت السلعة سلعة جيدة Normal good او سلعة رديئة Inferior فاذا كانت سلعة جيدة فان زيادة الدخل تتبعها زيادة الاستهلاك اما اذا كانت السلع مما نسميها بالسلع الرديئة او الدنيا Inferior فان زيادة الدخل ينجم عنها نقص الاستهلاك، وهناك بعض الامثلة على ذلك في التاريخ كاستهلاك انواع معينة من اللحم الرديء فارتفع الدخل يؤدى الى احلال انواع اخرى من اللحوم ارقى محل اللحم الرديء.. اما بالنسبة للطاقة فلاشك انها سلعة عادية بمعنى ان زيادة الدخل تتبعها زيادة الاستهلاك. ولايجادل أحد في ذلك ولكن السؤال ينصب على ما اذا كانت المرونة

الدخلية للطلب على الطاقة اكبر من الواحد الصحيح أم لا. وكما تعلم في السابق كانت هذه المرونة قريبة من الواحد والان يعتقد بأنها أصغر من الواحد. واما بالنسبة لآثر السعر فهو سالب وهذا ينجم في الحقيقة عن اثرين متداخلين فآثر السعر هو الآثر الكلى وهو ينقسم الى اثر احلال Substitution effect واثر الدخل Income effect فحينما يزداد سعر سلعة ما يحدث شيان للمستهلك دخله الحقيقي ينقص اولا والثانى ان سعر هذه السلع اصبح مرتفعاً نسبياً بالنسبة لغيرها. بالنسبة لآثر الدخل فهو موجب بالنسبة لسلعة الطاقة اما بالنسبة للسعر فآثره سلبى. حينما ينقص الدخل بسبب ارتفاع السعر ينقص الاستهلاك كما ان ارتفاع السعر يدفع المستهلك الى احلال سلع اخرى محلها.

مفهوم السلع البديلة هنا قد يختلف عن مفهومها لدى الانسان العادى لانه قد يكون هناك نوع من التعويض او الاحلال بين السلع قد لا تتشابه اطلاقاً.. يعنى بالنسبة للاقتصاد اى سلعة هي سلعة بديلة بالنسبة للسلعة الاخرى اذا ارتفع سعرها.

سليمان القدسي: طيب شكراً أخ ابراهيم.. الحقيقة انى اود ان اضيف الى كلامك الجميل بعض النقاط عن العوامل المؤثرة على استهلاك الطاقة. فبالاضافة الى مستوى الدخل فان طريقة توزيعه او عدالة توزيعه تؤثر على استهلاك الطاقة اصر انا دائماً على قضية التوزيع ولكن الحقيقة هي ان الدراسات الحديثة اظهرت ان المرونة السعرية للطلب على الطاقة بالنسبة للأسر الغنية أصغر من المرونة السعرية للطلب على الطاقة بالنسبة للأسر الفقيرة وهذا شيء يمكن معروف من وجهة النظر الاقتصادية والحقيقة استرعى انتباهي في جريدة الـ Wall - Street Journal بعض الكتاب الامير يكين يقولون ان الحكومة الامريكية تستقطع ٤٥٠ بليون دولاراً في صورة ضرائب دخل وانذاك يرى هؤلاء ان خفض ايراد ضريبة الدخل الى النصف تقريباً اى ٢٢٥ بليون على ان يحصل النصف الباقي عن طريق زيادة ضريبة المبيعات على البنزين بحيث ان ٢٢٥ بليوناً تحصل من البنزين. وبما ان المرونة السعرية للطلب على البنزين بالنسبة للطبقة الغنية منخفضة فان ذلك قد يضمن وجود نوع من التصاعدية في هذه الضريبة اياً ماكان الامر بالنسبة لهذه الارقام فان توزيع الدخل قد يكون له دور مؤثر في استهلاك الطاقة. الامر الاخر المهم في تصوري هو مدى التحضر Urbanization اذ وجد أنه حتى في

البلدان المتقدمة يستهلك القطاع الريفي حوالى ٥٠ - ٦٠٪ فقط من استهلاك الطاقة في القطاع الحضري، وهذا مهم جدا في بلداننا العربية بالنظر الى وجود قطاع ريفي عريض في بلد مثل مصر مثلا وغيرها وعملية التحضر والهجرة تسير بخطى وثابه على نحو يتصور معه ان يتزايد استهلاك الطاقة انا اثر أن. النقطة الأخيرة التي أحب ان اضيفها بالنسبة لاستهلاك الطاقة انه على المستوى القطاعي كالقطاع المنزلي - القطاع الصناعي - قساع للمواصلات والقطاع التجارى نجد ان استهلاك الطاقة في كل قطاع من هذه القطاعات يتجدد بمعايير وعوامل وحديه Micro فمثلا في القطاع المنزلي نجد أنه بالإضافة الى دخل الاسرة قد يكون لحجمها اى عدد افرادها تأثير على الاستهلاك بحيث يكون هناك نوع من اقتصاديات الحجم في الاستهلاك Economies of Scale in Consumption .. ثم هناك جنسية رب الاسرة قد يكون لها تأثير وهذا ما نسميه بعامل التفضيل Preference factor في النظرية الاقتصادية. أيضا من العوامل المؤثرة نوعية البناء والمساكن فيما اذا كانت معزولة ام لا Insulated وكذلك نمط المساكن وتركزها وقربها او بعدها عن التجمعات العمليه او مراكز الانشطة الاقتصادية. فاذا كان المرء يسكن قريبا من مكان عمله قلت حاجته الى استخدام وسيلة المواصلات ومن ثم قل طلبه على الطاقة. واخيرا فملكية المبنى لها تأثير على الاستهلاك بحيث انه اذا كان ملك المسكن ليس نفسه قاطنه فلا يوجد في هذه الحالة حافز لدى القاطن ان يستثمر في السكن بلقائمة عازلات Insulators لكى يقلل من استهلاك الكهرباء بل وقد لا يسمح له بسبب عوامل مؤسسية Institutional factors في المجتمع.

ابراهيم ابراهيم: أحب ان أعلق ان العوامل المؤثرة على الاستهلاك عديدة جدا وماكنت نكرته كان يشكل تقسيما عريضا جدا لهذه العوامل اما تعدادها فكثير فمثلا العمر له تأثير الحالة التعليمية او الثقافية لها تأثير.. يعنى العوامل المؤثرة على الرغبة في الشراء عديدة جدا وقسما منها نحن لا نعرفه.

الشيء الثاني بالنسبة لتوزيع الدخل.. فلننقطة التي نكرتها مهمة جدا ولو ان النظرية الاقتصادية في تناولها لموضوع الاستهلاك تفترض ان الوحدة المستهلكة هي الفرد او الاسرة Micro-unit هي المتخذة للقرارات واذا كان لا يكون توزيع الدخل واردا الا اذا تحدثنا عن الاقتصاد الكلى لان المشكلة ماهو النظام

الذى تستخدمه عند طرق موضوع الاستهلاك فلذا كانت النظرية الاقتصادية كان الفرد محور الاهتمام.

سليمان القدسي: شكرا.. الان اذا ما انتقلنا الى الحديث عن اثر الطاقة نفسها على الناتج.. ليست تأثرها به وانما اثرها عليه. الحقيقة هذا الموضوع هو موضوع الاعتماد المتبادل Interaction علاقة الطاقة بالناتج ثم أثر الناتج على الطاقة. تحدثنا حتى الان عن اثر الناتج او الدخل على الطاقة. اما عن اثر الطاقة على النتائج فيدخل تحت هذا الموضوع كون الطاقة كمستخدم As an input او كعامل من عوامل الانتاج. وقد جرت في الادب الاقتصادى الكثير من الدراسات التى تستخدم مايسمى بداله الانتاج محاولة ان تحدد ماهو تأثير النقص في استهلاك الطاقة او تقليل استخدام الطاقة على مسار الناتج لصناعة ما او قطاع ما او بلد ما. وكما نعرف في النظرية الاقتصادية هناك اربعة عوامل انتاج متعارف عليها هي العمل، رأس المال، التنظيم، الارض. وفي الحقيقة ان هذا التقسيم يعوزه عامل هام جدا وهو عامل الطاقة لانه كما نكر الأخ ابراهيم فان الانسان استخدم منذ فجر التاريخ الطاقة. وكان هدف المجتمعات سواء معلنا ام ضمنا هو تعظيم الناتج و زيادة الرفاهية وكانت الطاقة دائما عاملا مساعدا على تحقيق هذين الهدفين، نأخذ مثلا على ذلك منذ ان استأنس الحيوان اعتمد على قوته العضلية لنقل الانسان نفسه ونقل متاعه وحاجياته وبالتالى تعد هذه عملية انتاجية استخدمت فيها الطاقة بغية تحقيق هدف انتاجي معين. وحينما استعبد الانسان أخاه الانسان Slavery اعتمد على قوة المستعبد العضلية لتحقيق اهدافه الانتاجية.

وحينما استخدم الانسان ماتنتب الارض كمصدر من مصادر الطاقة كحرق الفحم لاغراض الاضاءة، الطهى، التدفئة.. هذا الاستخدام هو اول صور استخدام الطاقة التى عرفها الانسان. بعد ذلك استخدم الانسان طاقة الرياح لوضع شراعه وقواربه ومراكبه في البحار والانهار لنقل احتياجاته من اطعمه وعدد... الخ .

ولعل اهم مميزات الثورة الصناعية، اذا ما تحدثنا عن عهد اقرب هو تعاظم الطلب على مصادر الطاقة المختلفة ولا سيما الفحم لدفع عجلات القاطرات التجارية Steam engine ونحن نعلم ان ابرز ما ترتب على الثورة الصناعية هو زيادة الناتج بالنسبة لوحد العمل اى زيادة الانتاجية

فالحقيقة انه لا يمكن لاحد ان ينكر الدور الذى يلعبه استخدام الطاقة كعامل من عوامل الانتاج في تعظيم الناتج في اى مجتمع من المجتمعات. وللمثيل على ذلك ننكر القطاع الزراعي في اغنى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية في القرن الثامن عشر كان حوالي ٩٦٪ من الايدي العاملة الامر يكيه، فعند قيام الثورة الامريكية تعمل في القطاع الزراعي. الان فقط ٤٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي تنتج ما يكفي احتياجاتها واحتياجات الـ ٩٦٪ الاخرى وفائض يزد. يصدر الى كثير من بلدان العالم وفق القانون العام ٤٨ Public Law 48 الحقيقة انه ماحدث خلال هذه الفترة هو ان القطاع الزراعي الامر يكي شهد ثورة تكنولوجية كبيرة حلت فيه الميكنة بما تستدعيه من استخدام الطاقة محل القوى البشرية او الايدي العملة وزاد الناتج تأسيسا على ذلك زيادة كبيرة جدا.

الان السؤال المهم هو أنه في ضوء الندرة المتزايدة للطاقة كعامل من عوامل الانتاج ماهى العلاقة الفنية بين الطاقة كعنصر من عناصر الانتاج وبين عناصر الانتاج الاخرى، العمل مثلا، هل يمكن احلال الطاقة محل العمل؟ فاذا كانت الاجابة بنعم فان مضمون ذلك انه في ضوء الندرة المتزايدة للطاقة نستطيع ان نحل العمل محلها اى نخفض من استخدامها في العملية الانتاجية ونزيد من استخدام العمل.

ماهى العلاقة الفنية، واقتصد بالعلاقة الفنية مرونة الاحلال Elasticity of Substitution بين الطاقة والالات او رصيد رأس المال. بعض الدراسات انتهت الى ان العلاقة بينهما علاقة تكاملية بحيث ان الاضافة الى رأس المال في المجتمع تتبعها زيادة استخدام الطاقة. ولو انى ارى الاخ ابراهيم غير موافق على نتائج هذه الدراسات. والحقيقة ان هذه النتائج لا تزال موضع جدل ونقاش. وايضا تحت هذا البند تدرس العلاقة بين انواع الطاقة المختلفة فاذا ما تصورنا انه في قطر ما توجد وفرة نسبية في نوع معين من الطاقة بالنسبة لنوع آخر يكون السؤال هل يمكن احلال هذا النوع تكنولوجيا واقتصاديا محل النوع النادر نسبيا بحيث نحافظ على العنصر النادر؟ ما اريد ان اقول في هذا الموضوع هو ان الطاقة لا يمكن إنكار اثرها على الناتج، هم الكثير من الدراسات والقرارات السياسيه في كثير من المجتمعات هو المحافظة على هذا العنصر من

عناصر الانتاج في الأجلين القصير والطويل تكنولوجيا واقتصاديا. وإذا كان أي من الاخوة يود الاضافة الى ما ذكرت في هذا الشأن اكون له من الشاكرين.

ابراهيم ابراهيم: هناك نقطة اود ان اوضحها. يجب التمييز بين الآلة وبين الطاقة.. اذا افترضنا تقنية معينة فالعلاقة بين الطاقة وبين الآلة هي علاقة تكاملية. ولكن اذا كان لدينا آله من نوع ما واستخدمنا آلتين منها فان استخدام الطاقة يتضاعف ولكن الدلائل والقرائن الحاضرة تشير الى ان العلاقة بين الطاقة والآله هي علاقة تعويضية. فكما نرى ان مصانع السيارات يستثمرون قدرا كبيرا من الموارد بغية تصميم سيارات توفر الطاقة. هناك ناحية مهمة جدا بالنسبة للعلاقة بين الطاقة والعمل.. فإذا كانت العلاقة تعويضية فانها تؤثر على مستوى العماله Employment level ويبدو ان العلاقة التعويضية القوية هي بين الآله والطاقة وليست بين العمل والطاقة. العمل كمنتج للطاقة منتج ضعيف فهو لا يستطيع منافسة الآله ليعمل محل الطاقة.

احمد السعدي: إن هذا الموضوع مهم. فمنذ ان جاءت الثورة الصناعية حدث احلال الطاقة محل العمل على نحو زائد الانتاجية ولا اعتقد ان هناك عودة عن هذا الاتجاه وإذا حدثت مثل هذه العودة فهي بالاجبار لا بالاختيار. وأخشى ان تكون الدول الغربية تتبع هذه الفكرة للدول النامية وكأنها لا تريد ان تتصنع بل تبقى معتمدة على اليد العاملة المحلية. فدعوة الغرب للبلدان النامية تتمثل في مقولة: طوروا مصادر طاقة محلية واعتمدوا على الانسان.. وهذه سيكون لها تأثير سلبي على الاوضاع في البلدان النامية

سليمان القدسي: جيد.. نقطه جيدة.. شكرا جز يلا أخ احمد.. والان اذا ما انتقلنا يا أخ احمد الى الحديث عن مسألة الطاقة وابعادها العربية والدولية.. نحب ان تحدثنا عن هذه النقطة اذا تكرمت.

احمد السعدي: الحقيقة ان هذا الموضوع واسع ويستدعي بعض التوضيح خصوصا انه لا يوجد في تقديري موضوع يحظى باهتمام الغرب كموضوع الطاقة. التغييرات التي تجري في مجال الطاقة واحتمالاتها اعتقد ان تأثيرها سيكون اكبر من تأثير عامل اخر على اى مجموعه دوليه. نرجع الان الى مشكلة الطاقة. تثار المشكلة منذ السبعينات في الصحف ووسائل الاعلام والاجتماعات السياسية. وهي لا تثار الا ويدخل فيها عنصر العرب والنقط من الغرب انه نادرا ما تقرأ لاحد ما عن أزمة الطاقة ويعرف هذا الانسان ماهية أزمة الطاقة... اى كاتب يقفز عن

تعر يفها.. ولكن هناك نقطتان تطرحان، كقاسم مشترك. الاولى هي ان سعر النفط مرتفع والثانية هي ان امداداته قاصرة. فلا يكاد يخلو بحث او بيان سياسي من الاشارة الى هاتين النقطتين. ويتفرع من النقطة الاولى استنتاجات خطيرة كالتضخم الخفدى في العالم، الركود الاقتصادى والعجز في الموازن التجارية كلها تنسب الى ارتفاع سعر النفط. بالنسبة لما يسمى بأمن الامدادات يبرز شئ اخطر وهو انه في حالة انقطاع هذه الامدادات سيعيش العالم برمته في حالة ظلام. هذه الاشباح المرتبطة بسعر النفط وامن امداداته تلصق بالعرب وكأنهم الان مسؤولون عما يجرى في العالم من مشاكل اقتصادية واخرى تهدد أمنه ورخاءه. الزخم من هذه المقالات والبيانات وضع العرب في موضع المتهم المدافع الباحث عن حجج.. واذا أردنا ان نناقش هذه التهم فان أيا منها لا يصمد امام التحليل العلمي الموضوعي حتى في الدراسات الجدية التى تخرج من مؤسسات غربية تنفى هذه التهم او تقلل من التركيز عليها.. واقصد بذلك الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوروبية O.E.C.D. وعن منظمة الطاقة العالمية I.E.A. .. فاصبحت الدول العربية في مركز المدافع عن تهمة او اخرى من هذه التهم ووصل الامر الى حد التهديد العسكرى باحتلال منابع النفط وتحريك الجيوش دون ان تجد في الرأى العام الغربى بل وحتى في الدول النامية اى تعاطف مع العرب.. ولا أبالغ اذا قلت انه حتى البلدان العربية المستوردة للنفط وقعت في فخ الدعاية الغربية ففى الجلسات الخاصة كثيرا ما نسمع الشكوى عن ارتفاع اسعار النفط حتى على مستوى البلدان العربية.. وهذا يدلنا على مدى نجاح حملة تصوير ارتفاع مستويات اسعار النفط. مسألة الطاقة او مشكلة الطاقة ليست وفق ما قدمته.. وببساطه فمشكلة الطاقة يمكن الحديث عنها بمقارنة ارتباط اسعار النفط وحجم استهلاكه بأي من المؤشرات الاقتصادية كالركود الاقتصادي او العجز في الموازن التجارية او البطالة في بلدان تعتمد على الاستيراد واخرى لها اكتفاء ذاتى في مجال النفط فانجلترا مثلا لا تستورد النفط ولكن العجز في ميزان مدفوعاتها ومشاكلها الاقتصادية اكثر تعقيدا منها في بلد يعتمد على النفط العربى المستورد كاليابان مثلا او المانيا الغربيه او حتى الولايات المتحدة. اذا اخذنا درجة النمو الاقتصادي . نجد ضعف او غياب العلاقة بين حجم المستورد من النفط ومعدلات النمو المتحققة . فالنمو الاقتصادي في البلدان النامية في اعقاب ١٩٧٣ زاد عما كان عليه قبل ارتفاع الاسعار.. لأريد ان اقوم هنا بنفى هذه التهم وان كان ذلك النفى مبرراته واهميته.. ولكن أعود الى تعريف ماهية مشكلة الطاقة.. موضوع السعر وموضوع الامدادات. السعر ما ينبغي

ان ينظر اليه على انه يولد أزمة طاقة. فلننطق يقول ان ارتفاع السعر من شأنه ان يحد من الاستهلاك على نحو يحافظ على الطاقة ولا يبيدها فهو يجنب العالم أزمة الطاقة في مرسوع أمن الامدادات خارج عن أزمة الطاقة فقد يتعرض العرب الى نوع من الحصار الاقتصادي او التكنولوجي.. فأمن الامدادات يأتي ضمن علاقات دولية بشكل عام.. والعرب اعتمدتهم على الخارج في هذا المجال أشد من درجة اعتماد العالم الخارجى عليهم ولهم مصلحة في سيادة السلام والعلاقات الدولية اكثر من غيرهم. لنعد الان بهدوء الى موضوع الطاقة. في سنة ١٩٧٢، وهى اخر سنة تقر بها منذ الحرب العالمية الثانية ينمو الطلب فيها على الطاقة بنسب عالية، تقر بها ٥٪ سنوياً وبالنسبة للنفط ٧٥٪ سنوياً.. من الـ ١٩٧٢ الى الان لو استمر الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص وفق المعدلات السائدة قبل ١٩٧٢ لوقع العالم في أزمة حقيقية الان وليست في نهاية الثمانيات، لانه بعملية حسابية بسيطة نجد ان المطلوب انتاجه حالياً هو ٦٥٪ فوق مستوى معدل الاوبك لعام ١٩٧٢ الى حوالى ٤٥ مليون برميل يومياً بدلاً من المعدل السائد حالياً وهو حوالى ٣٠ مليون برميل ٠٠٠ الـ ٤٥ مليون برميل تمثل مقدار يزيد على قدره اوبك على الانتاج اليومي Physical Limit .. ان هذا الانخفاض في الطلب على الطاقة في اعقاب الـ ١٩٧٢ كان أمراً ضرورياً لان احتياطيات النفط اقل من ان تفى بالمعدلات الاستهلاكية التى كانت سائدة قبيل عام ١٩٧٢.. انن الازمة في الواقع هي ليست أزمة طاقة بشكل عام بقدر ما هي أزمة نفط كأحد مصادر الطاقة بالنظر الى تزايد حدة الطلب عليه.. ماهى الخيارات امام العالم لو توقفت معدلات نمو عرض النفط او تباطأت كثيراً بالنظر الى قصور امداداته.. بكل بساطة نجد ان المصادر الاخرى المعروفة والمستغلة اقتصادياً حالياً تكفى لدفع الضوابط والازمات عن العالم. الفحم مثلاً له من الاحتياطيات المعروفة والمؤكد في العالم مايزيد على خمسة اضعاف احتياطي البترول بينما لا تشكل مساهمته في الاستهلاك العالمى كمصدر للطاقة سوى ٢٦٪.. هذا على المستوى العالمى، على مستوى الدول الصناعية المستهلكة للفحم تزيد مساهمته بقدر قليل.. المشكلة الحقيقية هي الانتقال الى الاعتماد المتوازن على عدة مصادر للطاقة بدلاً من الاعتماد غير المتوازن على مصدر اساسي واحد.

قبل عام ١٩٧٢ كان حوالى ثلثي الزيادة في الطلب على الطاقة تتم مقابلته بالنفط، والثلث الاخر من الغاز وخلافه الخيار الاول امام الدول انن هو الانتقال الى الفحم كمصدر للطاقة - خيار اخر يتمثل في استخدام الطاقة النووية وتكنولوجياها

ومصادرها موجوده لدى البلدان الصناعية و... مصادر طاقة جديدة مثل الصخور الزيتية والنفط من رمال القار وهذه احتياجاتها تعادل احتياطات النفط أين تذهب الدول الصناعية؟ إلى الفحم؟ إلى الصخور الزيتية؟ تستعمل الفحم كوقود مباشر أو تحوله إلى نفط وغاز صناعي؟ تطور الفاعل المولد Fast-Breeder Reactor هذه كلها خيارات ممكنة.. وكل صناعة متخصصة في هذه البلدان تحاول أن تروج لمصدر دون آخر ترتبط به مصالحها.. وكل مصدر له مشاكله.. هذه هي حقيقة مشكلة الطاقة.. إذا أخذنا الدول العربية فما هي المشكلة؟ الدول العربية لغرض تمويل احتياجاتها للتنمية ليست أمامها حاليا سوى النفط والغاز.. فأنكماش عائدات النفط والغاز لا ي سبب كان من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على الهياكل الانتاجية والقدرة الانتاجية لهذه البلدان.. الدول المصدرة الرئيسية ٩٥٪ من صادراتها يتمثل في عائدات النفط.. إذن نضوب النفط بالنسبة لها له مردود اقتصادي سلبي ضخم لا يقارن اطلاقا مع اثر نضوبه بالنسبة للاقتصاديات الغربية.. الدول الغربية تقول ان زيادة اسعار النفط بـ ١٠٪ تولد ما بين ربع ونصف الواحد بالمائة تضخم ولكن زيادة اسعار النفط بنسبة ١٠٪ هي للبلدان المصدرة زيادة قدرها ١٠٪ تقريبا في دخلها القومي والنقص بـ ١٠٪ يترجم الى نقص في دخلها القومي بنفس النسبة تقر بيا فاذا ماتصورنا أن الدول المصدرة بدلا من أن تصدر ٢٠ مليون برميلا يوميا بعد ٢٠ سنة من الآن لها أن تصدر فقط ١٠ مليون معنى ذلك ان الدخل القومي سينقص الى النصف في حين ان السكان يكونون انذاك قد تضاعفوا.

فاذا قلبت الحقائق بحيث ان الناس الذين هم عرضة لخطر حقيقي – العرب – نتيجة لنضوب النفط صوروا على انهم مصدر الازمة.. الحقيقة ان هذا القلب هو موضوع خطير يستوجب اهتمام الكتاب والمفكرين العرب المعنيين للعمل على ابرازهم.. فاذا كانت ازمة طاقة حقيقية فهي ازمة طاقة عربية قبل ان تكون ازمة عالمية بالنظر الى اثارها كمصدر طاقة ومصدر دخل بالنسبة للعرب.. وارجوا ان اكتفى بهذا الشكل في تحديد معالم ازمة الطاقة..

مشقال السرطاوي: بؤدى ان اعلق على كلامك.. انا اتفق معك في ان معظم الدول الغربية اتجهت الى اتهام الدول العربية في انهم السبب في ازمة الطاقة.. ولكن في اعتقادي ان البلدان المصدرة للنفط ساعدت في هذا الشيء فمثلا اى زيادة في اسعار النفط كانت تتم على اساس اعلامي.. تجتمع منظمة الاوبك وتعلن عن ارتفاع الاسعار في حين ان الدول الغربية حينما تزيد اسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها البلدان العربية لا تعلن مسبقا عن نيتها في زيادة

الاسعار وبالتالي لا يحاط الرأي العام العالمي بها ولا يشبع بمثلولايتها.. في رأيي ان هناك زيادة كبيرة في اسعار النفط في السوق السوداء غير معلن عنها والعرب لا يلاموا عليها..

احمد السعدي: هذه نقطة مهمة ولكني اود ان اوضح قبل التعليق عليها نقطة ثانية ومهمة ايضا لذكرها كمثال. موضوع الاحتياطي الولايات المتحدة لها من احتياطي الطاقة ثلاثة اضعاف احتياط الوطن العربي.. وهي الدولة التي تشكو اكثر من غيرها من ازمة الطاقة بالاضافة الى توافر التكنولوجيا فيها.. اما بالنسبة لموضوع السعر والاعلان فهذه مشكلة تتعلق ببعض اعلامنا بالاضافة الى سيطرة الغرب الاعلامية.. فصوتهم مسموع اكثر منا..

ابراهيم ابراهيم: اود ان ادعم كلامك واتوسع فيه. الحقيقة ان التركيز على السياسة السعرية عملية استراتيجية غير صحيحة لان الدول النفطية ليست من مصلحتها زيادة الاسعار زيادة عشوائية... فاذا كانت هناك كمية ما تعظم الايراد الكلي او الربح فان تحديد السعر دون انتاج هذه الكمية قد يقلل الايراد الكلي او الربح. فمن المبادئ المعروفة في الاقتصاد انه لتعظيم الربح يتم تحديد الكمية المطروحة على ان يتحدد السعر يتفاعل رغبات البائعين والمستهلكين في السوق.. فالتركيز على السياسة السعرية هو تركيز خاطيء يوحى بقوه وهمية للمنتجين والأصوب هو التركيز على السياسة الانتاجية.

مشتاق السرطاوي: في هناك نقطة اخرى ذكرها الاخ أحمد وهي ان زيادة الاسعار تساعد على حفظ الطاقة سيما في البلدان المستوردة. ولكن سؤال هو ماهي كمية الطاقة التي تصل مباشرة الى المستهلك كالطاقة لخدمة وسائل النقل والاضاءة نسبة الى كمية الطاقة التي تستخدم في الصناعة لتنتج سلعا وبضائع مختلفة؟ فعلميا المحافظة على الطاقة بالنسبة للمستهلك يتمثل في تقليل استخدام الكهرباء والجازولين في السيارات ولكن هل هذه تشكل فعلا نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية؟؟

احمد السعدي: الحقيقة ان هذه نقطة مهمة جدا متعلقة بترشيد استهلاك الطاقة ولكن بشكل عام هذه ليست كميات قليلة تفي دولة كالولايات المتحدة ٥٠٪ من استهلاك الطاقة يوجه لاغراض النقل. فتوفير ١٠٪ من استهلاك

الطاقة في اميركا يعادل الاستيراد الكلى تقريبا للبلدان النامية من الطاقة.

مثقال السرطاوى: هناك نقطة اخيره.. حاليا توجد بلبله حول مسألة الرجوع الى الفحم كمصدر للطاقة الكهر بائية.. الشيء الذى يواجه توليد الطاقة الكهر بائية من الفحم هو ان العودة الى الفحم مكلفة تكنولوجيا وبالتالى احد الاسباب التى لم يفكر فيها هى ان التكنولوجيا المناسبة لهذه العودة غير متوافرة ومن ثم مكلفة وقد يكون من الانسب ابتكار تكنولوجيا جديده بدلا من العودة الى تكنولوجيا قديمة.. البديل الثانى هو تغيير شكل الفحم بواسطة معاملات كيمياوية او تسيل الفحم وهذه ايضا لا تزال تكلف كثيرا.

أحمد السعدى: الحقيقة انه فى المدى الطويل يتوقع ان تتحقق التغيرات التى ذكرتها – فمثلا ابحاث تحويل الفحم الى سائل يصرف عليها مبالغ طائلة ففى الولايات المتحدة صدر قانون يؤسس شركة لتطو ير الوقود الصناعى بميزانية قدرها ٨٨ بليون دولار فالتكنولوجيا توفرها الابحاث المدعومة دعما سخيا وللتمثيل على ذلك فان تجارة الفحم يزداد نصيبها فى العالم ففى عام ١٩٧٩ زادت تجارة الفحم حوالى ٧٦٪ وعام ١٩٨٠ زادت تجارته بحوالى ٤٠٪ عن العام السابق .

ابراهيم ابراهيم: فى الواقع ان هذه الناحية مهمة جدا.. حينما يتحدثون عن الانخفاض النسبى لسعر الفحم بالنسبة لسعر البترول.. الحقيقة الاسعار المنشورة هذه هى اسعار مخبرية لا تأخذ بعين الاعتبار العدد والادوات والوسائل اللازم استخدامها حتى يتيسر استعمال طاقة الفحم..

أحمد السعدى: هذه النقطة على فكره لاينطبق عليها اقتصاديات التوسع فاستخراج الفحم قريبا من سطح الارض اقل كلفه من استخراجة فى بطن الارض . وينطبق الشيء نفسه على الصخور الزيتيه.

ابراهيم ابراهيم : بالاضافة الى ذلك تزداد تكلفة انتاجه بالنظر الى استخدام عدد وادوات مكملة.

سليمان القدسي: الحقيقة ان مسألة الطاقة مسألة شيقة ومعقدة. هناك نقطة اود ان اضيفها الى كلام الاخ أحمد.. كان محور حديثه ان المشكلة ليست مشكلة للبلدان الصناعية بقدر ماهى مشكلة للبلدان العربية.. اريد ان اضيف الى هذان الهياكل الانتاجية القائمة فى الوطن العربى هي هياكل جامدة Rigid تستخدم النفط.. فالتكنولوجيا الموجودة فى الوطن العربى هى

تكنولوجيا نفطية.. اذا ما حدث تحول عن النفط الى مصادر اخرى اى من تكنولوجيا نفطية الى تكنولوجيا غير نفطية فان الدول الصناعية اقدر على مجاراة التحول والتكيف معه من البلدان العربية. وبالتالي فمشاكل البلدان العربية هي مشاكل اكثر تعقدا في المدى البعيد من مشاكل البلدان الصناعية.. الاخ ابراهيم تحدث عن الطلب وكيف انه قد يكون من مصلحة الاوبك تحديد الكمية فقط وترك السعر يتحدد سوقيا.. الحقيقة ان القضية الرئيسية وراء مقولة ان من مصلحة الاوبك رفع السعر هي ان المرونة السعرية للطلب على النفط منخفضة - الطلب غير مرن - ومن ثم فان زيادة السعر تتبعها زيادة الايراد الكلى.. ما ادرى اذا ماكانت هذه الفرضية صحيحة ام لا - هل الطلب مرن ام لا ؟

ابراهيم ابراهيم: اعتقد شخصا ان المسألة اكبر من مسألة مرونات.. بالنسبة للانتاج فان ايرادنا من النفط يعتمد على كمية الانتاج وليست على السعر.. وارجو ان اوضح ما اقصده. لنفترض اننا ننتج برميلا من النفط وثمانه ٢٠ دولار. ماهي تكلفة النفط؟ تكلفته تعتمد على كمية الانتاج الان لان ذلك يحدد الزمن وقدر استهلاك النفط مستقبلا. وتحديد الكمية التي سيستنفذ عندها النفط مستقبلا تحدد السعر لانها تحدد تكلفة الفرص. النقطة الاخرى انه اذا كانت كمية الانتاج كبيرة جدا يعني ذلك ان عوائد البترول تحصل على فائدة منخفضة وهذه بنفسها تؤثر على تكلفة النفط التي انتجها الان ومستقبلا. فاذا كان سعر الفائدة الان منخفضا جدا فمعنى ذلك ان تكلفة استخراج البترول حاليا ومستقبلا اى المخصوص Discounted ستكون مرتفعة جدا ولذا لايجب ان تغرى بالحديث عن السعر اطلاقا لان كمية الانتاج هي التي تحدد في التحليل النهائي السعر.

أحمد السعدي: هناك نقطة مهمة.. وهي موضوع التحول من النفط الى مصادر اخرى.. الحقيقة ان من الامة بكمكان المحافظة على النفط لان وجود نفط لايتعادل مع غياب كافة المصادر الاخرى.. اهمية ان نمد في عمر النفط تسبق أية اهمية اخرى.. والنفط له استعمالات متعددة ومتشابهة وسهلة على نحو لا يتوافر لغيره من المصادر.. اما تطوير مصادر اخرى في الغرب فقد تصبح حكرا عليهم لا يصح لنا بها.

سليمان القدسي: طيب شكرا.. دعنا الان ننتقل الى الحديث عن انتاج واستهلاك الطاقة في الوطن العربي فنود من الاخ مثقال ان يعطينا فكره وجيزه عن كمية الطاقة المنتجة ومصادر الطاقة.

مثقال السرطاوى: الحقيقة اننى سأعطى فكره وجيزه جدا.. اكتفى بجدول عن الطاقة المنتجة حسب احصائيات سنة ١٩٧٩.. النفط والغاز والفحم والطاقة المائية هي اهم المصادر كمية الطاقة المنتجة من البترول هي ١٠٢٦ مليون طن معادل نفط ومن الغاز ٤٢ مليون وواحد من الفحم وخمسة مليون طن من معادل النفط تأتي من الطاقة المائية. النفط يتواجد في السعودية – العراق – ليبيا – الامارات والكويت الغاز في دول الخليج والجزائر.. الفحم نسبة قليلة جدا يتواجد اساسا في شمال افريقية. الطاقة المائية في سوريا والعراق والسودان ومصر ولبنان، وهذه تستخدم في توليد الكهرباء الطاقة المنتجة تعادل ١٥٣٦ من مجموع انتاج الطاقة في العالم.. هذا بشكل موجز جدا انتاج وتوزيع الطاقة في الوطن العربي ولعل الاخوه يودون الاضافة الى هذه الصورة.

احمد السعدى: اود تطعيم ماذكرته – النفط يوجد لدى العرب منه حوالى نصف احتياطات العالم المؤكدة.. الغاز ١٦٪، الفحم وغيره من المصادر الاخرى شيء لا يذكر. الاردن والمغرب عندها صخور زيتية ولكن تقديراتها متضاربة واعتقد انه من المبكر الحكم على حجم هذه الاحتياطات. هي موجودة وبكثرة ولكن لابد من اجراء مسح جيولوجى في ضوء مشاريع الجدوى الاقتصادية. اما المصادر المتجددة فالحقيقة انه لا توجد ابحاث ومسوحات في الوطن العربي لكى تقدر اهمية هذه المصادر.. هناك بدايات مثل مؤتمر الطاقة العربي الاول والان منظمة الاقطار مع اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للأمم المتحدة (UN-ECWA) تحاول اجراء مزيد من الدراسات حول هذه المصادر واهم هذه المجالات المطروحة هي الطاقة الشمسية ومعهد الكويت للابحاث العلمية له قصب السبق في هذه الدراسات.. ولكن مايزال يعوزنا دقة التقديرات المتأسسة على دقة المسح الجيولوجي والعلمي.

سليمان القدسي: هذا بالنسبة للانتاج.. فاذا تطرقنا الى الحديث عن الاستهلاك.. أخ ابراهيم لو تفضلت باعطائنا فكرة عن كمية وتوزيع الاستهلاك في الوطن العربى.

ابراهيم ابراهيم: الاخ سليمان قال فكره واعتقد ان افضل مانعطيه في هذا المجال هو فكرة لان ارقام الاستهلاك في الوطن العربى هي ارقام غير دقيقة.. الطاقة المستهلكة في الوطن العربى تعكس واقع الانتاج.. الكمية المستهلكة في الوطن العربى كله هي حوالى ٢ مليون برميل يوميا. وحوالى ٩٦٪ من الاستهلاك هي نفط وغاز وهي نسبة متقاربة بين البلدان العربية المنتجة وغير المنتجة

للبنترول. الفرق الكبير هو بين النفط والغاز فالدول المنتجة تستهلك كميته من الغاز اكبر من الكمية التي تستهلكها البلدان العربية غير المنتجة للبنترول.

ففي عام ١٩٧٨ كانت النسبة في دول الاوابك ٥٢٪ نفط و ٤٢٪ غاز وفي البلدان العربية الاخرى كانت هذه النسبة ٩٠٪ نفط و ٢٪ غاز وهذا شيء معقول ان يتصور ان يكون استهلاك الغاز كبيراً في بلدان تنتجها بالنظر الى ما يستلزم نقله من تكاليف... لا ادري أع سليمان اذا كنت ترغب في ان اتطرق...

سليمان القدسي : تفضل..

مثقال السرطاوي: نقطة عن الاستهلاك و...

ابراهيم ابراهيم: عفوا تذكرت شيئاً.. حوالى ٩٦٪ من الاستهلاك يشكل نفط وغاز ٢٪ طاقة مائية وحوالي ١٪ فقط فحم.. المائيه الدولة الاولى هي مصر ثم سوريا والمغرب. الفحم تصدر استهلاكه المغرب ومصر والجزائر.

سليمان القدسي: لو استكمل الاخ ابراهيم حديثه عن الاستهلاك وتوزيعه بين البلدان العربية ومقارنته بغيرها.

ابراهيم ابراهيم: يتباين الاستهلاك من بلد الى اخر، بعضها استهلاكه من أدنى مستويات الاستهلاك في العالم وبعضها الاخر يضاهاى اعلى معدلات الاستهلاك في العالم.

معدل الفرد في البلدان العربية بمسافه حوالى ٦٥٠ كيلو جراماً بينما معدل تستهلاك الفرد في بعض هذهالبلدان حوالى ٣٠٥ كيلو جراماً.. ويجب التركيز فالاستهلاك في البلدان النفطية.. ونحن نتكلم عن الطاقة التجارية ففى الصومال والسودان ترتفع نسبة استهلاك الطاقة غير التجارية كالحطب مثلاً استهلاك الفرد في الولايات المتحدة يزيد على ٩٦٠٠ كيلو جرام في دول منظمة التعاون الغربى حوالى ٥٠٠٠ كيلو جرام من النفط المعدل وهو حوالى ٦٠٠ كيلو جرام في البلدان العربية كمتوسط.

سليمان القدسي: شكراً أع ابراهيم.. هل تحب ان تتوسع بايجاز عن اسباب التفاوت في متوسطات الاستهلاك في الوطن العربى؟

ابراهيم ابراهيم: الى حد ما ذكرت شيئاً من هذا القليل.. يمكن التوسع بعض الشيء.. الدخل كما نعلم هو اهم عامل.. فحيث يرفع متوسط الدخل الفردي في بلدان مثل الكويت وقطر يرتفع معه ايضاً متوسط الاستهلاك الفردي من الطاقة.

في الصومال والسودان ينخفض معدل الاستهلاك تبعاً لانخفاض مستويات الدخل. وهناك عوامل أخرى كما تحدثنا مسبقاً. الدول المصدرة للنفط تركز على بعض الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة. ولأننس أيضاً المناخ فارتفاع درجة الحرارة في الكويت وقطر تستدعى معه استخدام التبريد بكثافة.

قد يقول البعض ان السودان بلد حار ولكن كما ذكرنا فإن العلاقة بين المناخ ومعدل استخدام الطاقة تتوقف على مستوى الدخل فزيادة الدخل تنشط من أثر المناخ على الاستهلاك. والعوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك هي نفس العوامل التي سبق وان اشرنا إليها مسبقاً في بداية الحديث عن العوامل المحددة لاستهلاك الطاقة بشكل عاماً و..

مثقال السرطاوى: اريد ان اتحدث عن عامل هام وهو توافر الطاقة بأسعار رخيصة يساعد على تنشيط الاستهلاك.

ابراهيم ابراهيم: تأكيداً لكلامك نجد انه في السودان استهلاك الطاقة لايعكس الطلب عليه إذ كثيراً ما نشاهد الطواوير الطويلة Ques عند محطات البنزين تنتظر فترات طويلة للحصول على مايلزمها منه... تحاول الشراء ولكن غير متوافر.

احمد السعدي: لو سمحت بمناسبه الحديث عن السودان لا توجد معلومات عن الطاقة غير التجارية ولكن لهذه الطاقة اهمية في كثير من البلدان مثل السودان والصومال وموريتانيا والى حد ما المغرب. في الاردن انخفضت نسبتها في السنوات القليلة الماضية من نسبة ٢٠ - ٣٠٪ الى حوالي ٥٪ بسبب عدة عوامل اجتماعية واقتصادية لعل أهمها التحضر.

ابراهيم ابراهيم: عفواً.. لدينا معلومات غير دقيقة عن السودان الرقم بالنسبة له مدهش، فالطاقة غير التجارية تشكل مايربو على ٧٠٪ من اجمالي استهلاك الطاقة.

سليمان القدسي: الان بالنسبة لنسبة استهلاك الطاقة في الوطن العربي ككل الى المجموع العالمي.. تصورى انها لا تزيد عن ١٥٪

ابراهيم ابراهيم: هي ١٥٪ من استهلاك الطاقة في العالم

سليمان القدسي: معنى ذلك ان الاستهلاك في الوطن العربي لايتماشى مع

نسبتهم السكانية في العالم ٢٠٥٪.

ابراهيم ابراهيم: يعني اذ اردت ان توضح هذه النقطة اكثر فتقول ان العرب يصدرون ٣٠٪ من نط العالم و يستهلكون نسبة ٢٪ و يمثلون ٢٠٥٪ من سكان العالم..

سليمان القدسي: الحقيقة اذن انه يوجد سوء توزيع

ابراهيم ابراهيم: من اى ناحية تنظر لها يوجد سوء توزيع.

سليمان القدسي: بعد اكتمال هذه الصورة بشكل عام نود ان تنتقل الى الحديث عن مصادر الطاقة الممكنة والمحتملة مستقبلا.. والمقصود على مستوى الوطن العربى.. فما هى هذه المصادر الممكنة؟ وماهى الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المصادر؟

مثنىال السرطاوى: وضع الطاقة في الوطن العربى حاليا.. معظمها يأتى من النفط والغاز والقليل من الطاقة المائية. الصورة المستعملة للطاقة هى في توليد الطاقة الكهربائية.. الحديث كثير الان في منطقة الخليج والعربية بشكل عام هو عن الطاقة الشمسية بسبب توافرها.. ولكن حتى الان لم تثبت الدراسات جدوى استعمال الطاقة الشمسية في كثير من الاغراض.. تستعمل حاليا في تسخين المياه ولكنها تشكل نسبة صغيرة جدا من اجمالي الطاقة المستعملة.. التوقعات انه في المستقبل سيكون استغلال الطاقة المائية اكبر من معدلاته الحالية.. بعض الاحصائيات عن تونس وهى ابرز الدول التى ستستغل الطاقة المائية المتواجدة والسودان والعراق والمغرب لها مخططات استغلال الطاقة المائية بقدر كبير نسبيا.. في العراق مثلا يتوقع ان يزيد الاستغلال الى اربعة اضعاف الاستغلال الحالى، في تونس يتوقع ان يتضاعف.

سليمان القدسي: حينما نقول اربعة اضعاف او الضعف فما هى المساهمة المتوقعة لهذا المصدر في مجموع الطاقة في هذه البلدان؟

مثنىال السرطاوى: الحقيقة انه حاليا لايزيد مساهمتها عن ١٪ وبالتالى ستكون مساهمتها ايضا منخفضة ولكنها ستزيد ولا توجد أية مشاكل بالنسبة لتكنولوجيا الطاقة المائية اما بالنسبة للطاقة النووية فلها مستقبل في الوطن العربى ولكن المشكلة هى في حجمها.. فحجمها كبير جدا على نحو يتطلب تعاون اكثر من بلد عربى واحد.. التكنولوجيا متوافرة مشاكلها الحالية او بعض مشاكلها

تتمثل في التخلص من الغلقد النووي.. في سنة ٢٠٠٠ يتوقع ان يكون ٦٪ من توليد الطاقة الكهر بائية مصدره قوى نوويه.. بالنسبة للطاقة الشمسية توقعاتي انها حتى الان غير عملية بسبب ارتفاع تكلفة انتاجها وعدم توافر التكنولوجيا اللازمة لها على مستوى تجارى.. الارقام الحالية تشير الى ان الميجاوات الواحد (مليون واط) من محطة تستعمل الطاقة الشمسية تكلف ١٢ مليون دولار وهى تكلفة مرتفعة جدا بالمقارنة مع تكلفة انتاج الطاقة من مصادر اخرى.. لا ادرى اذا كان الاخوة لديهم اضافات عن النفط والغاز.

أحمد السعدي: الحقيقة انه لتسهيل الموضوع يمكن تقسيم مصادر الطاقة الى اربعة مصادر رئيسية: مصادر تقليديه حالية ناضبة وهى النفط، الغاز والفحم، مصادر جديدة ناضبة وهى الصخور الزيتية ورمال الغاز، ومصادر جديدة متجددة وهى الطاقة الشمسية والرياح والجوفية والمد والجزر، مصادر المستقبل وهى تعتمد بشكل اساسي على تكنولوجيايات في طور التصميم في البلدان الغربية وهذه تشمل الطاقة الشمسية من حيث توليد الكهر باء وتخزينها فاذا حدثت قفزة تكنولوجية في هذا المجال اصبح لدى هذه البلدان مصدر غير محدود وغير ناضب - هيدروجين من المياه وايضا هنا اذا حدثت قفزة تكنولوجية فالامكانيات كبيرة جدا. المصدر الثالث هو الانصهار النووي Nuclear fusion . هذه المصادر الثلاثة الاخيرة هى اقرب الى الاحلام وان كانت احلام علمية لانستطيع التنبؤ بها و يقدر الكثيرون انها ستكون مصادر القرن القادم... الان ماهو وضع الدول العربية من هذه المصادر؟ المصادر التقليدية الحالية وهى الفحم والغاز والنفط سبق بحثها والاشارة اليها، نؤكد مرة اخرى ان على الدول العربية البحث عن المزيد من النفط والغاز. مصادر جديده ناضبه تتمثل في الصخور الزيتية في الاردن والمغرب ولكن لهذا المصادر مشاكل اهمها الحاجة الى كميات كبيرة جدا من المياه على شحها في الوطن العربى عموما فهذه البلدان على التخصيص.. وتكلفة الاستثمار لاستخراج الطاقة هنا كبيرة جدا وقد لا تكون اقتصادية في الاردن هناك تفكير في استخدام طريقة الحقن المباشر وهناك اتفاق بين روسيا والاردن في هذا المجال بالنسبة للمصادر الاخرى اليورانيوم هناك احتمالات قوية لوجوده في الجزائر والمغرب وتونس والسودان ومصر.. ولا يعنى عدم وجوده في بلدان اخرى مثل السعودية مثلا.. ايضا يمكن استخلاصه من الفوسفات في الاردن والمغرب ولكن ينبغي التذكر ان الطاقة النووية ليست يورانيوم فقط. فانت تحتاج الى التكنولوجيا وهذه في يد البلدان الصناعية المتقدمة.. اذا انتقلنا الى المصادر الجديدة المتجددة لازالت تستخدم بعض

التكنولوجيا القديمة مثل طاحونة الهواء Wind Mill اما التكنولوجيا الجديدة فتضع الطاقة الشمسية مع مصادر المستقبل.. كل هذا يضع البلدان العربية في موضع صعب فانت امام اما عن مصادر ناضبة او مصادر تحتاج الى تكنولوجيا معقدة لانملك منها شيئا.. اذن المحافظة على النفط والغاز وتطويرهما يبقى له الاولوية.. ولكن تلك المصادر الاخرى حتى لو ساهمت ما بين ١٠-١٥٪ في غضون العشرين سنة القادمة فلا ينبغي إهمالها ولا بد من محاولة تطويرها. واستخدام التكنولوجيا اللازمة لها. بالنسبة لتكلفة البدائل ينبغي التنويه الى ان الارقام المنشورة عن تكلفتها تنقسم الى نوعين اما ارقام سياسية او ارقام مخبرية. في سنة ١٩٧٢ مثلا صرح مدير شركة الاوكسيدنتل Occidental بأن بإمكانه تطوير الصخور الزيتية بتكلفة قدرها دولارا للبرميل.. الان يتحدثون عن ٤٠-٣٠ دولارا للبرميل، فهذا تصوري يعنى ان هذه الارقام هي ارقام سياسية.. فهم يربطون اسعار البدائل بأسعار النفط

ابراهيم ابراهيم: أخ سليمان لدى نقطة صغيرة بالنسبة للطاقة المائية الحقيقة ان امكانيات الطاقة المائية محدودة جدا. مثلاً سوريا اقامت سدا على الفرات ثم اقامت تركيا سدا آخر وهذا يؤدي الى التزاحم على نفس مصدر المياه.. بالنسبة للعراق نفس الوضع.. الدولة الوحيدة التي قد يكون لها ميزة في هذا المجال هي السودان.

سليمان القدسي: شكرا لك ولأخ احمد.. نود الآن ان ننقل الى توقعات حجم الطلب المستقبل على الطاقة حسب مصادر الطاقة فنود من الاخ ابراهيم ان يحدثنا عن احتمالات الطلب المستقبل في الوطن العربي.

ابراهيم ابراهيم: الحقيقة ان التنبؤ المستقبل على عملية شائكة وصعبة وليست دقيقة ولكنها قد تكون مفيدة وان اعترضتها الكثير من الصعوبات اهمها عدم دقة المعلومات وتوفرها بالشكل والتفصيل المطلوب لعدم الوعي الاحصائي وعدم الاهتمام في الماضي باستهلاك الطاقة.. في نفس الدولة توجد اختلافات كبيرة في ارقام الاستهلاك حسب المصدر، لانقول ذلك لتثبيط العزم وانما كتوعية لواقع ملموس نرجو تحسينه الصعوبة او الناحية الثانية تتعلق بالتغير الهيكلي لهذه الارقام بشكل يجعل تجارب وخبرات الماضي غير ذات اهمية في تقدير ما يمكن ان يحدث في المستقبل بفعل التغير الهيكلي. الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

ونحن في المنظمة نقوم بدراسة عن هذا الموضوع ونأمل ان تظهر نتائجها في الاشهر القليلة القادمة. طبعاً هناك دراسات جرت سابقاً في المنظمة ومنظمة الـ (UN - ECWA) عن توقعات الطلب المستقبلي .. التوقعات تختلف وتتراوح بين ٦ مليون برميل يومياً و ١٢ مليون برميل عام ٢٠٠٠ وهناك دراسات عالمية أخرى IIASA مثلاً اظهرت انه في منطقتنا سيكون معدل التزايد السنوي حتى سنة ٢٠٠٠ في الطلب على الطاقة حوالي ٧٪ الامر الذي يجعل حجم الطلب حوالي ٩ مليون برميل يومياً. انا أود ان اركز على العوامل التي تجعل هذا الرقم محافظاً. هذه العوامل هي مؤشرات ضاغطة Pressure Index العامل الاول هو زيادة عدد السكان .. التوقعات في سنة ٢٠٠٠ ان العدد سيكون بين ٢١٢ - ٢٢٠ مليون نسمة في الوطن العربي.. العامل الاخر هو ان نسب التزايد السنوي التاريخية في الاستهلاك كانت مرتفعة.

المؤشر الثالث هو انه في معظم البلدان العربية يتسم مستوى استهلاك الطاقة بالانخفاض الامر الذي يتصور معه ان يتزايد في المستقبل. العامل الرابع هو الاتجاه نحو التصنيع في هذه البلدان الامر الذي يؤدي الى كثافة استهلاك الطاقة... في الدول العربية الطاقة ليست عاملاً مقيداً كما هو الحال في البلدان النامية الاخرى الامر الذي يتصور معه زيادة الطلب عليها بمعدلات اكبر من معدلات الزيادة في بلدان نامية غير نفطية. في اعتقادي ان ١٠ ملايين برميل يومياً يشكل في سنة ٢٠٠٠ رقماً معقولاً بل وقد يكون رقماً محافظاً قليلاً.. اما بالنسبة لمصادر الطاقة المحتملة فتقديري ان النفط والغاز ستبقى مرتفعة جداً وهناك احتمال واحد وهو ان نسبة استهلاك الغاز في البلدان المنتجة ستزداد تبعاً لمحاولة هذه البلدان في استغلال الغاز المهدر كما فعلت الكويت وبلدان أخرى..

مثقال السرطاوي: لدى احصائيات عن معدل النمو السنوي في استهلاك الطاقة في الوطن العربي.. نلاحظ انه عام ١٩٧٧ كان معدل الزيادة السنوي في الطلب هو ١٥٫٨٪، ١٤٫٨٪ في عام ١٩٧٨، ثم ١٢٪ عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٠ يقدر ان الزيادة كانت ١١٪. فملاحظ ان متوسط الزيادة هو في حدود ١٢٪ ولكنها تتجه الى التناقص..

ابراهيم ابراهيم: ولكن اعتقادي اننا لا ينبغي ان نقرأ الكثير من هذه السنوات القليلة.. يجب ان ننظر الى المستقبل.

الدول العربية في بداية عملية التصنيع واستمرارها وتعميقها يؤدي الى تغيير الكثير..

مثقال السرطاوى: في سنة ١٩٧١ كانت الزيادة السنوية ٦٥٪..

احمد السعدي: اخشى ان تكون هذه الارقام مشتقة اشتقاق وليست مبنية على سلاسل تاريخيه حقيقيه..

فمثلا لا يوجد اى احصاء في الوطن العربي عن استهلاك الطاقة عام ١٩٨٠ والاتجاه النزولي الذى تظهره الارقام التى ذكرتها قد يكون اتجاها مفترضا..

مثقال السرطاوى: توقعاتي انه سيكون هناك زيادة في الطلب على الطاقة في الوطن العربي ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة السابقة..

ابراهيم ابراهيم: قلنا اننا نفترض معدلا سنويا قدره ٧٪ وهى تقريبا نصف المعدل المتحقق عن الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩..

سليمان القدسي: بالاضافة الى النماذج او السيناريوهات التى ذكرتموها قمنا هنا في معهد الكويت باجراء دراسة احصائية تقديرية عن احتمال استهلاك الطاقة في المستقبل باستخدام الانحدار وخرجنا بمرونة دخلية لاستهلاك الطاقة في الوطن العربي قدرها ١٤٪ وهى قريبة من المرونة المحسوبة في الـ (WAES) و (IIASA). وبناء على هذه الدراسة قمنا باجراء ثلاثة سيناريوهات متأسسه على ثلاثة فروض عن متوسط معدل نماء الدخل في الوطن العربي: اخذنا معدل نمو منخفض ٥٪، متوسط ٦٥٪ ومعدل مرتفع قدره ٨٪. معدل النمو للمنخفض اعطانا حجما استهلاكيا قدره ٢٦٤ مليون طن من معادل النفط عام ٢٠٠٠ ومعدل النمو المتوسط اعطانا ٢٧٦ مليون طن من معادل النفط في حين ان الرقم المائل في حالة معدل النمو المرتفع نسبيا كان ٥٢٤ مليون طن من معادل النفط. والحقيقة اننا اخترنا المسار المتوسط وهو بالنسبة يعنى زيادة سنوية في الطلب على الطاقة قدرها ٨٪.

وعلى ذلك فان المعدل المتوسط يعطي حجما للطلب على الطاقة في الوطن العربي يمثل ٣٢٪ من حجم الطلب العالمي وفقا لحسابات (IIASA) وعلى مستوى الفرد العربي نعلم ان متوسط استهلاك الفرد في الوطن العربي يقل حاليا عن كيلو واط/ ساعة في العام، اذا ما تحقق المسار المتوسط يتوقع ان يصل متوسط

الاستهلاك الى ٢٧ كيلو واط/ ساعة في العام مع نهاية هذا القرن. والحقيقة ان هذا المتوسط يقل كثيرا عن الاستهلاك الفردي في امريكا واوربا بل وربما يقل قليلا عن المتوسط الفردي للاستهلاك في العالم.

ابراهيم ابراهيم: أخ سليمان اعتقد لو تكرمتم باعطائنا التقدير الذي حصلت عليه باستخدام معدل النمو المتوسط حتى نحوله الى ملايين البراميل اليومية بضر به في ٧٤

سليمان القدسي: الرقم هو ٢٧٦ مليون طن من مكافئ النفط و يعادل ٧٦٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٠

ابراهيم ابراهيم: في ظل معدل نمو سنوي قدره ٨٪ لابد من ان تكونوا قد استخدمتم حجما تاريخيا سنويا للاستهلاك Base منخفضا نسبيا.

سليمان القدسي: استخدمنا الحجم الوارد في ورقة الاوابك الى مؤتمر الطاقة العربي الاول وهو ٥٩ مليون طن من مكافئ النفط

ابراهيم ابراهيم: ولكن هذا الرقم موضع جدل.. تقديري انه منخفض ولكن التقديرات الخاصة بمعدلات النمو متقاربة جدا.

احمد السعدي: الحقيقة ان هذا يعكس واقع تباين تقديرات الاستهلاك الحقيقي في الوطن العربي.. فارقام الاستهلاك المنشورة تاريخيا غير دقيقة وهو ما يصعب عملية التنبؤ.

.. قد تصل الاختلافات في تقديرات الاستهلاك الفعلي المنشورة احيانا الى ٥٠٪.

سليمان القدسي: على العموم نستطيع ان نقول ان الاستهلاك في الوطن العربي سيستأثر بحوالى نصف الانتاج العربي من الطاقة في نهاية القرن الحالي.. والان نريد أن ننقل الى التعاون العربي بالنسبة الى مصادر الطاقة.. فلو تكرم الاخ احمد باعطائنا فكره عن الجوانب التأسيسية في هذا المجال

احمد السعدي: المشكلة تتمثل في نقص المعلومات.. لا توجد على مستوى النفط مؤسسة تعنى بجميع المعلومات.. الاحصائيات غير متجانسة، تعريفاتها مختلفة.. المعلومات بحاجة الى وجود جبهة مركزية.. سياسات الانتاج في الطاقة

منفصلة عن جهات التوزيع، التسويق.. الخ.. لابد من ايجاد جهة مركزية لابد من وجود مؤسسة في كل دولة عربية على حدة بجمع المعلومات عن الطاقة وتخطيطها.. هذا وصلنا اليه في مؤتمر الطاقة العربي الاول. التنسيق العربي غير ممكن اذا لم نعرف حقيقة الوضع الطاقى الداخلى.. نحتاج الى نوع من تكامل في الخبرات وعدم تكرار نفس التجارب ما نستغربه انه في البلدان الصناعية حينما انشأوا لجنة الطاقة الدولية International Energy Agency فان هذه اللجنة قامت بالتدخل في تنسيق السياسات الخاصة بالطاقة في دول تختلف اوضاعها بين بعضها البعض بالنسبة لموضوع الطاقة. بعض الدول تستورد كل شيء من الطاقة مثل اليابان واخرى لها اكتفاء ذاتى كانجلترا وثالثه تستورد جزءا من احتياجاتها كالولايات المتحدة. ولكن لجنة الطاقة تدخلت في كل قطر واجرت نوعا من التنسيق وقراراتها ملزمة حتى وصفت بان قراراتها اكثر الزامية من قرارات حلف الاطلسي.. نراها تؤكد على ضرورة المخزون النفطى يكفى لمدة ٩٠ يوما.. وللأسف انه لا يوجد حتى في البلدان العربية التى تسبح على النفط أى مخزون نفطى حتى اذا ماتعتطلت منشآت النفط لسبب او لآخر اصبح القطر في حالة مجاعة طاقة...

ابراهيم ابراهيم: احب ان اتطرق الى موضوع ترشيد الاستهلاك..

مikhail السرداوى: لوسمحت اود ان اذكر انه في مجال التعاون العربى في خضم الطاقة.. الوعي الاعلامي بتكنولوجيات الطاقة مهم.. وعملية التخصص والتعاون في مجال الخبرات مهم.. المفروض ان يكون هناك تعاون عربى في مجال التكنولوجيا اكثر منه في غيره من المجالات والسبب تفاوت حظوظ البلدان العربية من الطاقة والتكنولوجيه.. ربما يستدعى الامر ان ننتج نحن بانفسنا التكنولوجيا القادرة على استغلال مايتوافر لدينا من مصادر طاقة.

ابراهيم ابراهيم: التعاون العربى ضروري.. اذا كنا نتكلم عن التصنيع يجب ان يتم في اطار تعاون عربى.. وبالمثل في مجال الطاقة فيصعب تطوير الطاقة الفردية دون تعاون البلدان العربية.

سليمان القدسي: هل هناك اضافة اخرى؟.. الحقيقة أنه اذا لم تكن ثمة اضافات فاننى اود ان اركز على موضوع ترشيد الاستهلاك.. فعملية الترشيد قد تعنى في الواقع اننا نسبح فوق حقل بترولى جديد نتيجة الوفرة الذى يحدثه ترشيد الاستهلاك. فالوفرة الذى قد يتحقق نتيجة للترشيد قد يساوى في اهمية اكتشاف حقل بترولى جديد.

أحمد السعدي: هذا صحيح حتى على مستوى عالمي.. فالمصدر الاساسي للطاقة كان منذ ١٩٧٢ يتمثل في محاولة ترشيد الاستهلاك.. ولكن البلدان العربية قد تحجم او تتردد في الترشيد بالنظر الى انخفاض معدلات الاستهلاك، بداءة فيها، ولكننى ارى ان من الامة الان تنصور عادات استهلاكية فيها تذبذب..

سليمان القدسي: أنت ضد الترشيد؟

أحمد السعدي: لا فأنا معه.. انا ضد التذبذب .

ابراهيم ابراهيم: هناك سوء فهم بالنسبة للترشيد.. فنحن نتحدث عن استعمال الطاقة لتحقيق أهداف معينة. في الوطن العربى هناك ثلاث اهداف مهمة جدا:

١- ان استعمال الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية

٢- استعمال الطاقة لرفع مستوى معيشة الجماهير

٣- استعمال الطاقة بغية الحفاظ عليها اى منع التذبذب..

طبعاً هذه الاهداف قد تتناقض في بعض الحالات واذناك يتطلب الامر اعطاء اوزان لكل هدف.. ولكن اذا تحدثنا عن قضية التسعير مثلاً كعامل من عوامل الترشيد يحضرني شيئان: الاول هو أسعار النفط والغاز في الصناعة فهل يتم التسعير على اساس السعر العالمى ام نسعرها بما يشجع الصناعة؟ التسعير وفق السعر العالمى قد ينتهى فتحقيق الصناعة لخسارة.. اذن عملية التسعير لابد من ان تأخذ في الاعتبار القاعدة الصناعية القائمة ومحاولة تشجيعها. واما بالنسبة للفرد فالمطلوب رفع مستواه المعيشي فليس من المنطقي مثلاً ان تكون اسعار الكهرباء مرتفعة في ذات الوقت الذى نسعى فيه نحو كهرباء الضواحي والارياف في الوطن العربى. فالسياسة التسعيرية لابد من ان تأخذ في الاعتبار الكثير من العوامل: منع التذبذب ولكن دون الاضرار بالمصلحة العامة.

مثنى السرتاوى: اود ان اضيف انه بالإضافة الى التسعير يجب التفكير في استخدام وسائل لخفض الطاقة سيما وان استهلاكها موسمي وبتذبذب. عملية التخزين مع ارتفاع تكلفتها الا انها قد تثبت جدواها الاقتصادي في المدى البعيد.. النقطة الاخرى انه قد يكون مبرراً احياناً اللجوء الى نوع من الاجبار لترشيد الاستهلاك كاستخدام السيارات الصغيرة واستخدام طرق العزل في البناء وهذا من شأنه تقليل او توفير في استعمال الطاقة.

سليمان القدسي: شكرا أخ مثقال.. كلمة اخيرة بالنسبة لموضوع الترشيح وهي ان الترشيح سلاح ذو حدين كلاهما مرغوب فيه في الوطن العربي. في حده الاول توفير للطاقة وحد من التمييز في استخدامها وفي حده الثاني زيادة لدخل الوطن العربي باتباع الترشيح على اعتبار ان مالا يستهلك يصدر للعالم الخارجي وبعمله صعبه فما توفر بالترشيح هو دخل للوطن العربي يسهم في نمائه ورفيه وازدهاره.

وفي الختام لا يسعني ايها الاخوة الا ان اتوجه لكل واحد منكم بالشكر الجزيل لتفضلكم بالحضور لتبادل الرأي والمشاركة العلمية حول موضوع الساعة في الوطن العربي.. موضوع الطاقة.. شكرا لكم جميعا والى الملتقى.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

موعد صدور العدد الأول يناير ١٩٨١ م.

رئيس التحرير د. خلدون حسن النقيب

مدير التحرير عبد العزيز السيد أحمد .

• أول مجلة عربية تصدر على مستوى عالمي وتتناول الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية مما يخدم القاريء والمثقف والمختص .

• تتناول المجلة الميادين التالية :

اللغويات النظرية والتطبيقية - الآداب والآداب المقارنة - الدراسات الفلسفية - الدراسات النفسية - الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية - الدراسات التاريخية - الدراسات الجغرافية - الدراسات التربوية - الدراسات حول الفنون (الموسيقى - التراث الشعبي - المسرح - الفنون التشكيلية - البحت .. الخ) - الدراسات الأثرية (الأركيولوجية) .

• تقدم المجلة معالجتها من خلال نشر :

البحوث والدراسات - مراجعات الكتب - التقارير العلمية - المناقشات الفكرية

• مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني - نيسان - تموز - تشرين أول

• تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية باللغة الانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

• ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلّاب ٢٠٠ فلس

• الاشتراكات السنوية للمؤسسات ١٠ د.ك.

للأفراد ٢ د.ك.

للاساتذة والطلّاب ١ د.ك.

• تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .

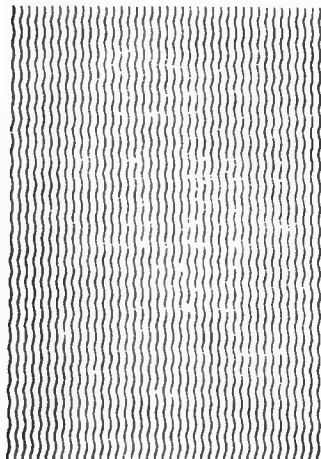
• قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت - (الشويخ - ت : ٨٢١٦٣٩)

مراجعات بالعربية



فلى برانت، تقرير اللجنة المستقلة عن مسائل التنمية العالمية،
الشمال والجنوب : برنامج للبقاء.

Pan World Affairs, London, 1980 .

عرض : د. محمد علي الفراء *

يعلق مستشار التحرير «انتوني سمبسون»
Antony Sampson على هذا التقرير بقوله:

إن هذا التقرير يرتاج تحريات فريدة ومستقلة قلم بها مجموعة بارزة من رجال دولة وقادة من مختلف الاتجاهات، برئاسة «فلى برانت» عن أكثر المشاكل الحاحا، والتي تتعلق بانتقاء العدالة والمساواة في العالم وفشل النظام الاقتصادي العالمي.

و يستمد التقرير عنوانه من الاعتقاد القائل: بأن هناك حاجة الى مبادرات عالمية اذا ما اريد للجنس البشري ان يبقى ليحيا. فهناك مئات الملايين من البشر في الاقطار النامية بجنوب الكرة الارضية يحيون على حافة المجاعة، مما يجعل من الصعب على تلك الاقطار الحفاظ على اقتصاد سليم. كما ان الاقطار الصناعية المتقدمة في شمال الكرة الارضية غير راغبة في الاقتراب كثيرا من الجنوب لتعديل اوضاعه الاقتصادية.

و يناقش التقرير اهم المشاكل العالمية، ويرى انه في الوقت الحاضر، وفي كل حقول من حقول المشاكل العالمية الحالية، فان عددا كبيرا من الحلول يعتمد على المصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب.

و باجماع مثير للاعجاب فان الاعضاء الثمانية عشر للجنة ، والذين ينتمون الى خمس قارات، ويمثلون وجهات سياسية مختلفة قد وافقوا على مجموعة من النوصيات منها ما يتعلق باتخاذ مسلك جديد للتمويل العالمي، وتطویر نظام النقد الدولي. وهم يقترحون اصلاحات طويلة المدى ولغاية العام ٢٠٠٠. إلا ان هناك برامج ذات أولوية خاصة لعقد الثمانينات، وعمل سريع لتفادي أزمات اقتصادية هامة. وعلاوة على ذلك فقد بحثوا وناقشوا الاسئلة التقليدية التي تتناول الحرب

* استاذ بقسم الجغرافيا في جامعة الكويت

والسلم، والنفقات الباهظة للتسلح والتي تستنفذ الموارد اللازمة للاحتياجات المستعجلة والطارئة. وعلى كل حال ان هذا التقرير سياسي يتناول مشاكل العالم سياسيا و يدعو جميع الاقطار لأن تستجيب. ولو امكن تطبيق توصيات هذا التقرير ومقترحاته فان ذلك سيصبح بمثابة برنامج للبقاء.

يرى «فلي برانت» بأنه ينبغي تغيير المواقف والاتجاهات اثناء الحوار بين الشمال والجنوب إذ تغلب النوايا الحسنة والمقاصد الطيبة، ولا بد من اعادة التفكير من أجل خلق نمط من العلاقة التي تناسب جميع الشعوب. أن مثل هذا التغيير يمكن التوصل إليه فيما تبقى من هذا القرن، لو أن حكومة كل من الاقطار النامية والمتقدمة اقتنعت بالحاجة لمثل هذا العمل، ذلك ان المشاكل التي خلقها الناس يستطيعون هم حلها. وينبغي ان يأخذ الاصلاح اتجاهين وليس اتجاها واحدا في كل من البلدان الصناعية والنامية، وعلى الشمال والجنوب ان يبحثا بصراحة مشاكلها، و يناقشا الاراء بموضوعية، ويتجنبوا العنف والظلم والفساد الذي يسود بعض اجزاء العالم.

لقد أن الأوان للنظر في المؤسسات العالمية التي انشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما حيث كان الجنوب آنذاك تحت نفوذ الشمال وسلطانه. واليوم حدثت الكثير من التغيرات الهامة التي تستدعي اعادة النظر في تلك المؤسسات.

هناك اخطار كثيرة تهدد العالم بحلول عام ٢٠٠٠ لان جزءا كبيرا من سكان هذا الكوكب سيظل يعيش في فقر مدقع، كما ان العالم سيصبح مكتظاً بالبشر، ويسكن مدنا غير قادرة على استيعابهم. اي ان نسبة التحضر ستزيد عن اللازم مما يشكل خطرا على التوازن القائم بين الريف والحضر. وتنتشر المجاعة بشكل لم يسبق له مثيل، وستزداد اخطار الدمار لو ان حربا رئيسية نشبت وهزت اسس ما نسمية بالحضارة العالمية واركانها.

أقدمير ام تنمية؟

إن هدف هذا التقرير وجوهه يستند على أن الجنس البشري يريد البقاء ويرفض الانقراض. ولذلك فانه لا يثير الاسئلة التقليدية فقط والتي تدور حول مسألة السلم والحرب، وانما يبحث في كيفية التغلب على المجاعة العالمية، والبؤس الجماعي، وانتفاء العدالة والمساواة بين الظروف الحياتية لكل من الغني والفقير.

إن ما ينفق على التسلح يفوق بكثير ما ينفق على التنمية فالفلتورة السنوية للتسلح حالياً تبلغ نحو ٤٥٠ بليون دولار، في حين المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية لا تزيد نسبتها عن ٥٪ من هذا الرقم. ويمكننا التأمل في هذه الحقائق الاربعة التالية لنستخلص منها العبر والعظات.

- ١ - ان النفقات العسكرية لنصف يوم فقط تكفي لتمويل كل برنامج مكافحة الملايا لمنظمة الصحة العالمية.
- ٢ - تكلف الدبابه الحديثة نحو مليون دولار. وهذا المبلغ يكفي لعمل التحسينات المطلوبة لمرافق التخزين اللازمة لمئة الف طن من الارز مما يوفر لنا ويصون نحو ٤٠٠٠ طن او اكثر سنوياً تضع نتيجة سوء مرافق التخزين. ويمكننا ان نتصور كيف نستطيع مكافحة الجوع جزئياً لو علمنا بأن الشخص الواحد يستطيع العيش على رطل واحد من الارز يوميا. وهذا المبلغ نفسه يستطيع ان يوفر لنا نحو الف فصل دراسي لحوالي ثلاثين الف طفل.
- ٣ - ان ثمن الطائرة النفاثة المقاتلة والبالغ نحو عشرين مليون دولار يستطيع توفير الصيدليات لنحو أربعين الف قرية.
- ٤ - إن نحو نصف بالمائة من مجمل النفقات العسكرية العالمية لسنة واحدة يمكن ان تمول وتصرف على جميع المعدات الزراعية اللازمة لزيادة انتاج الغذاء من اجل التوصل الى الاكتفاء الذاتي في الاقطار التي تشكو عجزاً في انتاج الغذاء في البلدان ذات المداخل المنخفضة وذلك حتى حلول عام ١٩٩٠.

برنامج اولويات :

تناول التقرير العديد من التغيرات الرئيسية التي تمت في العلاقات العالمية، وفي اقتصاد العالم في العقود الاخيرة وتأثيرها على مسائل التنمية. وعملية التغير هذه مستمره و يواجه الجنس البشري مشاكل جوهرية لا يمكن حلها بالمستويات القومية او الاقليمية فقط. ومن اهم هذه المشاكل الأمن والسلم، واهداف التنمية، والنظام النقدي، وحماية البيئة، والطاقة والسيطرة على الموارد البرية والبحرية. وقد بدأ المجتمع الدولي يعالج هذه المسائل ولكن بغير كفاءة.

ومنذ بداية الثمانينات سواجه المجتمع العالمي اخطارا أشد بكثير من أي وقت مضى ومنذ الحرب العالمية الثانية، اذ يتضح بأن الاقتصاد العالمي يزداد سوءاً

مما ينذر بتدمير المصالح العاجلة والأجلة لجميع الشعوب ان مشكلة الفقر والجوع أصبحت اشد خطورة على البشرية فهناك نحو ٨٠٠ مليون يشكون الفقر والعوز، وهذا العدد في ازدياد. ويرافق ذلك نقص متزايد في الحبوب والأنواع الأخرى من الغذاء، كما ان الجوع والمجاعة في نمو متواصل، يصاحبها تسارع مذهل في اعداد سكان العالم، اذ تقدر الزيادة السكانية في العقدين المتبقين من هذا القرن بنحو بليون نسمة، مما سيسبب ضغطاً شديداً على موارد العالم وبخاصة الغذائية. وهذه مشاكل لن ينجو منها احد في العالم اذا تركت بدون علاج، وهي ليست مقصورة على الشئون الاقتصادية، وانما يجب علاجها وبحثها من حيث انها في غاية التعقيد والتشابك مع العناصر المكونة للمجتمع البشري. ذلك ان العالم عبارة عن نظام مؤلف من عناصر مختلفة ومتباينة تتفاعل مع بعضها بحيث ان التغير في احد هذه العناصر يؤثر على الباقي، ومن بين هذه العناصر الرئيسية — بخلاف الدول ذات السيادة — نجد المؤسسات العالمية والاقليمية، والهيئات المؤقتة او العرضية، والرأي العام — قومياً وعالمياً — والاديان المختلفة، والمؤثرات والقوى الايديولوجية والاجتماعية والسياسية.

مستقبل خطير :

يحمل المستقبل الكثير من النذر المخيفة والتي بدأت اعراضها وعلامتها تظهر بوضوح متمثلة في ببطء عملية النمو الاقتصادي في كثير من البلدان، ومشاكل التصرف في فوائض العائدات النفطية والعجز في ميزان المدفوعات العالمي. وكذلك ما تعانيه اقطار الدخول المتوسطة من مشاكل نتيجة الزيادة السريعة في صادراتها الصناعية، مما يولد قلقاً عند رجال الصناعة والعمال في اقطار الشمال وبخاصة بعد فشل الحكومات في الموافقة على القواعد والاسس التي تسمح لدخول السلع وورودها عبر اسواقها وارضياتها.

وهناك ايضا تباطؤ او تجميد حركة الاستثمارات الموجهة الى الكشف عن المعادن ومصادر الطاقة في اقطار الجنوب، وهي مسألة حساسة للنمو الصناعي في كل من الشمال والجنوب. وسبب التباطؤ او التجميد يرجع الى تحفظات سياسية واقتصادية اتخذتها وتتخذها الحكومة، كما وان الانفاق المتزايد على التسلح، وازدياد الفقر اهدار للموارد والطاقة.

ان ملاذكرناه عبارة عن بعض امور لا يمكن ان تعالج الا بتضافر جهود كل

من الشمال والجنوب والشرق والغرب مهما اختلفت الانظمة وتباينت السياسات لان هذه قضاياهم الجميع. وفي سبيل تحقيق مصلحة الجميع يجب وضع برنامج عقلائي على الرغم من ان رحلة العمل طويلة وصعبة وشاقة، ولكن يجب ان نبدأ من الآن لنواجه تحديات القرن القادم.

ان العالم في حاجة الى نظام جديد خاص بالعلاقات الاقتصادية يعترف بالحاجات المتبادلة للمصالح البشرية. وهذا النظام العالمي الجديد يحتاج الى وقت حتى يتحقق.

وبعد ان طرح التقرير المشاكل العالمية الملحة وضع توصياته على شكل مختصر، ولكن نظرا لوجود ازمة عالمية يعاني منها العالم حاليا، وهي من الحدة بحيث لايمكن تأجيلها، فقد شعر واضعوا التقرير بان هناك ضرورة لعمل برنامج طوارئ، هدفه التغلب على الانحراف الحالي للعالم عن المسار الصحيح، وفي نفس الوقت صياغة خطة للإصلاحات الهيكلية بعيدة المدى.

برنامج طوارئ لما تبقى من هذا القرن :

على جميع اقطار العالم المساهمة الكاملة في الاقتصاد العالمي بطريقة تساعد على التنمية الأصلية، وهذا يتحقق في المدى البعيد فقط، وفي بيئة اقتصادية تمكن جميع البلدان النامية من أجل تحقيق نمو ذاتي. ويجب ان يوضع في الاعتبار الامور التالية:

اولوية حاجات الاكثر فقرا :

بما انه ينبغي اعطاء الاولوية للاقطار والاقاليم العالمية الاشد فقرا في كل من اسيا وافريقيا، فان ذلك يتطلب تحويل كثير من الموارد من الاقطار المتقدمة وتصميم وعزم متزايد من قبل الاقطار النامية على تحسين الادارة الاقتصادية فيها، ومحاولة التوصل الى العدالة والمساواة اجتماعياً واقتصادياً.

التغلب على الجوع وسوء التغذية :

عن طريق انتاج المزيد من الطعام وتكثيف التنمية الزراعية.

زيادة الدخل من السلع:

حتى تساهم في تنمية وتطور العالم الثالث، الذي لايزال يعتمد معظمه على

تصدير السلع الأولية. ويجب تمكين اقطار العالم الثالث من معالجة وتصنيع موادها الخام محلياً وان تسهم في تسويقها عالمياً وتشترك في عملية نقلها وتوزيعها. وينبغي تثبيت اسعار هذه السلع حتى يمكن تعويض الخسارة الناجمة عن الذبذبة في الاسواق.

ومن حيث الصناعة:

يتوجب على الشمال ان يعكس الاتجاه السائد حالياً والذي يقوم على مبدأ حماية صناعاته من خطر منافسة صناعات العالم الثالث.

وعلى الشمال ان يعمل على تبادل التكنولوجيا وتطوير المعادن مع الجنوب لان في ذلك تقليص الفجوة بين الاثنين.

اصلاح النظام النقدي، نلك بأن فساد هذا النظام يعتبر أحد المشاكل الرئيسية في الاقتصاد العالمي. والمطلوب الان قيام نظام يضع اسعاراً للصرف تكون اكثر ثباتاً، ويعمل على تعديل العجز الموجود في ميزان المدفوعات والفوائض. ولعل من العناصر المؤدية الى الاستقرار في هذا النظام هو تطبيق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة (S.D.R.).

مسلك جديد للتنمية :

الدول النامية عاجزة عن تمويل عمليات التنمية في اراضيها مما يجعلها في كثير من الاحيان تلجأ الى القروض التجارية. ولتحقيق اهداف التنمية في تلك الاقطار لابد من توفير اموال تبلغ اكثر من ضعف المساعدات الحكومية الرسمية والتي تبلغ نحو عشرين بليون دولار. ان تصورنا للمسلك الجديد لتمويل عملية التنمية كالآتي:

١ - يجب الاعتراف بأن صناديق التنمية من مسؤولية المجتمع الدولي كلة وأن تكون ذات سياسة طويلة الأجل. وبناء عليه تشارك في هذه الصناديق وتساهم جميع الاقطار سواء كانت شمالية او جنوبية، شرقية او غربية بحيث لا تقل مساهمة الاقطار الغنية عن نسبة ٧٪ من الناتج الاجمالي القومي (G.N.P.).

٢ - اننا نعتقد بضرورة جمع مزيد من الاعانات من مصادر مختلفة مثل فرض

٢ - رسوم على التجارة العالمية، والنفقات العسكرية او تصدير الاسلحة.. الخ.
على البنك الدولي والبنوك الاقليمية الخاصة بالتنمية اتخاذ خطوات جديدة
لزيادة نسبة الاقراض . والبنك الدولي قادر على ذلك بعد ان ضاعف رأس
ماله مؤخراً الى ٨٠ بليون دولار. ونحث البنك الدولي كي يعدل نسبة المراجعة
gearing ratio من ١ الى ١ لتصبح ٢ الى ١ مما يرفع الطاقة الاقراضية
للبنك الى ١٦٠ بليون دولار. كما نوصي بزيادة حصة التمويل من قبل بنوك
التنمية الاقليمية.

٤ - اقراض الدول النامية مقابل ضمانات الاحتفاظ بنسبة من احتياطي الذهب في
صندوق النقد الدولي والتي تمثل مورداً كبيراً يساوي نحو ٤٠ بليون دولار
باسعار السوق السانديلا في نهاية عام ١٩٧٩. ان الارباح المتحققة من مثل
هذه المبيعات من الذهب يجب استخدامها لمساعدة كلفة الاقراض في الدول
النامية.

٥ - يجب ملء الفراغات الخطيرة التي كشف عنها تقريرنا في مجال التمويل
الحالي وبالذات نقص برامج الاقراض. ومن اجل تحقيق ذلك لابد من ايجاد
مؤسسة جديدة مثل صندوق التنمية العالمي تعتمد على مشاركة واسعة
وقادرة على اتخاذ القرارات وجذب المساهمة العالمية.

٦ - البحث عن تمويل اضافي متعدد الجوانب لدعم عمليات البحث والتنقيب عن
المعادن ومصادر الطاقة والانفاق على التنمية في البلدان النامية. ويكون
مصدر بعض هذا التمويل من المؤسسات القائمة حالياً والبعض الاخر من
مؤسسات لابد من ايجادها لهذا الغرض.

٧ - ضرورة استمرار النظام المصرفي التجاري في اقراض البلدان النامية،
وبمقياس ملائم . كما ينبغي تشجيع الهيئات التمويلية الخاصة الاخرى
كي تشارك في عملية الاقراض. على ان هناك ضرورة لعمل اجراءات تؤكد على
ان الاقطار متوسطة الدخل يجب ان تأخذ قروضا بشروط ميسرة تسمح لها
بإدارة مديونيتها، وقروض امتيازية تستخدم لدعم نسبة الفائدة وتمكن
الاقطار الاشد فقرا من الاستفادة من مثل هذه القروض.

**المساهمة في السلطة والنفوذ واتخاذ القرارات في جميع المؤسسات النقدية
والمالية من قبل جميع الاقطار المساهمة فيها بحيث تعطي دول العالم النامي
مسؤوليات اكبر.**

برنامج طوارئ للفتره ١٩٨٠ - ١٩٨٥ :

نظرا لاننا نعتقد بأن العالم لا يستطيع الانتظار لاجراءات بعيدة المدى وذلك قبل الشروع في برنامج عمل سريع للسنوات الخمس التالية لتجنب الاخطار الشديدة فان الامر يتطلب عمل برنامج طوارئ تتضافر جميع الاطراف والجهود لانجاحه تحقيقا للمصلحة العامة. وفيما يلي العناصر الاساسية لهذا البرنامج:-

- ١ - تحويل الموارد على نطاق واسع الى الاقطار النامية.
- ٢ - وضع استراتيجية عالمية للطاقة.
- ٣ - عمل برنامج غذاء عالمي.
- ٤ - المباشرة بعمل بعض الاصلاحات الجوهرية على النظام الاقتصادي العالمي.

ملخص التوصيات :

بعد دراسة لأهم المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم ولابد من التقاء الشمال والجنوب لحلها يضع التقرير ملخصا للتوصيات على النحو التالي:

١ - الاقطار الاشد فقرا :

يجب البدء بعمل برنامج ينص على اتخاذ اجراءات سريعة وللمدى البعيد لمساعدة نطاقات الفقر في افريقية واسيا وبالاخص الاقطار الاقل نماء. وتشمل هذه الاجراءات مشاريع اقليمية كبرى تختص بادارة المياه والتربة، والعناية الصحية، والقضاء على الامراض، وتطوير الطاقة الشمسية، والمعادن والبترول، ودعم التصنيع، والاستثمار في قطاع النقل وفي الاطار الهيكلي للبلاد. ان مثل هذا البرنامج يتطلب نحو اربعة بلايين دولار سنويا.

٢ - المجاعة والغذاء :

ينبغي وضع حد للجوع وسوء التغذية عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية للغذاء في البلاد النامية. وهذا من شأنه ان يقلل من الاستيراد. وتحقيقا لذلك لابد من العناية بالري والابحاث الزراعية والتخزين وزيادة استخدام الاسمدة، والمدخلات الاخرى، وتطوير الثروة السمكية، وضرورة العمل على الاصلاح الزراعي في كثير من البلدان.

٢ - السكان: نموهم وحركتهم والبيئة:

نظرا للعلاقة بين الفقر وارتفاع معدلات المواليد في الاقطار النامية فان النمو السكاني المتسارع في بلدان العالم الثالث يز يد من سوء المشكلة و يؤدي الى مزيد من الجوع والمرض وسوء التغذية والجهل. ونعتقد بأن سياسات التنمية يجب ان تشمل برامج سكانية قومية تهدف الى توازن مقبول بين السكان والموارد، وتجعل تخطيط الاسرة ممكنا.

هذا و يتوجب تمتع العمال المهاجرين في هذا العالم بالمعاملة الحسنة وان يكون هناك نوع من التوفيق بين مصالحهم في اوطانهم وفي الاقطار التي هاجروا اليها، وقد أن الاوان لان تبحث الحكومة عن صيغة للتعاون الثنائي والجماعي لتنسيق السياسات الخاصة بالهجرة للحفاظ على حقوق العمال المهاجرين وجعل تحويلاتهم المالية مستقرة اكثر.

٤ - نزع السلاح والتنمية :

لابد من بث الوعي عن الاخطار المخيفة الناجمة عن عدم استقرار العالم بسبب سباق التسلح وما يفرضه من اعباء على الاقتصاد القومي في مختلف الاقطار وما يستنفذه من موارد كان من الاجدى ان تتحول الى التنمية السلمية. ان عدم الثقة المتبادلة بين كتل العالم والتي تشجع على سباق التسلح بين الشرق والغرب يدعو الى استمرار سياسة الانفتاح بواسطة اتفاقيات تتناول اجراءات بناء الثقة. ان العالم في حاجة الى تفهم شامل اكثر للامن والذي لا يتمثل فقط في المظاهر العسكرية الصرفة. و يجب توجيه كل الجهود لتأمين الاتفاقيات الدولية التي تمنع انتشار وتزايد الاسلحة الذرية . كما يجب بناء جهاز لحفظ السلم بحيث يعمل على تقوية دور الامم المتحدة. وينبغي فرض رسوم عالية على تجارة السلاح تصرف على التنمية، وضرورة عمل المزيد من الابحاث الرامية الى تحويل انتاج الاسلحة الى انتاج مدني يستوعب الكثير من الأيدي العاملة ويطورها.

٥ - واجب الجنوب :

ان اي هجوم على الفقر العالمي يجب ان يكتمل عن طريق القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية في الاقطار النامية. ففي البلاد التي لم تشهد اصلاحات ضرورية يجب اعادة توزيع الموارد الانتاجية والادخيل. وان تقوية الطاقة

التكنولوجية المحلية يتطلب توجها علمياً في انظمة التعليم وتشجيع الصناعة الهندسية المحلية والتركيز على التكنولوجيا الوسيطة والمشاركة في الخبرة، وعلى الاقطار النامية التعاون اقليمياً لحل مشاكلها، كما ان عليها تأسيس الاجهزة والمؤسسات التي تتعامل بكفاءة مع المنظمات العلنية.

٦ - تجارة السلع والتنمية :

يجب ان يسهم القطاع مساهمة اكبر في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق مساعدة هذه البلدان في معالجة وتصنيع سلعها وتوزيعها وتسويقها، ووضع الاسعار العادلة لها. كما ينبغي ازالة جميع العقبات التي وضعتها الدول المتقدمة في وجه تجارة سلع الاقطار النامية.

٧ - الطاقة :

والمطلوب اتخاذ خطوات سريعة نحو استراتيجية عالمية للطاقة وذلك كجزء من برنامج طواريء مقترح سابقاً. ويجب عمل ترتيبات خاصة تشمل مساعدات مالية لاستثمار موارد الاقطار النامية والأشد فقراً. وعلى الوكالات العالمية والاقليمية أن تزيد من تمويلها لعمليات كشف وتطوير مصادر الطاقة بحيث تشمل تنمية مصادر الطاقة المتجددة. وهذا يتطلب اقامة مركز عالمي للطاقة تحت اشراف الامم المتحدة لتنسيق المعلومات وعمل المشاريع الرامية الى دعم البحث والتنقيب عن مصادر جديدة للطاقة.

٨ - التصنيع والتجارة العالمية :

لاشك في أن تصنيع الاقطار النامية كوسيلة لمحاولاتها نحو التنمية الشاملة سينعكس ايجابياً على التجارة العالمية. ولكن لابد من تعديل انماط الانتاج الصناعي العالمي، ويجب على الاقطار الصناعية متابعة تعديل البرامج بواسطة متابعة المشاورة العالمية. وينبغي اعطاء الدول الفقيرة دعماً تمويلياً ومساعدة فنية لتسهيل بناء الاطار التجاري العام ومساهمتها في المفاوضات التجارية العالمية.

٩ - المؤسسات العالمية، الاستثمار والمشاركة في التكنولوجيا :

ان الحاجة تستدعي عمل قوانين قومية فعالة وانماط عالمية من السلوك حتى تساعد على اشتراك الشمال والجنوب في تبادل التكنولوجيا والاستفادة من نتائجها. ان نظام الاستثمار المقترح يشمل :

١ - التزامات متبادلة لكل من الاقطار المضيفة والمستثمرة وتغطي مسائل الاستثمار الخارجي ونقل التكنولوجيا، واعادة الارباح، والعوائد وفوائد الاسهم وحقوق المساهمين.

٢ - تنسيق القوانين في الاقطار المضيفة والمستثمرة لتنظيم تعاون النشاط العالمي.

٣ - التعاون الحكومي فيما يتعلق بسياسات الضريبة ومراقبة تسعير التمويل.

٤ - تنسيق الحوافز المالية وغيرها في الاقطار النامية.

١٠ - نظام النقد العالمي :

يجب اصلاح نظام النقد العالمي فورا من قبل الاطراف المهمة. وقد حان الوقت لايجاد عملة عالمية تستغل لحل مشاكل البنوك المركزية وبخاصة فيما يتعلق باسعار الصرف.

وبناء عليه يجب ان تتخذ العملة العالمية الجديدة شكل حقوق السحب الخاصة.

وبعد فان مقترحات هذا التقرير تدل على مثالية لم تأخذ في اعتبارها السلوك البشري، والاطماع العالمية، والنزعة العدوانية، وحب السيطرة عند الاقطار المتقدمة، ورغبتها في التدخل في البلدان النامية لتحقيق اغراضها واطماعها ولخدمة مصالحها.

وعلى اية حال فان هذا التقرير يعتبر الاول من نوعه لانه يعبر عن احساس عالمي تمثل في نافر من المسؤولين والقادة والمفكرين البارزين من مختلف انحاء العالم وادراكهم بخطورة المشاكل العالمية وحاجة الموقف العالمي، ورغبتهم الاكيدة الصادقة في معالجة هذه المشاكل وحلها قبل فوات الأوان.

د. عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ «دراسة في بنية الفكر الصهيوني».
المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

مراجعة: يوسف عبد الله محمود *

اهتمت النظريات الفكرية التي كتب لها ان تنمو وتزدهر - بالحياة الانسانية، فراح توضع القوانين العلمية التي تضبط هذه الحياة، وتسترشد بالفلسفات الاخلاقية التي تكسبها نمطاً روحياً معيناً.. وكلما كانت النظريات الفكرية اقرب من غيرها الى هموم الانسان العادي، وأوثق صلة بالواقع المادي الذي تعيش فيه، تفوقت على النظريات الفكرية الاخرى التي اغفلت لسبب أو لآخر. هذا الواقع، واكتفت بالحديث عن مقاييس الحياة المثالية، او حاولت بناء فلسفتها على اعتبارات شاذة، تأبأها الاعراف الانسانية، ولا تتفق والمنطق العلمي السليم.

واذا كانت مرونة النظريات الفكرية نابعة من ايمانها بالتطور الاجتماعي والتاريخي فان رفض هذا التطور الطبيعي بحجة انه شذ في بعض جوانبه عن القوانين التي وضعت لضبطه امر غير مقبول، ذلك لان مايجد في محيط الحياة الانسانية من مشكلات قد لا تستطيع هذه القوانين الموضوعية ضبطه.

واذا كانت الحياة الانسانية موضوع اهتمام الكثيرين من منظري الفلسفات الفكرية فان هناك آخرين تحكمهم اعتبارات غير انسانية قطعوا صلتهم بالواقع، واعتمدوا في تفكيرهم على مجموعة من «الطقوس والتقاليد الدينية السالكة» التي ابتدعوها ليحققوا مطامعهم.. من هؤلاء، واضعو الفكر الصهيوني الذين أقاموا فلسفتهم على مجموعة من «المطلقات الصوفية» التي تخفي تطلعاتهم السياسية الرجعية..

وقد قام بدراسة بنية الفكر الصهيوني دراسة علمية الدكتور عبد الوهاب المسيري في كتابه نهاية التاريخ الذي صدر في حزيران ١٩٧٩ عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت..

تقع هذه الدراسة في فصلين اثنين.. في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن

* مدرس بمدرسة الارقم المتوسطة بالكويت.

ظهور وفشل حركة «الاستنارة اليهودية»، أو ما يسمى «بالهسكلية».. وهي حركة تأثرت بحركة الاستنارة الأوروبية التي سادت أوروبا في أواخر القرن السابع عشر.. وتدعو هذه الحركة الى سيادة العقل في مجال النشاط الانساني، والتحرر من كل المعتقدات والتقاليد التي لا تخضع لحكمه..

تأثر الفكر اليهودي بحركة الاستنارة الأوروبية هذه، محاولا خلق قيم أخلاقية جديدة، تحل محل القيم اليهودية البالية.. كما طالب بتحكيم العقل في كل ما يمت بصلة للتراث اليهودي.. ويبدو أن هذا الاتجاه الفكري المستنير قد هز المجتمع اليهودي في أوروبا، لأن قيمه وتعاليمه لا تتفق والنزعة اليهودية المتطرفة التي تلغي العقل في كل ما يمس التراث اليهودي، في حين تتعلق بالجواهر الأسطورية الذي يحيط به هذا الجواهر الذي راحت هذه النزعة للمتطرفة — بالاعتماد عليه — تبرر كثيرا من الاحداث التاريخية تبريرا لا يقهره أي منطق عقلي، كأن تزعم «أن اضطهاد اليهود عبر التاريخ هو احدى علامات اصطفاء الله لهم، والتسامي بهم عن كل ما هو انساني وتاريخي»..

وهكذا نجد أن الفكر الاصلاحى اليهودي المتأثر بالتيارات الاصلاحية التي سادت أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حاول جاهدا «وضع المعتقدات الدينية اليهودية في إطار تاريخي».. بمعنى أنه أراد تفسير اليهودية على أسس عقلي، فأنكر الأقوال التي تدعي أن لليهود خصوصية تميزهم عن باقي الاجناس، كما دعا الى التخلي عن فكرة «الشعب المختار» وهي الفكرة المسؤولة عن عزلة اليهود.

و يمكن أن يقال إن للنساج الحضاري الذي أوجدته حركة الاستنارة الأوروبية، وتأثر دعاة الاصلاح لليهودي به، أتاح الفرصة لليهود للاندماج مع الشعوب الأخرى، كما هيا لهم المجال «لانتعاق السياسي والروحي».. بيد أن غلاة التعصب الديني والسياسي من اليهود وقفوا في وجه التيار الاصلاحى اليهودي، ومن هؤلاء «رفائيل هرش» الذي انتقد اليهودية الاصلاحية لانها «تأخذ نقطة ارتكازها خارج اليهودية في «مبادئ» مستعارة من غير اليهود، تطبقها على غاية الانسان وحر يته»..

..وهكذا يلغي «هرش» دور العقل الانساني في كل تطور في حين يعلي «شأن المقولات اليهودية التقليدية، والأساطير القديمة بكل تاريخيتها».. ومن هذه المقولات الزعم بأن اسرائيل هي شعب الله المختار.. الذي يجب أن يعيش منعزلا

عن الناس ليحقق رسالته .

و يبدو أن «الرؤيا اليهودية التقليدية» هي التي تغلبت في النهاية على حركة الاستنارة اليهودية، ذلك لأن أغلبية الجماهير اليهودية في أوروبا كانت تنتمي الى طبقة البورجوازية الصغيرة، التي لم يحفل بها المجتمع الأوروبي آنذاك، مما جعلها تتحمس «لأنشاء أكبر جتو في العالم» ألا وهو للدولة اليهودية... ثم إن ظهور بعض القوميات الأوروبية بقيادة البورجوازية، وطرحها مجموعة من الشعارات الرومانسية، دفع اليهود أكثر فأكثر الى حياة العزلة.. وقد استغلت الصهيونية هذا الوضع الأوروبي الجديد، فراحت تستقطب يهود العالم الى جانبها بدعوى أنها توفر العلاج الوحيد الناجح لمشاكلهم.. كما أنها بمساعدة القيادات اليهودية المندمجة في المجتمعات البورجوازية الغربية، استمالت الى صفها المثقفين اليهود الذين استهوتهم فترة من الزمن — الحركات الثورية في بلدان شرق — أوروبا — فامتصت اهتماماتهم الثورية، ووجهتهم الى «طريق الصهيونية القومي الغيبي».

وحين نجحت في ذلك راحت تطرح الحل الذي سينقذ — في رأيها — اليهود من الاضطهاد أو الذوبان في الأجناس الأخرى، وكان هذا الحل يتمثل في الهجرة الى «ارض الميعاد» في آسيا بعيدا عن أوروبا، وهنا يبرز للمؤلف نزعة التطرف في الفكر الصهيوني، فلصهيونيون لا يقبلون «القياس التاريخي السليم»، لذا نراهم قد «خلقوا انطبعا عاما لدى كل المثقفين في العالم، مؤداه أن النازية كانت تصب عليهم وحدهم حمم غضبها... في حين تناسوا ما فقدته الاتحاد السوفيتي من ملايين البشر في حربيه ضد النازية.. ويمكن أن نعزو هذه السلبية في التفكير الى تخلف اليهود روحيا، وعدم استعدادهم لصياغة الذات اليهودية صياغة جديدة، تسترشد بللمثل الليبرالية التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك..

لهذه الاسباب فشلت حركة الاستنارة اليهودية في اخراج اليهود من عزلتهم وتحاربهم من عقدهم المختلفة بل ان تلك الحركة نفسها لن تقوى على الوقوف في وجه التيارات اليهودية المتخلفة .

أما الفصل الثاني من الكتاب — وعنوانه «الصهيونية وهزيمة العقل اليهودي» — فيناقش للمؤلف فيه بعض المسائل التي تكشف اللاعقلانية الصهيونية و«ديالكتيكها الزائف» فهي تستغل الدين اليهودي لتكتسب — كما يقول المؤلف —

بعداً تاريخياً وإنسانياً، كما أنها تستغل كثيراً من الأفكار السليسية العلمانية والثورية لاضفاء صيغة علمانية أو ثورية على نفسها (الكتاب ص ٤٠) ..

والواقع ان الفكر الصهيوني بالرغم من «علمانية محتواه الظاهر» لا يقيم وزناً للواقع، وهذا ما لاحظته المؤلف حين عزا ضعف علاقة البرنامج السياسي الصهيوني بالواقع الاقتصادي، الى كون الاقليات اليهودية التي عاشت آنذاك في أوروبا لم يكن لها علاقة محددة بوسائل الانتاج. ولذا «لم يكن وعيها السياسي محدداً واضحاً».. وهذا أدى بالتالي الى عدم انتماء اليهودي لقوى اجتماعية واضحة، كما عمل على تخلفه الحضارى.. وحتى تستغل الصهيونية هذا الوضع، راحت تجند جماهير البورجوازية الصغيرة اليهودية لتنفيذ أفكارها الاسطورية، ونجحت في ذلك بعد أن طرحت تصوراً محدداً للتاريخ اليهودي والانساني، وهو تصور وثيق الصلة بالغيبيات اليهودية القديمة.. من ذلك ما تزعمه من أن القومية اليهودية لا تستند الى أي أسس مادي معروف، وإنما تستند الى التراث اليهودي، والروح اليهودية..

فما معنى هذا؟ معناه أن الصهيونية لا تعترف بالقومات الصحيحة للقومية التي حاول الفكر الاصلاحى اليهودي أن يشيعها قبل القضاء عليه.

معناه أن الرؤية الصهيونية للتاريخ لا تعتمد على المنطق العلمى السليم، بل تتمسك بالملطق، وتدعى ان لليهود سمات ربانية مطلقة...

والرؤية الصهيونية هذه متأثرة — كما يرى المؤلف — بالرؤية الهيجلية المثالية.. فالإيمان بالفكر المطلق أسس الفكر الهيجلي الذي يلغى القوانين التي تحكم مسار التاريخ.. من هنا تعلم لماذا تتجاهل الصهيونية الواقع التاريخى حين تشير الى حق اليهود المقدس في فلسطين، لأنها لو سلمت بهذا الواقع لنا قضت غيبياتها المثالية!!

وحتى حين تزعم أنها تقترب في تحركها من الواقع، فإنها تفعل ذلك لا لتمتلك رؤية علمية، بل لتستخدم الواقع استخداماً تكتيكياً محضاً لخدمة الرؤية الغيبية.

يستعرض المؤلف بعد ذلك بعض الشعارات التي رفعتها الصهيونية كشعار العودة للطبيعة.. وكان بالإمكان أن يكون هذا الشعار ثورياً لو أريد به إيقاظ الانسان وتنبيهه الى امكاناته الانسانية الكامنة.. ولكنه هنا شعار غير إنسانى لأنه يدعو إلى طبيعة مطلقة تتحدى حدود التاريخ وتلغيه، ثم هناك شعار تفرد اليهودي

عن غيره من البشر، وعدم استطاعته الاندماج مع الأجناس الأخرى، وهو — كما نرى — شعار فاشي، لا يقيم وزناً للعلاقات الإنسانية، ونصل أخيراً إلى شعار «العنف» الذي يدعو اليهودي إلى التمرد على وضعه، واتباع كل الوسائل للعودة إلى «أرض اليلعد»، ومنها الارهاب الذي يحقق الرؤية الصهيونية ..

علما أن «العنف» بالنسبة للصهاينة «ليس وسيلة فحسب، بل هو غاية في حد ذاته، فلاليهودي كإنسان — حسب التصور الصهيوني — يحتاج لممارسة العنف من نفسه ومن ذاته الطفيلية الهامشية..»

يتضح لنا مما تقدم أن الصهيونية لم تكن تطمح فقط في احتلال الأرض الفلسطينية، بل كانت تهدف إلى إقامة حضارة إسرائيلية، يغلب عليها الطابع الفاشي، ومن هنا كان تلافوها مع النازية تلافياً فكرياً «تمتد جذوره إلى أصولهما الفكرية وإلى بنية رؤيتهما للواقع».. كلا الفكرين أقام تصوره للواقع على أساطير عرقية، لا تصمد أمام أي تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي أو التاريخي.. وكلاهما أيضاً عد الظواهر الإنسانية في بساطة الظواهر الطبيعية، ليبرر بالتالي كل تطرف غير أخلاقي، يستبيح الحقوق الإنسانية..

وبعد، إن هذا الكتاب الذي درس الفكر الصهيوني يفسر للإنسان في كل مكان الدوافع الخفية للتحديات الإسرائيلية، كما أنه يكشف أسباب رفض الكيان الصهيوني لكل حل عادل للقضية الفلسطينية، لأن مثل هذا الحل الواقعي يناقض الخلفية الغيبية لليهود التي تلغي العقل، وتحتكم إلى العاطفة. ومما زاد في أهمية هذه الدراسة لجوء المؤلف إلى تلمس أوجه التماثل بين الفكر الصهيوني وغيره من الفكر المتخلف الذي يستخف بالواقع الإنساني، ويؤمن بمبدأ فاشي، يقوم على تبرير الوسائل للوصول إلى الأهداف التي فقدت — بدورها — أي بعد إنساني يكسبها التقدير والاحترام.

محبوب الحق ، ستار الفقر: خيارات امام العالم الثالث – ترجمة احمد فؤاد
بليغ، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة/ ١٩٧٧).

مراجعة: د. فضل الله فضل الله

منهج الكتاب:—

يشمل الكتاب احد عشر فصلا يبدأ بتقديم د. اسماعيل صبري عبد الله للطبعة
العربية، يتلو ذلك مقدمة (للطبعة الانجليزية) من بار بارا واردم ثم تمهيد من
المؤلف، و يتكون توزيع المواضيع على النحو التالي:—

القسم الاول : استراتيجيات جديدة للتنمية.

يشتمل القسم الاول على اربعة فصول على النحو التالي:—

الفصل الاول : الخطايا السبع لمخطى التنمية.

الفصل الثاني : نظرة جديد الى التنمية

الفصل الثالث : الجوانب الدولية للاستراتيجيات الجديدة للتنمية.

الفصل الرابع : نحو هجوم مباشر على فقر الجماهير.

القسم الثاني : خيارات علمية : الاساطير والحقائق.

يتكون القسم الثاني من المواضيع التالية:—

الفصل الخامس : حدود علمية للنمو.

الفصل السادس : تهديد البيئة.

الفصل السابع : العبء السكاني.

القسم الثالث : نظام اقتصادي دولي جديد و يتألف من:—

الفصل الثامن : نظرة متأنية الى النظام الاقتصادي القديم.

الفصل التاسع : قدرة الدول الفقيرة على المساومة.

الفصل العاشر : نمو نظام دولي جديد.

الفصل الحادي عشر : اطار جديد لنقل الموارد الدولية.

• للمدرس بكلية العلوم الادارية في جامعة الامارات العربية المتحدة.

الملحق الاحصائي : ويشكل اثني عشر جدولاً احصائياً تتألف من المواضيع التالية:-

- (١) لمحة عن الدول الغنية والفقيرة
- (٢) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعالم الثالث
- (٣) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبلاد الاعضاء في الاوبك
- (٤) نصيب العالم الثالث من موارد العالم الطبيعية
- (٥) الاستثمارات اللازمة لمواجهة الاحتياجات البشرية الدنيا في العالم

الثالث

- (٦) احتياجات العالم الثالث للتدفقة في الحبوب الغذائية
- (٧) توفر مساعدات التنمية في الدول الاعضاء في الاوبك
- (٨) التوزيع الجغرافي الصافي لمساعدات التنمية الثنائية الرسمية
- (٩) التوزيع الجغرافي للسيولة الدولية
- (١٠) مشكلة الديون الخارجية في العالم الثالث
- (١١) التقلبات في صادرات العالم الثالث من الموارد الاولى.

منهج البحث :-

هو تحليلي وكمي يحلل الكاتب مشكلة التنمية في العالم الثالث مستندا على تجربته في التخطيط في مسقط رأسه باكستان وعلى تجربته في بنك النقد الدولي، ليخلص الى مجموعة من الآراء والاستراتيجيات البديلة سنتعرض لها في الصفحات التالية .

عرض وتلخيص :

يبدأ د. اسماعيل صبري عبد الله مقدمة الكتاب بالإشارة الى ان العالم المعاصر يعيش تنافساً رهيباً بين تداني اقطاره وشعوبه ناساً وسلعاً وأفكاراً وبين ثنائي الشقة المتزايدة بفضل القلة الغنية من سكانه عن الجمهرة من البشرية. فالظاهرة الاولى هي نتائج التطور التكنولوجي في مجال النقل والاتصال - الطائرة والراديو والتلفون والتلفزيون والاقمار الصناعية والظاهرة الثانية هي نتائج حضارة العصر والتي ساهمت في خلق اسباب العرف واساليب الاستهلاك التي لم تكن معهودة من قبل لفئة قليلة. كما زادت في نفس الوقت قسوة الحياة على الفقير وبلعدت بينهما الشقة اكثر من اى وقت مضى حتى اصبح دخل البر يطاني يعادل

ثلاثين مره دخل الهندي ولقد ولدت ظاهرتا التدانى والتباعد طلبة تفجير في النظام الداخلي، خاصة وان غنى اولئك هو الوجه الاخر من فقر هؤلاء.

تشير بار بارا وارد في مقدمة الطبعة الانجليزية عن ظاهرة الخوف وبادرة الامل. الخوف من ثورة الجياح ومن مد الفوضى له للشعب بالدم، وبادرة الامل التي تتمثل في ظهور فجر يحو قسما ت الماضي الحزينة و يقارب الشقة الاقتصادية والنفسية بين الدول المتطورة والنامية، التي تتمثل في المحاولة لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد، يزيل اسباب الخلل في النظام القديم.

يناقش الكاتب في القسم الاول (استراتيجيات جديدة للتنمية) فلسفة النمو فيقول بان النمو الاقتصادي عملية قاسية وشرسة، وليست هناك طرق مختصرة للوصول اليه، وتكمن القسوة في ان الكادح ينتج اكثر مما هو مسموح له باستهلاكه سواء كان ذلك في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي. ومن المفارقات ان النمو الاقتصادي قد حدث بطريقة متماثلة تقريبا في امريكا وروسيا على الرغم من الاتهامات «بالاستغلال الرأسمالي والاتهامات المضادة بطغيان الدولة». يفسر كينز النمو الرأسمالي في القرن التاسع عشر بعدم المساواة في توزيع الثروة والذي قاد بدوره الى التراكمات الرأسمالية.

يتخذ الكاتب - في باكورة حياته الفكرية من نظرية كينز منطلقا فلسفيا لمنهجية التنمية والتي تقول بضرورة خلق هلمش ادخاري للنمو عن طريق التركيز في توزيع الثروة لصالح الفئة الغنية ففي مرحلة الانطلاق تحتاج الدول النامية لان يخلق البعض رأسمالا كافيا يكون دعامة لعملية الاقلاع والتوسع السريع لفرص العمالة الانتاجية للجميع. ويعتبر ذلك مبررا لعدم المساواة في الدخل اذا كان من شأنه زيادة الانتاج بالنسبة للجميع، لازيادة الاستهلاك بالنسبة لقلة من الناس. ويذهب الكاتب في اتجاه نقطة التطرف حيث يقول ان الطريق الى المساواة في نهاية الامر يمر حتما من خلال ما يوجد من عدم مساواة في اول الامر. اذ انه سرعان ما يتراجع عن هذه المنهجية في اتجاه المساواة والعدالة وعدم تركيز الدخل في اياد قليله. يبدأ هذا التراجع عام ١٩٦٨ بكشف مساوى التركيز المتزايد للدخل الصناعي والثروة في ايدي ٢٢ مجموعة فقط من الاسر البلكستانيه ومضاعفة التفاوت في دخل الفرد بين اقليم بلستان وبنادي (١٩٧١) بتطو ير استراتيجية للتنمية تهديها للجزء الاكبر من السكان عن طريق تغيير القوميات الاساسية للنظام. تتبلور منهجية الكاتب بصورة اوضح بعد تحوله للبك

الدولي (واشنطن) في عام ١٩٧٠ حيث سنحت له الفرصة — وفق قوله لان يعكس تجربته في الباكستان — في منظور مقارن بقدر اكبر من التجرد والموضوعية. تدور المنهجية الجديدة حول اعادة توجيه سياسة التنمية من اجل توجيه هجوم مباشر ضد الفقر والبطس في القطاعات الاكثر حرمانا والتي تتجاوز ٤٠٪ من السكان بالتركيز على الاحتياجات البشرية الجوهرية. التغذية والاسكان والصحة والامية والعمالة. اى بالا تجاه نحو العدالة الاجتماعية كحتمية سياسية ترجع بديل التكاليف السياسية للإصلاح على المخاطر السياسية للثورة (ماكنمارا).

يبدأ الفصل الاول (الخطايا السبع لخططي التنمية) بحصر اخطاء التنمية واول هذه الاخطاء هي الافتتان بالارقام او ماسماها لعبة الارقام والتي تفترض ان كل مايمكن قياسه يكون منسبا. يضيع من جراء الافتتان بالارقام وقتا ثمينيا في تصميم نماذج القياس الاقتصادي على حساب الفلسفة والسياسة الاقتصادية وتقويم المشروعات ومشكل فقر الجماهير والبطالة والقلق لشح المعلومات الكمية عن هذه القضايا. ثاني الخطايا هي مشكلة الافراط في الضوابط الاقتصادية المباشرة في مجال الصادرات والواردات والاستثمار والانتاج والاثان، وثالثة الخطايا هي الاستثمار، اي الاهتمام المتصاعد بمعدل الاستثمار وانخفاضه بمعزل عن الاهتمام بمدى انتاجية مستوى الاستثمار والقصور في استخدام المرافق الاقتصادية واستخدام الطاقة القائمة استخداما كاملا. والسبب هو فصل جهاز التخطيط التنموي عن جهاز الصيانة، اي فصل النفقات الرأسمالية عن النفقات الجارية وشغف العالم بحب الاستثمار في شكل مشروعات جديدة لاحتسب للمناحين بان المساعدات في اقامة المشروعات بخلاف المساعدات السلعية تضلف مباشرة الى الاستثمار. ورابعة الخطايا هي «موضات» التنمية للستحدث في البلاد المانحة. او موضات على النحو التالي :-

- ١٩٤٨ — ١٩٥٥ : الصناعات التي تحل محل الاستيراد هي مفتاح التنمية.
- ١٩٦٠ — ١٩٦٥ : احلال الواردات ليس عملا جيدا. التوسع في التصدير هو الاجابة الحقيقية.
- ١٩٦٦ — ١٩٦٧ : التصنيع وهم. النمو الزراعي السريع هو الاجابة الوحيدة.
- ١٩٦٧ — ١٩٦٨ : اعطاء سياسات التحكم في النمو السكاني (تنظيم الاسرة) الاولوية العليا، اذ ان كل تنمية من الارجح ان يمتصها الانفجار السكاني.
- ١٩٧١ — ١٩٧٥ : الجماهير الفقيرة لم تكسب كثيرا من التنمية. رفض نمو

النتائج القومي الاجمالي، التوزيع يجب ان يأتي قبل النمو.

خامسا الخطايا : هي الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ. ان خطة التنمية الجيدة هي التي تنطوي على برنامج عمل واقعي لتنفيذها وبرنامج للسياسات والاصلاحات المؤسسية وللشريع الجيدة الاعداد. كما ان الوضع التنظيمي السليم هو الذي يجمع بين وضع الخطة وتقويمها ومراجعتها سنويا.

وسادسة الخطايا : هي اغفال الموارد البشرية في معظم البلاد النامية وذلك للطول المفترض لفترة القصور والتطوير اللازمة للاستثمار من هذا النوع والافتقار الى انه علاقة مقررة كميا بين مثل هذا الاستثمار والنتائج. والاغفال هنا كميا ونوعيا. يشكل ضالة نسبة التعليم ونوعية التعليم. فالتعليم على ندرته يهتم فقط بالجوانب الاكاديمية فيتجاهل بذلك الجانب الوظيفي (باستثناء تجربة الصين).

وسابعة الخطايا : هي النمو دون عدالة . لم يصاحب النمو الاقتصادي سياسة التوزيع بين الاشخاص والاقليم في معظم الدول النامية وانما اقترن بتصاعد البطالة وتفاقم الفقر وسوء الخدمات الاجتماعية.

يعالج الفصل الثاني (نظرة جديدة الى التنمية) قضية التنمية من منظور تحليلي ناقدا. وعلى اثر خيبة الامل في نتائج العقد الاول للتنمية الذي قرره الامم المتحدة وفشل الاستراتيجيات القديمة للتنمية ظهرت الحاجة الى نظرة جديدة للتنمية وبرزت عدة مبادئ الى حيز الوجود، اخذت تحتل مكانا مرموقا من الفكر التنموي مثل:-

- النمو في الناتج القومي الاجمالي لا يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع : ما نحن في حاجة اليه هو الهجوم المباشر على فقر الجماهير.

- آلية السوق كثيرا مايشوهها التوزيع القلثم للدخل والثروة: انها بوجه عام دليل لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد الاهداف القومية.

- الاصلاحات المؤسسية تكون بوجه عام اكثر حسما من اشارات الاسعار بالنسبة لصياغة استراتيجية ملائمة للتنمية.

- الاستراتيجيات الجديدة للتنمية يجب ان تقوم على تلبية الاحتياجات البشرية الاساسية بدلا من ان تقوم على طلب السوق.

— اساليب التنمية يجب ان تكون على نحو يسمح ببناء التنمية حول الانسان
لابناء الانسان حول التنمية.

—سياسات التوزيع والعمالة، يجب ان تكونا جزءا مكملات لاية خطة انتاجية:
فمن المستحيل بوجه عام ان ننتج اولاً ثم نوزع فيما بعد.

—من العناصر الحيوية في سياسة التوزيع زيادة انتاجية الفقراء عن
طريق ادخال تغيير جذري في اتجاه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر فقرا في
المجتمع.

يقرر الكاتب ان الاقتصاديين يرتكبون خطأ فادحا حينما يربطون العمالة
برفع معدلات النمو وتصحيح نظام الاسعار، فقد دلت تجربة باكستان والتي وصل
معدل النمو فيها الى ٦٪ على بطلان هذه العلاقة. فلم تغير معدلات النمو العالية
من واقع الفقر الجماهيري، سوء التغذية، المرض، الامية والاسكان القذر، المساواة
في الفرص. ان ٤٠ - ٥٠٪ من السكان في الهند يقل دخل الفرد منهم عن خط الفقر
الرسمي الذي يبدأ عنده سوء التغذية، كما انخفضت الاجور في القطاع الصناعي
بنسبة الثلث في باكستان مع ارتفاع معدل النمو بنسبة ٦٪ فالخطأ الذي وقعت
فيه الدول النامية هو انها لم تتصور مهمتها على انها القضاء على اشكال الفقر وانما
تسعى وراء مستويات عالية لدخل الفرد، والفهم الخاطئ بان الحياة تبدأ عند الف
دولار. والانشغال بمقدار ماتم انتاجه واهتمام اقل بنوع مانتج وكيف تم توزيعه،
لان نمط وتنظيم الانتاج نفسه يمليان نمط الاستهلاك والتوزيع. فانتاج السلع
التفاخرية. عربات او منازل ضخمة الخ. يحدد نوع المستهلكين واسلوب التوزيع.

ان استراتيجية التنمية الجديدة تعنى تخطيط الاستهلاك اولا والانتاج ثانيا.
والمقصود بالاستهلاك هو شلة المواد الاساسية التي يجب توفيرها من اجل القضاء
على الفقر وهنا يجب رفض مفهوم الطلب ودينامية السوق ومفهوم القدرة على الدفع
كاساس لقياس الحاجات الاساسية. يجب ان يتوجه الانتاج لتلبية المطالب
الاستهلاكية الدنيا، اي يجب ان تسبق العدالة الوفرة وتسبق العمالة الكاملة
موضوع الانتاجية والتركيز على السلع التي تعتبر اقل كثافة من ناحية التصدير
وراس المال وتتطلب قدرا اكبر من العمل.

يستعرض الكاتب التجربة الصينية ويعتبرها رائدة في مجال التنمية على

المحاور السالفة الذكر تنتظر التجربة الصينية للتنمية من زاوية القضاء على الفقر لا من زاوية الوصول الى مستوى مقرر معين لدخل الفرد. حققت الصين في غضون عقدين من الزمان -بمعدلات نمو متواضعة القضاء على جميع اشكال الفقر مثل سوء التغذية والاسكان والعمالة تم ذلك عن طريق التحكم في الاستهلاك والبيئة الابدولوجية والعزلة السياسية.

نتيجة للتخطيط والسير وفق استراتيجيات تنمية مغلوطة ووضع اهداف غير واقعية اتسعت الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة اذ يصل متوسط دخل الفرد اليوم في العالم المتطور الى ٢٤٠٠ دولار مقابل ١٨٠ دولارا في البلاد النامية. وصلت الفجوة الى ٢٢٢٠ وستزيد الفجوة بمقدار ١٠٠ في عام ١٩٨٠. ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد في الولايات المتحدة في عام واحد تساوى الزيادة المتوقعة للهندي في مائة عام. ان التركيز على فجوة الدخل المتزايدة والاتساع والجرى خلف انماط الحياة الغربية ليس له ما يبرره في الدول النامية.

يشير الكاتب الى ضرورة البحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية بعيدا عن زيادة الناتج القومي ومعدل النمو من خلال انتاج السلع الكمية والعسكرية لان معدلات النمو لا تتساقط رذاذا على الجماهير. تتلخص استراتيجية التنمية في الهجوم المباشر على الفقر لا عن طريق الحلول الوسطى او استراتيجيات الاقتصاد المختلط وانما عن طريق الالتزام الواضح بابدولوجية التنمية. فالمساعدات الخارجية لا تعدو ان تكون «مخدرات» تسكن الالم ولا تزيله، فالمساعدات الراهنة ذات دلالة هامشية مصحوبة بشروط قاسية ينبغي على الدول النامية ان تتجه الى التغييرات المؤسسية الداخلية، والى استغلال قدرتها على المساومة الجماعية في مفاوضاتها مع الدول الغنية، ويمكن استثمار القلق الحالي بشأن استنزاف الموارد وفرض ضريبة ١٠٪ على استهلاك الدول الغنية من البترول مما يدر مبلغ ثلاثين مليار دولار يمكن استغلالها لانشاء صندوق مشترك للتنمية الدولية والمطالبة بـ ٧٠٪ من ثمار استغلال الموارد المشتركة كالمحيطات.

يناقش الفصل الثالث الجوانب الدولية للاستراتيجيات الجديدة للتنمية وحصرها في استراتيجيات التوجه الخارجي والداخلي والاقليمي. وتعنى استراتيجية التوجه الخارجى، الوصول الى اسواق البلاد المتطورة عن طريق التبادل التجاري بيد ان البلاد المتطورة تفرض اجراءات عمدية لحماية منتجاتها الزراعية فالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والجماعة الاقتصادية الاوروبية تتفق حوالي ٢١ - ٢٤

مليار دولار لدعم السلع الأولية و يمثل ذلك ثلاثة اضعاف مساعدات التنمية للدول النامية. هذا بالإضافة الى الرسوم الجمركية العالية والتي تصل الى ١١٨٪ يواجه العالم النامي منافسه غير عادلة من المعونة المشروطة بالاستيراد من البلد الذي يقدمها لارتفاع تكلفة السلع من البلدان المانحة.

يسوق مؤيدو استراتيجيات التوجه الداخلي مجموعة من الحجج لتبريرها مثل توازن ميزان المدفوعات، تشجيع الصناعة الناشئة، احلال الواردات وخاصة في السلع الاستهلاكية البسيطة، في الخدمات والطعام او احلال الاستشاريين الاجانب. ويجب ان لا يتم احلال الواردات خلق ستار كثيف من الحماية الجمركية والتي لا تستفيد منها الا المجموعات الاقتصادية المميزة والتي تقود بدورها الى اللامساواة.

يعتبر بعض المفكرين ان استراتيجيات التعاون الاقليمي هي بديل او مكمل لسياسة التوجه الداخلي. تعتمد حجة هؤلاء المفكرين على انه اذا كان العالم المتطور عازفا عن التكيف وعن فتح اسواق امام البلاد النامية فان باستطاعة هذه البلاد ان تتجمع وان تشكل مجموعات اقليمية تتمكن فيها من مبالاة سلعها الاستهلاكية البسيطة بأسعار افضل. لكن تجربة التجمعات دون الاقليمية في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، او جماعة افريقيا او الباكستان وايران وتركيا لم تكن مشجعة يتحقق التكامل الاقليمي عن طريق القاء التعريفة الجمركية، تخفيض اسعار الصرف، اتخاذ اجراء جماعي بشأن سلع معينة يتميز الاقليم بانتاجها.

تفترض البدائل الثلاثة السابقة ان التجارة هي الوسيلة الرئيسة للنمو وفي ذلك عودة الى تاريخ التنمية في قرن مضى عندما كان اتساع التجارة يسرع بالتنمية الاقتصادية. ان هذه النظرة الى استراتيجيات التنمية تبدأ بتوجيه السؤال الخاطئ. فالتنمية تعني الهجوم على الفقر بالتركيز على الخدمات عن طريق استخدام الوسيلة المحلية وتكنولوجيا الاهالي، فالتجارة لا ينبغي اعتبارها عامل تحديد السرعة وانما مجرد عامل مشتق. وهذا لايعنى رفض التجارة الخارجية والانغلاق او الانكفاء والاكثفاء الذاتي. ان مفهوم الاعتماد على النفس لايدعو الى رفض التجارة وانما الاعتماد على الموارد والتكنولوجيا والقيم والمؤسسات المحلية.

يتناول الفصل الرابع (نحو هجوم مباشر على فقر الجماهير) موضوع الفقر. يشير الكاتب الى قبول بعض المفاهيم الجديدة عن التنمية عن طريق القضاء على

الفقر مثل التشكك في اشارات الاسعار وآليات السوق كاسلوب لتوزع الموارد حينما يكون توزع الدخل مشوها وان النمو الاقتصادي لا يتساقط رذاذاً بطريقة اوتوماتيكية فوق الجماهير في المجتمعات التي لا يوجد فيها تكافؤ في الفرص. وان البلاد النامية لا تستطيع ان تحقق - لضيق امكانياتها - انماط الاستهلاك في الدول المتطورة وان الحالة الاقتصادية للقطاعات الاكثر فقرا لا تتحسن لمجرد توزع بعض القوة الشرائية عليها من خلال مخططات الرفاهية القصيرة الاجل، وان الفقراء يجب دفعهم في التيار الرئيسي للحياة الاقتصادية من خلاص فرص العمله تقوم على مؤسسات جديدة وان استراتيجية التنمية يجب ان تشكلها الاحتياجات المحلية لا متطلبات التصدير او المساعدة الخارجية.

يقول الكاتب ان اغلبية البلاد النامية مازالت تنتقى الخيارات السهلة والتي تعتبر المساعدة الاجنبية الخيار الاساسي فيها. فالهجوم على الفقر اصبح موضه مستهلكة في سياسات الدول النامية والتي لم تقف بعد حتى على تخوم السياسات اللازمة للاحاطة بمشكلات الفقر. فهو لا يعدو ان يكون قشرة رقيقة فوق استراتيجية التنمية التقليدية. فهذه الدول تفقد اي اجهزة انقاذ مؤسسية للوصول للقطاعات الفقيرة. تنفق الهند وباكستان حوالى ٢٥ مليار دولار كل عام على الدفاع وتدفع بمشكلة الهجوم على الفقر الى المنطقة الخلفية.

ان استراتيجيات التنمية الجديده تتطلب اصلاحات مؤسسية والتكافؤ في الفرص وتلبية الحاجات الاساسية وخلق نظام للانقاذ على قرار الكميونات في المناطق الريفية. تتم جميع هذه الاصلاحات في اطار مفهوم الاعتماد على النفس والاعتماد على النفس يعني الاعتماد على موارد البلاد الخاصة والقدرة على تحديد الهدف بطريقة مستغلة. فهو يتضمن لا مركزية الاحصاء القومى والعالمى اذ يقوم مفهوم الاعتماد على النفس على اربع مرتكزات هي (١) ان المجتمع ينبغي ان لا يدخل اية سلع استهلاكية لا تستطيع ان تقاسمها الاغلبية من السكان (٢) الاستخدام الاقصى للتكنولوجيا المحلية (٣) الحد من الاعتماد على المعونة الخارجية (٤) فصل الدولة عن علاقات التبعية للبلاد المتطورة.

القسم الثاني :-

يبدأ القسم الثاني بتقرير حقيقة هامة وهي انه بينما ينشغل العالم الثالث

بموضوع النمو والتوزع تنشغل البلاد المتطورة بمشاكل الافراط في النمو - تلوث البيئة، استنزاف موارد العالم، الانفجار السكاني. لم يكن ذلك مجرد اثر من آثار مالتس كان ذلك استجابة لكتاب Limits to Growth في عام ١٩٧٢ والذي فجر احداثا مثيرة في العالم المتطور فلالو مره تثار قضية نوعية الحياة والحدود المادية لموارد العالم وظهرت الدعوة الى حياة بسيطة تجعل من هذه الحياة فضيلة. تقوم هذه المفاهيم على افتراض ان العالم صغير و ينبغي ان يبقى مترابطاً، موارده محدودة خاصة للموارد غير القابلة للتحديد وعليه ينبغي ان تصان.

يشير الكاتب الى وجود مفارقات كبيرة بين اهتمامات العالم المتطور والنامي، فبينما يهتم الاول بمشاكل نوعية الحياة يهتم الثاني بالحياة نفسها يهتم الاول بمشاكل الافراط في التكنولوجيا و يهتم الثاني بالافتقار للتكنولوجيا فالعالمان لا يتصلان. تصاب البلاد النامية بالضجر من دروس ضبط النفس التي تحاول الدول الغنية ان تقدمها لها حول موضوع الانفجار السكاني وتنسى ان مشكلة استنزاف الموارد ترجع لارتفاع مستوى الاستهلاك في الدول الغربية ان اهتمامات العالم المتطور تنحرف بعيدا عن اهتمامات العالم الثالث - الفقر والتنمية. ان صوت العالم الثالث لم يسمع في المحافل الدولية وهنا يشير الكاتب الى اهمية منتدى العالم الثالث للاضطلاع بمهمة تبصير العالم بالمشاكل الحقيقية للدول النامية.

يناقش الفصل الخامس (حدود عالمية للنمو) مشكلة النمو غير المحدود في العالم ويقول انه مستحيل في العالم وان البشرية ستواجه الكارثة في خلال الاعوام المائة القادمة مالم يتوقف هذا النمو على الفور و يتلخص كتاب حدود النمو في الاتي :-

يزداد السكان والانتاج الصناعي بنسبة مئوية عالية وسيرتطم نمو السكان والانتاج الصناعي بمتوالية هندسية بالحد الاعلى، خاصة وأن الاراضي الصالحة للزراعة والمعادن غير قابلة للتجديد، وطلقة الارض على «امتصاص» التلوث محدودة. ولما كان التقدم التكنولوجي لا يستطيع توسيع الموارد المادية الى مالا نهاية فمن الافضل اقرار حدود واعية لنموننا المقبل (نمو الصفر) كما ينبغي اعادة توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة.

سوف يتضاعف عدد السكان من ٢.٦ نسمة (١٩٧٢) الى الضعف في غضون خمسة وثلاثين عاما وفي ظرف ٥٠ سنة سيتضاعف عدد السكان ١٥ مرة، وحينئذ

لن تكون هناك غير ياردة مربعة واحدة لكل فرد بما في ذلك الصحاري الحارة والباردة.

يقول الكاتب ان مؤلفي حدود النمو يشتون في حدود مشكلة الاسكان والموارد غير المتجددة والتلوث ان ٨٠٪ من تقديرات مكتب المناجم بالولايات المتحدة لا يطمئن اليها الا بنسبة ٦٥٪، كما ان بعض التقديرات الخاصة بالصين مثلاً ترجع الى عام ١٩١٢، ومن المتوقع ان ترتفع تقديرات الاحتياطي خاصة اذا ارتفعت الاسعار او اعتبر مفهوم الموارد مفهوماً ديناميكياً، كما يمكن الاستغادة من موارد قاع البحار واحتياطيات الموارد الجعيرية. و يمكن بذلك تأخير الكارثة مائة عام أخرى كما ان تغيير انماط الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد (سيارات اصغر) يمكن ان تحقق نفس الغرض.

يناقش الكاتب مشكلة التلوث فيقول: انها ليست بالحجم الذي صورته حدود النمو، اذ أن قدرة العالم الشاملة على امتصاص التلوث ليست اربعة اميال المستوى السنوي الراهن كما يقول الكاتب كما ان الدول الغنية يمكن ان تصنع تكنولوجيا نظافة البيئة بنسبة لا تتجاوز ثلث الزيادة في الناتج القومي، كما يمكن التخلص او تخصيص موارد اقل للدفاع.

يعالج مؤلفو حدود النمو العالم على انه وحدة متجانسة. بيد ان العالم يتميز بفروق كثيرة مثال ذلك: ان دخل الفرد في البلاد المتطورة يفوق دخل الفرد في الدول النامية ١٤ مرة، وان الامريكي يستهلك ٢٥ مرة مما يستهلك الهندي. وان الولايات المتحدة تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم، على حين لا يزيد سكانها ٦٪ و يتساءل الكاتب عن امكانية اعادة الدخل في عالم يعزف عن تحويل حتى ١٪ من ناتجه القومي الاجمالي في شكل مساعدة للتنمية.

تتلخص خطورة الاهتمام بالبيئة، تلوثاً واستنزافاً في الاضطراب التجاري الذي ينشأ عن الاجراءات البيئية مثل الرقابة الدولية، معايير بيئية على المنتجات الزراعية، ظهور تكنولوجيا اقل تلويثاً واكثر تكلفة وكثافة راسمالية والحكم على مشروعات التنمية في العالم النامي بالمعايير التي يمكن تطبيقها على ظروفها الخاصة.

يفترض الكاتب انه يمكن استخدام القلق الحالي على البيئة لصالح الدول النامية بليواء الصناعات الملوثة للبيئة (الكيمائيات) و يعتبر ذلك فرصة ذهبية

للعالم الثالث كما ينبغي ان يدفع العالم المتطور جزءاً رئيسياً من تكاليف تحسين البيئة وذلك لضخامة امكاناته فالولايات المتحدة يمكنها ان تدفع ١٦ بليون دولار (الزيادة في ناتجها القومي) لنظافة البيئة دون ان يؤثر ذلك كثيراً على مستوى دخل الفرد

يناقش القسم الثالث (نظام اقتصادي دولي جديد) قضية النظام العالمي ومسئوليته من تخلف العالم الثالث فيقول ان آلية السوق الدولية لم تعمل بشكل متكافي بالنسبة لجميع الدول وانما كانت دائماً تعمل لصالح الدول الغنية ومن ثم نادى بايجاد نظام عالمي جديد تتكافأ فيه الفرص وتستخدم الدول النامية فيه المساومة الجماعية للحصول على قدر اكبر من الفرص.

ان التفاوت الكبير في توزيع الدخل في العالم يعطل آلية السوق عن العمل بكفافية او بعدالة، اذ يميل بشدة لصالح القوة الشرائية الموجودة في ايدي الاغنياء. يصدق ذلك على المستوى الدولي والقومي على حد سواء. ويمكن القضاء على هذا التفاوت في النظام العالمي بالاصلاحيات المؤسسية لا التعديلات الهامشية، فالدول الغنية في النظام الحالي تسيطر على تكوين الاحتياطات الدولية وتوزعها عن طريق توسيع عملاتها القومية المستخدمة دولياً، كاحتياطي للعملات (الدولار الاسترليني) وعن طريق سيطرتها على صندوق النقد الدولي. فالدول الفقيرة لم تحصل نتيجة لهذا التفاوت الا على اقل من ٤٪ من الاحتياطات الدولية بين ١٩٧٠ - ١٩٧٤ فصوت الدول النامية لا يسمع، كما ان قوتها التصويتية في مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اقل من ثلث المجموع الكلي للاصوات) ولم تسفر اغليبيتها العددية في الجمعية العامة حتى الان عن اى أثر حقيقي على القرارات الاقتصادية الدولية، حتى في عالم الافكار، فالغلبة للدول الغنية، فجائزة نوبل مثلاً لم تمنح الا لافراد قلة في الدول النامية.

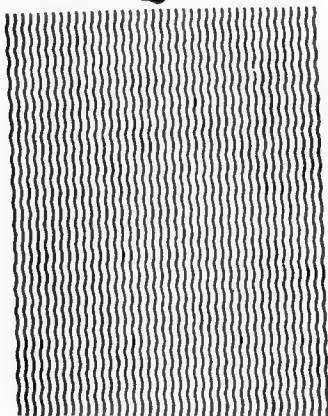
يرى الكاتب بعض البوادر والمؤشرات في طريق الاستراتيجية الجديدة مثل التحول في ميزان القوى لصالح الدول النامية. فالوزن السكاني والقوة الاقتصادية (دول البترول) كلها تشير الى ازدياد قدرة الدول الفقيرة على المساومة. بيد ان هناك بعض التساؤلات عن دول البترول هل ينضم الاغنياء الجدد للاغنياء القدامى؟ يجاوب الكاتب بان هناك اكثر من رابط بين دول البترول والعالم الثالث ويستبعد احتمال التحالف. فهي تحرص على تأييد العالم الثالث، ومما يؤكد حرصها هو مساعدتها للدول النامية. فالبلاد الاعضاء في الاوبك تلتزم بتقديم اكثر

من ٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي مجتمعة في شكل مساعدات رسمية للتنمية اذ يمكن تجديد النظام النقدي الدولي بمجرد تمسك الدول الاعضاء في الاوبك بأن تحصل على مبيعات البترول بحقوق السحب الخاصة، لا بالعملات القومية للدول الغنية المستخدمة دوليا كاحتياطي للعملات. ان قدرة الدول الفقيرة على المساومة هي سياسية اكثر منها اقتصادية، لان العالم الثالث يضم الاغلبية الساحقة من البشر.

و يمكن تحديث النظام الاقتصادي العالمي في منظور اطار جديد للتمويل طويل الامد والتجارة الدولية ولنقل الموارد الاولى، والمعونة الاجنبية.



مؤتمرات



المؤتمر الدولي السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول والمؤتمر الدولي الأول حول الطاقة والتخطيط الإنمائي والتصنيع في المملكة العربية السعودية

كولورادو ١٣ - ١٦/١٠/١٩٨٠

د. عبد الوهاب الأمين *

تأسس مركز الأبحاث الدولي للطاقة والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧٣ في جامعة كولورادو في مدينة بولدر. ويقوم المركز منذ عام ١٩٧٤ بعقد مؤتمرات علمية سنوياً تتناول عدداً من الموضوعات الهامة في مجال الطاقة. وقد كان موضوع المؤتمر السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول. كما ابتداءً المركز اعتباراً من هذا العام بتنفيذ فكرة عقد مؤتمرات قطرية تتناول دراسة الطاقة في الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط وقد خصص المؤتمر الأول، الذي عقد مباشرة بعد انتهاء مؤتمر الطاقة الاستيعابية، لمبحث موضوع الطاقة والتخطيط الإنمائي والتصنيع في المملكة العربية السعودية.

وفيما يلي وقائع المؤتمرين.

أولاً: المؤتمر الدولي السابع حول الطاقة الاستيعابية وعرض البترول:

(١) جلسات يوم الاثنين ١٣/١٠/١٩٨٠:

عقدت في هذا اليوم الأول من المؤتمر ست جلسات عمل حيث تناولت الجلسة الأولى موضوع الطاقة الاستيعابية من حيث المفاهيم والسياسات اشترك فيها خمسة من الاقتصاديين. وقدم الدكتور أوستاين نورينك أستاذ اقتصاد البترول في معهد إدارة الأعمال في أوسلو بحثاً عن التجربة النرويجية، حيث ركز على حالة الصناعة النرويجية قبل علم ٧٣ وربط بين زيادة الإيرادات النفطية وبين تدهور الانتاجية في الاقتصاد النرويجي. محذراً إلى أن معظم الصناعات النرويجية قد أصبحت أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وخاصة في أوروبا الغربية. وقد زاد هذا الوضع سوءاً بعد انتقال السلطة الاقتصادية إلى البيروقراطية الحكومية بعد عام ٧٤ وذلك بسبب زيادة التوجه الاشتراكي للاقتصاد النرويجي، حيث ازداد اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية للتعويض عن الدخل الصناعي.

وكان من المتحدثين في هذه الجلسة الدكتور محسن كاظم من جامعة سنديلكو في كاليفورنيا حيث استعرض التجربة المصرية فيما يتعلق بهجرة الأيدي

* استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الكويت .

العاملة المصرية الى الخارج وخاصة الى أقطار الخليج العربي مشيرا الى أن زيادة سكان مصر بحوالي مليون نسمة سنويا من شأنه أن يضمن استمرار وجود احتياطي كبير من الأيدي العاملة في مصر يمكن الاستفادة منه لتوفير العمالة في الأقطار التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة وضمان زيادة مستمرة في النقد الأجنبي من تحويلات العاملين في الخارج.

وقدم الدكتور طائب احمد على في هذه الجلسة عرضا موجزا لحالة الاقتصاد اسكويتي، مع التركيز على العوامل غير الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية عموما والطاقة الاستيعابية بصورة خاصة.

أما الجلسة الثانية فقد خصصت لمبحث موضوع الطاقة الاستيعابية للأقطار المصدرة للنفط والتكيفات الدولية حيث كان المتحدث الرئيسي فيها الدكتور كاظم العبد المدير التنفيذي المناوب (الشرق الأوسط) في صندوق النقد الدولي، الذي استعرض تطورات العوائد النفطية وما تحقق لبعض الأقطار النفطية من فوائد مالية، في حين كانت الأقطار الأخرى غير النفطية تعاني من استمرار العجز في موازين مدفوعاتهما. وأشار الى أن أقطار الأوبك قد خففت من هذه المعاناة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الأخرى وقد كانت هذه القروض والمساعدات الاقتصادية تختلف من الناحية النوعية عن تلك القروض التي تقدمها الأقطار المتقدمة الى الأقطار النامية لأنها بمثابة التخلي عن جزء من ثروتها النفطية القابلة للنضوب وتمثل تضحية كبيرة من جانب أقطار الأوبك. أما القروض والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الأقطار المتقدمة، فبالرغم من كونها مشروطة ولا يتم توزيعها طبقا للاعتبارات الاقتصادية، فإنها تمثل جزءا من عملية تدفق الدخل المتجدد. كما تحدث عن الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في تخفيض كلفة الاقتراض للأقطار النامية. كما أشار الى أهمية التعاون في مجال تطوير بدائل الطاقة.

أما الجلسة الثالثة فقد خصصت لاستعراض التجربة المكسيكية حيث تحدث جوان ابينشوتز مدير عام هيئة الطاقة الوطنية في المكسيك عن سياسة تحديد الانتاج التي تنتهجها المكسيك وتوقعات زيادة الطلب المحلي على الطاقة وبالتالي انخفاض أهمية الصادرات النفطية في أواخر العقد الحالي.

وتحدث في الجلسة الرابعة الدكتور صلاح الصيرفي، من البنك الدولي، عن الطلب على الإيرادات النفطية وعرض البترول، وفند الادعاء القائل بأن أقطار الأوبك تستغل الأقطار المستهلكة للطاقة، مشيرا الى أهمية الاعتماد المتبادل بين

المنتجين والمستهلكين للنفط ومؤكدا بأن أسعار المصادر البديلة للطاقة لا تزال أعلى بكثير من سعر النفط، وبأن أقطار الأوبك لا تسلك في سياستها العربية سلوكا احتكاريًا بديل تشجيعها المستمر لتطوير مصادر بديلة للنفط فهل يتوقع المرء من محترق أن يشجع ويمول مصادر بديلة لانتاجه؟ وتحدث الدكتور الصيرفي كذلك حول مشكلة تأكل استثمارات العوائد النفطية في الخارج بسبب التضخم النقدي واقترح بأن بعض الأقطار قد تجد نفسها في وضع أفضل إذا دخلت السوق العالمية مقترضة بدلا من زيادة انتاجها النفطي واستثمار الفائض المالي بعوائد سلبية.

وتحدث في الجلسة الخامسة الدكتور هيرمان فرانسين من وكالة الطاقة الدولية حول طلب الأقطار المستهلكة للنفط وعرض أقطار الأوبك، وأكد على ضرورة التعامل المتعلقة بتوقعات الطلب والعرض وحذروك لأنها تتأثر في التحليل النهائي بالعوامل الخارجية، وعليه يحبذ الأخذ بالاتجاهات بدلا من التعويل على التخمينات التشاؤمية أو التفاؤلية. وحاول أن يربط بين الانتاج الصناعي والطلب على الطاقة مشيرا الى ان انخفاض الانتاج للصناعي في اليابان بالإضافة الى الاجراءات الصارمة للاقتصاد في الطاقة، قد أدى الى انخفاض الطلب على النفط نسبيا. وأشار الى أقطار الكتلة السوفيتية اذا ما نجحت في المحافظة على نسبة النمو الاقتصادي فيها بحدود ٢٪ سنويا فأنها ستضطر الى زيادة اعتمادها على النفط المستورد من أقطار الأوبك في أواخر هذا العقد. وأشار كذلك الى ان أي تأثير من قبل الدول العظمى على أقطار الشرق الأوسط سيعطيها قوة نفوذ للتأثير أو ربما التحكم بأوروبا الغربية واليابان.

أما الجلسة السادسة والأخيرة من جلسات اليوم الأول للمؤتمر فقد تحدثت فيها الدكتورة أدبث بنروز، الأستاذة في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال في باريس، حول الطاقة الاستيعابية والأقطار النامية.

٢) جلسات يوم الثلاثاء ١٣/١٠/١٩٨٠:

عقدت في اليوم الثاني من المؤتمر خمس جلسات عمل، حيث خصصت الجلسة الأولى في الصباح لاستعراض وجهات النظر المختلفة بالنسبة للطاقة الاستيعابية للأقطار المنتجة للنفط وتحدث في هذه الجلسة سبعة من الاقتصاديين، حيث قدم كل منهم تجربة قطرية معينة شملت كل من العراق، المملكة العربية السعودية، المكسيك، ليبيا، إيران، الكويت والامارات العربية المتحدة.

أما الجلسة الثانية فقد تناولت موضوع الضامين الصناعية والطاقة الاستيعابية قدمها الدكتور توميلو من مؤسسة تكسكو، وخصصت الجلسة الثالثة لبحث موضوع الطاقة الاستيعابية ومتطلبات عرض النفط قدمها الاقتصادي جاك هارثشورن.

وخصصت الجلسة الرابعة لمناقشة موضوع الفوائض النقدية اشترك فيها اربعة من الاقتصاديين تناولوا فيها حجم الفوائض ومديونية الأقطار النامية من وجهات نظر مختلفة.

أما الجلسة الخامسة والأخيرة فقد تناولت موضوع الطاقة الاستيعابية في حالة ظهور منتجين جدد ومصادر بديلة أخرى للطاقة. واشترك في هذه الجلسة خمسة من الاختصاصيين من بينهم رئيس دائرة الطاقة في الأمم المتحدة الذي استعرض عشرات البدائل المحتملة للطاقة.

ثانياً: المؤتمر الدولي الأول حول الطاقة، التخطيط الإنمائي والتصنيع في المملكة العربية السعودية.

(١) جلسات يوم الأربعاء ١٥/١٠/١٩٨٠:

عقدت في هذا اليوم ست جلسات عمل، حيث استهلّت الجلسة الأولى بمحاضرة عن التنمية والتطلعات الصناعية للمملكة العربية السعودية، قدمها الدكتور فؤاد الفارس وكيل وزارة الصناعة والكهرباء، استعرض فيها برامج التنمية الاقتصادية الطموحة وخاصة في مجال التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة بحث الدكتور بول ستيفنز من جامعة سيري في إنجلترا حول العلاقة بين السياسة النفطية والسياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩، حيث ركز على أدوات السياسة النفطية المتمثلة بتقرير مستويات الإنتاج ومستويات الأسعار كما تعرض الى مناقشة المحددات الاقتصادية التي تواجه أدوات السياسة النفطية منها: الاحتياجات الى الموارد المالية لأغراض التنمية الاقتصادية واستيعاب السوق العالمية وتقلبات سعر الدولار. أما بالنسبة للسياسة التصنيعية فتهدف الى تنويع الاقتصاد لغرض تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للعمالات الأجنبية.

وتحدث في الجلسة الثالثة السيد/ عبد الله دباغ رئيس الدائرة التجارية في السفارة السعودية في واشنطن، حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والولايات المتحدة وأشار الى زيادة أهمية حجم الاستيرادات من الولايات المتحدة بالنسبة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في السعودية وكذلك بالنسبة للصناعات الأمر يكية، الا انه حذر من تدهور الأهمية النسبية للصادرات الأمر يكية للسعودية بعد زيادة أهمية الصادرات اليابانية في السنوات الأخيرة، كما أشار الى ضرورة فتح المجالات امام الاستثمارات السعودية في السوق الأمر يكية وخاصة في المجالات الصناعية. كما هاجم المواقف العدائية من جانب أجهزة الاعلام الأمر يكية بهذا الخصوص.

وخصصت الجلسة الرابعة للاستماع الى العرض الذي قدمه الدكتور عبد الله الدباغ مدير مركز الأبحاث في جامعة البترول والمعادن في الظهران، حول نشاطات البحوث التطبيقية وملائمتها الى التصنيع في السعودية.

وتحدث في الجلسة الخامسة الدكتور يوسف نعمة الله المدير التنفيذي المناوب عن السعودية في صندوق النقد الدولي، حول دور السعودية في التمويل الدولي حيث استعرض بعض أنشطة الصندوق ومجالات الاستثمارات السعودية في الخارج وخاصة في السوق الأمر يكية.

اما الجلسة السادسة التي عقدت في مساء اليوم فتحدث فيها الدكتور بيل وايندر الأستاذ في جامعة نيو يورك، حول تطور السعودية في الماضي وامكانيات المستقبل.

٢) جلسات يوم الخميس ١٦/١٠/١٩٨٠:

عقدت في هذا اليوم ثلاث جلسات عمل حيث استهلّت الجلسة الأولى بمحاضرة عن الانتقال من المجتمع القبلي الى مكانة الدولة قدمها الدكتور عبد الرحمن السيد من جامعة البترول والمعادن في الظهران، حيث استعرض فيها التغيرات الاجتماعية العديدة التي صاحبت عملية التنمية الاقتصادية في السعودية ومن أبرزها اضمحلال انماط الوجود العشائري التقليدي و بروز وتنامي دور المؤسسات والسلطة المركز ية.

وتحدث في الجلسة الثانية الدكتور سينكلير من جامعة درهام في انكلترا، حول متطلبات القوة العاملة في السعودية خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ -

١٩٨٥ حيث استعرض اسواق العمل المختلفة بالنسبة لليد العاملة المحلية والأجنبية وشخص نقاط الضعف بالنسبة لقوة العمل المحلية ومن أبرزها المشاركة المحدودة للانث في سوق العمل من جهة وانخفاض مستويات التعليم بالنسبة لغالبية السكان، وبالتالي اعتماد سوق العمل على العمال غير المحليين بدرجة كبيرة من الناحيتين الكمية والنوعية.

وتحدث في الجلسة الثالثة والأخيرة الدكتور على جهانى عميد كلية الادارة الصناعية في جامعة البترول والمعادن في الظهران، حول انجازات الاقتصاد السعودي في الماضي وتوقعات المستقبل.

ثالثا: ملاحظات ختامية:

١ - بالنظر لأهمية الموضوعات التي يطرحها مركز الأبحاث الدول للطاقة والتنمية الاقتصادية للنقاش فإن المشاركة في مثل هذه اللقاءات تتيح بلا شك فرصة جيدة للتعرف على وجهات النظر المختلفة وذلك بحكم وجود عدد كبير من الوفود التي تمثل العديد من المؤسسات العلمية والرسمية في الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط هذا بالإضافة الى عدد من الاقتصاديين البارزين وخبراء الصناعة النفطية العاملين في بعض المؤسسات العلمية في الأقطار المتقدمة والمنظمات الدولية، كالبك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية وكذلك شركات النفط العالمية.

٢ - لم توزع على المشاركين معظم الأبحاث التي أقيمت في جلسات المؤتمر بين الأول والثاني أما لأنها لم تكن معدة في صيغتها النهائية، أو أن بعضها الآخر قدم على شكل ملحوظات أولية لم يسبق تحضيرها مقدما. أما الأبحاث الأخرى (المحدودة) فقد تم توزيعها قبل تقديمها بوقت قصير جداً، بحيث لم يتح للمشاركين الوقت الكافي لدراستها والاستعداد لمناقشتها بصورة فاعلة. وبالرغم من هذا القصور فقد اتسمت معظم الجلسات وخاصة في المؤتمر الأول بالمناقشات الحيوية والمتعة العلمية.

٣ - اننا نعتقد أن مشاركة الكويت في هذين المؤتمرين متمثلة في جامعة الكويت وممثل عن وزارة التخطيط هو السيد/ على الموسى وكيل الوزارة المساعد، كانت مشاركة ايجابية ومفيدة تمثلت في تقديم أوراق بحث في المؤتمر الأول، وحضور جميع جلسات المؤتمر بين الأول والثاني والمساهمة في العديد من المناقشات التي دارت خلالها.

المؤتمر السنوي الرابع عشر لجمعية دراسات الشرق الأوسط لشمال أمريكا

د. فيصل السالم *

عقد المؤتمر السنوي الرابع عشر لجمعية دراسات الشرق الأوسط لشمال
أمريكا في أيام ٦ - ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٠ في مدينة واشنطن العاصمة في الولايات
المتحدة الأمر بكية. وقد أشرف على تحضير وتنظيم وسير المؤتمر مركز الدراسات
العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون في واشنطن العاصمة.

حضر المؤتمر جمع غفير من العلماء والباحثين ودارسي شؤون الشرق الأوسط
ممثلين مناطق مختلفة من أرجاء العالم للمشاركة في تقديم بحوث متخصصة
وشاملة لنواح علمية متعددة، ركزت أغلبها على دراسات تاريخية ولغوية
وحضارية ودينية وفنية.

ومن أهم المواضيع التي قدمت وطرحت للنقد والمناقشة والتحليل هي:

- ١ - محادثات الاستقلال الذاتي وإطار كامب ديفيد.
- ٢ - الصراع والمنافسة العالمية والإقليمية في أفغانستان منذ سنة ١٧٤٧ إلى سنة ١٩٧٨.
- ٣ - دراسة حالات في هندسة المعمار والدعم المدني الاسلامي من أناضوليا الى الهند.
- ٤ - الاسلام والمجتمع في الشرق الأوسط العربي.
- ٥ - الرسائل والأختام والسيرات الذاتية كمصادر للتاريخ الأرمني.
- ٦ - العلماء الداخليون والعالميون في البلاد الاسلامية المتوسطة في القرن الثامن عشر.
- ٧ - الموسيقى في الشرق الأوسط.
- ٨ - دراسات للتاريخ والمجتمع العثماني القديم.
- ٩ - دراسات في شعر الشرق الأوسط.
- ١٠ - أنواع من التعبيرات الاسلامية الدينية.
- ١١ - جوانب من القانون الاسلامي في اليمن.
- ١٢ - السياسة العالمية في ايران والخليج.
- ١٣ - اتجاهات لدراسة التاريخ الاقليمي للخلافة.

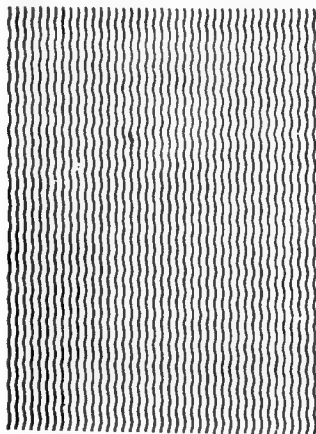
* استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت.

- ١٤ - مشروع تدريس مواد اسلامية في الفن والمعمار والجغرافيا والسكان.
- ١٥ - اتجاهات جديدة لتفسير التاريخ الاسلامي القديم.
- ١٦ - أتاتورك بعد قرن: حياته ومآثره.
- ١٧ - تدريس اللغة العربية: القواعد والضمون.
- ١٨ - اتجاهات دراسة الأدب العثماني.
- ١٩ - دراسات في تطور الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ٢٠ - الطب والمجتمع في الشرق الأوسط.
- ٢١ - دراسات عن المرأة في الأدب والفن والمجتمع الأرمني.
- ٢٢ - التراث ودراسات الشرق الأوسط.
- ٢٣ - أساليب فرنسية - أمريكية لدراسة الشرق الأوسط.
- ٢٤ - استراتيجيات وتقنيات لتطبيق حلقات لبحوث للمدرسين ورجال الأعمال في الشرق الأوسط.
- ٢٥ - دراسة مركزة على بحوث التنشئة في الخليج: استنتاجات حديثة.
- ٢٦ - الغزو السوفيتي لأفغانستان: الأسباب وردود الفعل ومغزى ذلك للمستقبل.
- ٢٧ - أسباب النهوض الاسلامي: مناقشة.
- ٢٨ - الاسلام والمجتمع في شمال أفريقيا والسودان.
- ٢٩ - دراسات في اللغات التركية والایرانية.
- ٣٠ - تاريخ الفكر الإيراني الحديث: أحمد كسروي.
- ٣١ - سوريا في العصر الزنجي والأيوبي.
- ٣٢ - الذكرى المئوية لاتاتورك.
- ٣٣ - المعارضة الريفية والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط.
- ٣٤ - أسس العلاقات الأمر يكية بمصر والسعودية: ١٩٤٥ - ١٩٥٧.
- ٣٥ - حلقة نقاش حول برامج البناء والهندسة المعمارية في الشرق الأوسط.
- ٣٦ - السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط.
- ٣٧ - التحديث والتغيير في تركيا.
- ٣٨ - دراسات في تاريخ التركمان والمغول.
- ٣٩ - الاسلام والمجتمع في ايران المعاصر.
- ٤٠ - الاقتصاد السياسي للتطور الزراعي.
- ٤١ - الأسباب الداخلية للصراع في العالم العربي.
- ٤٢ - تراث صقلية الاسلامي.

- ٤٣ - دول الخليج العربي في العصر الحديث.
- ٤٤ - دراسة مركزة عن علاقة الشكل والمضمون في الشعر والرسم.
- ٤٥ - دراسة مركزة لفهم حضارة الشرق الأوسط من خلال الأدب المترجم.
- ٤٦ - المجموعات الاسلامية كقليات سياسية.
- ٤٧ - أفر بقيا: اسلام وتقاليده.
- ٤٨ - الأقليات ومشكلة الاندماج السياسي في ايران.
- ٤٩ - اللاجئين والمهاجرين: تأثير الأزمات السياسية على الحركات السكانية في الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن العشرين.
- ٥٠ - الدول الغنية والفقيرة في الشرق الأوسط.
- ٥١ - الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي.
- ٥٢ - الوصف الاسلامي والتكنولوجيا.
- ٥٣ - الاسلام في القرن الخامس عشر: رؤيا وأبعاد.
- لقد كان هذا المؤتمر مثمراً للغاية، حيث أنه أتاح لنا فرصة تقديم بحث ميداني عن الخليج لأول مرة. وقد كان التجاوب مع المتواجدين مشرفاً وناجحاً. ومع أن المؤتمر بشكل علم ركز على الدراسات التقليدية كالآداب والدين والفن وللمعمار واللغات والتاريخ، إلا أن بعض الأبحاث المعاصرة في الخليج العربي قد أعطته الجانب الحيوي. ولقد لفت نظرنا قلة تواجد المفكرين العرب وأبحاثهم، مع أن المؤتمر ركز على الدول الاسلامية والشرق الأوسط بشكل عام. وقد ظهر جلياً جهل الغرب عن منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومن ثم الحاجة الى زيادة البحوث العلمية الميدانية وعرضها على المنابر الدولية للمناقشة والتحليل والدراسات المقارنة.



دلیل الرسائل الجامعية



دليل الرسائل الجامعية

نواصل نشر ملخصات الرسائل الجامعية، حيث نقدم في هذا العدد
ملخصاً لرسالة ماجستير مقدمة من الطالب: عبد العاطي محمد
احمد وذلك عن: الفكر السياسي للإمام محمد عبده

الفكر السياسي للإمام محمد عبده

: عبد العاطي محمد احمد

تتناقش الدراسة موضوعا اساسيا هو كيف واجه محمد عبده مشكلة تحدى الحضارة الغربية للإسلام بتجديد الفكر الديني الاسلامي في فترة من اشد فترات ضعف الاسلام - هي فترة القرن التاسع عشر - بمنهج يقوم على بعث الدين وتنقيته لما لحق به من تفسيرات جامدة، والعودة الى جوهر العقيدة، كما كان الحال في عهد السلف الصالح، والاستناد الى العقل في فهم مصادرها، مع ربط الفكر الديني الاسلامي بالحياة الواقعية على ضوء تغير الازواضع الاجتماعية.

و يرجع الاهتمام بالموضوع الى عدة اسباب فالفكر الاسلامي السياسي المعاصر يواجه عددا من المشكلات تتعلق بالقيم والنظم يعبر عنها، و يجيب فكر الامام على الكثير من الاسئلة التي تثيرها هذه المشكلات. كما ان الامام يحتل مكانة بارزة في الفكر السياسي الاسلامي والعربي والمصري وكانت له مدرسته في الاصلاح الاجتماعي والديني والسياسي ايضا، يضاف الى ذلك ان الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت فكرة ركزت على جانب الاصلاح الديني وربطته بحركة الاصلاح الاسلامي الكبير، ولم تهتم كثيرا بالضمون السياسي لافكاره الدينية وهو نقص شديد كان من الضروري تلافيه.

ويستند التحليل الى عدد من الافتراضات المتعلقة بكيفية دراسة الفكر الانساني ومنهجه. فالفكر البشري لاينفصل عن الواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه. كما ان العمل الفكري في كل فترة تاريخية يعكس الاهتمام بمشكلة محورية واجهت المجتمع بقوة وبحدة خلال تلك الفترة. وما يدفع مفكرا ما الى اتخاذ موقف معين بالذات من ظروف مجتمعة ان مشكلته ليس عاملا واحدا وانما مجموعة من العوامل تتنوع بين ظروف البيئة التي ينشأ فيها ونظراته الذاتية للاوضاع وثقافته ومناخها. ليس المفكر مسئولا تماما عن الاثار التي يعملها فكره في تلاميذه، بمعنى انه لا يستطيع التحكم في نتائجها، ونهاياتها ولذا من الضروري التمييز بين آراء المفكر كما عبر عنها بنفسه، وبين اثار تلك الافكار.

ولاستنادا الى ما سبق تم تقسيم للدراسة الى ثلاثة ابواب. تعلق الباب الاول

بالأطار الاجتماعي والفكري بهدف توضيح عناصر البيئة التي ظهر فيها فكر الإمام، والمقومات الأساسية له. ثم عرض ظروف الواقع الاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر، والتعريف بالإمام وقضية التجديد باعتبارها موضوعاً محورياً في فكره.

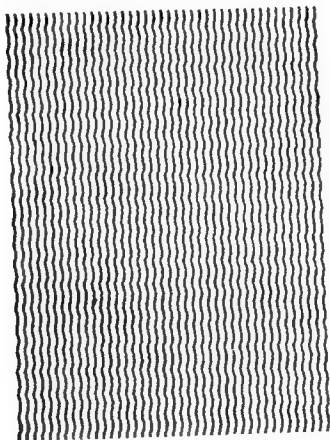
وأما الباب الثاني فقد اختص بالفكر السياسي للإمام فسعى إلى توضيح أثر منهج الإمام في تجديد الفكر الديني على نظراته إلى الموضوعات السياسية المختلفة سواء ما يتعلق بنظام الحكم أو الحقوق السياسية وممارستها، وبصفة عامة أرادت الدراسة في هذا الموضوع أن تكشف عن المضمون السياسي للعمل الفكري الضخم للإمام في مجال الإصلاح الديني. وبناء عليه تم عرض رؤية الإمام لظاهرة السلطة، وأسس النظام السياسي، وتصوره لنظام الحكم الملائم. وهدفت الدراسة في الباب الثالث إلى تقييم فكر الإمام سواء الشق الذي يتعلق به شخصياً أو الشق الذي يتعلق بالأثار التي نتجت عنه. والمقصود بالتقويم هو كيف تبلورت أفكار الإمام في اتجاهات محددة، والفعل النسبي لكل اتجاه، كما يقصد به توضيح أثار فكر الإمام ووضعها في اتجاهات محددة أيضاً. فإما منهج الإمام فقد تم من خلال موضوعين: الجانب التجديدي، والجانب التقليدي. ولما أثار الإمام على الفكر المصري والمدارس التي نهلت منه فقد تم تناولها من خلال ثلاث موضوعات هي الاتجاه التقليدي المحافظ، والاتجاه التجديدي الليبرالي، ثم أخيراً حركة الإصلاح الإسلامي.

ولقد انتهت الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها في الآتي:

- ١ - التمييز الهام بين الدين والفكر الديني، حيث قال الإمام بأن الإسلام كدين وتعاليم الهية تتعلق بالإيمان والوجود لاغبار عليها، وأما ما هو متعلق بالدنيا وبفهم تلك التعاليم فهو الذي يحتاج إلى إعادة نظر وبحث جديدين ومن ثم يجب العودة بالإسلام ابتداءً إلى ملكان عليه السلف الصالح من بساطة وسماحة مع العقل وفتح باب الاجتهاد في فهم الأصول الدينية.
- ٢ - القبول بمنطق التطور، فقد اعترف الإمام بتخلف المسلمين المادي والفكري وقال بأنه لا بد من ثورة فكرية قوامها العقل والتخلص من البدع والخزعبلات والانفتاح على الفكر الحديث، حتى لا يكون ذاتاً يمكن التوصل إليه بالعقل وليس فقط بالطقوس وحرفية النصوص، وهكذا لم تعد نظرة الإنسان لما حوله قائمة على الغيبيات وإنما على العقل والملاحظة وفي إطار الإقرار بحرية الإرادة.

- ٣ - السلطة السياسية هي نتاج الفكر البشري واجتهاداته ولا علاقة لها بنصوص الدين، ذلك انه لا توجد سلطة دينية في الاسلام وانما هناك وظيفة دينية للحكم. وترتب على ذلك ان الامام رأى ان الدين كاصول لا يضع افتراضات سياسية جامدة ولا يصلح ان يكون منطلقا لا بدلوجية سياسية وانما الفكر الديني - أي رؤية البشر للأصول - هي التي يمكن ان تصلح كإيدلوجية او على الاقل اسلسا لبرنامج سياسي. وتتوقف تلك الرؤية على حقيقة للمصالح التي تعبر عنها المدرسة الفكرية التي تنتمي اليها. فاذا كانت مع التيار العقلاني المستنير، فهي نصيرة حكم ديمقراطي، واذا كانت مع التيار الجامد وللتزمت، فهي مع حكم غير ديمقراطي لا يقرب بحرية الفرد ولا بمنطق العصر وتغير الظروف، وقد كان محمد عبده من انصار الرؤية الاولى.
- ٤ - الاهتمام بالمقومات التي تستند اليها المسائل الاجتماعية والفكرية والسياسية وقد حرص الامام على توفر هذه المقومات وليس البحث مقدما عن الغايات والاهداف من ورائها. وتطبيقا على ذلك كان مثالا ليهمة الشكل الذي ينتهي اليه تطور المجتمع المصري بقدر ما كان يهيمه تحقيق مقومات المجتمع الحديث بالدرجة الاولى، ومن هنا كان اهتمامه الشديد بالتعليم والترقية وبالعامل الثقافي.
- ٥ - حساسية محمد عبده من العمل السياسي المباشر، وتشككه في قدرة الجماهير على التغيير وایمانه بقدرة الصفوة على قيادة المجتمع، وقد كانت نشأته وشخصيته وتعليمه تؤهله ليكون مفكرا اكثر من ان يكون رجل حركة سياسية، ولكسبته خبرته ودراسته الفكرية الواسعة ثقة متزايدة بالنفس واكدت في ذهنه ان العقل والفكر قادران على احداث التغيير السياسي.. ومن الطبيعي اذن ان تنتهج رؤية كهذه سبيل الاصلاح والتدرج والاعتدال لا سبيل الثورة والسرعة والتطرف.
- ٦ - انقسام أشار الامام الى شقين احدهما مثله التيار المحافظ الذي قاده محمد رشيد رضا، وبشكل اكثر وضوحا تيار الاخوان المسلمين في ثلاثينيات القرن العشرين. والآخر هو التيار التجديدي الليبرالي الذي مثله احمد لطفى السيد وحزب الأمة الذي تزعمه. ولكن من تأثر بالامام خارج مصر كان اكثر قربا لأفكاره. ذلك انه اهتم بالقضية الاساسية التي وجه اليها الامام اهتمامه، وهي التنوير الثقافي واصلاح العقيدة من هؤلاء الفكر الجزائري عبد الحميد ابن بادين.

بیلیو غرافیا



التنمية الإدارية

نسيم حسن الداوود

الاستشارات

لدامسون، كامبل، ترجمة خالد العلني. «دور المستشار الصناعي». (عن الإدارة العامة - لندن، مج ٤٦، ٩٦٨: ١٨٥ - ١٩٢) مكتبة الإدارة، س ١، ع ١، محرم. ١٣٩: ٢٠ - ٣٣.

باسم الحجيري. «الاستشارى ومعوقات العمل الاستشاري». التنمية الإدارية، س ٢، ع ٥، نيسان ١٩٧٦: ٥٠ - ٥٥.

«كن المستشار الإداري لنفسك». عالم الإدارة س ٣، ع ٦، ٩٧٨: ٦٠ - ٦٢.

محمد فهمي احمد. «الاتجاه الحديث للاستشارات في مجال الصناعة». عالم الصناعة، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨: ٥ - ٧.

يوسف خلوصي. «الاستشارات الإدارية ودورها في التنمية الإدارية». مكتبة الإدارة، س ٣، ع ٢، رجب ١٣٩٤: ٥٧ - ٥٩.

البحوث

احمد انور. للحاسبة الإدارية وبحوث العمليات. الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٥ - ٦٣٦ ص.

التهامي عبد الرحمن موسى. «دور مراكز البحوث في التنمية». الإدارة، ع ٣، يناير ١٩٧٣: ١٢ - ١٨.

حسن ابوركة. بحوث العمليات وتطبيقاتها في مجال الإدارة. القاهرة، د. ن. ١٩٧٥. ٢٤٦ ص.

• اختصاصي للأراجع والتوثيق بمعهد الإدارة العامة بالرياض.

حمدي حسين عفيفي. **بحوث العمليات واتخاذ القرارات الادارية**. القاهرة، المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٧٠. ٣٢ ص. (سلسلة الدراسات. ٤٥).

حيدر عبود الموسوي. «من سلسلة بحوث خطة التنمية الادارية: مقدمة في البحث والتطوير». التنمية الادارية، س ١-٢، نيسان ١٩٧٤: ١٠٦-١٠٩.

عادل محمود عبد الباقي. «التنظيم الحكومي والاداري للبحث العلمي». مجلة العلوم الادارية، س ١٢، ع ٢، اغسطس ١٩٧١: ١٩٥-٢٢٦.

عبد الله الزعبي، ويحيى حسن. **اسلوب البحث في اعمال التنظيم والأساليب**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٨٠، (١٩٧٥). ٦٣ ص.

عثمان خيرى. «المطبوعات الرسمية ودورها في البحث». مجلة السودان للإدارة والتنمية، مج ٥، ١٩٦٩: ٣٩-٤٥.

علي السلمي. **الأسلوب العلمي في البحوث الادارية**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٢، ١٩٧٠. ٨١ ص.

بحوث العمليات. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٢. ٧٥ ص

علي عبد السلام الغراوي. **بحوث العمليات في مجال الانتاج والتخزين والنقل**. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧. ٥٣٣ ص.

محمد رشاد البليسي. **بحوث تسويق الصادرات في الدول النامية**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣. ٦٣ ص.

محيي الدين عباس الازهري. **بحوث التسويق بين المنهج العلمي والتطبيق**. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤. ٣٩٦ ص.

منصور احمد منصور. «البحث العلمي وأهميته في مجال الإدارة». ع ٢، اكتوبر ١٩٧٢: ٥٤-٥٩.

نبيل توفيق حسن. **التنظيم المركزي للبحث العلمي: دراسة مقارنة**. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٩٠، ١٩٧٦. ٧٨ ص.

صلاح عون الله. «المدخل النظامي للتدريب والتنمية في الخدمة». الإدارة العامة، ع ٢١، رجب ١٣٩٨: ٧-٣٩.

عبد الرحمن محمد السدحان. تقويم آثار التدريب بين النظرية والتطبيق. الرياض، معهد الإدارة العامة، د. ت. ٤٠ ص (إدارة البحوث والاستشارات - ٣٧).

عبير صلاح أبو السعود. تدريب القادة الإداريين في مجالات الخدمة المدنية بالدول النامية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٢، ٧٩ ص.

علي السلمي، وساطع رسلان. تحديد الاحتياجات التدريبية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٤. ٥٥ ص. (السلسلة الجديدة - ١٦٣).

علي عبد الوهاب. «التعليم والتدريب في حقول الإدارة: أهميته وطرقه الحديثة». الإدارة العامة، ع ٢١، رجب ١٣٩٨: ٤١-٥٢.

طرق تحديد الاحتياجات التدريبية: دراسة ميدانية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، حزيران ١٩٧٧. ٧٨ ص. (سلسلة الدراسات الميدانية - ٣)

كريج، ر. ل. ترجمة محمد عفيفي حموده. بعض الأساليب للتدريب والتنمية الإدارية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٢. ١٢٣ ص.

محمد السيد محمد الدماصي. «تساؤلات حول إدارة التنمية: تدريب الموظفين بين المركزية واللامركزية». القادة الإداريون، س ٣، ع ١٢-١٣، يوليو - أكتوبر ١٩٧٤: ٣١-٣٥.

محمد توفيق صادق. «التدريب والتنمية في المملكة العربية السعودية». الإدارة العامة، ع ٤، شوال ١٣٨٤: ٧-١٦.

محمد جمال برعي. التدريب والتنمية. القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣. ٥٣٩ ص.

فن التدريب الحديث في مجالات التنمية. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠. ٦٠٣ ص.

محمد حسن عمر. متابعة أثر البرامج التدريبية على الخريجين والرؤساء. الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٣٩٣. ٩٥ ص.

التدريب

ابراهيم عباس عطيه. التدريب للادارة المحلية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٢. ٨٥ ص.

احمد رشيد «استخدام اسلوب الحالات في التدريب والتدريس في الادارة العامة». مجلة العلوم الادارية، س ١٨، ع ٢، اغسطس ١٩٧٦: ٥١ - ٦٤.

احمد الصباب. «تحديد الاحتياجات التدريبية للمديرين الاقتصاديين في مجال الصناعة». التجارة - جده، صفر ١٣٩٨: ٣١ - ٣٥.

احمد صبرى محمود. تقويم اثر التدريب في المجال الوظيفي: دراسة ميدانية. الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٤٧ ص.

«اهتمام متزايد ببرامج التدريب المتواصلة». الادارى، مج ٤، ع ٢، فبراير ١٩٧٨: ٣٧ - ٣٨.

حسن توفيق. «اعداد خطة قومية لتدريب الادارة». مج ١٠، ع ٢، يناير ١٩٧٨: ٤ - ٦.

حسن الحلبي. تدريب الموظفين. بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٣. ٢٠٦ ص.

حسين الدورى. «التدريب الاداري في العراق بين الواقع والطموح». المجلة العربية للادارة، س ١، ع ٤، اكتوبر ١٩٧٧: ٤٥ - ٥٣.

زياد محمد بخيت. «اسلوب دراسة الحالات واستعمالاته في مجالات التدريب» الادارة العامة، ع ١٢، جمادى الآخرة ١٣٩١: ٥ - ١٦.

تدريب الموظفين كأساس لتنمية الكفاءات البشرية. الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٢. ٢٦ ص. (ادارة البحوث والاستشارات - ٢٣).

التدريب. الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٧٩ ص.

زيدان عبد الباقي. «منهاج تحليل المحتوى والتدريب الادارى: مع دراسة ميدانية في مجال الاتصال الاداري». الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٥: ٧١ - ٨٦.

صافي امام موسى. «اهمية التدريب في مجال الاعمال المكتبية». الادارة العامة، (عدد خاص)، ع ١٢، ذو الحجة ١٣٩٠: ٧٥ - ٨٤.

محمد شاكر عصفور. «تدريب الادارة المتوسطة في المملكة العربية السعودية» الادارة العامة، ع ١٠، جمادى الآخرة ١٣٩٠: ١٧ - ٤٠.

محمد صدقي سليمان، عبد المجيد العبد، ومحمد مصطفى السعيد. «تخطيط القوى العاملة والتدريب: ندوة. المدير العربي، ع ٥٤، يناير ١٩٧٦: ١٨٠٧.

«واقع التدريب في القطر العراقي». التنمية الادارية، س ٣، ع ٥، نيسان ١٩٧٦: ٧ - ٢٧.

يوسف التويجري. «الاعباب: طريقة تدريب على الادارة». الادارة العامة، ع ١٠، جمادى الأولى ١٣٩٠: ٧٧ - ٨٠.

«مسئولية التدريب في الوزارات». الادارة العامة، ع ١٥، ربيع الاول ١٣٩٣: ١٨ - ٢٢.



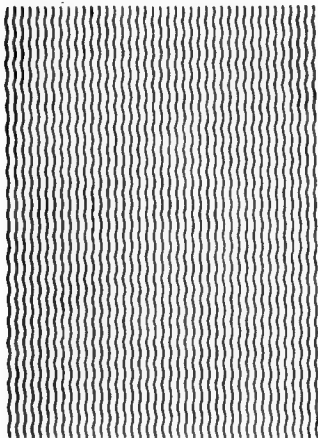
صدر حديثاً عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو

اللمسة	نسخ الحقة		اسم المطوع
	دولار	د ك	
انجيزي / عربي	٤٠	١٠	الطاقة في الوطن العربي (٣ أجزاء)
عربي / انجيزي / فرنسي	١٦	٤	مصلحات اقتصاديات الطاقة
انجليري	١٢	٣	الطاقة الشمسية في الوطن العربي
عربي / انجيزي	٤	١	تطورات الطاقة : استهلاك ، سياسات ، مصادر
عربي / انجيزي	١٠	٢٥	مجلات التعاون بين اسكندنايا والدول العربية
انجليري	٦	١٥	الصفحات اللاحقة لانتاج البترول
انجليري	١٠	٢٥	مصادر التنمية ومشكلاتها
<p>- شرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (شهرية بالعربية والانجليزية)</p> <p>الاشتراك السوي ١٦ ٤</p> <p>- مجلة « النفط والتعاون العربي » (فصلية - بالعربية ، مع ملحقات بالانجليزية)</p> <p>والاشتراك السوي : للأفراد ١٢ ٣</p> <p>للمؤسسات ٤٠ ١٠</p>			

• نطلب من : ادارة الاعلام ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ص ب ٢٠٥٠٦ - الصفاة الكويت .

ملخصات



تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية:

طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١ - ١٩٨٠

د . عبد الوهاب الامين

يعالج هذا البحث ربط زيادة مولد العراق النفطية منذ اوائل الخمسينات وخاصة بعد عام ١٩٧٢، بالجهود الانمائية الرامية الى اقامة البنية الارتكازية اللازمة لتنمية الاقتصاد العراقي ومعالجة خلله الهيكلي المتمثل بهيمنة القطاع النفطي على مجمل نشاطاته الاقتصادية، بتوزيع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الزراعي الذي تتوفر فيه القدرات الكافية لانطلاقه انمائية حقيقية تنسم ليس فقط بإمكانية توفير مقومات الاعتماد على الذات، بل كذلك بالاستمرارية. الا ان هذه القدرات الذاتية قد يتعذر تحقيقها وتطویرها اذا لم تؤدي الخطط الانمائية الى تنمية الموارد البشرية وتطویرها والحفاظة عليها، لأنها تعتبر من اكثر العوامل المحددة للطاقة الاستيعابية. لهذا، يحاول البحث تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تحدد طاقة الاقتصاد العراقي الاستيعابية طيلة العقود الثلاثة الماضية بالتعرف على السمات العامة لبرامج وخطط التنمية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالتخصيصات القطاعية والمصروفات الاستثمارية الفعلية، التي عكست انخفاض نسبة التنفيذ في جميع القطاعات الاقتصادية (ولا سيما في القطاع الزراعي)، وتحديد معوقات تنفيذ الخطط الانمائية وتحليلها اذ ان الخاصية الأساس التي اتسمت بها تجربة التخطيط الانمائي في العراق قد عكست ان معوقات التنفيذ لا تعزى الى نقص في الموارد المتاحة وانما الى محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد والتي تتأثر بدورها بمدى القدرة على احداث تحولات نوعية في بنية الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها الاستثمار في رأس المال البشري الذي ثبتت جدواه الاقتصادية من تجارب الاقطار الأخرى باعتباره أشد العوامل حسما في كسر القيد المتمثل بمحدودية الطاقة الاستيعابية ولأنه هو هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حماية المستهلك بالدول النامية

مشاكل وقضايا

د. محمد بسطامي منصور

عادت حركة حماية المستهلك الى الظهور بالولايات المتحدة الامر يكية منذ اوائل الستينيات ثم ازدادات في الانتشار هناك وانتقلت الى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية منذ ذلك الحين.

ولقد تميزت حركة حماية المستهلك الاخيرة، عن حركات حماية المستهلك السابقة، بانها اشتملت على عدد اكبر من القضايا والمشكلات المتعلقة بحماية المستهلك و بطول الفترة التي استمرت خلالها. وما زالت معظم القضايا والمشكلات والاجهزة المختلفة لهيئة الامم المتحدة. كما نتج عن حركة حماية المستهلك الحالية مجموعة من الحقوق تعرف «بحقوق المستهلك».

و يشتمل هذا المقال على مناقشة لحقوق المستهلك التي تم الاعتراف بها في الولايات المتحدة الامر يكية وبعض الدول المتقدمة، وكذلك مناقشة تفصيلية لقضايا ومشاكل حماية المستهلك بالدول النامية. ويتناول المؤلف باختصار خصائص الدول النامية خصوصا تلك التي تؤثر على النواحي المختلفة لحماية المستهلك، ثم يتناول بعد ذلك مشاكل وقضايا حماية المستهلك بالدول النامية بالتفصيل ومدى تأثير هذه المشاكل على امكانية ممارسة المستهلك لحقوقه التي تم الاعتراف بها ببعض الدول المتقدمة كما تم ايضاحه بالمقال.

وترتبط مشاكل وقضايا حماية المستهلك كما تمت مناقشتها في المقال
بالنواحي التالية:

- ١ - مشاكل وقضايا حماية المستهلك الناتجة عن حجم وهيكل الاسواق.
- ٢ - مشاكل وقضايا حماية المستهلك المرتبطة بمدى توفر المنتجات، وانواع المنتجات ومواصفاتها، وخدمات ما بعد البيع والضمانات المرتبطة ببيع المنتجات.
- ٣ - مدى تأثير اعتماد الدول النامية على الاستيراد على رفاهية المستهلك وانماط الاستهلاك.

- ٤ - مدى تأثير نشاطات الشركات الدولية على ظروف تسويق السلع بالدول النامية.
- ٥ - مشاكل حماية المستهلك الناتجة عن عدم وجود برامج كافية لتوعية المستهلك.
- ٦ - مشاكل وقضايا حماية المستهلك المرتبطة بنظم التوزيع وسياسات التسعير.



خصائص الخطر والمردود

على الاستثمارات في الاسهم العادية في بورصة بيروت

الدكتور محمد أيمن الميداني

تهدف المقالة الى دراسة خصائص الخطر والمردود على الاستثمارات في الاسهم العادية في بورصة بيروت ومقارنتها مع ذات الخصائص لفرص الاستثمار الاخرى. لمعرفة العائد على الاستثمار ثم حساب المؤشرات الآتية. اولاً: العائد السنوي على الاستثمار في كل سهم من الاسهم العادية الـ ٢٨ المقبولة في البورصة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣. العائد هنا مؤلف من عائد الربح الموزع ومعدل الربح (او الخسارة) الرأسمالية. ثانياً: العائد السنوي على حقبة الاستثمار المؤلفة من كافة الاسهم المتداولة. وقد حسب هذا العائد بأخذ وسطي العائد على الاسهم لكل سنة من سنوات الدراسة الاربعة عشر. وقد افترض هنا بأن المستثمر يسيل حقبة استثماره في نهاية كل سنة ثم يعيد توظيف الاموال الناتجة عنها بالاضافة الى الارباح الموزعة خلال العام وينسب متساوية في الاسهم المتداولة في البورصة في بداية السنة اللاحقة. ثالثاً: تم تصنيف الاسهم المقبولة في البورصة الى اربع فئات صناعية هي اسهم صناعة توليد الكهرباء، الاسهم العقارية، اسهم الصناعات التحويلية، واسهم مختلفة. وقد احتسب العائد السنوي على الاستثمار في كل من الفئات الصناعية بأخذ وسطي العائد لاسهم كل فئة لكل سنة من سنوات الدراسة.

ولتحديد العائد الذي كان من الممكن ان يحققه مستثمر ما خلال فترة الدراسة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ وخلال فترتين فرعيتين ١٩٦٠ - ١٩٦٦ و ١٩٦٧ - ١٩٧٣ احتسب الوسطي الهندسي للتوزيع الزمني لمعدلات العائد السنوية على الثروة المستثمرة في حقبة السوق (التي تشمل كافة الاسهم في بورصة) وفي كل فئة صناعية. اما خطر هذا العائد فقد تم قياسه بالتغير في المردود عبر الزمن. لذلك تم حساب الانحراف المعياري ومعامل التغير على عائد حقبة السوق وحقائب فئات الصناعة خلال فترة الدراسة والفترتين الفرعيتين.

لعل اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي الآتية. اولاً: ان معدلات العائد على الاستثمار في حقبة السوق تتقلب بحدة من سنة الى اخرى، حيث تراوحت بين ٩.٨٥ بالمائة عام ١٩٦٩ و ٤٩.٧ بالمائة عام ١٩٧٣. كما ان العائد

كان سلبيا خلال خمسة سنوات من سنوات الفترة الاربعة عشر . ان هذا التقلب في العائد ناتج عن التقلبات الحادة في اسعار الاسهم ببليل ان معدل الربح الرأسمالي يتراوح ما بين - ٢٦ر٤ بالمئة عام ١٩٦٩ و ٤١ر٧٦ بالمئة عام ١٩٧٢ . بالمقارنة فان عائد الربح الموزع يبدو اكثر استقرارا حيث يتراوح ما بين ٢ر٨١ بالمئة عام ١٩٦٥ و ١٦ر٥٤ بالمئة عام ١٩٦٩ . ثانيا: لقد كان بوسع المستثمر في حقبة تشمل كافة الاسهم العادية في بورصة بيروت ان يحقق عائد وسطي سنوي مركب ١٢ر١٣ بالمئة خلال فترة الدراسة و بمعامل تغير يساوي الى ١ر٣٥ . بالمقارنة ان للمستثمر الذي اختار ان يوظف أمواله في الحسابات المجمدة لسنة في المصارف اللبنانية كان من الممكن ان يحقق عائداً وسطيا سنوياً مركباً مقداره ٦ بالمئة، ولكن بمعامل تغير ابنى بكثير و يساوي الى ١١٢ر . هذا يعني ان الاستثمار في البورصة يحقق ضعف العائد على الحسابات المجمدة ولكن بخطر اكبر بأثني عشر ضعفا. ثالثا: ان نصف العائد على الاستثمار في حقبة البورصة ناتج عن الارباح الموزعة والنصف الآخر عن الربح الرأسمالي. لكن خطر عائد الربح الرأسمالي بحسب معامل تغيره البالغ ٢ر٦ اكبر بخمسة اضعاف من خطر عائد الربح الموزع. رابعا: بمقارنة اداء الاستثمار في حقبة البورصة في الفترتين، يتبين ان وسطي العائد السنوي في الفترة الثانية اكبر وأقل تغيرا، حيث يبلغ ١٧ر٤٥ بالمئة بمعامل تغير ١ر١٢ بالمقارنة مع ٧ بالمئة ومعامل تغير ١ر٤٣ في الفترة الاولى. خامسا: شكل عائد الربح الموزع ثلاثة ارباع العائد في الفترة الفرعية الاولى ونصف العائد في الفترة الفرعية الثانية. سادسا: ان وسطي العائد السنوي يختلف اختلافات هامة بين فئات الصناعة حيث يتراوح بين ٤ر٥ و ١٦ بالمئة. ان فئة الصناعة التي تحقق اعلى عائد على حقبة الاستثمار هي المؤلفة من اسهم فئة الصناعات المختلفة (١٥ر٨٢ بالمئة)، يليها اسهم الصناعات التحويلية (١١ر٩٢ بالمئة)، فاسهم صناعة توليد الكهرباء (٨ بالمئة)، فالاسهم العقارية (٤٤٨ بالمئة). سابعا: يبدو ان العائد على حقائب الاستثمار في الفئات الصناعية تتناسب عكسياً مع درجة الخطر مقاسة بمعامل التغير. ان هذه النتيجة هي العكس تماما لما يتوقع عادة. ان التفسير الاول الممكن اعطاؤه لهذه النتيجة هو ان المتعاملين في بورصة بيروت يتميزون بعلاقة تفضيل الحب للمخاطرة بحيث انهم مستعدون لأخذ الخطر في الاستثمار ولو كان ذلك على حساب العائد المتوقع طالما ان هناك احتمالات لربح كبير.

The Arab Gulf: A Study in Economics and Social History.

A. AL-Tamimi

Much of the emphasis of this study is on economic and social aspects of the Arabian Gulf region. Before the advent of the oil industry, pearling and trade were the most valuable sources of economic activity in the region. The pearling industry did, however, have favourable effects on the life of the society at that time.

Since the 1950's oil has brought fundamental changes in the economic and social structure. Despite the fact that oil remains the largest single economic activity the region has relied on, commerce has also played an important part. There is a considerable opportunity for real development in various fields, but tribal thought has hindered such development. The economic and social achievements apparently seem remarkable but its reality shows that they will not have influenced the future positively, hence considerable efforts should have been made to develop the region by rebuilding the society economically and socially.

Securing future income can be accomplished by investing the oil money inside the region and in the underdevelopment countries. The study also dealt with the impact of immigration on the population structure in the Gulf which has been enormous. There has been a negative social, economic and cultural impact of the non-Arabs on the Arabian Gulf society.

**On the Business, Economic and Social
Applications of Computers in the Arab World:
Aspirations and Practical Realities**

A. Noor

The first part of this paper summarises the state of the art in computer technology and its business, economic and social applications.

The second part details a survey of current significant applications of computer resources in the Arab world. This survey is based on the research, observations, and practical experiences in several organisations having computing resources. Analysis in this part indicates the existence of a number of major problem areas at the individual, organizational and the macro levels.

The final part outlines a strategy for bridging the gap between the expectations on one hand, and the realities of using computers on the other. Such a strategy could be implemented on three distinct fronts; namely, professional associations or institutes, educational centers and institutions, and business or government organizations.

Geography and its Relationship to the Social Sciences

M. A. EL-Farra

Geography is an independent discipline that deals with physical, social and formal sciences without being part of them. This paper seeks to examine the interrelations between geography and the social sciences. Geography studies phenomena spatially and analyses the interaction among them and among their elements and components.

Since social and economic phenomena in all regions of the world have emerged nowadays as important issues needing study and discussion, geographers who for a long time were involved in traditional and classical topics began to be induced to contribute to the study of such matters. The participation of geographers in social and economic topics stimulated deep cooperation with researchers in social sciences. For instance, geographers discovered the concept of region but economists succeed in defining it on a scientific bases. The result of the common interest of geographers and economists was the emergence of new fields of study and sub-disciplines such as space economy and regional science. This paper believes that more cooperation between geography and social sciences will take place in the near future. This cooperation may bring geography nearer to social science than physical sciences.

The European Monetary System: Objectives & Potentials

I. Najjar

The purpose of this study is three fold.

- First:** A comprehensive review and critical evaluation of the various stages and trials of the European monetary co-operation, within the framework of the European economic integration and international economic events, particularly those pertaining to the International Monetary System. Among other subjects it covers the Raymond Barre Plan, the Pierre Werner Report and the council special committee report, all advocating the establishment, in stages, of an economic and monetary union to be realized by the year 1980.
- Second:** A detailed exposition of the European Monetary System; principles and objectives, adopted by the European Council in December 1978. A comparison is made between the systems of the Snake Arrangement and the International Monetary System.
The comparison covers the following:
- a) The European Monetary Unit and its Role.
 - b) The Exchange Rate and the Intervention Mechanism.
 - c) The Credit System.
 - d) The Resource Transfer System.
- Third:** A critical evaluation of the system.

**ECONOMICS OF RANKING MUTUALLY EXCLUSIVE
INVESTMENT PROJECTS UNDER INFLATION**

M. El-Azma

In analysing the impact of inflation on decisions concerning allocation of capital, the literature on capital budgeting has been generally concerned with the effect on net present value of a single independent investment opportunity. However, by taking cognizance of the recent emphasis on the portfolio level and general capital market equilibrium in taking financial decisions, it is apparent that there is a need to extend the analysis to the case of ranking mutually exclusive investment projects.

The purpose of this article is to present an analysis of the impact of changing prices on capital budgeting decisions involving consideration of the interdependencies among competing mutually exclusive projects. In the first part of the paper a general model of the impact of inflation of ranking mutually exclusive opportunities was presented under several restrictive assumptions, by an appeal to the concept of "Fisher's intersection". The assumptions of the model were then relaxed, *ceteris paribus*, to allow for the introduction of several factors bearing upon the issue. These factors include: the effect of differing depreciation policies under taxation, ranking projects differing in asset lives, sensitivity of products and factors prices to general price-level movement, the effect of different cost structures implied by competing projects, the effect of the monetary debtor creditor hypothesis on ranking, and the effect of capital market imperfection.

Throughout the analysis presented in the paper, due consideration was given to the literature pertaining to this topic; by offering a synthesis of some of the arguments, and by extending some of the conclusions arrived at by previous writers on the subject.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

١. الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١- ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف الى أحداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التي يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، و بالتالي بعد أن تعد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها.

٢- وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث للملاحظات التالية:

أ- اعتماد الاصول العلمية في إعداد وكتابة البحث.

ب- ألا يكون قد سبق نشره.

ج- ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.

د- تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمى اليه . ويرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.

٣- ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، ص ب / ٥٤٨٦ .

٤- وبعد ان تصل الأبحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها -على نحو سرى - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥- وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الأبحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

- ١ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تعبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث. تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين.
- ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.
- ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، او غير ذلك من الاسباب، فان رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك.
- د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانية.
- ٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها.
- ٧ - يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة لأبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، على ان يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
- ٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعنية على مجلات علمية أخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث.
- ٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . و يراعى في اولويات النشر الاعتبارات التالية.
- ١ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعنية.
- ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
- ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.
- ١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة
- ١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) ديناراً كويتياً

ب - مراجعة الكتب :

- وبالإضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:
 - ١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .
 - ٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.
 - ٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة و متن واستنتاج.
 - ٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .
 - ٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وشمه ان امكن . وفي حال نشر الكتاب في الاصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.
 - ٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) ديناراً كويتياً، علاوة على نستختين مجانييتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.
- ج - ندوة العدد :

وايماننا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحوار وتعارض الآراء والاجتهادات، وادراكا منها للضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير برعاية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً.

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئاً فشيئاً، نحو توحيد هذه المصطلحات.

ع - مناقشات :

وأخيراً، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لبدء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة. وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to .

**Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.**



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

- b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
- c- Remuneration for an article accepted for publication will be 50 KD (approx. 140 \$ U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
- d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

- 1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.
- 4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article
- 5- The remuneration for a book review is 25 KD. (\$ 75 U.S)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

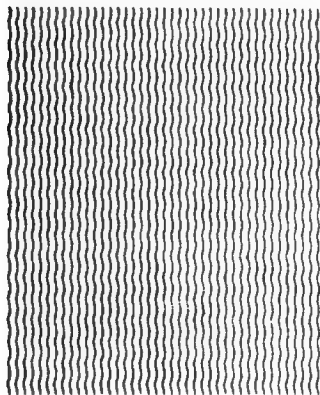
Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows.
 - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for

فهرس المجسلة



فهرس المجسلة

اولا: المقالات العربية:

- د. اسكندر النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد الاول/ السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٣ - ٧٠ .
- د. توفيق فرح، د. فيصل المسالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان، العدد الاول/ السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٣٨ - ٥٢ .
- د. ربحي محمد الحسن، العلاقات الانسانية في العمل، العدد الاول/ السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .
- د. عدنان النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول/ السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦، ص ١٠ - ٢١ .
- د. منذر عبد السلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري، العدد الاول/ السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٧١ - ٩٠ .
- د. عاصم الاعرجي، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية، العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦ - ٨٠ .
- د. عبد الاله ابو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية، الكويت، العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥ - ٦٥ .
- د. عبد الحميد الغزالي، نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦، ص ٨١ - ٩١ .
- د. صديق عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية، العدد الثالث/ السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠ - ٥٤ .
- د. عباس أحمد، المدخل التكامل لدراسة المجتمع العربي، العدد الثالث/ السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦ - ٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، العدد الثالث/ السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦، ص ٢٣ - ٣٩ .
- د. اسماعيل صبري مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، الاطار النظري العام، العدد الرابع/ السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧، ص ١٠٤ - ١٢٦ .

- د. حسين حريم. القيادة الادارية: مفهومها وأنماطها. العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧. ٢١ - ٤٠
- د. سمير نيناغو. الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي. العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧. ص ٦٩ - ١٠٣.
- د. عاطف أحمد. سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج. العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧. ص ٧ - ٢٠
- د. عمار بوحوش. ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي. العدد الرابع/ السنة الرابعة. يناير ١٩٧٧ - ص ١ - ٦٨.
- د. محمد عيسى برهوم. مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن. العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٧ - ٣٦
- د. حميد القيسي. الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة. العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٦٢
- د. اسعد عبد الرحمن. ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق. العدد الاول/ السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٦٢ - ٧٨.
- د. محمد العوض جلال الدين. السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العانم الثالث. العدد الاول/ السنة الخامسة. ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٩ - ٧٠٢.
- د. محمود محمد الحبيب. الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون. العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٧
- د. علي المسلمي. نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت. العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨ - ٥٢.
- د. صالح الخصاونة. صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الاردني. العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٥٣ - ٦٨
- د. عبد الرسول سلمان. بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية. العدد الثاني/ السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩ - ٨٢.
- د. عبد الله البقيسي. معالم الفكر السياسي الاسلامي. العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٦

- د. عاطف احمد فؤاد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ، العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٢٤ .
- = د. علي عبد الرحيم، تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقائية - العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٥ - ٤٥ .
- د. سليمان عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية، العدد الثالث/ السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧ - ٨٨ .
- د. محي الدين توق/ التكنولوجيا وتطور نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري، العدد الرابع/ السنة الخامسة يناير ١٩٧٨، ص ٦ - ٢٦ .
- د. هناء خير الدين، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨، ص ٢٧ - ٥٧ .
- د. اسحق القطب استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ص ٥٨ - ٧١ .
- د. صقر احمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر، العدد الرابع/ السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ٧٢ - ١٠٤ .
- د. عرفان شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها واهدافها، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧ - ٢٨ .
- د. فرح السطنبولي، الاحياء القصديرية في المدن الشمال - افريقية، العدد الاول/ السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨، ص ٣٩ - ٥٨ .
- د. ناهد رمزي، المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٥٩ - ٧٤ .
- د. محمد عدنان النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٧٥ - ٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٧ - ٢٦ .
- د. اسكندر النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٢٧ - ٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقى، حول بوافع و بواعث السلوك الانساني، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٤٥ - ٦٢ .

- د. يحيى حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية، العدد الثامن، السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٦٦٢ - ٨٢
- د. عبد الله الخفيسي، الجماعة في دولة الاسلام، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٧ - ٢٤.
- د. صفوت فرج، الابداع والفصام، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٥ - ٥٠.
- د. اسماعيل ياغي، العراق والقضية الفلسطينية، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ٥١ - ١٠١.
- د. محمد يوسف علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٠٢ - ١٢٨.
- د. عبد الله ابو عياش، تطور النظرية الجغرافية، العدد الثالث/السنة السادسة، اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٢٩ - ١٤٤.
- د. كمال الموفي، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٧ - ٢٨.
- د. أحمد عبد الباسط، حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربوية من خلال منظور التنمية الشاملة، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٢٩ - ٤٣.
- د. حامد الفقهي، د. تيسير ناصر، جميل عبده، تقويم واقعي لوضع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٦٧.
- د. سبع ابوليدة، مص الاصابع، العدد الرابع السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٦٩ - ٨٤.
- د. محمد اللبسي، التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية، العدد الرابع/السنة السادسة، يناير ١٩٧٩، ص ٨٥ - ٩٩.
- د. حميد الفهسي، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة، العدد الاول السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٧ - ٢٦.
- د. عبد الستار ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين، العدد الاول، السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٦١.
- د. عاطف احمد فؤاد، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٦٢ - ٨٢

- د. سلمي خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٨٢ - ٩٤.
- د. أمين محمود، نشأة الفزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ - ٣١.
- د. سمير نعيم احمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٢ - ٤٤.
- د. بدرية العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٦٢.
- د. عماد الجواهري، الحريم السلطاني وبوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٢ - ٨٠.
- د. عبدالله الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول / أكتوبر ١٩٧٩.
- د. اسكندر النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٨٤.
- د. فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ - ١٢٣.
- د. محمد السيد ابو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٢٤ - ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٧ - ٢٦.
- د. داوود عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٢٧ - ٤٠.
- د. عواطف عبدالرحمن، الخليج وقضاياها في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع / السنة السابعة - كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، ص ٤١ - ٥٥.

- عبد ضد الركابي. الاصول التار يخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ - ٧٦.
- عبد الغفار رشاد، تبقرط العملية السياسية، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص ٦ - ٢٢.
- د. سلطان ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ٣٥ - ٧٤.
- د. فتحى عبد الرحيم، دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التفويم السيكولوجى للمعوقين، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠، ص ٧٥ - ١٠٢.
- د. سهير بركات. الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة، العدد الاول /السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ١٠٢ - ١١٩.
- د. رمزي زكي ، الازمة الراهنة في الفكر التنموى: العدد الثانى/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧ - ٦٩.
- د. عبد الرحمن الاحمد، د. صالح جاسم، التربية العملية: وضعها الحال، البرامج المقترحة واثرتك في اعداد معلمى المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - العدد الثانى/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧١ - ٩٧.
- د. رابع تركى، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة، العدد الثانى/السنة الثامنة، يوليو ١٩٨٠، ص ٩٩ - ١٣٠.
- د. أحمد الخطيب، التربية المستمرة : سياستها، برامجها، وأساليب تنفيذها، العدد الثانى، السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠، ص ١٢١ - ١٥٦.
- د. فهد الثقب، جوزيف سكوت، موقف المواطن الكويتى من الجريمة والعقاب، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠.
- د. محى الدين تروق - المستوى الاقتصادى الاجتماعى والترتيب الولادى وتأثيرهما على النمو الخلقى عند عينة من الاطفال الاربيين : دراسة تجريبية، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠.

د. عاطف احمد فؤاد، علم الاجتماع : التحديات الابدولوجية،
ومحاولات البحث عن الموضوعية، العدد الثالث/ السنة الثامنة اكتوبر
١٩٨٠.

د. فيصل السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة
أولية: العدد الثالث/ السنة الثامنة/ اكتوبر ١٩٨٠.

د. محمد سلامة أم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية،
العدد الرابع / السنة الثامنة، يناير ١٩٨١

د. حامد الفقي، اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل، العدد الرابع/
السنة الثامنة، يناير ١٩٨١

د. طلعت منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية،
انسنة الثامنة، يناير ١٩٨١

د. وليد سليم التميمي، مفهوم التسوية السياسية، العدد الأول /
السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.

د. اسماعيل مقلد، دور تحليلات النظم في التاصيل لنظرية
العلاقات الدولية، العدد الأول / السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.

د. انور الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات
بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت، العدد الأول/
السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.

د. عبدالرحمن الأحمد، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في
تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت،
العدد الأول / السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١.

ثانيا: ندوات

د. ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم
الاجتماعية في الغرب، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد
الأول/ السنة الرابعة، ابريل ١٩٧٦، ص ٩١ - ١٠٩ ط.

د. النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي، د. اسكندر الدجار
(تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٦، ص ٩٢ - ١٢٤.

د. مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية
لظروف البيئة العربية، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير)، العدد
الثالث/ السنة الرابعة، اكتوبر ١٩٧٦، ص ٥٥ - ٧١.

- حول النظرية والممارسة في الإدارة العيروقراطية، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ١٢٨ - ١٥٢.
- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، د. فهمي الصدى (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/ السنة الخامسة، ابريل ١٩٧٧، ص ١٠٢ - ١٢٢.
- الصراع حول البحر الاحمر، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة الخامسة، يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ - ١٠٩.
- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي، د. عبد الله ابو عياش (تنظيم وتحرير)، العدد الثالث السنة الخامسة، اكتوبر ١٩٧٧، ص ٩١ - ١٠٦.
- ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير)، العدد الرابع، السنة الخامسة، يناير ١٩٧٨، ص ١٠٧ - ١٣٤.
- ابعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير)، العدد الاول/ السنة السادسة، ابريل ١٩٧٨، ص ٩٥ - ١٣٠.
- مشكلة التخلف في الوطن العربي، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير)، العدد الثاني/ السنة السادسة، يوليو ١٩٧٨، ص ٨٥ - ٩٨.
- التربة والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية، د. محي الدين توك (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/ السنة السادسة - اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤٨ - ١٦١.
- التعاون الاقتصادي الخليجي، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة السادسة - يناير ١٩٧٩، ص ١٠٤ - ١١٧.
- التغير الاجتماعي في الوطن العربي، د. كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/ السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩، ص ١١٩ - ١٢٤.
- دول العالم الثالث، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩.
- التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٢ - ١٧٠.
- دور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦.

- التنمية الشاملة ... ما هي ومن اين تبدأ، د. عامر الكبيسي (تنظيم
وتحرير)، العدد الاول — السنة الثامنة/ ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ — ١٤٩ .
- قضية الامن الخليجي. المفهوم والتحديات، د. وليد مبارك (تنظيم
وتحرير)، العدد الثاني — السنة الثامنة/ يوليو ١٩٨٠ — ص ١٥٩ — ١٧٧ .
- الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل، د. عبد الرحيم صالح (تنظيم
وتحرير)، العدد الثالث/ السنة الثامنة، اكتوبر ١٩٨٠ .
- الاغتراب، د. حليم بشاي (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الثامنة، يناير
١٩٨١
- مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي، د. محمود خضير (تنظيم
وتحرير) العدد الاول / السنة التاسعة، آذار/ مارس ١٩٨١ .



- A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No. 1, Vol. 8, April 1980.
- N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation*, No. 1 Vol. 8, April 1980.
- F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology*, No. 1, Vol. 8, April 1980.
- A. Saleh, *The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement*, No. 2, Vol. 8 July, 1980, pp. 1 - 15.
- A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 16 - 28
- N. Eid, *The Kuwait Capital Market*, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 29 - 44
- S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960-1975. A Production Function Approach*, No. 3, Vol. 8 October, 1980.
- H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement*, No. 3, Vol. 8, October, 1980.
- J. Harris & S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preferecne : An Application to Selected Asian Economies*, No. 4, Vol. 8, January 1981.
- F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique*, No. 4, Vol. 8, January 1981.
- A. Al-Moosa, *Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants*, No. 4, Vol. 8, January 1981
- S. W. Romahi, *The Diplomacy of Resources in Arab-Japanese Relations*, No. 1, Vol. 9, March 1981.
- A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alienation: The Case of King Abdul-Aziz University*, No. 1, Vol. 9, March 1981

- H. Ayyesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. II, October 1978, pp. 228-247.
- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.
 - J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.
 - A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.
 - S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950-1976*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.
 - M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.
 - S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.
 - H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.
 - M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.
 - F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.
 - E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Al-Kouhaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
 - A. Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*, No. 4, Vol. 7, January 1980.
 - Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

H. Faris & J. Galtney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: 4 Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

I. Farley & D. Kelgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, NO. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. 5, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.

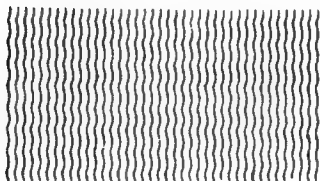
G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*. No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.
- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 235-249.
- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.
- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 177-202.
- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 203-223.
- B. & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 257-276.
- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256.
- E. A. Early, *The Emergence of an Urban Za'im: A Social Network Analysis*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 1-25.
- G. Elghazawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 26-42.

INDEX OF THE JOURNAL



to differences in goals, values, beliefs, and to "human nature" constraints on purely rational behavior. But most important of all, he assumes that "even if there were no differences (in these respects)..., carrying out the rationalization process in numerous distinct quasi-autonomous social units (nominally sovereign national states) would still be very likely to produce uniform results" (p. 150). Therefore, to the question "are all industrial societies becoming alike?" Moore answers both in affirmative and negative terms. That is to say, the structural uniformities in industrialized societies are not to be viewed as symptoms of a look-alike world, but rather as the consequence of the rationalization process.

Only by extension does Moore attend to answer the question "are all societies becoming alike?". In this respect, the author contends that although all countries of the world are exhibiting more similarities than ever before, accentuated diversity still persists in the extent to which the applications of rationalization are carried out. By attending to what has been characterized as the confrontation between "North" versus "South" or between poor and rich countries, Moore finds that greater differentiation exists between these categories than within them.

Despite Moore's great contribution to discrediting the unidimensionality of some economic growth models of modernization and his attempt at reformulating a theory that accounts for both economic growth and social structure and culture, he nevertheless falls short on two counts. First, when attending to modernization in the less-developed countries in terms of structural rationalization, he does not attempt to identify the "limits" to this process borne by the growing interdependence of the countries of the world. Though he rejects the "dependence theory" that explains the continued backwardness of the developing world in terms of exploitative relationships between poor and rich countries, he does not provide the reader with any plausible explanation other than his "rationalization theory". So his so-called "quasi-autonomous social units" seem to float theoretically far above the level of fact, since such units, and mainly units of the developing world, are definitely bound in their application of rationalization by their relationships with other more autonomous states.

Second, Moore realizes that some states may be simultaneously committed to economic rationalization and to the preservation of old values, beliefs and practices. According to him, this "segmental rationalization" is only possible when states develop tension-management mechanisms to contain inconsistencies and conflicts. But it seems that these same mechanisms might very well be short-lived techniques in the view of the life span of modernization processes.

Wilbert E. Moore, World Modernization: The Limits of Convergence.
(New York: Elsevier North Holland, Inc., 1979) p. 167. \$ 13.

Hassan R. Hammoud

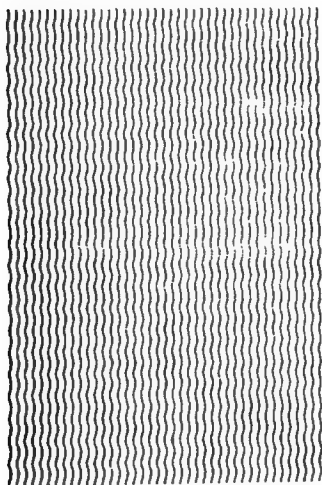
In *World Modernization*, Wilbert T. Moore provides an interesting theoretical and conceptual analysis of the universal social change process called "modernization". The thesis of this book is that "modernization may be more closely identified as rationalization of the ways social life is organized and social activities performed" (p.1).

In his quest for a rational society, the author, using a comparative and historical perspective, traces its roots to early market transactions and the insuing law Merchant and, to John Locke's notion of a contractual, consensual state. He also attributes rationality to "the nature of human potential" but not without warning that although the capacity for rational conduct does not differ widely among human beings, the extent to which rationality is organized and institutionalized ... does" (p. 17). By "institutionalization of rationality" the author means the application of objective information and a rational calculus of procedures for the achievement of any utilitarian goal.

One of Moore's major concerns is with the convergence theory that presupposes a "model modernized society". He argues that although Westernization, industrialization or economic development are sweeping out of the way many differences between countries, the fact still remains that differences in social structure and culture are at the very core of the divergence in the economic performance of the countries of the world. For him, "modernization" is identified as a general process, comprising both "economic development and cultural change". It is this conceptualization that leads Moore to define modernization in terms of the structural rationalization of the social order.

From this vantage point, Moore explores the various applications of rationalization in industrialized societies (commercialization, differentiation, technification, education, bureaucratization, secularization and rationalizing birth, life and death) and "the logical and empirical limits" to this process. He deduces that increasing commonalities among these societies exist and that these are the consequence of structural rationalization. However, unlike the "convergence theorists" who presuppose a common destination toward modernization of all countries of the world, Moore dwells on "accentuated diversity" which he attributes

BOOK REVIEWS IN ENGLISH



21. For a valuable discussion of the properties of the adjusted R^2 , see David B. Montgomery and Donald G. Morrison, "A Note on Adjusted R^2 ," *Journal of Finance*, Vol. XXVIII, No. 4, (September 1973), pp. 1009-1014.



11. The interest rates obtained represent the average rate for the month of December for each year from 1966 to 1973. The data were collected from three different commercial banks. No bank had any record of the interest rates on savings and blocked accounts before 1966. However, the bank executives have asserted that the rates were in the neighbourhood of 5 per cent during the 1960-1965 period. Since the interest rates furnished by the three banks did not differ significantly and since the banking industry in Lebanon is highly competitive (76 banks in 1974), the average of the three bank rates for each year was computed and considered to be representative for all the commercial banks in Lebanon.

12. Brigham and Pappas, *op. cit.*, p. 307.

13. An average annual rate of return for the banking stocks is not incorporated for two reasons. First, the annual return data for this industry class are incomplete as can be seen from table C-1, therefore, the geometric mean return over the three periods under study could not have been calculated. Second, the four banking stocks included in the sample firms represent only 4 per cent of the 76 commercial banks incorporated in Lebanon. This implies that any generalizations about the banking industry risk-return behavior could be highly misleading.

14. For a good discussion of the application of utility theory toward choices among risky alternatives, see Milton Friedman and Leonard J. Savage, "The Utility Analysis of Choices Involving Risk" *Journal of Political Economy*, Vol. LXI, No. 4, (August 1948), pp. 279-304.

15. The number of common stocks listed on the Beirut Bourse has increased from 35 stocks in 1960 to 45 in 1973.

16. Richard W. Mc Enally, "A Note on the Return Behavior of High Risk Common Stocks," *Journal of Finance*, Vol. XXIV, (March 1974), pp. 199 - 202.

17. William F. Sharpe, "A Simplified Model for Portfolio Analysis", *Management Science*, (January 1963), pp. 277-293.

18. Harry Markowitz, "Portfolio Selection," *Journal of Finance*, Vol. VII, No. 1, (March 1952), pp. 77-91.

19. William F. Sharpe, "Capital Asset Prices: A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," *Journal of Finance*, Vol. XXX, No. 3, (September 1964), pp. 425-442.

20. John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains From Diversification," *Journal of Finance*, Vol. XX, No. 4, (December 1965), pp. 587-615.

Footnotes

1. L. Fisher and J. H. Lorie have made several such studies on the New York Stock Exchange. See for example their: "Rates of Return on Investments in Common Stocks", *Journal of Business*, Vol. XXXVII, No. 1 (January 1964), pp. 1-21; "Rates of Return on Investments in Common Stocks: The Year-By-Year Record, 1926-65", *Journal of Business*, Vol. 41 No. 3, (July 1968), pp. 291-316; and "Some Studies of Variability of Returns on Investments in Common Stocks", *Journal of Business*, Vol. 43, No. 2 (April 1970), pp. 99-117.

2. "The Beirut Bourse is a Bourse for the Arabs," Al-Nassaref, (February 1974), p. 43.

3. Three points ought to be noted with respect to these assumptions. First, the sample firms do not in fact all pay dividends at the end of the year, however, the assumption is made to simplify the analysis. Second, dividends and capital gains received are not taxable according to the Lebanese income tax law. Third, the commission charged by brokers on stock transaction is 0.3 per cent, which is a negligible amount and can for all practical purposes be justifiably ignored.

4. It is the same question L. Fisher & J.H. Lorie sought to in their: (January 1964), *op. cit.*, p. 5.

5. In any case other writers have shown that changing the investment policy does not lead, on the average, to any significant differences in the resulting rates of return. See for example: *Ibid.*; and E. F. Brigham and J. L. Pappas, "Rates of Return on Common Stock", *Journal of Business*, Vol. 42, (July 1969), p. 306.

6. Emile Ghattas, "Lebanon's Financial Crisis in 1966: A systemic Approach", *Middle East Journal*, (Winter 1971), pp. 31-44.

7. John Lintner, "Distribution of Incomes of Corporations Among Dividends, Retained Earnings and Taxes, *American Economic Review*, Vol. XLVI, (May 1956), pp. 97-113.

8. Brigham and Pappas, *op. cit.*, pp. 305 & 309.

9. Fisher and Lorie, (January 1964), *op. cit.*, p. 9.

10. Brigham and Pappas, *op. cit.*, p. 310. For a good discussion of the variability of returns on investment in the NYSE see also Lawrence Fisher and James H. Lorie, (April 1970), *op. cit.*,

APPENDIX C

**Table C-1: Annual Rates of Return, Dividend Yields, and Capital Gain
Rates for Industry Classes During The Period 1960-1973**

Industry Class	Rates of Return														
	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	
BANKS	57.10	15.56	-0.78	9.25	4.70	71.27	-	-	2.58	-	-	-	-	54.28	
ELECTRIC UTILITIES	17.80	0.26	0.36	25.21	-1.87	-13.43	-8.65	-4.76	8.39	-17.29	19.37	31.77	45.63	12.90	
REAL ESTATE	6.61	2.04	-11.53	26.79	-16.37	5.50	5.50	-1.38	-16.05	-30.07	7.91	41.04	64.52	53.16	
INDUSTRIALS	21.89	22.04	21.72	17.04	-4.22	-9.64	-6.15	-12.40	5.48	-14.58	23.66	28.26	51.24	48.45	
MISCELLANEOUS	24.77	28.30	-5.40	12.00	13.38	-2.12	7.47	8.82	-4.93	8.91	42.22	37.24	29.71	35.48	
BANKS	4.28	5.46	5.46	4.32	Dividend Yield										4.28
ELECTRIC UTILITIES	2.52	1.03	2.32	4.36	4.70	4.58	5.42	2.17	8.00	7.95	10.74	9.24	10.12	4.18	
REAL ESTATE	0.00	0.00	1.82	6.30	3.38	2.95	0.77	0.99	0.00	1.90	0.98	0.65	6.72	2.46	
INDUSTRIALS	3.38	3.18	8.18	5.76	1.06	0.66	0.77	0.99	6.71	6.64	6.37	7.65	8.03	6.41	
MISCELLANEOUS	34.91	9.85	11.05	9.71	3.90	3.64	3.35	4.64	5.05	39.15	7.40	5.47	7.80	4.86	
BANKS	52.81	14.53	-6.25	4.93	Capital Gain Rates										\$0.00
ELECTRIC UTILITIES	15.27	-2.06	-2.06	20.84	0.00	66.70	-	-	-1.72	-	-	-	-	8.70	
REAL ESTATE	6.61	2.04	-13.56	14.48	-5.26	-16.38	-14.07	-6.94	0.40	-32.25	8.63	22.52	35.50	57.80	
INDUSTRIALS	18.50	18.85	13.53	11.28	-19.43	-17.61	4.72	-2.40	-16.05	-32.00	6.92	40.38	57.80	42.04	
MISCELLANEOUS	-16.13	18.44	-16.46	2.28	-8.11	-13.30	2.08	-17.85	-1.23	-21.22	17.28	20.61	43.21	30.61	

beta coefficient; and e_t is the random error term with a zero mean, constant variance, and zero intertemporal and inter-stock covariance.

The regression results are presented in table B-5. The geometric mean rates of return and the coefficients of variation are added in the table to facilitate risk-return comparisons. The stocks are listed in a declining order of magnitude of the beta coefficient.

The estimated regression equations are all statistically significant according to the F test. The explanatory power of the independent variable (the market rate of return) is reasonably good. The adjusted R^2 's, which are also used in the present context to measure the percentage of systematic risk of the stock, range from 38 to 88 per cent.²¹ The correlation coefficients are also high. They range between 62 to 91 per cent which indicates that the rates of return on those stocks follow closely that of the market.

The intercepts of the regression lines are all negative except for that of the Orient stock. The negative intercepts imply that the estimated rate of return of the stock will be less than zero when the market is stationary; that is, when $r_{mt} = 0$. The beta coefficients are all statistically significant as can be ascertained by the t-values. The beta coefficients are used here as an index of the systematic risk of the security. Thus, as one would have expected, the two industrial stocks have the largest beta coefficients. Those coefficients are also greater than unity. The implication is that the industrial stocks are more volatile than the market and can, therefore, be classified as aggressive stocks. The beta coefficients of the utility stocks are less than unity, thus the stocks are less volatile than the market and can be considered as defensive stocks.

When ordering the stocks in terms of the declining value of beta, it can be seen that the geometric mean returns are proportionate to the size of the betas; that is, the higher the systematic risk (beta), the higher is the stock yield. This result is consistent with *a priori* expectations about the proportionality between risk and return. It is in contradiction, however, with the negative relationships between the geometric mean returns and the coefficients of variation that have been found in Table B-4.

Table B-5: Measures of Systematic and Non-Systematic Risk
For Selected Stocks: Results of the Simple
Regression Model : $r_{it} = a_i + b_i r_{mt} + e_{it}$
For the Period 1960-1972

	a _i	b _i	(SE) ²	R ²	1-R ²	R	Ratio	GM %	σ^2_{it}
ETERNIT	-0.457	1.917* (8.18)	278.77	0.83	0.17	0.91	57.37*	20.60	1.52
CIMLIB	-2.641	1.880* (4.04)	1099.58	0.54	0.46	0.73	13.99*	16.86	2.06
EL-BARED	-0.516	0.849** (3.519)	295.94	0.47	0.53	0.68	10.61*	8.82	2.07
KADISCHA	-2.643	0.816* (10.07)	33.35	0.88	0.12	0.94	86.93*	7.30	1.90
ORIENT	4.132	0.813** (2.95)	366.95	0.38	0.62	0.62	7.44**	12.83	1.60
IBRAHIM	-3.796	0.745* (3.566)	221.63	0.48	0.52	0.69	10.90*	4.80	3.00

^{***} values in parenthesis

* Statistically significant at the 1% level

** Statistically significant at the 5% level

An examination of the components of the average rates of return indicates that for the industrial stocks, approximately one third of the returns have accrued in the form of dividend yield and two thirds in the form of capital gains. For the utility stocks, however, dividends have contributed the bulk of the return. The dividend yields exhibit much less variability than the capital gain rates.

For the sub-period 1960-1966, the geometric mean rates of return are very low and highly variable. The returns range from 0.55 per cent for Kadischa to 11.5 per cent for Orient. The coefficients of variation range from 1.5 for Orient to 9 for Kadischa. Again, one could observe the strange finding that the highest risk (coefficient of variation) stock has the lowest rate of return, a market disequilibrium situation which ought not prevail for such a lengthy periods of time. The composition of the rates of return in this period shows that the return comes in the form of dividend yield which exhibits very little variability.

For the sub-period 1967-1973, the average returns are substantially higher while the variability of returns is smaller than in the previous sub-period. The industrial stocks have the largest average return 35.8 per cent for Eternit and 31.5 per cent for Ciments Libanais. About four fifths of this return comes in the form of the highly variable capital gains. The utility stocks' yield is about half that of the industrial stocks. A close look at the coefficients of variation of return shows that little differences in the relative risk can be observed among the six stocks. The coefficients of variation range between 1.08 and 1.62 excluding the 2.55 for the Ibrahim stock.

The analysis of the riskiness of the investment in the six stocks contained in table B-4 has been based on the securities' total and relative risks as measured by the standard deviation and the coefficient of variation, respectively. However, the wealth maximizing, risk-averting investor diversifies his portfolio and can therefore eliminate a part of the risk of the security.¹⁸ Therefore, the risk of a security which concerns such an investor in the selection of an investment portfolio is its systematic risk measured by the Beta coefficient as shown by Sharpe¹⁹ and Lintner.²⁰ It is this type of the security's risk that the market considers in determining its equilibrium rate of return, and thus, its equilibrium price.

In order to obtain a measure of systematic risk for the stocks studied here, a regression equation is estimated for each using the stocks' calculated annual rates of return time-series and that of the market over the period 1960-1973. The estimating equation is of the form:

$$r_{it} = a_i + b_i r_{mt} + e_i$$

where r_{it} is the rate of return of stock i at period t ; r_{mt} is the rate of return of the market portfolio at period t ; a_i is the alpha coefficient; b_i is the

**Table B-4: Risk-Return Measures for Selected Stocks
Listed in Declining Order of the Standard Deviation of Return
Over the 1960-1973 Period and Two Sub-Periods**

	Rate of Return				Range of Rate of Return	L1 Range of Adjusted Profit		Dividend Yield						Capital Gain Rate	
	n	GM	IKR	σ		σ u	u	GM	σ	σ u	u	GM	σ	σ u	
For The Sub-Period 1960-1966															
ORIENT	129	11.3		18.9	-6.0 to 56.4	19.7 to 208	1.37	6.63	6.63	1.15	0.17	6.24	4.86	18.38	2.85
IBRAHIM	31	1.4		18.6	-18.9 to 32.9	6.1 to 101	3.63	1.32	1.29	2.20	1.67	3.80	1.90	19.60	5.16
EL-BAREED	41	2.9		16.0	-17.0 to 27.3	79 to 126	3.91	2.67	2.65	2.09	0.78	1.42	0.00	17.01	11.96
ETERNIT	79	7.1		13.4	-6.8 to 33.9	16.7 to 384	1.70	2.71	2.71	0.67	0.25	5.16	4.32	13.65	2.64
CIMLIB	45	3.8		11.4	-13.2 to 18.7	84 to 122	2.54	5.18	5.18	0.50	0.10	-0.72	-1.34	10.93	-15.13
KADISCHA	0.9	0.6		8.2	-15.6 to 7.9	179 to 200	9.05	4.30	4.30	0.48	0.11	-3.38	-3.75	8.25	-2.43
For The Sub-Period 1967-1973															
CIMLIB	41.2	31.5		60.2	-5.7 to 178.9	6.1 to 385	1.46	6.70	6.70	0.97	0.14	34.31	24.30	66.68	1.76
ETERNIT	43.2	35.8		46.8	-9.4 to 122.2	170 to 116.0	1.06	9.95	8.86	0.53	0.06	33.21	26.17	49.46	1.37
ORIENT	17.4	14.2		28.2	-16.9 to 63.7	183 to 315	1.62	17.33	17.00	3.61	0.54	0.11	-2.41	22.32	205.44
EL-BAREED	17.9	15.1		26.3	-20.5 to 69.4	7.1 to 129	1.46	7.43	7.36	3.83	0.52	10.43	7.61	25.33	2.42
IBRAHIM	8.1	6.2		20.7	-18.6 to 48.1	44 to 78	2.35	4.80	4.43	3.20	0.71	3.38	1.67	20.14	5.62
KADISCHA	15.9	14.5		18.2	-7.3 to 39.0	129 to 225	1.14	10.88	10.70	0.47	0.39	5.05	4.00	15.18	3.01

Table B-3 Annual Capital Gains (Loss) Rates On Individual Stocks for the Period 1960-1971

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK LIBSUIS	52.81	-	-	4.91	0.00	-4.70	-	-	-	-	-	-	-	50.00
UNINATL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
BKCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SCAIL	-	-	-6.25	-	-	136.09	-	-	-	-	-	-	-	-
EU ELBARO	21.51	16.66	-8.48	23.00	-7.93	-21.55	-13.18	5.06	20.48	-29.30	11.70	9.84	60.70	-5.03
MADECHI	3.63	1.03	3.26	2.37	-10.81	-20.00	-3.34	-12.84	-5.12	-12.83	8.91	4.76	21.00	29.47
IBRAHIM	20.66	32.90	-15.46	17.07	4.94	-7.70	-25.80	-13.04	0.00	-26.66	5.11	42.70	13.63	3.33
TRANSP	-	7.55	12.43	41.02	-7.27	-	-	-	-13.80	-32.00	8.82	30.81	44.70	7.04
RE CIL	-	-	21.90	112.50	-58.57	-32.84	-11.90	2.99	-16.05	-34.80	19.04	38.00	73.36	32.90
POTRES	-	-	-8.74	2.05	-3.70	-8.40	-21.67	-7.76	-	-	30.76	75.36	87.90	51.20
HABITAT	3.22	3.12	-19.40	-21.05	-28.57	3.33	6.01	-	-	-	-23.38	39.00	87.90	-
FONCIER	10.00	1.09	-54.31	25.60	-12.22	-13.71	-	-	-	-29.16	7.04	63.07	136.33	43.90
GFL	-	-	-	-	-	-	3.00	-	-	-	-	45.35	50.37	73.00
SACI	-	1.91	-6.25	0.00	0.00	-9.33	-	-	-	-	-	17.64	43.75	72.17
SLAF	-	-	-	-	-	-41.78	48.23	-	-	-	-	-13.36	-1.14	32.94
SOECO	-	-	-	-	-33.93	-	-	-	-	-	-	56.03	8.67	26.81
IN BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22.85	-1.16	-3.52
OKAL	58.82	16.30	-10.82	12.50	-7.93	-	-	-	-	-	39.25	60.63	141.90	77.40
LEVANT	-	-	-	-	-	-47.74	13.20	-35.65	-16.26	-49.64	21.42	-	12.91	45.16
CIMBLNC	5.41	12.84	-1.36	12.15	-17.28	-3.00	-13.84	-5.95	-11.40	-13.57	30.64	30.13	48.15	171.55
CIMBLR	9.72	31.67	-5.86	15.05	-4.48	0.60	-10.37	-14.28	-3.64	-8.10	22.94	59.33	54.03	122.22
ETERNIT	-	-	-	-	-56.06	-19.35	-	-	-	-	24.28	-	-	-
HUILVEO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	36.33	34.21
IDF	-	-	-	-35.23	-19.85	-0.91	-1.85	-3.77	-10.80	-17.58	-2.00	0.68	29.72	-
JUTE	-	-	-	-	-	-	-4.72	-	-	-	-	-	67.27	-
LECTO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-2.77
RAFFSUG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-22.28
REGIE	0.00	14.60	80.00	54.81	17.70	-13.61	-19.32	-25.14	35.93	-17.24	-5.55	-25.00	-18.62	13.63
SNI	-	-	5.73	8.43	11.11	-9.00	-	-	-	-	-	-	69.14	16.00
SOLIVER	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-19.50
SCIALE	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
MS ABC	-	98.47	-11.53	-2.17	35.55	-1.63	-27.27	-17.50	-	-	-	-	50.00	127.38
CASINO	-	13.00	-26.90	17.61	30.74	-31.90	-15.00	-5.68	-4.36	-2.17	-	39.34	1.76	32.00
TV	-	26.08	-23.27	-7.86	-22.35	-1.57	24.32	21.25	-20.71	-38.70	0.00	39.53	50.00	38.90
GESTION	-	-	-	22.53	29.47	-3.90	2.42	-9.30	7.32	-17.26	25.48	33.39	21.42	-8.47
GESTOLD	-16.60	13.34	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ORIENT	48.60	2.95	-11.04	4.16	-6.18	8.91	-2.50	-10.50	5.30	-29.06	2.73	34.04	25.00	-26.66
DIF	-62.40	-42.30	4.24	-20.00	-7.40	-	-	-	-37.50	-64.00	111.11	10.52	-16.70	-

BZ = Banking; EU = Electric Utility; RE = Real Estate; IN = Industrial; MS = Miscellaneous.

Table B-2: Annual Dividend Yield on Individual Stocks for the Period 1960-1973

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK LIBSUIS	-	-	-	4.32	4.70	5.00	-	-	-	-	-	-	-	-
UNINATL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
BRCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SCAL	-	-	5.46	-	-	4.16	-	-	4.11	-	-	-	-	-
EU ELARED	0.00	0.00	0.89	4.19	4.00	4.52	4.94	0.94	10.44	9.00	12.76	1.50	8.67	6.29
KADISCH	4.27	4.12	4.08	3.95	1.90	4.32	5.40	5.58	7.05	7.43	8.52	23.48	18.00	6.86
IBRAHIM	3.30	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.91	0.00	5.16	7.08	9.31	5.40	4.54	0.00
TRANSP	-	0.00	4.32	9.10	5.72	0.00	-	-	9.00	8.31	12.15	4.60	9.29	4.36
OIL	-	-	9.14	2.08	0.96	0.00	0.00	2.00	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00
RE OIL	-	-	0.00	4.79	2.46	2.44	0.00	0.00	0.00	1.71	2.60	2.00	1.67	1.92
PORTES	-	-	0.00	-	0.00	0.00	0.00	-	-	-	0.00	0.00	0.00	-
HARITAT	0.00	0.00	0.00	28.32	0.00	0.00	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	-
FOCNER	0.00	0.00	0.00	-	1.31	0.00	0.00	-	-	2.50	0.00	0.00	0.00	-
GFL	-	-	-	-	0.00	0.00	-	-	-	-	2.35	3.27	3.25	7.17
SACI	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-	-	-	0.00	0.00	0.00	2.50
SLAF	-	-	-	1.61	2.42	1.78	3.90	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00
SODECO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.00	0.00	5.63
IN BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11.42	9.30	5.90
OKAL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.00	3.36
LEVANT	3.41	4.65	2.92	4.11	3.04	-	-	-	-	-	11.00	9.47	6.05	5.06
CIMBLINC	-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	6.84	6.31	5.32
CIMLEB	5.41	5.82	5.46	5.38	4.11	5.00	5.12	5.95	6.32	7.83	8.26	7.17	35.00	0.00
ETERNIT	1.92	2.27	2.07	2.93	2.35	3.21	4.00	4.91	6.25	7.56	8.82	-	-	-
HULVEG	-	-	-	-	0.00	0.00	-	-	-	-	0.00	-	-	-
IDF	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
JUTE	-	-	-	2.49	2.94	4.38	5.41	5.90	6.12	6.60	2.66	0.00	4.72	5.26
LECTCO	-	-	-	-	-	-	0.00	-	-	-	-	9.43	0.00	-
KAFSUG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
REGIE	-	-	26.66	14.81	9.56	7.72	8.94	-	14.84	11.20	13.90	9.19	8.82	11.44
SNI	-	-	-	4.81	5.00	5.00	-	-	-	-	-	-	4.54	22.19
SOLIVER	2.77	0.00	3.82	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.31	-
SCALE	-	-	-	-	-	-	0.00	0.00	-	-	-	-	-	-
MS ABC	-	9.94	3.84	5.45	5.55	4.91	5.00	23.13	7.06	6.52	-	-	-	0.00
CASINO	-	2.29	2.29	0.00	2.13	0.81	6.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
TV	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-	7.84	8.75	12.13	10.36	8.00	6.86
GESTION	-	8.54	5.18	6.48	6.75	6.61	7.48	7.19	-	-	-	-	-	-
GESTOLD	20.50	5.13	5.45	6.35	6.05	7.13	8.55	8.10	10.37	12.11	17.45	17.00	38.74	17.50
ORIENT	7.76	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
DHE	76.46	33.03	49.55	40.00	0.00	-	-	-	0.00	164.40	0.00	0.00	0.00	-

Table B-1: Annual Rates of Return on Individual Stocks for the Period 1960-1973

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
BK LIBSUIS	57.10	-	-	9.25	4.70	0.29	-	-	-	-	-	-	-	54.28
UNINATL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
BKCRLEB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SCAIL	-	-	-0.78	-	-	142.26	-	-	2.58	-	-	-	-	-
EU ELBARO	21.51	16.66	-7.58	27.31	-1.96	-17.02	-8.24	6.01	31.32	-20.50	24.46	13.33	69.36	1.25
KADISCH	7.90	5.15	7.34	6.32	6.94	15.58	2.16	7.26	1.92	-5.40	17.44	30.24	39.00	35.53
IBRAHIM	24.00	32.87	-15.46	17.07	4.94	-7.69	-19.90	-13.04	5.16	-19.58	14.43	48.10	18.18	3.33
TRANSPT	-	7.55	16.75	50.12	-1.54	-	-	-	-4.82	-23.67	21.17	35.40	56.00	11.40
RE CIL	-	-	31.04	114.38	57.59	-32.84	-11.90	5.00	-	19.04	19.04	38.00	75.36	53.90
PORTRIS	-	-	-8.74	6.84	-3.02	-3.55	-21.67	-7.76	-16.05	-33.47	33.36	77.35	40.90	53.13
HABITAT	3.22	3.12	-19.39	8.27	-28.57	5.33	6.01	-	-	-	-23.38	39.00	87.90	-
FONCIER	10.00	1.09	-54.31	25.60	-10.90	-15.71	-	-	-	-26.66	0.53	63.07	170.00	53.07
GFL	-	-	-	-	2.97	-22.54	2.98	-	-	-	10.00	48.63	52.63	75.50
SACI	-	1.91	-6.25	0.00	0.00	-9.35	-	-	-	-	-	17.64	43.75	72.17
SLAF	-	-	-	-30.39	-31.51	-00.00	32.11	-	-	-	-	-13.36	-1.14	33.00
SOECO	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56.05	47.00	32.44
IN BONJUS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34.28	8.13	2.35
OKAL	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	70.11	19.00	80.76
LEVANT	62.23	20.95	-7.90	16.61	-4.89	-47.74	11.20	-35.65	-16.26	-49.64	50.22	21.42	19.00	50.24
CIMBLNC	10.83	18.66	4.09	17.53	-13.16	1.99	-8.71	0.00	-5.06	-5.71	28.92	37.00	54.47	179.00
ETERNIT	11.65	33.94	-3.78	18.00	-1.93	3.81	-6.58	-9.37	2.60	-0.54	31.76	66.50	89.00	122.22
HUILVEG	-	-	-	-	-36.08	-19.35	-	-	-	-	24.28	-	-	-
IDF	-	-	-	-32.73	-16.91	3.66	-	-	-	-	-	-	66.70	39.47
JUTE	-	-	-	-	-	-	3.56	2.12	-4.65	-11.00	0.66	0.68	34.45	-
LECICO	-	-	-	-	-	-	-4.72	-	-	-	-	5.08	67.27	-
RAFFSUG	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-2.77
REGIE	-	-	106.66	69.62	27.27	-5.90	-10.58	-14.03	50.78	-6.03	8.33	-15.80	-9.80	-10.84
SNI	2.77	14.59	9.55	13.25	16.11	-4.00	-	-	-	-	-	-	18.18	38.19
SOLIVER	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	74.46	-14.00
SCIALE	-	-	-	-	-	-	-27.27	-17.50	-	-	-	-	-	-
MS ABC	-	108.01	-7.69	3.26	41.11	3.27	-10.00	17.64	2.70	4.34	-	-	50.00	127.58
CASINO	-	15.58	-24.59	17.61	32.88	-31.08	30.00	21.25	-20.71	-38.70	0.00	39.34	1.76	22.00
TV	-	26.08	-23.27	-7.86	-22.35	-1.57	1.00	-	-	-	-	-	39.53	39.00
GESTION	-	-	3.96	29.01	36.22	2.72	9.91	-1.10	15.17	-8.51	37.62	45.76	29.42	-1.64
GESTOLD	3.90	21.89	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ORIENT	56.36	7.19	-5.95	10.52	-0.12	16.05	6.06	-2.48	15.68	-17.00	20.18	51.03	63.74	-9.15
DNT	14.05	-9.02	25.11	19.41	-7.40	-	-	-	-37.50	104.00	11.11	10.52	-16.70	-

APPENDIX B: RATES OF RETURN ON INDIVIDUAL STOCKS

This Appendix presents the results of the rate of return computations for the individual common stocks included in the sample firms for the period 1960-1973. Table B-1 shows the annual rates of return for each stocks. Tables B-2 and B-3 show, respectively, how the rates of return are split into dividend yields and capital gain rates.

It is noticeable that there are many blanks in the tables. These blanks indicate that a rate could not have been calculated because of the inavailability of stock price data. The incompleteness of the return data has seriously hindered the possibility of conducting any meaningful analysis of the return behavior of the stocks in different risk-classes to determine whether the rates of return on those stocks are commensurate with the associated levels of risk.¹⁶ It has also prevented investigating the relationships that exist between the outstanding securities' relevant-risk (i.e., the nondiversifiable risk or the Beta characteristic) and the required rates of return in the market as advanced by Sharpe's diagonal model¹⁷. However, a few stocks had a complete set of rates over the study period. Those stocks have been selected for the purpose of analyzing their risk-return characteristics.

Table B-4 presents the appropriate measures of risk and return for six common stocks over the 1960-1973 study period and for the two sub-periods. These stocks consist of two industrial stocks (Ciments Libanais and Eternit), three electric utility stocks (El-Bared, Ibrahim, and Kadischa), and the Telegraph company stock (Radio Orient). The internal rate of return (without reinvestment of dividends) is calculated as an additional measure of return. The ranges of the rates of return and of the adjusted prices are reported for each of the stocks in order to provide a better idea about the degree of variability of returns. To facilitate the analysis, the stocks are listed in a declining order of magnitude of the standard deviation of return.

Over the 1960-1973 period, the geometric mean rates of return for the six common stocks range from a low of 4.8 per cent for the Ibrahim stock to a high of 20.6 per cent for Eternit. The two industrial stocks yield the highest return, but also have the largest standard deviation of return, as one would have expected. The utility stocks yield a substantially lower rate of return with a correspondingly smaller standard deviation.

The relative riskiness of the investment in the six stocks is rather high; this is evident from the magnitude of the coefficients of variation which exceed 1.5, and reach as high as 3.0. Furthermore, the riskiness of the stocks does not seem to be commensurate with the realized rates of return. For example, the utility stocks have larger coefficients of variation than those of the industrial stocks, but their returns are lower. This finding implies that the utility stocks are inefficient investments.

extent that some stocks do not enter the sample firms when price observations could not have been obtained for them. The result is a possible upward bias in the computed annual rates of return on the market portfolio; for the stocks which are not traded and also do not have a bid and/or an asked price data, typically, have a declining value. Thus, had it been possible to obtain prices for such stocks, the annual rates of return on the market portfolio and the geometric mean return would have been lower. Third, there are many missing price observations in the data. This has the effect of making the security mix of the market portfolio change every year depending on the availability of beginning-and end-of-year price data for the listed stocks. Table A-1 shows the number of stocks included in the market portfolio for each year of the study period versus the number of listed stocks.

**Table A-1: The Number of Stocks Included in the
Sample Versus the Number of Listed Stocks
Over The Period 1960-1973**

	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73
Sample	13	17	21	23	25	24	20	15	16	16	20	24	29	27
Listed Stocks*	38	38	40	44	46	48	50	49	46	44	41	43	43	45
Per cent	34	45	52	52	54	50	40	31	35	36	49	56	67	60

* Source: Beirut Bourse

It can be seen from the table that the security content of the market portfolio varies between 31 and 67 per cent of the listed stocks, or an average of about 50 per cent over the entire study period. Although this may beg the question about how representative the market portfolio is of the Bourse, it is non-the-less an attempt to get some measure of the return on investments in the Beirut Bourse.

The fourth limitation is that large changes in the prices of some stocks were observed which could imply a capital change, but no capital changes had been reported. Finally, there were two cases of companies issuing rights to subscribe in the stock of another company and one case of a company issuing rights for subscription in a new bond issue, but for which no market price data were available to compute the value of those rights and add them to the annual dividends.

last business day of the month, the closer of the most recent transaction price or of the mean of the bid and asked prices to the end of the month is selected. Second, if only the bid and the asked prices are available, the mean of the two is taken, Third, if there is only a bid price or only an asked price and a most recent transaction price, the most recent transaction price is always selected, except in two cases. One case is when the price closer to the end of the month is a bid price greater than the most recent transaction price, then the bid price is selected. The reasoning is that when the bid price is the closer price to the end of the month and is also greater than the most recent transaction price, it is an indication that the stock price has gone up since the last trading. Therefore, the bid price would be a better approximation of the market price of the stock at the end of the month. The other case is when the single price closer to the end of the month is an asked price smaller than the most recent transaction price, which implies that the stock price has declined since the last trading, thus, the asked price is selected. The fourth criterion relates to when there is only a bid price or only an asked price, in which case the single price is taken provided it did not fall before the 15th of the month, otherwise, that month was treated as a missing observation.

After adjusting the monthly price data for capital changes and for dividends, the yearly closing (end of December) stock prices have been used to compute the rates of return. Again the problem of the inavailability of closing December prices for some stocks arose. This problem was handled by selecting the monthly closing price closest to December either in the same year or in the following year provided it was not more than six months distance from December. When there were two monthly closing prices, one in the same year and one in the following year, equally distant from December, the price pertaining to the year in question was selected.

Data Adjustment: In order to isolate the effects of capital changes on the stock prices, adjustments for stock splits, stock dividends, cash dividends, subscription rights, and exchanges of shares have been performed on the prices. In the case of stock splits, stock dividends, or exchange of shares resulting from a change in capitalization, both stock prices and dividends were adjusted appropriately. When a rights issue was offered, the value of the right was computed and added on to the dividends of that year. The cash dividends effect on the stock prices was eliminated by first examining whether the price was cum- or ex-dividend. If a price was cum-dividend, it was reduced by the amount of the cash dividends paid.

Data Limitations: The data suffer from a number of limitations which ought to be mentioned in specific. First, the data have been varified at every stage of the study except for that of the initial data gathering. To check the accuracy of the price data transcribed on special sheets against the Bourse records would have been costly therefore, it was dropped. Second, a selection bias might have been introduced into the data to the

Second, about half of this average annual return has come in the form of dividends and half in the form of capital gains. However, the latter rate is about five times as variable with a coefficient of variation of 2.6 Third, a comparison of the performance of the market during the two sub-periods 1960-1966 and 1967-1973, shows that the average return in the second period is much greater and less variable. The average return for this period is 17.54 per cent and the coefficient of variation is 1.12, compared with 7 per cent and 1.43, respectively, for the first period. This high average rate of return in the second sub-period has occurred despite the fact that the market had hit bottom early in the period (1969) as a result of the cumulative effects of the Intra crisis and the June 1967 War. Therefore, it seems that the boom witnessed by the industrial sector of the economy in the early 70's has an appreciable effect on the stock prices and hence on the performance of the Bourse. Fourth, dividends have contributed three fourths of the average return of the first sub-period and half of the return of the second sub-period. Fifth, the average annual rates of return differ significantly among the industry classes and range between 4.5 and 16 per cent. The highest yielding class is the miscellaneous stocks, followed by the industrials, the electric, utility, and the real estate stocks. This ranking of the return per industry class holds true for the study period as well as for the two sub-periods. Sixth, it seems that the rates of return of the industry classes are negatively related to variability. This has led to the tentative assertion that the Beirut Bourse is dominated by traders who possess more of a plunger's type utility function.

APPENDIX A: THE DATA

Data on stock prices have been obtained from the Bourse records. A member of the Bourse staff transcribed on pre-designed data sheets monthly closing prices, whenever available, for all the stocks listed from December 1959 through December 1973. When no transaction price was quoted on the last business day of the month, the most recent trade price and the most recent bid and asked prices, or the bid price, or the asked price, were recorded with their respective dates. Thus, price data for 38 stocks have been collected or a total of about 2800 price observations.¹⁵ Information about dividends and capital changes were obtained from Company Sheets provided by the Bourse for each of the listed firms. The company sheet shows all capital changes and all dividends paid since the company was established.

Data Selection: End-of-month closing prices were not available for each of the listed stocks for every month of the 14 year study period. Given the inactive nature of the Beirut Bourse, there was a large number of missing price observations. In an attempt to increase the data base (minimize the number of missing observations), some criteria have been established to serve as guide-lines for systematically selecting prices to fill in for the missing data. These criteria are: First, if no trading price is quoted on the

electric utilities (2.72 per cent). The capital gain rates are all highly variable. However, those belonging to the real estate and to the electric utility stocks demonstrate the greatest amount of variability with coefficients of variation of 4.41 and 4.06, respectively. The industrial stocks had the least amount of variability of capital gains with a coefficient of variation of 2.41.

For the sub-period 1960-1966, the miscellaneous stocks generate the highest average annual rate of return, 10.6 per cent, and show the least amount of variability with a coefficient of variation of 1.04. The average return of the real estate class is the lowest, -2.60 per cent, and has a substantially high coefficient of variation of 7.85. The average returns of the industrial and the electric utility classes are below their values for the entire study period.

Over the same period, dividends have accounted for over 100 per cent of the return of the miscellaneous stocks. It has also accounted for about two-thirds of the return of the electric utility stocks, and for a little over half the return of the industrial stocks.

During the period 1967-1973, the industry class average annual returns are all higher than those of the previous period and of the entire study period. They range from the high of 21.3 per cent for the miscellaneous stocks to 12.0 per cent for the electric utilities and the real estate stocks. Again the highest yielding industry class, the miscellaneous stocks, has the least amount of variability of return with a coefficient of variation of 0.74. The real estate stocks, on the other hand, yield the lowest return but have the greatest amount of variability with a coefficient of variation of about 2.

The dividend yield in this period has contributed 62 per cent of the return of the electric utility stocks and 50 per cent of the return of the miscellaneous stocks. Capital gains, however, have contributed 86 and 58 per cent, respectively, to the returns of the real estate and the industrial stocks.

III. CONCLUSIONS

The major findings of this study can be summarized in the following points:

First, an individual investing his money in common stocks in the Beirut Bourse would have earned a compounded average annual rate of return of 12.13 per cent over the 1960-1973 period, with a coefficient of variation of 1.35. In comparison, an investor placing his money in the one-year blocked account at the commercial banks in Lebanon over the same period, would have earned 6 per cent, but with a significantly lower coefficient of variation of 0.112. Thus, the investment in the Bourse is twice as profitable as that in the one-year blocked account, but it is twelve times as risky.

Table IV: Average Annual Rate of Return, Dividend Yield, Capital Gain Rate, and Measures of Variability Per Industry Class for Three Periods)

[illegible]

* The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding error.

Returns On Industry Classes: The firms whose stocks are examined in this study are grouped by the Beirut Bourse Administration into five industry classes. They are: four banking stocks, four electric utility stocks, eight real estate stocks, fifteen industrial stocks and six miscellaneous stocks. The annual rates of return, dividend yields and capital gain rates for each of the five industry classes are presented in table C-1 in appendix C. The results outlined in the table are self explanatory and will not be discussed here. It is useful, however, to examine the average and the coefficients of variations of these returns, presented in table IV, in order to analyze the risk-return characteristics of the various industrial classes.¹³

Over the entire study period, the miscellaneous stocks have yielded the highest compounded average annual rate of return (15.8 per cent), followed by the industrial (11.9 per cent) and the utility (8 per cent) stocks. The real estate stocks had the lowest average return, 4.5 per cent only. The interesting observation, however, is that the higher return industry classes have a smaller amount of variability of returns, and visa versa. For example, the highest yield miscellaneous stocks have a coefficient of variation of 0.92 compared with 3.55 for the lowest yields real estate stocks. More specifically, it seems that the variability of return per industry class is negatively related to the rate of return. Stated alternatively, the higher the variability of return, the lower is the return, and conversely. This unconventional result may be suggestive of the utility function the traders in the market possess. Thus, one may reach the tentative conclusion that the Beirut Bourse tends to be dominated by speculators and not by investors. That is, the typical individual trader in the Bourse has a utility function more akin to that of a plunger.¹⁴

An examination of the dividend components of the industry class average returns shows the same ordering of the magnitude for the dividend yields as that of the average rates of return. The miscellaneous stocks have paid the largest dividend yield (10.80 per cent), while the real estate stocks have paid the lowest yield (1.72 per cent). The industrial and the electric utility stocks rank second and third with dividend yields of 5.55 per cent and 5.27 per cent, respectively. Furthermore, dividends have accounted for at least half of the rate of return in all the industry classes. Specifically, the dividend yield has contributed two thirds of the return of the miscellaneous and the electric utility stocks, and just a little less than half of the return of the industrial and the real estate stocks. The dividend yields in general exhibit a high degree of stability in comparison with the capital gain rates. The industrial and the electric utility stocks, however, seem to have the most stable dividends, with coefficients of variation of 0.32 and 0.59, respectively.

As for capital gains, it appears that the industrial stocks have generated the largest capital gain rate (6.4 per cent), followed by the miscellaneous stocks (3.82 per cent), the real estate stocks (2.9 per cent), and then the

Referring back to table II, it can be seen that about half of the average annual of return on the Bourse portfolio has occurred in the form of dividend yield (6.23 per cent), and half in the form of capital gains (5.63 per cent). This is compared with approximately 38 and 62 per cent, respectively, for the NYSE¹². Thus, although the stocks listed on the Beirut Bourse pay a higher dividend income on the average than those of the NYSE, the severe fluctuations in their prices leave a smaller net average capital gain rate than that of the NYSE.

For the sub-period 1960-1966, the average annual rate of return on the Bourse portfolio is low, 7 per cent only, compared with the 5 per cent average interest rate on the saving and the one-year blocked accounts for the same period. The bulk of this rate has arisen from dividends with capital gains contributing only 26 per cent of the return. The small relative contribution of the capital gains is due to the general decline of the Bourse during the period as can be seen from Figure 1. The average dividend yield for this period is 5.2 per cent, slightly smaller than its average for the 1960-1973 period. The average capital gain rate is 1.9 per cent, which is not only significantly smaller than its average for the 1960-1973 period, but is also greatly more variable. Its coefficient of variation is 4 compared with 2.6 over the study period. This has contributed to the higher coefficient of variation of 1.43 for the average market rate of return of the period. The dividend yield, however, demonstrates a substantial degree of stability with a coefficient of variation of only 0.46.

During the period of 1967-1973, the realized average annual rate of return on the Bourse portfolio is 17.54 per cent. It is two and a half times greater than its level in the previous subperiod and about three times greater than the average interest rate on the one-year blocked accounts for the period. The average dividend yield and capital gain rates for the period are 7.26 and 9.53 per cent, respectively. Both of the rates are greater than their averages for the previous sub-period and for the study period. Unlike the previous sub-period, the capital gain rate has accounted for the larger proportion (55 per cent) of the rate of return, while the dividend yield has contributed 42 per cent. What is especially noticeable for this period is the reduction in the variability of the capital gain rate to 1.9 compared with 4 in the previous subperiod and 2.6 over the study period.

The large average annual rate of return on the Bourse portfolio in the 1967-1973 sub-period can be explained by the high rates of growth experienced by Lebanese industry in the early 1970's. Thus, although the 1967 war and the Intra crisis had adverse effects on the performance of the companies whose stocks are listed in the Beirut Bourse in the late sixties, the exceptional performance of most of those companies in the years 1970-1973, dominates the subperiod averages.

portfolio at the end of each year, would have earned a compounded average annual rate of return of 12.13 per cent over the 14 year period of 1960-1973. This figure is surprisingly similar to the 12.5 per cent before-tax average annual rate of return on investment in the 658 industrial and utility stocks listed on the New York Stock Exchange for the period 1946-1965 founded by Brigham and Pappas. But, it is greater than the 9.8 per cent after-tax return reported in the same study.⁸ The Bourse return is also greater than the 9 per cent rate of return with reinvestment of dividends obtained by Fisher and Lorie for tax exempt institutions on all the common stocks listed on the NYSE over the 1926-1960 period.⁹ However, the investment in the Beirut Bourse is three times as risky as that in the NYSE. The coefficient of variation of the rate of return on the Bourse portfolio is 1.35 compared with 0.42 for the NYSE.¹⁰

How risky the investment in the Bourse is, can be also seen from comparing it with other investment opportunities in Lebanon. Since no rate of return data are available on other investment possibilities, the comparison is made with the interest rates on the one-year blocked and the saving accounts paid by the commercial banks in Lebanon over the same years as those of the study period.¹¹

An investor placing his money in a one-year blocked account or in a saving account over the 1960-1973 period would have realized a compounded average annual rate of return of 6 and 5.2 per cent, respectively, as can be seen from table III.

**Table III - Interest Rates Paid by
Commercial Banks in Lebanon on One-Year
Blocked and Saving Accounts During the
1960-1973 Period**

	Blocked Accounts	Saving Accounts
Period Range	5-7 %	4.5-6 %
Geometric Mean	5.9	5.2
Standard Deviation	0.661	0.783
Coefficient of Variation	0.112	0.151

A comparison of the investment in the Beirut Bourse with that in a one-year blocked account indicates that the Bourse is a better investment in terms of the return. It yields twice the average annual rate of return. However, given the coefficients of variation of the two investments, the Bourse investment turns out to be twelve times as risky. This may lead one to conclude that the rate of return on investment in the Bourse is not commensurate with the risk born by the investor.

Table II: Average Annual Rate of Return, Dividend Yield, Capital Gain Rate, and Measures of Variability for the Bourse Portfolio for Three Periods^a

	1960 — 1973				1960 — 1966				1967 — 1973			
	U	GM	σ	d/U	U	GM	σ	d/U	U	GM	σ	d/U
r_{mt}	13.55	12.13	18.36	1.35	7.50	7.00	10.7	1.43	19.61	17.54	22.05	1.12
$(D/P)_{mt}$	6.28	6.23	3.40	0.54	5.23	3.21	2.40	0.46	7.33	7.26	3.90	0.53
$(\Delta P/P)_{mt}$	7.27	5.63	18.86	2.60	2.26	1.86	9.06	4.00	12.28	9.53	24.06	1.96

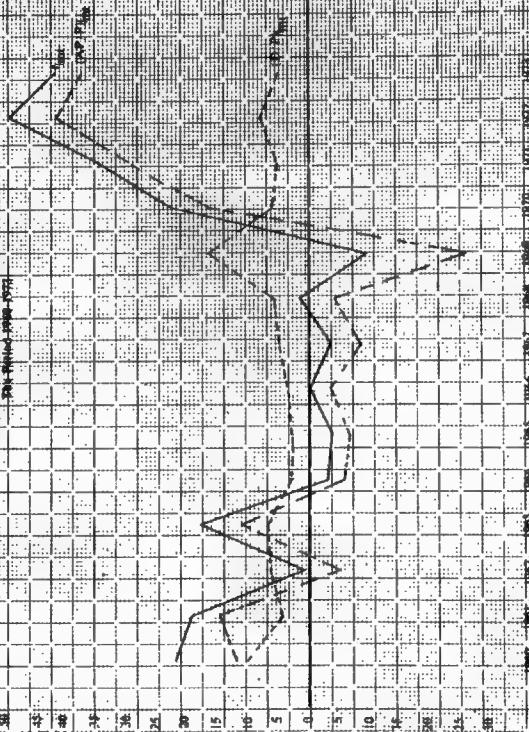
^a The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding errors.

**Table I: Annual Rates of Return, Dividend Yields, and
Capital Gain Rates on Investment in the Bourse Portfolio
During the Period 1960 - 1973***

	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
r_{mt}	22.0	19.20	0.90	17.90	-3.22	-3.93	0.20
$(D/P)_{mt}$	10.0	4.46	6.24	6.62	2.93	2.81	3.53
$(\Delta P/P)_{mt}$	12.0	14.72	-5.35	11.15	-6.16	-6.75	-3.74
	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
r_{mt}	-3.74	1.42	-9.85	22.60	35.0	49.7	42.22
$(D/P)_{mt}$	5.0	5.94	16.54	6.10	5.13	7.91	4.69
$(\Delta P/P)_{mt}$	-8.74	-4.51	-26.39	16.47	29.84	41.76	37.52

* The dividend yields and the capital gain rates may not add up to exactly equal the rates of return due to computer rounding errors.

Figure 1: Pattern of Behavior of
The Market Portfolio of German Equities
From 1950 to 1972
Data from 1950-1972



study period, are provided in the Appendix. More specifically, risk-return measures of the investment in each of the six stocks are presented in table B-4 and analyzed. An attempt to ascertain the systematic risk of those stocks is also made by regressing their annual rates of return against the market portfolio returns to estimate the beta coefficient of each. The estimated parameters of the regression equations are presented in table B-5, followed by an analysis of the results.

Returns on the Market Portfolio: Since investors, in general, are risk-averse and tend to diversify their portfolios; the focus of this study has been to determine how much an individual investor would have earned by investing his money in the stock market (Bourse) portfolio. The computed annual rates of return, dividend yields, and capital gain rates on the market portfolio are presented in table I.

An examination of the table reveals that the rates of return fluctuate widely from one year to the next. The range is between -9.85 per cent in 1969 and 49.7 per cent in 1972. This is largely due to the volatility of the stock prices as evidenced by the severe variability of the capital gain rates which range from -26.4 per cent in 1969 to 41.76 per cent in 1972. In contrast, the dividend yields exhibit a greater amount of relative stability. They range between 2.81 per cent in 1965 and 16.54 per cent in 1969. The relative stability of dividend yields is confirmed by examining the dividend time series for the individual stocks. The indication is that Lebanese companies just like those in the U.S. prefer to maintain a reasonably stable dividend policy.⁷ It can also be observed that the market rate of return is negative in five years of the study period, the capital gain rate is negative in seven years (or half the period), while the dividend yield is expectedly greater than zero.

More suggestive information about the behavior of the Beirut Bourse is obtained by plotting the data of table I. Figure 1 shows the pattern of behavior of the market rate of return, the dividend yield, and the capital gain rate over the period 1960-1973. The figure reveals three important points. First, the market rate of return is heavily influenced by the capital gain rate. This is seen from the close correspondence and the close movement together in the same direction of the two rates. Second, the capital gain rate and hence the market rate of return have declined systematically since 1960 and reached a bottom in 1969. However, they rose sharply since to hit the peak of the 14 year period in 1972. Third, the dividend yield has remained very stable over the period.

In table II, measures of the average annual return and of risk for the market portfolio over the study period and the two subperiods are presented. The results show that an investor following the naive buy-and-hold strategy of buying all the stocks listed on the Bourse and for which there are beginning and end-of-period prices, and who liquidates his

All the computed rates of return are decomposed into their components: the dividend yield and the capital gain rate, to determine the percentage of the return which accrues in the form of each.

The riskiness of the investment in common stocks is measured by the variability of the rates of return over time. Thus, the standard deviation of return and the coefficient of variation are computed and used as the measures of risk.

The geometric mean, the standard deviation, and the coefficient of variation are calculated for the rates of return as well as for the dividend yields and the capital gain rates over the entire study period and for the two sub-periods: 1960-1966 and 1967-1973. The years 1966 and 1967 have been chosen as the milestone years for breaking up the study period because of the occurrence of two major events during these years, which had a strong impact on the Lebanese economy. The first event was the bankruptcy of Intra bank at the end of 1966 which triggered the bankruptcy of five other commercial banks and ensued a serious financial and banking crisis in the Lebanese economy. The second major event was the 1967 June war. The purpose of dividing the study period into pre-and post 1967 periods is to ascertain whether these events had any significant effect on the performance of the stocks listed on the Beirut Bourse.

To determine the relative attractiveness of the investment in common stocks in the Beirut Bourse, risk-return comparisons are conducted between such an investment and those in the saving and in the one-year blocked accounts at the commercial banks in Lebanon, and with similar investments at the New York Stock Exchange. Risk-return comparative analysis is also made among the three time periods specified in the study and between the industry classes.

The stock price data have been generously provided by the Bourse. A comprehensive discussion of the data including the methods and criteria of data collection, selection, adjustment, and limitations is presented in Appendix A.

II. PRESENTATION AND ANALYSIS OF THE FINDINGS

Returns on Individual Common Stocks: In order to measure the rates of return on the market portfolio, it was necessary to calculate the rates of return on the individual common stocks first. Those returns as well as their dividend yield and capital gain rate components are presented in tables B-1, B-2, and B-3, respectively, in Appendix B. The tables are self explanatory, therefore, the task of analyzing them is left to the interested reader, especially, the security analyst. However, few comments regarding the results reported in those tables and some further analysis of the risk-reported in those tables and some further analysis of the risk-return characteristics of the few (six) stocks which had complete data over the

where: r_{it} is the rate of return on security i during the period t ; P_{it} is the price of one share of security i at the end of period t ; P_{it-1} is the price of a share of security i at the end of period $t-1$; and D_{it} is the dividend per share paid by company i during period t . This calculation assumes that dividends are paid at the end of each year and that the taxes and transaction costs are equal to zero.³

An annual rate of return on a market portfolio consisting of all the stocks in which there was trading during the period is also calculated by averaging the annual rates of return of the individual stocks for each year in the study period. It is assumed here that the individual investor liquidates his portfolio at the end of each year and reinvests the proceeds together with the dividends earned in equal proportions in all the stocks for which there are beginning - and end-of-year prices in the following year. This policy of allocating investable wealth equally among securities implies that the individual investor exercises no judgment in the selection of his portfolio. More specifically, this calculation answers the question of how much an investor who has selected stocks at random and with equal probabilities of selection would have earned on the average on his portfolio.⁴ Other schemes of allocating investable funds such as investing in proportion to the market value of each stock at the beginning or at the end of the period could have been used. Such investment policies result in a rate of return on the market as a whole, and not a rate of return on the opportunity set facing an investor, which is what the present study attempts to measure.⁵

The 38 stocks are grouped into industrial classes and the annual rates of return per industry class are computed by averaging the annual rates of return of the stocks belonging to each class for every year of the study period.

How much an investor would have earned over time is measured by calculating the geometric mean of the inter-temporal distributions of the rates of return on the wealth invested in the market portfolio and in each of the industry classes. The geometric mean return concept is selected because it was found to be a more appropriate measure of the average rate of return over time than the usual internal rate for two reasons. First, it is consistent with the assumption made earlier that the individual investor liquidates his portfolio at the end of each year; that is, each holding period consists of only one year. Second, the geometric mean rate of return as used in this study (i.e., one year holding periods where dividends are paid at the end of each period) does not require making any assumptions about the reinvestment of dividends like the internal rate of return.

THE RISK-RETURN CHARACTERISTICS OF INVESTMENTS IN COMMON STOCKS IN THE BEIRUT BOURSE

M. Midani *

I. INTRODUCTION

Although the Beirut Bourse has been in existence for over 50 years, no study has been made to answer such questions as: "How much would an individual have earned from investing in the market?" and "How risky would this investment be?"¹ Yet there is a widespread belief among the Beirut investment community that the market is "highly speculative". The implication is that, given their expected return, investments in common stocks in the Bourse are too risky. This general belief is reflected in a question raised during a recent press interview with the Chairman of the Bourse Committee who was asked about the reason why most investors fear to deal in the Bourse. He responded by stating that "it is not a matter of fear but rather a habit".²

In more formal terms, the statement can be interpreted in three possible ways. First, that investors are irrational, i.e., they do not act so as to maximize expected utility. Hence, although the Bourse may offer efficient investments in the risk-return sense, potential investors are unwilling to undertake those investments. While some irrational investment behavior may exist, investors in general can be assumed to act rationally. Second, the statement can be interpreted to mean that the cost of information is so high that when it is incorporated in the return, it makes investments in the Bourse inefficient compared to other investment opportunities. This may well be a reason why investors refrain from investing in the Bourse. That proposition is, however, an empirical question which falls beyond the scope of this study. The third possible interpretation is that the risk-return characteristics of investments in the Bourse are inferior or (or dominated by) those provided by other investment opportunities.

The purpose of this study is to investigate the risk-return characteristics of investments in common stocks in the Beirut Bourse and to compare them with those of other investments. To do that, the annual rates of return on investments in each of the 38 common stocks traded during the 1960-1973 period are computed. The rate of return is measured according to the equation:

$$r_{it} = \frac{(P_{it} - P_{it-1}) + D_{it}}{P_{it-1}}$$

* Professor of Finance, Faculty of Business Administration at the Lebanese University.

Bibliography

- 1- Adler, J.H., **Absorptive Capacity: The Concept and Its Determinants** (Washington D.C.: The Brookings Institute, 1965), p. 1.
- 2- Al-Eyd, K.A., **Oil Revenues and Accelerated Growth: Absorptive Capacity In Iraq**, Preager, 1979, p. 76
- 3- CACI, INC. - Federa., **Medium Term Ability of Oil Productivity Countries to Absorb Real Goods and Services**, for the Department of State, March, 1976, Vol. II, chapter 2.
- 4- El-Mallakh, R. & Atta, J. **The Absorptive Capacity of Kuwait: Domestic and International Perspectives**, PP. 8-9
- 5- Haseeb, K., "Plan Implementation In Iraq, 1951-1967" in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East**, 1969 (United Nations, 1969) pp. 2-3.
- 6- Penrose E., and E.F., **Iraq: International Relations and National Development**, London, Ernest Benn, 1978, p. 453.
- 7- Seymour, I., "Iraqi Oil Policy in Focus", **Middle East Economic Survey**, XVIII, 35, June 1975, pp. 1-6
- 8- Warriner, D., **Land Reform in Principle and Practice**, Oxford, 1969, P. 43



FOOTNOTES

- (1) For a good and precise discussion, see: Haseeb, K., "Plan Implementation In Iraq, 1951-1967" in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1969** (United Nations, 1969) pp. 2-3.
- (2) See Haseeb, *Ibid.*, P. 3
- (3) For a detailed discussion of this concept from several related perspectives, see: **Medium Term Ability of Oil Productivity Countries to Absorb Real Goods and Services**, A Study prepared by CACI, INC.-Federal, for the Department of State, March, 1976, Vol. II, Chapter 2.
- (4) Adler, J.H., **Absorptive Capacity: The Concept and Its Determinants** (Washington D.C.: The Brookings Institute, 1965), p. 1
- (5) See their forthcoming book: **The Absorptive Capacity of Kuwait: Domestic and International Perspectives**, PP. 8-9
- (6) The present war between Iraq and Iran which broke out on 4 of September 1980, will, no doubt, have adverse effects on the absorptive capacities of both countries.
- (7) Al-Eyd, K.A., **Oil Revenues And Accelerated Growth: Absorptive Capacity In Iraq**, Praeger, 1979, P. 76.
- (8) Seymour, I., "Iraqi Oil Policy in Focus", **Middle East Economic Survey**, XVIII, 35, June 1975, pp. 1-6
- (9) Penrose E., and E.F., **Iraq: International Relations and National Development**, London, Ernest Benn, 1978, p. 453.
- (10) Warriner, D., **Land Reform in Principle and Practice**, Oxford, 1969, P. 43.
- (11) For a more detailed discussion see: Penrose, *op. cit.*, pp. 471-76
- (12) See Haseeb, *op. cit.*, p. 10.

C. Strategic Bottlenecks

The development experience in Iraq has shown that by not adopting a strategy of integrated projects, great damage had been incurred by the Iraqi economy, especially in the agricultural sector. Although closely related, water control, drainage, desalination, and irrigation projects were included in the programmes and plans as separate projects instead of being considered as an integral part of a single complex.

Thus, inadequacies and lack of coordination and follow up have adversely affected plan implementation. However, some serious attempts were made in this respect to ameliorate the processes of implementation during the 1970-74 Plan.

It should also be noted that planning policy in Iraq until the end of 1970-74 Plan was based on investment planning instead of production planning. However, the current 1976-80 Plan is supposed to have shifted planning policy towards realizing certain production objectives, but no concrete results have come out yet.

In conclusion, the Iraqi development experience has shown that shortage of capital has not been the limiting factor in its development, but rather the limited absorptive capacity of its economy, which, in turn, is affected by various factors.

- (2) Lack of executive powers and their concentration at the ministerial levels.
- (3) Delay in handing over project sites to contractors by the executing ministries due to government red-tape.
- (4) Delay in the civil engineering works.
- (5) Political instability and frequent changes among cabinet members, especially in the case of the Planning Ministry which had six ministers during the period 1964-1968, and six more since 1968. The changes were even more frequent in the case of the main sectoral ministries.¹² During the period 1964-68, there were eight ministers of Industry and Transport and seven ministers of Public Works and six ministers of Agrarian Reform. These changes, however, have become less frequent after 1970.

B. Technical and Economic Bottlenecks

Among these are the following:

- (1) Lack of reliable feasibility studies, frequent changes in cost estimates and designs of some projects. This has led in many instances to the reopening of discussions in both the Planning Board Steering Committee and the Planning Board as to the rationale of these changes and thus, leading not only to delays in implementation, but also to a great increase in the cost of the projects.
- (2) Misjudgment in selecting project sites. This has made it more difficult to overcome problems of logistic and otherwise as to the operation of projects at their full capacity.
- (3) Shortages of local contractors.
- (4) Lack of banking credit facilities granted to local contractors.
- (5) Lack of technical staff in the government agencies which are directly implementing plan projects has made it difficult to make them committed to a time schedule.
- (6) Lack of economic incentives to engineers, technicians and administrators at project sites.

Table (9)
Sectoral Investment Allocations and Actual Revenues
and Expenditures of Development Programmes
and Economic Plans, 1951-74
(millions of Iraqi dinars)

Period	(1) Allocations	(2) Actual Revenues	(3) Actual Expenditures	(4) Surplus (+) Deficit (-)	(5) % of Act. Exp. to Act. Rev. (3) to (2)	(6) % of Act. Exp. to Allocations (3) to (1)
(1951-1954)	87.4	107.5	43.1	(+) 64.4	40.1	49.0
(1955-1959)	410.2	241.4	222.2	(+) 19.2	92.0	54.1
(1959-1961)	313.16	100.9	108.3	(-) 7.5	107.3	34.5
(1961-1964)	442.3	239.0	200.3	(+) 38.7	83.8	45.3
(1965-1969)	605.6	407.0	287.6	(+) 119.4	70.6	47.5
(1970-1974)	1,259.01	1,259.02	886.0	(+) 373.0	70.4	70.4
Total	3,118.1	2,354.8	1,747.5	(+) 606.8	72.2	56.0

(1) Total allocations amounted to ID 1,932 million but this figure includes other expenditures totaling ID 673 million of which ID 459 million allocated in 1974.

(2) Due to the increase in oil revenues, we assume these revenues were actually realized.

Source: Compiled by the author.

increase the area cultivated, the advantages of large-scale farming will not offset lack of incentive. No farming system is efficient if people will not work under it; this is a principle worth remembering."¹⁰

Low level productivity in public industrial enterprises was the center of concern of top political leadership in the country and was extensively debated during the autumn of 1976. Many reasons were given to explain the fall in productivity. Some of the main reasons were: firstly, the labour laws, which made it difficult for management to control and supervise inefficient workers; secondly, low standard and lack of specialization of managers and administrators; and thirdly, inappropriate wage policies.¹¹

Actual expenditures in all sectors fell short of investment allocations throughout the period 1951-74. Total investment allocations amounted to ID 3.1 billion, of which ID 1.7 billion (or 56%) was actually spent. The ratio of actual expenditures to actual revenues was 72% for the said period (see table 9).

It should be noted, however, that the difference between planned allocations or actual revenues (which is more meaningful) and actual expenditures cannot be taken as a reliable indicator of plan implementation. This is because such an indicator is merely a financial one and does not necessarily reflect that the plans' objectives (in physical instead of in financial terms) have been realized at the end of each plan.

It follows from the above discussion that shortcomings in plan implementation cannot be attributed to scarcity of capital, but rather to the limited absorptive capacity of the Iraqi economy which is attributed, in turn, to a large extent to various bottlenecks confronting the implementation of development projects. These are discussed in the following section.

(2) Bottlenecks of Plan Implementation:

Many bottlenecks have been directly or indirectly responsible for the delay in the implementation of development projects in Iraq. These bottlenecks may be divided into three main categories: (A) organizational, (B) technical and economic, and (C) strategic.

A. Organizational Bottlenecks

The most important are the following:

- (1) *Lack of competent administration in the executing ministries and hesitation in decision making processes.*

Table (8)
Iraq: Gross Domestic Product by Economic Sector
at Current Prices, 1953-76
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1953	%	1963	%	1973	%	1976	%
Agriculture, forestry, and fishing	71.5	22.1	109.3	16.3	225.9	14.2	348.7	7.6
Oil extraction	128.9	39.9	242.5	36.2	563.4	35.5	2,446.0	53.4
Other mining and quarrying	0.9	0.3	1.9	0.3	10.9	0.7	29.1	0.6
Manufacturing	19.7	6.1	64.2	9.6	157.6	9.9	324.5	7.1
Construction	11.3	3.5	20.3	3.0	57.6	3.6	355.1	7.7
Electricity, water, and gas	1.5	0.5	5.2	0.8	16.0	1.0	22.5	0.5
Transport, communication and storage	21.4	6.6	48.8	7.3	88.5	5.6	217.7	4.8
Wholesale and retail trade	17.8	5.5	35.9	5.4	115.2	7.3	197.8	4.3
Banking, insurance, and real estate	3.2	1.0	12.8	1.9	20.5	1.3	89.0	1.9
Ownership of dwellings	11.6	3.6	12.4	1.8	58.8	3.7	75.9	1.7
Public administration								
and defense	18.3	5.7	67.4	10.0	154.5	9.7	432.8	9.4
Other services	16.8	5.2	49.9	7.4	118.6	7.5	43.7	1.0
GDP at factor cost	322.9	100.0	670.6	100.0	1,587.5	100.0	4,582.8	100.0

Source: AL-EYD, K.A., *Oil Revenues and Accelerated Growth Absorptive Capacity in Iraq*, PRAEGER, compiled from Tables 2-3 and D. 2 PP. 29, 165.

There is no doubt, that the rise in the volume of imports was a deciding factor in precipitating the transport crisis. Yet, the true cause always has been insufficient investment.⁷

Over the 1951-74 period this sector received ID 670 million or 21% of total investment allocations. However, actual expenditures during this period were only ID 366 million, or 54% (see table 1). Thus, the neglect of the transport sector was revealed in 1974 when the demand for its services reached its peak. However, since 1974, serious attention has been given to expanding transport facilities.

The oil sector has been the primary force in the Iraqi economy since the early 1950's. It accounted for more than one third of the country's GDP during the 1953-73 period. Following the rise in oil prices, the share of the oil sector in Iraq's GDP rose sharply to 53% in 1976 (see table 8).

"Iraq's oil production has been decreased for conservation purposes, but production capability is to be increased significantly. Iraq originally targeted oil production at 6.5 million barrels per day by 1980. However, the 1973-74 price increase made this unnecessary."⁸

Iraq exports about 95% of its crude oil production which had reached about 3.5 million barrels per day before the war broke out with Iran in September 1980. During 1950-74 period oil exports accounted, on the average, for about 80% of the country total exports. Its contribution grew markedly, from 47% in 1950 to 98% in 1974.

Over the 1951-74 period the agricultural sector received ID 848 million, or 27% of total investment allocations. Actual expenditures on agricultural projects during this period were only ID 388 million or 45% (see table 1).

The share of the agricultural sector in Iraq's GDP fell sharply from 22% in 1953 to 7.6% in 1976 (see table 8). According to the 1976-80 plan, a 7% annual growth rate is forecast for agriculture, but its share of the GDP is estimated to be about 5% during the plan period.

It should be noted, however, that the agricultural sector in Iraq had undergone many organizational changes ever since the July 1958 Revolution. I am inclined to agree with the conclusion reached by some well known economists that "the organization of agriculture has been such as to minimize the commitment of the cultivation of the soil to the maintenance of its long-run productivity."⁹

It should also be emphasized, in the words of the most experienced economist of land reform, ".... that though tractors and combines can

domestic investment expressed as a proportion of GNP, that can be made at an acceptable rate of return, with the supply of co-operant factors considered as given".⁴

To put it differently, absorptive capacity simply refers to the ability of an economy to absorb capital that will yield a minimum acceptable rate of return within a given period of time. However, the term is a very broad and ambiguous concept. Like the concept "economic development", it deals with quantitative and qualitative aspects of investment. Perhaps more so of the latter than the former aspects. Thus, when one studies the absorptive capacity constraints, one is often confronted with the features of economic under-development.

According to a recent and excellent study by Ragaei El Mallakh and Jacob Atta, the absorptive capacity constraints may be grouped under five categories:⁵ (a) limitations relating to the physical characteristics of the country, (b) lack of sufficient natural resources other than oil and gas, (c) manpower problems, (d) failure to formulate and implement long-term development planning and (e) political and socio-cultural factors which tend to inhibit productivity.

One might add to the previous list another constraint, i.e., external factors such as the destruction of infrastructure of an economy caused by a war⁶.

It should also be emphasized, however, that the absorptive capacity of an economy depends upon the present and future government economic policies. In other words, the absorptive capacity of an economy is not independent of but is a product of economic development strategies and policies.

Absorptive capacity can be looked at from a sectoral approach. The absorptive capacity of each sector of the economy may be constrained or hindered by the performance or absorptive capacity of another sector. For example, the transport sector of the economy may be a possible constraint on the absorptive capacity of other sectors. This is exactly the case that Iraq experienced in 1974.

The inadequacy of the transport system became painfully evident in 1974 when, due to the sharp increase in oil revenues, the volume of imported goods increased sharply to ID 773 million (compared to ID 270 million in 1973). The transport system was poorly prepared to handle the influx of cargo. The problem was complicated further by the limitation imposed by storage capacity, the failure of importers (most of whom are public enterprises) to remove their imported goods within a reasonable time from storage areas.

Table(7)
Sectoral Distribution of the Active Labour Force
in Iraq: 1976-1980
(Thousands of workers)

Sector	1976	% of total	1980	% of total	Annual change %
Production Sector:					
Agriculture	1,965.4	66.3	2,308.2	65.8	+ 4.1
Metals & Quarries	1,571	53	1,571	44.8	0
Manufacturing	21.4	0.7	28.1	0.8	+ 7
Industries	232.8	7.9	450	12.8	+ 17.9
Construction & Buildings	119.2	4	113	6.4	+ 17
Electricity, Gas, Water	21	0.7	36.1	1	+ 14.5
Distribution Sector:	359.8	12.2	469.8	13.4	+ 6.9
Transport & Comm.	146.5	4.9	184.6	5.3	+ 6
Trade & Hostels	201.5	6.8	269.3	7.7	+ 7.5
Banking & Insurance	11.8	0.4	15.7	0.4	+ 7.4
Services sector	637.2	21.5	732	20.8	+ 3.5
Total	2,962.4	100	3,510	100	+ 4.3

Source: Ministry of Planning. **The National Development Plan for 1976-1980**, Ibid, Table No. (3), p. 13.

Table (6)
Growth and Distribution of the GDP
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1976	1980	Annual Growth Rate %	% of Total	
				1976	1980
Production sector	3,108.2	5,988.5	17.8	72.9	76
Distribution sector	465.0	866.0	16.9	10.9	11
Services sector	689.4	1,027.0	10.4	16.2	13
Total GDP	4,262.6	7,881.5	16.6	100.0	100

Source: Ministry of Planning, *The National Development Plan For 1976-1980*, Dar Al-Jamahir Lithahafa Press, 1977, Table No. (20), p. 101.

It is to be noted, however, that although no specific government revenues are earmarked for the plan, most of the funds allocated are derived from oil revenues. In the 1970-1974 Plan, these revenues financed more than 80% of the investment expenditures. With the unanticipated oil price hike in 1979 and revenues for the year estimated at ID 6 billion, it is likely that investment allocations for 1979 and 1980 will be revised upward.

According to the plan's objectives, national income should increase from ID 4 billion in 1976 to ID 7.5 billion in 1980 (at 1975 constant prices), for an annual average growth rate of 16.8%. Income per capita should therefore also rise, from ID 349 in 1976 to ID 575 in 1980 (against ID 100 in 1969), for an average growth rate of 13.3%.

The GDP is stated to rise from ID 4.3 billion in 1976 (at 1975 constant prices) to ID 7.9 billion in 1980, an average annual rate of 16.6%. The structure of GDP: the production sector's share of GDP will go from about 73% in 1976 to 76% in 1980 to the detriment of the services sector (whose share will decrease from 16.2% in 1976 to 13% in 1980), the distribution sector's share will remain practically unchanged (from 10.9% to 11%) as shown in table (6).

Realization of the plan will necessitate the creation of 548,000 new jobs. This will increase the active population from about 3 million in 1976 to 3.5 million in 1980. The percentage of active to total population should increase from 25.7% in 1976 to 27% in 1980.

The sectoral distribution of the labour force reflects the plan's relative priorities. 68.8% of the total labour force (2.3 million) to be employed in the production sector in 1980 (against 66.3% in 1976), 13.4% in the services sector (against 12.2% in 1976) and about 21% in the services sector (against 21.5% in 1976). The largest employment increase will be registered by manufacturing industries and by building and construction, whose respective shares of the labour force will increase from 7.9% and 4% in 1976 to 12.8% and 6.4% in 1980. This growth will take place at the expense of agriculture, whose share of the labour force will fall from 53% to 44% as illustrated in table 7.

4. Absorptive Capacity and Plan Implementation

(1) The Concept of Absorptive Capacity:

Many different definitions have been used,³ but perhaps the most widely quoted definition of absorptive capacity is that suggested by Adler. He defined this concept as "that amount of investment or that rate of gross

Table (5)
Ordinary and Development Budgets
(millions of Iraqi dinars)

	1976	1977	+	1978	+	1979	+	1980	+
Ordinary Budget	1,476	1,653	12	1,850	12	2,616	41	3,650	39
Auto. Govt. Agencies	2,075	2,326	12	2,812	21	3,569	27	5,213	46
Development Plan	1,573	2,377	55	2,800	19	3,283	17	5,240	60
Total	5,124	6,356	25	7,462	18	9,468	27	14,103	49

Source : Official Gazette, 14 January 1980
ID 1 = \$ 3.407

Table (4)
National Development Plan (1976-1986)
Investment Allocations
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1976	1977	1976-1980		Total	% of Total
			Public	Private		
Agriculture	268.0	389.9	2,374	180	2,555	18.7
Industry	709.0	966.0	4,000	360	4,360	32
Transport & Comm.	242.5	351.6	2,200	180	2,380	17.5
Buildings & Services	213.2	348.0	1,400	910	2,310	16.9
Other	60.8	301.6	2,026	-	2,026	14.9
Total	1,493.5	2,357.1	12,000	1,630	13,630	100

Source: Ministry of Planning.

15.4%) for transport and communication, ID 188 million (or 17.5%) for buildings and services, as shown in the following table (3).

Table (3)
Central Government Investment Allocations
April-December 31, 1975
(millions of Iraqi dinars)

Section	Allocations	Percent
Agriculture	207.5	19.3
Industry	448.0	41.6
Transport & Comm.	166.0	15.5
Buildings & Services	188.0	17.4
Others	66.5	6.2
Total	1,076.0	100.0

Source: **Annual Abstract of Statistics 1978.**
Ministry of Planning, P. 144.

(8) The National Development Plan (1976-1980)

This plan calls for investments totalling ID 13.6 billion, of which ID 12 billion is earmarked for the public sector and ID 1.6 billion for the private sector. The sectoral distribution of these investments is as follows: ID 2.5 billion (18.7% of the total) for agriculture, ID 4.3 billion (32%) for industry, ID 2.4 billion (17.5%) for transport and communications, ID 2.3 billion (16.9%) for buildings and services, and ID 2 billion (14.9%) for other sectors (see table (4).

In 1974, the time of the oil price boom, the 1976-1980 Plan initially called for investment of ID 5 billion. This amount was raised to ID 10 billion in 1975, and the plan was approved in its final form in June 1977. Nevertheless, it is reviewed each year, final allocations being made within the framework of the overall national budget. Thus, total investment for 1976, projected at ID 1,493 million a year, had risen to ID 1,573 million by year-end. The amounts allocated for the plan for the next four years were ID 2,375 million for 1977, ID 2,800 million for 1978, ID 3,283 million for 1979, and ID 5,240 million for 1980, the last year of the plan (see table 5).

Table (2)
National Development Plan (1971-1974)
Central Government - Annual Investment Programmes
(millions of Iraqi dinars)

Sector	1970	1971	1972	1973	1974	Total	% of Total
Agriculture	28	60	23	65	190	366	19.0
Industry	28	50	28	60	225	391	20.2
Transport & Comm.	15	28	16	40	120	219	11.3
Buildings & Services	13	28	22	45	175	283	14.7
Other *	32	36	46	100	459*	673	34.8
Total	116	202	135	310	1,169	1,932	100.0

* Includes international obligations and loans to government agencies.
 For 1974 this item also includes allocations for the development of the northern region and major development projects (principally petrochemical projects).

Source: Annual Abstract of Statistics 1976
 Ministry of Planning, Baghdad.

Table (1)

Sectional Investment Allocations and Actual Expenditures of
Development Programmes and Economic Plans, 1951 - 1974
(millions of Iraqi dinars)

Period	Agriculture		Industry		Transport & Communication		Buildings & Services		Total		%
	Alloc.	Expen.	Alloc.	Expen.	Alloc.	Expen.	Alloc.	Expen.	(1) Alloc.	(2) Expen.	
1951-1954	39.3	18.7	14.0	2.6	18.7	10.4	15.4	10.4	87.4	43.1	49.3
1955-1959	138.5	61.5	57.1	32.3	121.9	57.2	92.7	71.2	410.2	222.2	54.1
1959-1961	43.9	22.5	32.8	11.9	84.8	21.4	152.1	52.5	313.6	108.3	34.5
1961-1964	87.4	19.9	121.7	38.3	114.9	55.1	118.3	87.0	442.3	200.3	45.3
1965-1969	173.5	56.3	187.2	103.9	110.1	61.1	134.8	66.3	605.6	287.6	47.5
1970-1974	366.0	208.0	391.0	300.0	219.0	177.0	283.0	171.0	1,259.0	886.0	70.4
Total	848.6	387.9	803.8	519.0	669.4	382.2	796.3	458.4	3,118.1	1,747.5	56
%	100.0	45.7	100.0	64.5	100.0	57.1	100.0	57.5			

Sources. Compiled by the author from

- (1) Development of Investment Expenditures in Iraq 1951-1969, Economic Department, Ministry of Planning, Baghdad, April 1972.
- (2) Annual Abstract of Statistics 1976, Ministry of Planning

The second category includes projects of the self-financed public sector, such as those of the National Oil Company, ports and electricity agencies.

The plan had been revised and its central allocations increased from about ID 537 million as originally estimated to ID 1259 million. This considerable increase was attributed to the increase in oil revenues following the Tehran Agreement on oil prices in 1971 and in 1974. The sectoral distribution of allocations was as follows: ID 366 million (or 29% of the total) for agriculture, ID 391 M. (or 31%) for industry, ID 219 M. (or 17.5%) for transport and communication, ID 283 M. (or 22.570%) for buildings and services. (see table 1).

It should be noted, however, that a shift in planned allocations for 1974 which amounted to ID 1,169 million, has resulted in a change of emphasis, whereas industry emerged as the top priority sector. The increase in the industrial sector's allocations seems to have been accomplished at the expense of agriculture, whose final share declined to 19% (see table 2). This should not necessarily imply, however, a change in plan strategy. Rather, it is attributed to the fact that absorptive capacity tends to be greater in industry than in agriculture.

By the end of the plan period actual sectoral expenditures amounted to ID 886 million, distributed as follows: ID 208 million in agriculture, ID 330 million in industry, ID 177 million in transport and communications, and ID 171 million in buildings and services.

The lowest rate of implementation was in agriculture (56.8%) and the highest in industry (84.4%) as shown in table (1).

(7) Investment Allocations For the Period: April-December 1975

According to the old fiscal year, the 1970-74 Plan ended on March 31, 1975. Iraq adopted a new fiscal year (January - December 31) which became effective in 1976. Therefore, the transitional period prior to the 1976-1980 Plan covered only nine months, from April 1 to December 31, 1975. The investment allocations for this period amounted to ID 1,076 million, distributed as follows: ID 207 million (or 19.3% of total) for agriculture, ID 448 million (or 41.6%) for industry, ID 166 million (or

(3) The Provisional Economic Plan (1959-1961)

Total allocations for this plan amounted to ID 313.6 million. Top priority was given to the buildings and services sector which received ID 152 million or about 48% of the total. The transport and communications sector was second in importance, receiving ID 85 million (or 27%). The share of agriculture was ID 44 million (or 14%), and that of the industrial sector was ID 33 million (or 10.5%) of total allocations.

Actual expenditures were less than planned allocations in all sectors: agriculture (51%), industry (36.4%), transport and communications (25.2%) and buildings and services (34.5%) as shown in table (1).

(4) The Detailed Economic Plan (1961-1964)

Total allocations for this plan amounted to ID 442 million. Top priority was given to the industrial sector which received ID 122 million (or 27% of the total). The buildings and services sector was second in importance, receiving ID 118 million (or 26%). The transport and communications share, ID 115 million (or 26%). And that of agriculture was ID 87 million (or 20%) of total allocations.

Actual expenditures were less than planned allocations in all sectors: buildings and services (73.7%), transport and communications (48%), industry (31%) and agriculture (23%) as shown in table (1).

(5) The Five-year Economic Plan (1965-1969)

Total allocations for this plan amounted to ID 605.6 million. As in the case of the previous plan, this plan also emphasized industry and its share was ID 187 million (or 31% of the total), while that of agriculture ID 173 million (or 28.6%). The share of buildings and services was ID 135 (or 22%) and that of transport and communications was ID 110 million (or 18%) of total allocations.

Actual expenditures were 31% in industry, 48% in transport and communications, 49% in the buildings and services sector and 32% in the agricultural sector, as shown in table 1.

(6) The National Development Plan (1970-1974)

This plan includes projects of both the public and private sectors. Projects of the public sector are divided into two categories, according to the nature of finance. The first category includes projects of the central government sector which are primarily financed by oil revenues in addition to the contribution of governmental agencies and local and foreign loans.

The dramatic increase of oil revenues after 1973 encouraged the higher authority to step up development. This led the Planning Board to delegate some of its responsibilities to the executing ministries and agencies, empowering them to execute projects not exceeding ID 3 million, without having to refer to the Planning Board, except for the approval of the preliminary reports on these projects.

Since the beginning of the Five-year Plan (1976-1980) no major changes in the planning machinery have taken place. However, participation in the sessions of the Planning Board was greatly enlarged to include not only cabinet members of sectoral ministries, the governor of the Central Bank, four non-full time members and heads of the technical departments (renamed lately as Commissions) but also some high-ranking Baath Party members.

3. Development Programmes and Economic Plans:

(1) The First Programme (1951-1954)

Before the Development Board was established in May 1950, the Investment Budget had been a part of the general budget. The last investment budget was for the period 1949-1953 with annual allocations of ID 11 million.

Investment allocations for the First Programme (1951-54) amounted to ID 87.4 million. Although the industrial sector received ID 14 million or 16% of total allocations, the actual expenditure on industrial projects did not exceed ID 2.6 million or 18%. Allocations for the agricultural sector were ID 39 million, whereas actual expenditures did not exceed 50%. Transport and communication projects received ID 18.7 million whereas actual expenditures were about 55%. Buildings and services projects received ID 15.4 million, and actual expenditures were 68% (see table 1).

(2) The Second Programme (1955-1959)

Investment allocations for this programme amounted to ID 410 million, distributed as follows: ID 138.5 million (or 33.7% of the total) for the agricultural sector, ID 57 million (14%) for the industrial sector, ID 122 million (29%) for transport and communications, and about ID 93 million (22%) for buildings and services.

It should be noted, however, that actual expenditures in all sectors amounted to ID 222 million or 54% of the total allocations. (see table 1)

The 1964 Law of the Planning Board was amended according to Law No. 193 of 1964 whereby a Steering Committee (composed of the Minister of Planning and four full-time members) was established. The Board delegated some of its authority to the Steering Committee. According to the Law No. 18 of 1966, the composition of the Steering Committee was amended to include the Minister of Planning (as its chairman), four non full-time members and heads of the six technical departments: (1) Economic (2) Industrial (3) Agricultural (4) Transport and Communication, (5) Buildings and Services and (6) Educational and Social departments of the Planning Ministry.

(3) The Post-1968 Period

After 1968, the government embarked upon a new stage of elaborated and articulated economic planning. On April 1, 1970, the government enacted the Law No. 70, whereby the National Development Plan for fiscal years 1970-74 was put into effect.

According to this law, the Steering Committee was empowered with extensive authorities. These can be summed up in three main categories: firstly, to decide on all matters relating to the execution of the Five-year Plan and its annual investment programmes, the projects of which not exceeding ID 3 million, secondly, to decide on all matters relating to the self-financed projects, and thirdly, the Steering Committee can (subject to the approval of the Planning Board) terminate or limit some of the authorities of the executing ministries as deemed necessary.

It can be seen from the previous brief survey that the responsibilities of planning and execution were distributed at three levels: higher level (i.e., the Planning Board), middle level (i.e., the Steering Committee) and lower level (i.e., the executing ministries).

It should be noted, however, that this system of distribution of responsibilities was criticized on the ground that the Planning Board and the Steering Committee were practically in charge of functions of both planning and execution, and thus, the system was partly blamed for the delay in the implementation of the plan's projects.

During the second year of the National Development Plan (1970-1974), the higher authority showed interest in both regional and long-term planning. Therefore, two new departments in the Ministry of Planning were set up in 1971.

Perhaps one of the major shortcomings of that decision was the introduction of political instability (which characterized the political life of the country) into development programmes.

It should be noted, however, that the development strategy designed by the Development Board did not change as a result of setting up the Ministry of Development.

(2) The Period 1958-1968

Following the July 1958 Revolution, important changes were introduced into the planning machinery of Iraq. In 1959, the Ministry of Development was replaced by a Ministry of Planning and the Development Board was replaced by a Planning Board. The Planning Board was confined to plan formulation and to the follow-up of plan implementation.

Centralized planning and execution thus were replaced by centralized planning and decentralized execution, with planning becoming the responsibility of the Planning Board and the Ministry of Planning and execution becoming the responsibility of the ministries concerned depending on the nature of each project. The technical departments, which originally formed the main part of the Ministry of Development were transferred to the sectoral ministries. Moreover, the share of the Development Budget from oil revenues was reduced from 70 percent to 50 percent, due to increasing expansion of government current expenditure.

The planning machinery continued to undergo changes after 1963, the purpose of which was mainly to ensure that the Planning Board would have more independence and continuity and would be less vulnerable to political changes.

In April 1964, the government enacted Law No. 44 of the Planning Board, according to which the "Board was entrusted with the formulation (subject to the approval of the Council of Ministers) of the economic, fiscal, monetary and commercial policies needed for the implementation of the plan. The Board was empowered also to supervise the preparation of the annual Ordinary Budget in conformity with the requirements of the plan. Moreover, the Board was authorized to orient the economic activities of the private sector within the general framework of the plan. Except for formulating the plan and performing some follow-up functions, however, the Board made little use of its prerogatives."²

According to the 1970-74 plan and the 1976-80 plan, Iraq's economic development strategy is based on industrial diversification, agricultural self-sufficiency and infrastructural development, improvement of social services and education, reduction of regional differences and standard of living discrepancies between rural and urban areas. However, these objectives have not been fully realized, mainly due to the fact that the process of development has been restrained by a number of factors, including those limiting the absorptive capacity of the Iraqi economy.

The purpose of this study is to examine the main factors that have limited the absorptive capacity of the Iraqi economy during the last three decades. This necessitates a review of the structure and functions of the planning machinery throughout the period under study. The general features of the various development programmes and plans will be examined in terms of their sectoral allocations and actual investment expenditures. Finally, the absorptive capacity of the Iraqi economy will be discussed vis-a-vis analysing the shortcomings in plan implementation.

2. The Planning Machinery:

Ever since the establishment of the Development Board in May 1950, the planning machinery of Iraq has undergone frequent changes, particularly so during the period immediately following the 1958 Revolution.

It is not intended here to discuss in detail all the changes that have taken place in the planning machinery but rather to point out very briefly some of the main changes and the rationale behind them.⁽¹⁾

(1) The Period 1950-1958

The Development Board, which started operations towards the end of 1950, was entrusted with setting up a development plan for the country. Five technical departments were set up: (1) irrigation, (2) transport (3) industry (4) agriculture and (5) housing. The Board had a separate budget and its revenues consisted of the entire oil revenues. Due to the increase in oil revenues as a result of the new agreement concluded with the oil companies in 1952, the government decided to reduce oil revenues allocated to the Development Board to 70 percent of the total. This was attributed to the increase of government current expenditures.

The Board was accused of having too much power and independence, and the government decided in 1953 to set up a Ministry of Development.

Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity 1951-1980 *

Abdul Wahab Al-Ameen* **

1. Introduction:

There is little doubt that the main objective of economic planning is the efficient allocation of economic resources, which are often quantitatively and / or qualitatively limited. A part from its oil resources, Iraq is favoured with other resources such as fertile land, water, and mineral deposits.

Ever since the early 1950's, rising oil resources, especially after 1973, have stimulated Iraq's economic development. Over the 1954-73 period, the gross domestic product (GDP) increased in real terms at an average rate of 6% per annum and increased by 10% and 18% in 1974 and 1975 respectively. The 1976-80 plan expects Iraq's GDP to increase by an annual growth rate of 16.6%.

Oil is the most important sector in the economy. Its contribution to GDP increased from about 40% in 1953 to 53.4% in 1976, whereas it employs less than 1% of the total labour force (estimated at about 2.96 million by 1976).

In contrast to the rising share of the oil sector in the Iraqi economy, that of agriculture has declined sharply since the early 1950's. Its share of the GDP declined from 22% in 1953 to 7.6% in 1976, and it is expected to decline further to 5% during the 1976-80 plan, whereas its contribution to the labour force is expected to fall from 53% to 44% during the plan period.

Cultivable land in Iraq is estimated at 12 million hectares or a little more than one-fourth of the total area of the country. However, due to the widespread practice of the fallow system, only about a fourth of the cultivable land is actually cropped in any given year. This and other problems, such as soil salinity, water-logging, shortage of trained personnel, poor maintenance, lack of incentives, etc., have led to the decline in agricultural productivity.

** A paper presented to the 7th International Energy Conference held in Boulder on October 15-16, 1980 sponsored by the International Research Center For Energy and Economic Development, University of Colorado, U.S.A.*

*** Associate Professor and Chairman of the Economics Department at Kuwait University.*

New Publications on the Arab World

Arab Studies Quarterly

With articles written from the perspective of Middle Easterners, this journal presents critical works on Arab society, politics, economy and history with the aim of combating entrenched misconceptions and distortions. *Subscriptions \$16.00 for one year \$30.00 for two years*

Palestinian Dilemma: University Education and Radical Change Among Palestinians in Israel, by Khalil Nakhleh

An anthropological study of the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel, exploring dynamics of conflict and change in Palestinian educational patterns and systems. 134 pages: \$5.00 in paper

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghreini

The human dimensions of the Palestinian tragedy are vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein. The volume includes recollections by people such as Uri Averbach, Sami Jayousi, I.F. Stone, Mahmoud Darwish and Edward Said. 208 pages: \$6.50 in paper

Also Available:

South Lebanon: Special Report No. 2. Focusing on the history and geopolitics of southern Lebanon. 38 pages: \$3.50 in paper

Camp David: A New Balfour Declaration: Special Report No. 3. Includes a comprehensive collection of articles and documents. 90 pages: \$3.50 in paper

Reaction and Counterrevolution in the Contemporary Arab World. 55 pages: \$4.00 in paper

Write To: Assoc. of Arab-American University Graduates,
P.O. Box 456 Turnpike Station Shrewsbury, MA 01545

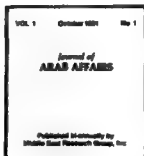


Add \$.40 for each book for postage and handling
Catalogue of publications available upon request

We May Step on your Toes

The *Journal of Arab Affairs* is a journal of informed commentary published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG), a California corporation. The first issue is scheduled for publication in October 1981.

The articles which will appear in the journal will not represent any consensus of beliefs and they will not be identified with any one school of thought. The journal will be hospitable to many divergent and unconventional analyses of Arab affairs.



Many of our readers including members of the journal's editorial board will fully disagree with some opinions and views expressed in some articles. However, we are determined to provide a forum for the unconventional and the daring.

The editor invites contributions on all aspects of contemporary Arab affairs. Address articles to the Editor, *Journal of Arab Affairs*, 2611 North Fresno Street, Fresno, California 93703, U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the journal.

International Editorial Board

Yusuf Fawzi
Editor

Badr Al-Hakim
University of Aleppo

Frederick Adel
School of Advanced International Studies
Johns Hopkins University

Salim Al-Sayid
Qatar University

Hassan Al-Shawab
Kuwait University

Rafik Al-Sulhi
Kuwait University

Farid Al-Sulhi
Kuwait University

Mohamed Badir
Khartoum University

Iman Bili
University of Tunis - Tunisia

Abdul Wahab Bushdella
Yamou University

Mohammed Boudi
Mohammed VI University - Rabat

Naji Chouk
Massachusetts Institute of Technology

Peter Hagopian
Routledge & Kegan Paul Books Ltd

Michael Haddad
Georgetown University

Adnan Mansour
American University of Beirut

Asih Yassin
Al-Sabeel and Graduate and Issues

Malcolm Kerr
University of California - Los Angeles

Ahmed Khalifa
Center for Contemporary and Social Research - Cairo

Youssef Khatib
University of Houston

Mansour Saegheh
The Arab Standard

Ali Shabazz
University of Guelph - Guelph

Thomas Sorensen
Capped Group Inc

Michael Suleiman
Kansas State University

Edward Teyssandier
Center for studies on Non-Sovereign Countries of the
Polish Academy of Sciences

Subscription Form

Name

Address

Individuals \$25.00 per year ☐
\$27.00 2 years ☐

Institutions \$25.00 per year ☐
\$27.00 2 years ☐

Foreign subscriptions add \$5.00 annually for
additional postage

All orders prepaid in

Journal of Arab Affairs
2611 N. Fresno Street
Fresno, California 93703 U.S.A.

52. **Al-Ahram**, April 3, 1978, p. 9.

53. See for example Louise G. Richards, "Consumer Practices of the Poor", in Lola M. Irelan, ed., **Low-Income Life Style** (Washington, D. C.: U.S. Department of Health, Education and Welfare, August 1967, pp. 67-86, David Caplovitz, "The Merchant and the Low Income Consumer", in Norman Kangun, Ed., **Society and Marketing: An Unconventional View** (New York: Harper & row, Publishers, Inc., 1973), pp. 222-236. and "The High Price of Being Poor", **Changing Times**, The Kiplinger Magazine, August 1968, reprinted in Kangun, pp. 237-245.



27. Karl P. Sauvart, "His Master's Voice", *Ceres*, September-October, 1976, p. 51.
38. Richard J. Barret and Roland E. Muller, **Global Reach : The Power of Multinational Corporations** (New York: Simon and Schuster, 1974), p. 145.
39. James A. Lee, "Cultural Analysis of Overseas Operations", *Harvard Business Review*, March-April, 1966, pp. 106-108.
40. Daniel Creamer, **Overseas Research and Development by United States Multinationals, 1966-1975: Estimates of Expenditures and Statistical profiles** (New York: The Conference Board, Inc., 1976).
41. *Ibid*, p. 35.
42. *Ibid*, p. 5.
43. *Ibid*, pp. 63-65
44. *Ibid*, pp. 63 & 65.
45. Richard W. Moxon, **The Cost, Conditions, and Adoption of MNC Technology in LDCs**, Working Paper No. 76-53(C), November 1976 Graduate School of Business Administration, New York University pp. 33-34.
46. Reed Moyer, "The Structure of Markets in Developing Countries", *MSU Business Topics*, Autumn 1964, pp. 43-60, reprinted in William G. Moyer, Jr. and David L. Wilemon, Ed., **Marketing Channels: A System Viewpoint** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1971), pp. 66-67.
47. Constantine V. Vaistos, **Interaffiliate Charges by Transnational Corporations and Intercountry Income Distribution**, Unpublished Doctoral Dissertation, Harvard University, June 1972, quoted in Barnet and Muller, *op. cit.*, p. 158.
48. Barnet and Muller, *op. cit.*, pp. 157-158.
49. *Ibid*, p. 187.
50. Raymond Vernon, **Storm over the Multinationals: The Real Issues** (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1977), p. 82.
51. Mike Muller, "Selling Health - or Buying Favour ?", *New Scientist*, February 1977, pp. 266-267.

22. Ibid, pp. 293-301.
23. Charles P. Kindleberger, **Economic Development** (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1965), pp. 18-38.
24. Ibid, p. 38.
25. The writer depended in this section mainly on Benjamin Higgins, **Economic Development: Principles, Problems and Policies**, (New York: W. W. Norton & Company Inc., 1967), pp. 3-33, Jagdish Bhagwati, **The Economics of Underdeveloped Countries**, (London: World University Library, 1966), pp. 43-102, Kindleberger, *op. cit.*, pp. 3-39 and Meir and Baldwin, *op. cit.*, pp. 293-314.
26. Higgins, *op. cit.*, p. 16.
27. Ibid, p. 17.
28. Ibid, pp. 17-22.
29. **New Directions and New Structures for Trade and Development TD/183/Rev. 1** (New York: United Nations, 1977), p. 44.
30. J. C. Abott, "Marketing Issues in Agricultural Development Planning" in Reed Moyer and Stanley C. Hollander, Ed., **Markets and Marketing in Developing Countries** (Chicago, Illinois: American Marketing Association, 1968), p. 99.
31. Ibid, pp. 103-104.
32. P. T. Bauer, "Some Aspects and Problems of Trade in Africa", in Moyer and Hollander, *op. cit.*, p. 64.
33. Ibid, pp. 53-54.
34. Walt W. Rostow, "The Concept of a National Market and its Growth Implications", Peter D. Bennet, Ed., in **Marketing and Economic Development**, (Chicago, Illinois: American Marketing Association, 1965), p. 19.
35. Harper W. Boyd, Jr. and Abdel Aziz El Sherbini, "Wholesaling in Egypt", in Robert Bartels, Ed., **Comparative Marketing: Wholesaling in Fifteen Countries** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1963), pp. 92-105.
36. Bartels, *op. cit.*, p. 291.

Protection," the Economic and Social Council requests the Secretary-General to prepare, and to submit to the Council at its sixty-fifth session, a survey illustrative of the range of institutional and legal arrangements existing in the field of individual consumer protection at the national level, with a view to identifying needs for co-operative and assistance in this field that may be provided at their request to the countries concerned, particularly developing countries." Also, see **Consumer Protection: A Survey of Institutional Arrangements and Legal Measures**, report of the Secretary General, United Nations Economic and Social Council E/1978/81, 8 June 1978.

10. **"Consumer Advisory Council, First Report"**, Executive Office of the President (Washington, D.C.: United States Printing Office, October 1963).

1. Nixon, Richard M., **The Office of Consumer Affairs**, Executive Order No. 11583: 92 USCA 2531, February 26, 1971, quoted in Gerald G. Udell, "A Call for a Philosophy of Consumer Rights", **Combined Proceedings**, 1974, American Marketing Association, pp. 335-336.

12. See Aaker and Day, *op. cit.*, pp XVIII-XX, Watters, *op. cit.*, pp. 70-73 and Udell, *op. cit.*, p. 337.

13. For a brief survey of consumer education programs in the United States, see Paul N. Bloom and Mark J. Silver "Consumer Education: Marketers Take Heed", **Harvard Business Review**, January-February 1976, pp. 33-36 and p. 40.

14. Udell, *op. cit.*, pp. 337-338.

15. Gerakl M. Meier (ed.), **Leading Issues in Economic Development**, (Oxford University Press, 1970), p. 7.

16. Harvey Leibenstein, **Economic Backwardness and Economic Growth**, (New York: John Wiley & Sons, 1957), pp. 10-11.

17. Irma Adelman, **Theories of Economic Growth and Development** (Stanford, California: Stanford University Press, 1961), p. 1.

18. *Ibid*, pp. 1-2.

19. *Ibid*, p. 9

20. *Ibid*, p. 147.

21. G. M. Meir and R. E. Baldwin, **Economic Development: Theory, History, Policy** (New York: John Wiley & Sons, 1957), p. 293.

FOOTNOTES

1. For a summary of the historical development of consumerism in the United States, see Robert O. Herman, **The Consumer Movement in Historical Perspective** (University Park, Pennsylvania: February, 1970) and G. Glenn Walters, **Consumer Behavior: An Integrated Framework** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1973), pp. 60-73. For a discussion of consumerism in the United States during its early stages see Kenneth Dameron, "The Consumer Movement", **Harvard Business Review**, (January 1939, pp. 271-289).
2. For a discussion of the causes of the 1960s consumerism movement in the United States, see Philip Kotler "What Consumerism Means for Marketers", **Harvard Business Review**, May-June, 1972, pp. 48-57, Richard H. Buskirk and James T. Rothe, "Consumerism: An Interpretation", **Journal of Marketing**, October 1970, pp. 61-65 Virginia Knauer, "The Growing Impact of Consumerism on Marketing Government Relationships", in William Lazer and Eugene J. Kelly, Ed., **Social Marketing: Perspectives and Viewpoints** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1973), pp. 147-153, and David A. Aaker and George S. Day, Ed., **Consumerism: Search for the Consumer Interest** (New York: The Free Press, 1974), pp. xvii-xxvii.
3. for a summary of consumer protection programs and the role of consumers organizations and international organizations, see **Study Guide on Consumer Protection** (Geneva: International Labor Office, 1973), pp. 19-31, and United Nations Economic and Social Council, **Activities of the United Nations System Related to Consumer Protection**, Report of the Administrative Committee on Co-ordination, E/5996, 20 June 1977.
4. Leslie M. Dawson, "The Human Concept: New Philosophy for Business", **Business Horizons**, December 1969, pp. 29-38.
5. Kotler, *op. cit.*, pp. 54-55
6. Martin Bell and C. William Emory, "The Faltering Marketing Concept", **Journal of Marketing**, October 1971, pp. 31-42.
7. Frederick E. Webster, Jr., **Social Aspects of Marketing** (Englewood Cliffe, N.J.: 1974), p. 106.
8. *Ibid.*, p. 109.
9. In operative paragraph 2 of the United Nations Economic and Social Council Resolution 2111 (LXIII) of 11 August 1977 on "Consumer

powerful position of manufacturers, wholesalers, and sometimes retailers, in relation to consumers, together with the absence of consumer advocates and consumer organizations in many developing countries. As the majority of consumers in these countries have low incomes, low education, or are illiterate, they are not able to organize into consumer groups. They are also not likely to be concerned with issues of consumer protection. Moreover, affluent consumers in developing countries may not feel the pressure of high prices and inappropriate marketing practices, since their level of income enables them to maintain a high standard of living. Middle-class consumers constitute the only group which may feel the need for consumer protection. However, the absence of consumer organizations may frustrate their efforts regarding consumer protection. Similarly, the consumers' right for redress is severely limited in developing countries due to lack of effective mechanisms for handling of complaints, lack of consumer legislation, lengthy and costly judicial procedures, and the absence of consumer organizations. Problems of consumer redress in rural areas in developing countries are extremely complex. As consumers in these areas have low-incomes, and are mostly illiterate, they are not able to protect their rights through the complicated and costly judicial procedures.

consumers that they are not receiving more value for their money when buying products in connection with some sales promotion items.

Consumers in developing countries suffer from the lack of correct and adequate information regarding products, terms of sale, and procedures to be followed for handling complaints. Inadequate attention is given to information regarding product quality, ingredients, performance, uses, unit prices, and the harm that may be caused by the use of certain products. Ingredient and nutrition labelling of products is not common, with the exception of a small number of imported products for which ingredients, and sometimes, nutrition information is provided on packages in the language of the country of their origin. Unit pricing for packaged products is almost non-existent. Under these circumstances consumers do not have access to information which enables them to evaluate alternative products and make intelligent purchasing and consumption decisions. A lack of information also exists regarding cost of credit on instalment purchases, terms of warranties, and occasionally costs of maintenance services.

The lack of such information in developing countries can be attributed to inadequate attention given by governments of developing countries to the establishment of product standards, product testing, gathering and dissemination of information, as well as lack of concern among consumers for obtaining and using information. This lack of concern among consumers results primarily from the existence of low levels of income, education, and literacy in many developing countries. It also proceeds from a general low level of skills among consumers in developing countries with regard to determining consumption needs and making purchasing decisions. To raise the level of consumers' skills in this area, there is a need for effective consumer education programs.

The right to consumer education is not recognized in developing countries. Consumer education programs are confined only to home economics courses at the high school level. In addition, such courses are limited in scope and given to female students only. Thus, there is a lack of consumer education programs for consumers at various levels of society in developing countries. Such programs are urgently needed to raise the consumers' skill in making intelligent consumption and purchasing decisions, rational management of their financial resources, and protection of their rights as consumers.

Problems and Issues Related to Consumer Representation and Redress

In most developing countries there is a lack of adequate consumer representation in governmental decisions and in the enactment of legislation dealing with various aspects of the marketing system and consumer protection. This situation has come about mainly from the

Problems of Consumer Protection Related to Promotion, Consumer Information and Consumer Education.

Advertising and other promotional methods are used widely by business enterprises in developing countries to influence consumer's buying decisions regarding products and services. Advertising messages rarely aim at providing information to consumers in order to enable them to make good purchasing decisions. Frequently, advertising messages used in advanced countries are also used in developing countries without any changes, or by merely translating the texts of the advertisements or television commercials. Such advertising messages may influence the consumer's decision-making process in a way which may counter his own interests and welfare.

There are no effective control programs over advertising in most developing countries since consumer protection in general is not given high priority by governments of such countries. Thus, consumers are frequently exposed to deceptive advertising messages of various types. There is a lack of legislation and programs which establish criteria for determining the form and extent of deception contained in advertising messages; measures for control over advertising prior to the publication or broadcast of advertisements and commercials; and measures of corrective advertising when necessary.

In addition, few adequate controls exist over promotional methods in developing countries. One method which usually involves inappropriate practices is the use of "sale" programs by retailing establishments in which the prices of selected products are to be reduced during a specific period of time. Retailers usually use incorrect information about reductions in prices. In addition, items sold at reduced prices usually include those items for which demand is low because of their obsolete styles or models, as well as items which are available only in limited colors and sizes. This results in deceiving consumers regarding the conditions surrounding such "sale" programs.

The use of other sales promotion methods, such as the distribution of some products such as gifts, or stamps which may be redeemable for gifts, may be against consumers' welfare in developing countries. Such practices succeed due to the low level of awareness among consumers of the real value of the items they receive free in connection with their purchases, as well as the lack of effective control measures on the use of sales promotion methods. Moreover, some sales promotion items are suitable mainly to the need of high-income consumers. In addition, sales promotion items may be used by retailers to get rid of low quality or obsolete products, or to disguise the real effect of price increases. Thus, it may not be evident to

high commissions or other questionable payments in some developing countries to avoid governmental restrictions or gain control over markets. Such practices may increase the firms' operating expenses in local markets, and may ultimately result in increased prices paid by consumers in developing countries. A transnational firm which adopted questionable promotional methods in the Philippines in order to control the market for infant's milk illustrates this point.⁵¹

The lack of competition in the markets for many products, and the lack of effective governmental control programs are the main causes of increase in prices in many developing countries. As mentioned above, the markets for many products, especially imported products, in developing countries are characterized by the lack of competition. Some enterprises in such countries engage in price-fixing practices. Some importers may also engage in corrupt practices to influence governmental officials to abandon programs aimed at strengthening competition in local markets. An unsuccessful attempt by some importers of pharmaceutical products in Egypt in 1978 to influence the Minister of Health in order to abandon programs aimed at the manufacture of pharmaceutical products in the country illustrates this point. The Minister exposed this attempt to the public.⁵²

If a developing country has a rigid social structure and a traditional culture which emphasize kinship and personal relations there may be discrimination in prices among consumers. Higher discounts and better selling terms are granted to buyers with high social status or with good personal relations with the seller. This is a recognized feature of the marketplace in many developing countries which have the above characteristics. These practices result in a violation of a basic right of consumers, namely the right to equality, which has been recognized in the United States and other advanced countries. The final effect of such practices is usually seen in high prices paid by low-income consumers in developing countries.

Prices paid by low-income consumers in developing countries may also be higher than prices paid by high-income consumers. This results from the purchasing habits of low-income consumers. Such consumers do not usually shop discriminatingly for alternative products and sellers. They often buy in small quantities and rely heavily on credit. Some merchants in areas of low-income consumers take advantage of these consumers and charge high mark-ups for lower quality items. They are enabled to follow this practice by extending credit to low-income consumers. Studies have also revealed that consumers residing in low-income areas in the United States pay more for particularly durable consumer goods than consumers residing in high-income areas.⁵³

related to prices in developing countries result from pricing practices and the monopoly position of transnational firms, lack of competition in local markets, inadequate price control programs, rigid social structures, traditional behavioral patterns, and purchasing practices of low-income consumers.

Pricing and other business practices of transnational firms may result in higher prices in developing countries. An important objective of transnational firms is to maximise profits on their global operations. This leads to the adoption of transfer pricing policies which aim at minimizing taxes paid by transnational firms, overcoming the restrictions on the remission of profits to the home country, or avoiding criticism by various groups regarding high profits generated in host countries. Thus, transnational firms may adopt pricing policies which result, in turn, in high prices paid by consumers in host countries. The pricing practices of the subsidiaries of transnational pharmaceutical firms in Colombia have resulted in considerably high prices for medicines in this country.⁴⁷ Also, transfer pricing practices by transnational firms may result indirectly in high prices in developing countries. Some transnational firms may underprice their exports to foreign affiliates in countries with lower tax rates than those existing in other countries in which they have some of their operations. However, high salaries and high expenses incurred by the foreign affiliates may result in higher costs of the products they produce. When such affiliates export their products to other countries, prices to consumers may be high. Some cases of underpricing of exports by affiliates of some transnational companies were also cited by Barnett and Muller.⁴⁸ In addition to transfer pricing policies, transnational firms may engage in price-fixing in collaboration with their foreign affiliates, thus causing an increase in prices paid by consumers in host countries. This was also a practice followed by some transnational pharmaceutical companies.⁴⁹

Transnational firms may also cause an increase in prices for products produced by their foreign affiliates or by other independent firms by charging high prices for various elements of technology transferred by them to such enterprises, thus raising the costs of their products. High costs are then recovered through increasing prices paid by consumers.

The monopoly position which some transnational firms enjoy usually results in the control of markets for many products in developing countries. Although competition faced by transnational firms in global markets is increasing, some transnational firms may be able to attain a dominant position in local markets through product differentiation strategies and advertising practices.⁵⁰

Some transnational firms may adopt the practice of paying artificially

Problems related to the availability and other marketing aspects of services are complex in developing countries. Some types of insurance services such as medical insurance are not available, or available only in limited scope and at high costs in developing countries. The cause may be lack of concern for medical insurance among consumers and employers, low level of income, or inadequate government support of such programs in developing countries. Medical services are not usually adequate in terms of scope and quality. The performance of medical services by private hospitals and physicians is not well regulated in many developing countries.

Thus, the major issues related to consumer protection regarding the availability of products and services, product standards and qualities, and adequacy of after-sale services and warranties in developing countries are:

1. To what extent may the uneven distribution of income be allowed to be a factor in directing the marketing system toward the satisfaction of the needs of affluent and middle-class consumers, and result in the neglect of the needs of low-income consumers.
2. To what extent may unattractive marketing opportunities related to the marketing of products and services to low-income consumers be allowed to be a barrier to the availability of products and services to such consumers.
3. To what extent may the lack of competition in markets for many products be allowed to result in product shortages.
4. To what extent may balance of payments deficits be allowed to influence the availability and quality of products.
5. To what extent may transnational firms be allowed to pursue production policies which might result in satisfying the needs of affluent and middle-class consumers, and achieving high level of exports at the expense of satisfying the needs of low-income consumers.

Problems and Issues Related to Prices:

The problems of consumer protection regarding prices in developing countries are somewhat different and more complicated than those which are encountered in developed countries. Not only are prices for many products in developing countries higher than prices for similar products in developed countries, but -also pricing practices by enterprises in many developing countries are against consumers' welfare. The problems

In addition to the problems of product availability and product qualities in developing countries, which have been discussed in detail in this section, there are other problems related to product safety, product quality, and services in developing countries which stem from conditions other than those discussed earlier. One of these conditions is the lack of effective mechanisms for the establishment and enforcement of product standards in many developing countries. In some developing countries, manufacturing has not developed to a stage where enterprises have gained expertise in product development, thus preventing voluntary establishment of product standards. Such lack of development of manufacturing may also be a factor in the lack of effective measures by the governments of developing countries to establish product standards and enforce their application. Programs related to product standards may not be conceived as having priority in such developing countries in comparison with other important measures aimed at industrialization.

In developing countries which rely heavily on imports, the establishment of product standards and enforcement of their application may constitute a difficult task given the diversity of resources, bureaucratic structures of governmental agencies, and the relative priorities of other developmental programs. The absence of programs for the establishment and administration of product standards in developing countries may result in the marketing of products of poor quality and unsafe features. It may also be a barrier to good purchasing decisions by consumers.

The preoccupation of developing countries with industrialization and other developmental programs may result in giving low priority to consumer protection programs in general. Some aspects of consumer protection which may not receive high priority by governments of developing countries are those which regulate the flow of products to overcome product shortages; establish measures for product safety in order to protect consumers against themselves and against harm that may be caused through the use of products by other consumers; and aim at the prevention of air pollution, water pollution and pollution of other parts of the environment. Such programs and measures are usually lacking in rural areas of developing countries.

The existence of unregulated ring markets in rural areas of developing countries usually aggravates the problems of consumer protection since control over various product characteristics and other selling conditions are difficult to establish in such markets.

expenditure by U.S. multinationals in 1972 was about 10.7 per cent of all research and development expenditures of parent companies financed by company funds in that year.⁴¹ These overseas research and development expenditures were concentrated in highly industrialized countries of Western Europe and Canada. Research and development expenditures in developing countries in 1972 amounted to only 3.3 per cent of overseas research and development expenditure of U.S. multinationals.⁴²

The above-mentioned study also reveals some interesting results related to overseas research and development expenditures in terms of product fields. The overseas expenditures by U.S. multinationals on applied research and development, which accounted for about 97 per cent of all overseas research and development expenditure in 1972, were concentrated in two product fields. These were motor vehicles and equipment (54 per cent) and office, computing, and accounting machines (30 per cent).⁴³ The percentages of overseas applied research and development expenditures on food and kindred products, drugs and medicines, agricultural chemicals, and construction and mining were negligible. They were 1.3 per cent, 1.5 per cent, 0.3 per cent, and 0.7 per cent for the above mentioned product groups respectively. In addition, the study reveals that expenditures on applied research and development by 135 foreign affiliates of 37 U.S. parent companies were in product fields similar to those product fields of parent companies on which applied research and development expenditures had been made. Foreign affiliates allocated applied research and development expenditures on 149 product fields of which 83 per cent, or 124, were identical in classification with those of the parent companies. "There were only 25 product fields receiving attention from the foreign affiliates that were not on the research roster of their parents". Thus, applied research and development on the part of foreign affiliates of United States multinationals seems to have been primarily an extension of research in product fields of the parent companies.⁴⁴

On the basis of the foregoing discussion, it seems reasonable to conclude that transnational firms have not given enough attention to the development of products appropriate to the conditions of developing countries. In addition to cultural bias and engineering bias on the part of executives in multinational companies, lack of concern for development of products appropriate to developing countries may have resulted from two other conditions. One of these conditions is the high cost of product development, on the one hand, and the small market size for many products in developing countries, on the other. This may result in a low rate of return on investment. The other condition is related to market structures in developing countries. Some transnational firms with monopoly positions may have an irrational bias against products appropriate for developing countries, the resulting reduction in profits being covered by high profits in consequence of their monopoly position.⁴⁵

to the export of many basic commodities for the purpose of obtaining foreign currencies. This leads to shortages of many commodities in local markets. Some of the commodities designated for export may be available in local markets, but in low qualities. In addition, some developing countries with balance of payments deficits may concentrate on the manufacture of certain products primarily for export. This leads in many cases to diverting the production capacities from the manufacture of the products needed by their consumers, and consequently to product shortages. As some developing countries enter into bilateral trade agreements the problems of product shortages and lack of consumer choice are increased. In addition to product shortages created by designating some agricultural and manufactured products for export, imported products on the basis of bilateral trade relations may not be suitable to consumers' needs or may be of low quality.

Faced with problems of shortages of basic commodities which are exported, some developing countries may exclude certain commodities which are in short supply in the local markets from export, or limit the quantities exported. This, coupled with imposing a ceiling on prices of such commodities, may paradoxically result in limiting their supply in the local market. Producers of such commodities tend to build temporary inventories, or limit their production, hoping that export restrictions may be lifted.

Problems of lack of consumers' products in developing countries are increased by transnational corporations and their activities related to product development. One of the major criticisms of transnational corporations operating in developing countries is that they do not adapt products to suit the conditions of host countries. Rather they tend to manufacture products which have been developed for affluent and high-income consumers in advanced countries. These products sometimes have a built-in bias, and include unnecessary features which increase their prices and maintenance costs. Local companies in developing countries also tend to imitate transnational firms in product development activities. This results in the lack of many products needed by low-income consumers. Although a few transnational companies, such as Ford and General Motors, have adapted some products to the needs of developing countries, many tend to market products which were produced for advanced countries without modification. A study conducted by the Conference Board, which dealt with overseas research and development expenditures by U.S. multinationals, throws some light on the practices related to product development in host countries.⁴⁰ The study included an estimate of research and development expenditure in 1972 on the basis of a survey which included a sample of large U.S. parent companies and their foreign affiliates. The study reveals that overseas research and development

countries. These goods may have built-in obsolescence and result in high operating maintenance expenses. This also results in the neglect of the needs of low-income consumers for low-cost transport services or vehicles, appliances, housing, and low-priced food products with adequate nutrition value.

The dependence on imports also creates an inefficient marketing system in a developing country. Import markets are characterized by the dominance of a small number of importers who determine the types, qualities, and quantities of goods to be imported. They are usually motivated by high margins on goods imported regardless of the benefits to consumers. Furthermore, importers in developing countries tend to create artificial shortages of products by hoarding inventories of imported products in order to raise prices. This also contributes to the lack of many imported goods. In addition, importers in developing countries are interested in selling their products in local markets in which a high level of demand exists. They are not interested in penetrating the markets in remote areas. This impedes integration of national markets, and contributes to the existence of marketing dualism in the developing country. This, in turn, is likely to result in shortages of imported goods which some middle-class consumers residing in rural areas of developing countries may be willing and able to buy.

After-sale services and warranties are not usually adequate in developing countries which depend heavily on imports. As few powerful importers control the markets for imported goods, the bargaining power of consumers becomes weak. Importers or their agents determine the availability of spare parts, types of warranties and the cost of after-sale services. Some spare parts may not be available or only available at high prices. Warranties may not be adequate, and after-sale services may be available only at high cost to the consumers in terms of price paid and the time lost in performing services. Again the lack of qualified technicians and service facilities in developing countries usually contribute to poor quality and high costs of product services. All these result in problems related to consumer protection in developing countries regarding warranties and the availability and costs of maintenance services.

Other conditions which exist in many developing countries and which lead in many cases to product shortages are those conditions which are associated with problems of balance of payments. As many developing countries suffer from deficits in their balance of payments they adopt measures aimed at the restriction of imports and the encouragement of exports. Restrictions on imports usually result in shortages of many products and the creation of unregulated markets for imported goods. This restricts consumers' choices. Some countries adopt measures leading

Thus, the dominance of transnational advertising agencies and transnational communications networks contributes to directing the activities of the marketing systems in developing countries toward the production of goods needed by affluent and middle-class consumers, and diverting part of the scarce resources from satisfying the needs of low-income consumers. In some developing countries this takes place through dependence on imports, and in others, through the activities of transnational corporations, as illustrated later in this paper. In some developing countries which restrict imports and in which the activities of transnational firms are limited, enterprises which engage in the production of import-substitution goods are established. Such enterprises usually give primary attention to the production of goods needed by affluent and middle-class consumers for which demand is high. The rate of return on investment in the projects needed for the production of such goods is likely to be higher than the rate of return on the projects needed for the production of goods for low-income consumers. This results in the neglect of satisfying the needs of low-income consumers, and in limiting greatly their exercise of the right to choose in making purchasing decisions.

In cases where developing countries adopt and encourage programs for the production of import-substitution products, the needs of low-income consumers are often neglected. As mentioned above, business enterprises tend to engage in the production of goods needed by affluent and middle-class consumers. They usually tend to copy the design of products which were previously imported rather than engage in product development activities according to the prevailing economic conditions. In adopting such practices, business enterprises are usually motivated by their desire to appeal to affluent and middle-class consumers, and avoid high costs of product development. Also, such enterprises may rely on licensing or technical assistance by firms based in developed countries. In such cases, local enterprises tend to imitate the designs of products produced by the foreign firms with which they have licensing or technical assistance agreement. Local firms rarely adopt new designs with the objective of increasing the benefits of products to consumers.

In the developing countries which depend heavily on imports, goods imported are not developed according to the needs of consumers in these countries. They are rather developed on the basis of what managers in enterprises in developed countries think of the need of consumers in developing countries. In other words, goods exported to developing countries reflect what one writer³⁹ calls the "self-reference criterion" of developed-country managers. This often leads to the export of goods which are not suitable to the economic conditions in the developing

which exist in their advanced home countries to developing countries through their affiliates. They also adopt production patterns which encourage the marketing of goods needed by the affluent and middle-class consumers in developing countries, without giving adequate attention to the satisfaction of the needs of low-income consumers. Transnational advertising agencies, who follow their transnational clients, contribute greatly to the adoption of the advanced-countries' life styles by affluent and middle-class consumers. This, in turn, contributes to the lack of products needed by low-income consumers in developing countries. One writer who is an expert at the United Nations Centre on Transnational Corporations points out in this respect that:

Values and patterns of behavior acquired during the colonial era and especially the consumption patterns created, maintained or reinforced by transnational advertising agencies do not reflect the conditions of developing countries. Rather, they reflect the wants and the abundance of developed countries. At least for the time being, these wants can only be satisfied through continued imports from abroad. Consequently, economic dependence on countries and institutions that can help to fulfill these foreign-oriented wants continues and is reinforced. At the same time, scarce domestic resources are siphoned off and squandered for production and in processes that do not provide for basic goods and services for the great majority of the population.³⁷

The adoption of the advanced countries' life styles and consumption patterns by affluent and middle-class consumers in developing countries, and accordingly, the marketing of goods and services which have both advanced-countries' cultural bias and high-income bias are enhanced by the spread of newspapers, movies, news films, and television programs produced in advanced countries. Consumers in developing countries are exposed almost daily to these various programs which influence their life style and values. This process of influence is made possible by the heavy dependence of developing countries on news and communication services, films, and television programs produced by firms in advanced countries, and the dominance of some big and transnational communications networks based in advanced countries. U.S. networks play a dominant role in developing countries, particularly in Latin America. The leading U.S. television networks dominate the markets for television programs in developing countries through the control of affiliates in these countries engaged in television broadcasting, through technical assistance programs with networks, as well as other tie-in arrangements related to the distribution of their programs. Some of these tie-in arrangements enable a U.S. based television network to place a television program with a designated commercial in a number of developing countries.³⁸

class consumers are found in lagging regions.

The existence of regional dualism which may be associated with technological dualism, as mentioned above, leads to a lack of integration of national markets. Thus, dualism in marketing also exists under such conditions. As mentioned earlier, inefficient marketing operations, poor marketing services, inadequate transportation, storage, and financial facilities are the characteristics of marketing systems in lagging regions in developing countries. Low income levels in such regions result in small market size for many goods and services. This, in addition to other marketing conditions which exist in the lagging regions in a developing country, result in the lack of many products needed by consumers in such regions. Not only are many products and services not available to consumers residing in such regions, but also qualities of products are low. Moreover, warranties are inadequate, costs of after-sale services and consumer credit are higher than those in other areas, and sanitary conditions related to the distribution of goods are poor. Lack of effective government control over product standards, product qualities, sanitary conditions, weights, prices, consumer credit, warranties and services contribute greatly to the prevailing marketing conditions in lagging regions in developing countries.

Low income levels of many consumers residing in leading regions in developing countries make marketing opportunities related to the production of many goods needed by low-income consumers less attractive for enterprises than the opportunities related to the production of goods needed by affluent and high income consumers. Accordingly, many goods needed by low-income consumers are not available. However, low-income consumers residing in advanced regions in a developing country are more likely to obtain the products available at better selling terms and in better qualities than consumers residing in the lagging regions.

Many developing countries depend heavily on imported goods needed by affluent and middle-class consumers. This is a major problem facing consumers' welfare in developing countries. Due to the demonstration effect, a concept which was originally formulated by Singer, affluent and middle-class consumers tend to adopt life styles and consumption patterns which are similar to those existing in advanced countries. This tendency is enhanced by the dominance of transnational advertising and communications firms and the activities of transnational enterprises. Transnational advertising firms which are based in advanced countries utilize advertising practices which are aimed at creating needs and consumption patterns existing in advanced countries. Furthermore, transnational firms transmit behavioral patterns and managerial practices

of large and powerful import and distribution establishments, which exist in some countries and how to increase the marketing efficiency of small manufacturing and distribution units in other countries. Resolving these issues is essential for consumer protection in developing countries.

Problems and issues of consumer protection related to product availability, product qualities and standards, after-sale services, and warranties:

Most of the problems of consumer protection regarding availability of products, product qualities and standards, after-sale services and warranties in developing countries result from low income levels, inequitable distribution of income, imperfect markets, the existence of technological and regional dualism, heavy dependence on imports, balance of payments deficits and the practices of transnational corporations.

As most developing countries are characterized by low levels of income and uneven distribution of income, there exist mainly three groups of consumers which largely determine the types and qualities of products that will be marketed in such countries. There is the affluent consumer group which constitutes a small percentage of consumers. Another larger group consists of middle-class consumers with high income level, but lower than the income level of the first group. The third group, which comprises the majority of consumers in many developing countries, consists of consumers with low income at the subsistence level or slightly higher than the subsistence level.

The types of economic activities, social structure, and social policies in a country determine the size and income levels of each group, the economic activities they perform and their geographic distribution. In a country which is characterized by technological dualism and sharp differences in the distribution of income, there usually exists a small class of owners of large-scale agricultural enterprises, industrialists, owners of financial and commercial enterprises, and top government officials. Middle-class consumers in such countries are those who own medium-size enterprises or hold high-paying jobs in the enterprises of the technologically advanced sectors. Low-income consumers are usually low-wage employees and workers in the technologically advanced sectors, and peasants in the lagging agricultural and handicraft sectors.

In some countries where technological dualism and regional dualism overlap, geographic distribution of the three groups of consumers reflects clearly such conditions. A small group of affluent consumers and a larger group of middle-class consumers are concentrated in leading regions where technologically advanced economic enterprises are also located. The majority of low-income consumers and a smaller number of middle-

manufacturers with market information related to demand.³⁵ The existence of small wholesaling enterprises and small, widely dispersed retailing establishments in developing countries results in inefficient operations and high prices.

As a low level of savings is a characteristic of many developing countries, there is a lack of capital to establish long-scale manufacturing and wholesaling enterprises. This results in high production and marketing costs per unit, and correspondingly high prices. Also, in some developing countries, low income level, low level of savings, and uneven distribution of income created a stratum of some wealthy individuals and families who engage in wholesaling, retailing, and importing. This, in turn, results in restricting competition, high prices, and improper marketing practices such as poor product qualities, high interest rates on credit purchases by consumers, and inadequate warranties and services. Such conditions usually prevail in import activities. In addition, governments of some developing countries imposed restrictions on competition through granting exclusive import licenses to their citizens, certain influential groups, cooperatives, or governmental organisations. Still, in some developing countries which are characterized by rigid social structures, extended family systems, close kinship relations, in addition to uneven distribution of income, there exist some wealthy families which dominate commerce. Such families control import activities and wholesaling. Studies of wholesaling in fifteen developed and developing countries in the early 1960s revealed that wholesaling constitutes a type of social power which opposing interests in a society seek to control. As wealth constitutes a leverage for gaining power, it is sometimes used for controlling the power inherent in wholesaling.³⁶ This state of affairs exists in some developing countries in which governments do not intervene actively to strengthen competition. Also, competition is weakened further if the governments of these countries restrict the participation of foreigners in trade, and permit the exclusive agency system of distribution. Furthermore, in developing countries in which the above conditions prevail, competition is weakened by collusion among enterprises and exclusive distributors to fix prices and determine other selling terms. All the above conditions result in restricting the consumers' right to choose with regard to products and sellers, as well as in maintaining high prices and inadequate services and warranties.

The above analysis reveals that consumers in developing countries suffer from high prices, unsuitable selling terms, and sometimes, unsuitable products as a result of small manufacturing and distribution units, inadequate competition which results from the control and distribution of products by cooperatives, government enterprises, wealthy families, and powerful merchants and enterprises. The most important issues regarding market structures in developing countries are how to regulate the activities

not only in rural areas, but also in urban areas of developing countries. There is also a redundancy of labor in wholesale and retail outlets in developing countries, which causes labor productivity to be low. This, in addition to poor financial, transportation, and marketing services, which are some aspects of regional dualism, result in high distribution costs and high prices. The establishment of cooperatives and government or quasi-government marketing organizations did not contribute substantially to the improvement of marketing conditions. Such organizations were characterized by inefficiency, insensitivity to consumers' needs, and imposed restrictions on competition in many cases. This is evident in some developing countries which adopted such measures.

Thus, the issue of how to strengthen the position of farmers in developing countries to attain good prices for their produce and supplies suitable to their needs at reasonable prices is evident. Resolving this issue is essential in expanding the size of markets and improving marketing conditions in rural areas in developing countries. It is equally essential in the making of national markets in developing countries through the more effective linking of rural and urban areas. The development of a national market is also a necessary step for increasing exports of a country. Thus, a developing country, by establishing industries which gain efficiency through the development of a national market, may stand competition in world markets.³⁴

Market structures prevailing in developing countries have a direct impact on consumers' welfare in such countries. In some developing countries the limited size of markets for many manufactured products have prevented the development of large-scale manufacturing enterprises. Besides, many of the manufacturing enterprises do not follow advanced marketing concepts and practices. Also, as a result of insufficient financial resources, small-scale operations, and the lack of skilled marketing personnel, manufacturing enterprises are production-orientated. They are mainly concerned with products rather than satisfying consumers' needs. They are encouraged in their practices in this respect by the scarcity of products. Thus, they neglect obtaining marketing information, and do not adopt sound marketing practices. Such enterprises also do not have adequate sales and distribution facilities, and therefore depend on agents or wholesalers in distributing their products. Wholesaling in some developing countries is characterized by a large number of small enterprises. An example is Egypt, whose wholesaling system has for a long time consisted of many small wholesalers who distribute products of many small manufacturers to a large number of small retailers. Many of these wholesalers often extend credit to retailers, and sometimes to manufacturers. Their marketing activities are confined mainly to selling and transporting of products and extension of credit. They rarely provide

and credit ties between buyers and farmers according to which farmers are obligated to sell their produce to the merchants from whom they received credit advances. All these factors contribute to the low price of agricultural and farm products in developing countries. Although the government of some developing countries established cooperatives to act as marketing agents of agricultural and farm products, in some cases such steps were not effective in strengthening the bargaining positions of farmers, since local managers of cooperatives were tempted to exploit their monopoly position.³⁰

The difficulty in obtaining consumer goods of adequate qualities at reasonable prices, and needed supplies such as fertilizers, insecticides, improved seeds, and farm equipment also contributed to the lack of incentives among farmers in developing countries to increase their production of agricultural and farm products. Abbott cites some cases in this regard.³¹ Some developing countries also established cooperatives in rural areas for the marketing of consumer goods and farm supplies in order to enable farmers to obtain government support for consumer cooperatives through subsidies, extension of credit, provision of physical facilities, exclusive trade licenses, and exemption from taxes and import duties. However, some consumer cooperatives in rural areas were not effective, and their practices resulted in restricting competition. In other cases, government departments became involved in activities of the cooperatives through regulation and support programs.

All these advantages which cooperatives were granted made rational economic evaluation of their usefulness in terms of satisfying consumers' needs lacking.³²

Some developing countries have also imposed restrictions on the activities of international firms and traders related to the handling of produce and the distribution of consumer goods and supplies in rural areas. Such firms had good links with international markets and were characterized by efficient operations. Restrictions imposed on their activities resulted in reduction of exports of agricultural and farm products, on the one hand, and the increase of prices of consumer goods and supplies which they usually made available to farmers on the other.³³ The above conditions contributed to a low level of output of agricultural and farm products, which in turn resulted in low level of income in rural areas of some developing countries. This also resulted in small market size for many consumer goods.

Small market size in addition to regional dualism in many developing countries resulted in poor marketing performance. Small market size gave rise to the increase in the number of small-scale wholesalers and retailers,

importance of the family in an individual's life decisions impedes geographic and occupational mobility and the development of "individualism" among people in developing countries. These, in addition to educational systems characterized by the above, are obstacles to the development of a high achievement motive among individuals in developing countries. This, in turn, is likely to impede the emergence of a class of entrepreneurs who are essential for economic development.

Problems and Issues of Consumer Protection

On the basis of the forgoing analysis we may now proceed with the discussion of the various problems and issues of consumer protection in developing countries. The discussion will deal with the problems resulting from the size and structure of markets; availability of products and their suitability to consumers' demands; consumer information and education; problems and issues related to advertising and promotion, pricing, aftersale services, warranties and consumer representation and redress. The discussion will also deal with the extent of consumer protection in developing countries in the light of the recognized consumers rights presented earlier in this article.

Problems and Issues Resulting from Size and Structure of Markets

As mentioned above, most of the developing countries are characterized by low level of income, a high proportion of the labor force engaged in agriculture and residing in rural areas, the existence of technological and regional dualism, dependance on imports, and rigid social structures which prevent occupational mobility. All these characteristics have resulted in the small size of markets, particularly in rural areas, and market structures characterized by lack of competition in many developing countries.

Rural areas which are characterized by low levels of income also contain small markets for many products. In some rural areas, low income levels resulted partly from the lack of incentives for farmers to increase their production of agricultural commodities because of poor marketing conditions and lack of efficient transportation facilities. Such conditions resulted in high unit cost and quality deterioration of perishable produce. In addition, lack of storage facilities, capital to hold produce after harvest, and Large-Scale processing enterprises near places of production also contribute to the low-level of prices and price fluctuations of agricultural commodities.

Low prices for agricultural products also resulted from monopoly buying in rural areas, due mainly to lack of competition between buyers, weak bargaining power on the part of farmers, lack of market information,

Low Proportion of Industrial Output in National Output

Developing countries seem to have a lower share of industrial output of the total output than that which exists in developed countries. The share of output of primary sectors such as agriculture, petroleum and mining in developing countries is considerably higher than that of developed countries, with a few exceptions. Productivity in primary sectors in developing countries, excluding advanced sectors such as mechanized plantation and agriculture, mining, and petroleum is low. Besides, the share of the tertiary sector (commerce, trade and services) of total output in developing countries is also high. However, productivity in the tertiary sector in some developing countries is likely to be lower than productivity in similar sectors in developed countries as a result of lack of utilization of advanced managerial and marketing techniques, lack of adequate infrastructure, and the existence of small business units.

Concentration of Exports in Few Commodities and Heavy Dependence on Imports of Manufactured Products.

A large number of the developing countries derive their export earnings from the export of a small number of primary commodities. The low level of earnings of developing countries (with the exception of oil exporting countries) from the export of such commodities has prevented the increase of their export earnings. At the same time, developing countries themselves depend heavily on imports of equipment and machinery, technology, semi-processed products, and raw materials. This, in addition to the increase in oil prices, resulted in serious deficits in the balance of payments for many developing countries which are not oil producers. Payments deficits for these countries reached \$ 45 billion in 1975.²⁹

Rigid Social Class and Traditional Social Structures

Developing countries share socio-cultural factors which are different from those which exist in developed countries. Such factors are considered obstacles to economic development. Rigid class structures which exist in many developing countries impede social and occupational mobility. Also, in some developing countries social structures exist which are characterized by emphasis on face-to-face relations, extended family systems, and kinship systems which emphasize the importance of the family to the individual's survival and progress as well as its authority over him. An individual's decisions are mainly shaped by such social conditions. In addition, the educational systems in many developing countries emphasize memorization rather than problem solving, taking initiatives and analytical skills. Closeness of social relationships and the

The traditional sector, on the other hand, includes the peasant agriculture, handicrafts or cottage industry, very Small-Scale industry, and the services related to the activities of this sector. In the traditional sector, techniques used are traditional and labor-intensive, and the managerial and marketing methods employed are not advanced. Productivity per man-hour in a traditional sector is low.

Many developing countries are also characterized by the existence of regional dualism which reflects the existence of rich or leading regions and poor or lagging regions. In the leading regions, per capita income is high, and there exist modern establishments and services. The lagging regions, on the other hand, are characterized by low income, traditional business establishments, and low quality services. The existence of regional dualism in a country prevents economic and social integration. Thus elimination of regional dualism is an important step toward economic development.

In some developing countries technological and regional dualism overlap. In such cases regional dualism becomes a reflection of technological dualism. Thus, disparity among regions exists in terms of productivity per man-hour, income, and standards of living. In some cases the lagging regions are also characterized by the existence of people with traditional cultures and patterns of behavior which may impede economic development of such regions as well as the country as a whole.

High Level of Unemployment

Many developing countries are characterized by high levels of unemployment. In some cases, unemployment may be a reflection of technological dualism and the use of capital-intensive techniques. It may also result from regional dualism and the lack of opportunities to create employment in lagging regions. Furthermore, a common feature in developing countries is the existence of disguised unemployment, low-productivity employment, and seasonal unemployment. A high level of unemployment results in lowering per capita income in a country, decreasing purchasing power, and accordingly decreasing the level of investment in enterprises in low-income regions. Moreover, it may prevent progress in education and manpower development, and consequently contribute to occupational and social immobility. All these factors will result in impeding economic development in a country.

Low Level of Literacy and Education

Literacy and education levels are low in many developing countries. These factors may be a reflection of low income levels, rigid social structure, and traditional cultures and behavioral patterns.

a complex process in which many variables, both economic and non-economic, interact. Accordingly, a variety of criteria based on factors related to economic development are needed to identify the enormous variety of economic and social conditions which exist in countries classified as "developing". This has led to the development of multiple-variable indices to classify developing countries. However, for the purpose of our discussion in this article, we will use a number of economic and socio-cultural variables to describe developing countries. Thus, developing countries are likely to have the characteristics presented in the following section of this article.²⁵

Low Per Capita Income and Unequal Distribution of Income

As mentioned above, real per capita income is widely accepted as a single criterion for economic development. Thus, developing countries are those which have low per capita income. One scholar points out that "any country should be considered underdeveloped if more than half of its population lives in poverty". He then defines poverty as "a level of living that provides no margin above the food, clothing, and shelter essential for health-for simple luxuries —, recreation, education, and provision for sickness, old age, and temporary loss of income".²⁶ Referring to the level of income which may be used to describe underdeveloped countries the writer also points out that countries are likely to be underdeveloped if they have a per capita income below one-fifth or one quarter of the United States.²⁷ However, a high level of per capita income is not by itself an indication of economic development. The distribution of income in a country is also a criterion which is widely accepted as an indicator of economic development. Developing countries may have high per capita income but inequitable distribution of income.

Technological and Regional Dualism²⁸

An important characteristic of most of the developing countries is the existence of technological and regional dualism. Technological dualism is the division of the economy into two distinct and radically different sectors in terms of the technology used. One sector is a technologically advanced sector, which may also be called a leading sector. The other sector is a technologically retarded sector, which may be termed "a lagging sector". The advanced sector usually includes the petroleum industry, modern manufacturing, large-scale mechanized plantation and agriculture, modern trade institutions, as well as other services such as banking and finance, insurance, storage, communication and transportation. The advanced sector also employs capital-intensive techniques and advanced managerial and marketing systems. Productivity per man-hour is high in the advanced sector.

economic development, emphasize that socio-cultural factors are important elements in the process of economic development. Irma Adelman defines economic development as "the process by which an economy is transformed from one whose rate of growth of per capita income is small or negative to one which a significant self-sustained rate of increase of per capita income is a permanent long-run feature".¹⁷ However, she points out that the above definition of economic development is in no sense a "single criterion" definition. Rather, the assignment of an economy to the category of "underdeveloped" must be made upon a rather complete examination of its economic and socio-cultural behavioral relationships.¹⁸ In dealing with economic growth of an economy, she uses a production function which includes a variable to take into account the impact of social, cultural, and institutional changes upon the productivity of the economy under consideration.¹⁹ The socio-cultural environment is essential for both the technical progress and the development of entrepreneurial activities, which are, in turn, essential for economic development. Thus technical and sociocultural variables must be assigned the role of prime movers in the **initiation** of economic development.²⁰

Emphasizing the impact of the socio-cultural variables on economic development, Meier and Baldwin, writing in 1957, pointed out that poor countries are characterised by certain socio-cultural conditions which result in low labor efficiency, labor immobility, limited specialization in occupations and trade, lack of entrepreneurship, economic ignorance, and a value system and social structure that minimize the incentives for economic change.²¹ Elaborating on the above characteristics, the writers point out that such characteristics resulted from certain socio-cultural factors which existed in some developing countries, such as: rigid social structure, illiteracy, low value placed on work, lack of economic individualism, a tendency to keep the established pattern of economic life, and lack of recognition and reward for entrepreneurial activities.²²

Kindleberger also attaches great importance to the impact of socio-cultural factors on economic development. He demonstrates the relationship between economic development and a number of social and cultural factors, which include: the relation of an individual to his society; family structure; class structure; race relations; religion; city-country differences; the size of social unit; cultural personality; the level of the need for achievement; and other existing social institutions.²³ However, in emphasizing the relative role of both economic and socio-cultural factors in economic development, the writer adds that "socio-cultural and economic factors interact in an ongoing process in which it is unlikely that one always dominates the other".²⁴

From the foregoing discussion, it appears that economic development is

grievances relating to the purchase and use of products and services.

In addition to the above, other rights have been partially acknowledged through the enforcement of legislation and programs. These include the right to equality; the right to fairness and honest treatment; the right to future consumption; and the right to a physical environment which will enhance the quality of life. One writer advocates two other rights of consumers. These are the right to adequate services and the right to an efficient marketing system. An efficient marketing system requires the efficient use of resources in the country in order to conserve resources, lower prices, and increase the benefits to consumers from their expenditures on products and services.¹⁴

Although consumers' rights have not been formulated in other developed countries, some rights have been recognized through the enactment of consumer legislation and the administration of consumer protection programs. Effective consumer protection programs exist in the member countries of the European Economic Community, Western European Countries, and Canada. Also, some of the consumers' rights, particularly those related to consumers' safety, have been recognized by some developing countries through consumer protection legislation and programs. However, the consumers' rights which have been recognized in developing countries are far fewer than those which have been recognized in developed countries. The writer will deal with the extent to which consumers' rights in developing countries are recognized and protected when dealing with the problems and issues of consumer protection in such countries. This will be achieved through the discussion of the various aspects of acquiring and using products and services in developing countries.

CHARACTERISTICS OF DEVELOPING COUNTRIES

Although there is no agreement on a multiple variable index of economic development, there is an agreement that development is a process which involves economic as well as socio-cultural variables. In fact, sustained increase in per capita income is probably the most agreed upon single indicator of economic development. One scholar defines economic development as "the process whereby the real per capita income of a country increases over a long period of time."¹⁵ Another scholar emphasizes the capacity of a country to produce goods and services per capita as an important aspect of economic development and, accordingly, uses per capita output as an index of economic development.¹⁶

Other scholars who accept the notion that economic development is a process, and that per capita income is an important measurement of

2. The right to accurate information on which to make his free choice.
3. The right to expect that his health and safety have been taken into account by those who wish his patronage.
4. The right to have his complaints heard when his interests are badly served.¹¹

The scope of consumers' rights has been broadened, as mentioned before, by the enactment of legislation and the expansion and strengthening of consumer protection programs.¹² The right to safety includes the prevention of the sale of harmful products, protection of consumers against themselves (e.g. fixing of seat belts in automobiles), protecting individuals against harm that may be caused by the use of products by other individuals (e.g. prohibition of smoking in public places, compensation for harm or injury caused by products such as paint containing lead, and compulsory use of anti-pollution devices in automobiles), and discouragement of potential consumption of harmful products, such as banning cigarette commercials on radio and television.

The right to be informed goes beyond the prevention of deceptive advertising messages to include the right to obtain accurate information about the identity of products and services; ingredients they contain; their uses, prices, and terms of sale. The scope of the right to be informed was also broadened to include the right to consumer education which was formally recognized in the United States by the enactment of the Consumer Education Act of 1972. Various consumer education programs were developed and implemented by the Federal government, State governments, universities, consumer organisations, and business enterprises in the United States.¹³

The right to choose includes the consumers' rights to the availability of products and services. This requires that there would be a number of alternative products and services, as well as alternative producers and sellers, through the maintenance of competition and the elimination of barriers to entry into new fields by enterprises for the production of products and the provision of services. Maintenance of competition has been the concern of the Federal government in the United States for a long time which has been enforced through antitrust laws.

The right to be heard includes consumers' representation in the formulation of policies, participation in hearings related to the enactment of legislation affecting their interests, and consumers' rights to redress for

over after a full accounting for all social and economic resources used in the production of goods and services".⁸

The issues and problems of consumer protection in developing countries are, however, different from and more complicated than those in developed countries. This difference results from the characteristics of developing countries, particularly those related to the level and distribution of income; the role and structures of governmental, business, and other social institutions; the low literacy rate; and lack of concern on the part of consumers in some developing countries for their long-term interest and the society's welfare when making purchasing decisions.

The effort of the United Nations, particularly the effort of the Centre on Transnational Corporations, in the area of consumer protection is of great importance. The Social and Economic Council's resolution 2111 is an extremely significant step toward consumer protection, particularly in developing countries.⁹ Following this resolution, some of the United Nations agencies have developed and coordinated programs dealing with various aspects of consumer protection, particularly in developing countries.

In this paper the writer will review briefly the consumer's recognized rights in the United States; discuss the characteristics of developing countries which are thought to be related to the problems and issues of consumer protection in developing countries; and then proceed to a detailed discussion of the problems and issues of consumer protection in developing countries.

Consumers' Rights

In 1962, President Kennedy announced what is known as the consumer bill of rights. These rights according to President Kennedy were to include:

1. The right to safety
2. The right to be informed
3. The right to be heard
4. The right to choose¹⁰

A large number of laws were enacted, and the activities of federal government agencies were expanded and strengthened to help establish these rights. In 1970, President Nixon restated the consumer's rights as follows:

1. The right to make an intelligent choice among products and services.

Marketing professors became critical of the marketing concept, which had dominated the thinking of academicians and business leaders for a long period of time. Toward the end of the 1960s and early 1970s, some writers questioned the validity of the marketing concept as a basis for the activities of a business enterprise in view of its consequences in terms of consumer interests and the welfare of the society as a whole. One writer advocated the replacement of the marketing concept with a broader one which may be called the "human concept", according to which the role of the enterprise would be the fulfillment of human needs. This could be achieved by directing the activities of the enterprise toward the development of human resources, satisfying consumers' needs and generating long-term consumer welfare, as well as dealing with societal problems.⁴ Other writers advocated broadening of the marketing concept into the "societal marketing concept" to take into account consumers' long-term welfare and society's well-being.⁵

Other marketing scholars also advocated the modification of the marketing concept to more relevant business philosophy, according to which all activities of the firm must be directed to enabling the consumer to maximise the benefits he derives in the long run from his expenditure on goods and services. This calls for giving consumers' long-term interests priority over profits, as well as cooperation between organisations for achieving such goals.⁶ Still another writer who advocates the adoption of a revised marketing concept by business enterprises points out that:

"A revised marketing concept must recognise the public consumer's stake in the private relationship between the individual consumer and the firm. It must also recognise the legitimate responsibility of the manager for influencing the choices of consumers and for determining what is truly in the consumer's interest instead of simply responding to the individual's call for immediate satisfaction and selling what is easiest to sell."⁷

In dealing with the relationship between profits and consumers' interests under the revised marketing concept, the writers adds:

"Social responsibility is seen as more than a set of constraints, imposed from outside the firm, within which management must seek profits. Rather, the firm through its marketing activities and decisions, must take active responsibility for defining and serving the ever-changing public interest by offering consumers a flow of goods and services. The new criterion of marketing effectiveness involves "full accountability to the individual citizen, for both social and economic consequences" and a new definition of profit not "as advantage or benefit" but as "the social and economic increment left

CONSUMER PROTECTION IN DEVELOPING COUNTRIES: PROBLEMS AND ISSUES

Mohamed B. Mansour*

INTRODUCTION:

Although consumerism movements took place earlier in the developed countries and consumer protection legislation and programs were implemented as early as the beginning of this century, the consumerism movement which has been active since the early 1960s is different from the previous ones in duration, scope and impact.¹ The consumerism movement of the 1960s, which emerged first in the United States, resulted from different circumstances, has covered more issues and activities than the previous consumerism movements, and is still in existence. In addition, the 1960s consumerism movement in the United States has had a more far reaching effect on all parties involved in the market place, namely, Federal State and local governments, consumers, business firms, consumer advocates and consumer Organizations than any previous consumerism movement.²

This consumerism movement produced a somewhat negative response by business enterprises during its early stage, but this response became positive and important at a later stage. Many business firms in the United States have adapted to the demands of the consumerism movement through development of good and useful products; providing consumers with accurate and sometimes adequate information; better services and better warranties; and also establishing effective channels of communication for handling consumers' complaints.

The role of the Federal and State governments in the United States and other governments in developed countries also expanded to deal with many issues and cover a large number of activities. Moreover, the role of domestic and international consumer organisations, intergovernmental agencies and other international organisations with regard to consumer protection has also expanded.³

The consumerism movement also resulted partly from, and had an impact on, writers and academicians, particularly during the 1970s.

* Associate Professor of Marketing and International Business, Kuwait University.



THE SEARCH

Journal for Arab and Islamic Studies

Editor: Samir A. Rabbo

- The Search is an academic forum which deals with Arab and Islamic affairs.
- The Search is published quarterly by the Center for Arabs and Islamic Studies, an independent, non-profit institution.
- The Search is distributed World Wide.
- All academic articles, literary and art works that deal with Arab and Islamic affairs are welcome.
- Subscription to The Search, \$12.00 for students; \$15.00 for individuals; \$25.00 for institutions. Overseas subscription is \$6.00 extra for postage.

All correspondence should be directed to:

THE SEARCH

P.O. Box 249044 • Miami, Florida 33124

TOPIC: Energy in the Arab World: Current Trends and Potential Patterns
PARTICIPANTS: I. Ibrahim, A. Al-Saadec, M. Sartawi
MODERATOR AND EDITOR: S. Al-Qudsi

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

- 1- W. Brandt , **North-South, A Programme for Survival.**
Reviewed by: M. El-Farra
- 2- A. Massieri, **The End of History: A Study of Zionist Thought.**
Reviewed by: Y. Mahmoud.
- 3- M. Al-Haq : **Poverty Curtin**
Reviewed by: F. Fadlallah.

CONFERENCES:

- 1- Seventh International Conference on Absorptive Capacity and the Supply of Petroleum.

First International Area Conference on Saudi Arabia: Energy, Developmental Planning and Industrialization.
A. Al-Ameen
- 2- The Fourteenth Annual MESA Meeting.
F. Al-Salem

GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:

Political Thought of Imam Mohammed Abduh.
A. Ahmed.

ABSTRACTS

BIBLIOGRAPHY:

Administrative Development
N. Dahoud

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

INDEX

CONTENTS

VOL. 9

NO. 2

JUNE 1981

ARTICLES IN ENGLISH:

- 1- The Risk-Return Characteristics of Investments in Common Stocks in the Beirut Bourse.
M. Midani
- 2- Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues.
M. Mansour
- 3- Investment Allocations and Implimentation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951-1980)
A. Al-Ameen

BOOK REVIEWS IN ENGLISH:

- 1- W. Moore, World Modernization: The Limits of Convergence.
Reviewed by: H. Hamoud.

ARTICLES IN ARABIC:

- 1- The Arab Gulf: A Study in Economic and Social History.
A. M. Tamimi
- 2- On the Business, Economic and Social Applications of Computers in the Arab World: Aspirations and Practical Relations.
A. Noor
- 3- Geography and its Relationship to the Social Sciences.
M. El-Farra.
- 4- European Monetary Order: Objectives and Potentials. **I. Najjar**
- 5- Economics of Ranking Mutually Exclusive Investment Projects Under Inflation.
M. El-Azma.

SPECIAL SYMPOSIUM:

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.350) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S.(40) (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM - Chairman

F. AL-RASHED

H. SHARABI

I. ZURIEK

K. NAQEEB

I. ZABRI

A. AL-AMEEN

H. BISHAY

A. ABDUL RAHMAN - Chief Editor

A. F. MASRI - Assistant Editor

*** Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

*Kuwait University P.O. Box 5486 Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.*

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 9

No. 2

June 1981

**The Risk-Return Characteristics of
Investment in Common Stocks in the
Beirut Bourse**

M. Midani

**Consumer Protection in Developing
Countries: Problems and Issues**

M. Mansour

**Investment Allocations and
Implementation of Development Plan
Objectives: Iraq's Absorptive Capacity
(1951-1980)**

A. Al-Ameen